سلسلة الدراسات السياسية (3)

قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية

أ.د. بركات موسى الحواتي

الطبعة الثانية 2023م

سلسلة الدراسات السياسية (3)

قراءة جديدة في العلاقات
السودانية المصرية

أ.د. بركات موسى الحواتي

الطبعة الثانية 2023م

اسم الكتاب

قراءة جديدة في العلاقات
السودانية المصرية

اسم الكاتب

أ.د. بركات موسى الحواتي

الإيداع القانوني

......./2023م

دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution

الناشر
دار آريثيريا للنشر والتوزيع – الخرطوم – السـودان
جوال: 00249122094856 - 121566207
البريد لإلكتروني: arithriaforpublishing@gmail.com

تاريخ النشر:
الطبعة الثانية – 2023م

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر والمؤلف

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه كنسخة إلكترونية أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المؤلف والناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

«اللهم إنا نعوذ بك من فتنة القول – كما نعوذ بك من فتنة العمل، ونعوذ بك من التكلف لما لا نحسن، كما نعوذ بك من العجب بما نحسن»

الجاحظ – من مقدمة البيان والتبيين

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	7
شكر وعرفان	9
توطئة	13
استظهار	15
القراءة الجديدة: لكاذا وكيف؟	17
فصل تمهيدي: الزتراك في السودان: مواجهات ودروس	27
الفصل الأول - جزء (1): بين التواصل والتنافر (1879–1924م) ثورتان ضد الأراك (1879–1881م)	39
الفصل الأول - جزء (2): بين التواصل والتنافر (1879–1924م) السودان: بؤرة صراع مصري – بريطاني (1879–1924م)	57
الفصل الثاني - جزء (1): صراع الإتحاد والإستقلال (1924–1936م) ثورة 1024: انعتاق وطني أن نفوذ مصري – الحركة الوطنية في السودان بعد ثورة 1924م	79
الفصل الثاني - جزء (2): صراع الإتحاد والإستقلال (1924–1936م) العداء البريطاني – اتفاقية 1936م: التحدي والمواجهة	93
الفصل الثالث - جزء (1): العلاقات السودانية المصرية: الفكر والواقع الأطر الفكرية والنماذج التطبيقية في مصر	111
الفصل الثالث - جزء (2): العلاقات السودانية المصرية: النظرية والممارسة نفوذ العلاقات على نشأة الفعاليات السياسية في السودان	131
الفصل الرابع - جزء (1): صراع الإستقلال والاتحاد (1946–1955م) السودان في مسرح الصراع السياسي لمصر	149
الفصل الرابع - جزء (2): صراع الإستقلال والاتحاد (1946–1955م) صراع السلطة في مصر ونفوذها على العلاقة	175

الفصل الخامس - جزء (1): حسابات الإنفراج والتوتر (1956–1986) سنوات الاسترضاء والترقب (1964–1986)	199
الفصل الخامس - جزء (2): حسابات الإنفراج والتوتر سنوات الاسترضاء والترقب (56–64)	219
خاتمة: قراءة متأنية	245
الملاحق	261

الإهداء

إلـى الشـعب السـوداني، وهـو يقـدم علـى مـدى مشـواره الحضـاري، نموذجـاً رائعـاً، مـن نمـاذج العطـاء بمـا يتيـح الفخـر، والاعتـداد بالانتمـاء لـه...

إلـى كل فـرد فيـه، مضـى أو مـا يـزال حيـاً، أو آتٍ إلـى كل جزئيـة شـكلت، أو تشـكل كيانـه الفريد..

وإلى أبي وأمي وزوجتي .. ومنى وعمار وداليا وسهى.. بعض ذلك..

شكر وعرفان

موصول إعزازاً وعرفاناً، لكل من أسهم في دفعي لإعداد هذا السفر، فعلى ما فرضه الأعداد من عناء ومشقة إلا أنه كان بعض واجب وطني، يحقق للعقل قناعاته وللوجدان رضاه.

أسوق تقديري لأخوة أعزاء كان لحواراتهم، بديار الاغتراب في المملكة العربية السعودية، ما أثار الفكر، ودفعه إلى البحث في أصول وفروع، بعد أبعاد الحوار.

للإخوة في جريدة القوات المسلحة، وقد تولوا في عناية وهمة نشر الدراسة في حلقات مسلسلة، الإعزاز كله.

لعلني أخص بشكري - هنا الأخ الصديق الأستاذ صلاح الدين طه مدير المطبعة الحكومية وطاقمه الممتاز من الفنيين، على ما بذلوا من جهد، وأبدوا من صبر في معالجة الطباعة والإخراج.

ولا أنسى في هذا المقام، عرفاني لشخص العالم الجليل البروفسير محمد إبراهيم أبو سليم فقد أبدى - من الاهتمام والتوجيه - ما شجعني كثيراً، على ا لاستمرار في صبر وجلد..

في ذات الإطار، طوقني الأساتذة، التجاني الطيب بابكر والصادق عبدالله عبدالماجد وعبدالله محمد عمر - مدير المساحة بشرف كبير، حين منحوني في رضا ورقة، بعض وقتهم، فناقشوا وحللوا واستشاروا. لهم الشكر بلا حدود.

أقدم في النهاية، أبلغ آيات الإعزاز، للإخوة والأخوات من الذين منحوني من وقتهم الكثير، سواء بحفظ المادة أو طباعتها أو تنظيمها ولهم في عنقي دين كبير.

والشكر لأسرتي التي صبرت وصابرت، وهي تمنحني السكينة والهدوء.

والشكر أيضاً لمركز بحووث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان، ودار آريثيريا للنشر والتوزيع لقيامم بإعادة طباعة ونشر الطبعة الثانية.

والشكر من قبل ومن بعد لله تعالى الذي أعانني على هذا الإنجاز: (وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض، وأما الزبد فيذهب جفاء). صدق الله العظيم

المؤلف

- توطئة
- استظهار
- القراءة الجديدة. لماذا وكيف؟
- الثوابت والمتغيرات في القراءة الجديدة:
- الجيوبولتيك
- النيل
- البنية الذهنية
- المنهج والخطة

توطئة

في ليل الغربة البهيم ، بين جدة والرياض ، كانت لنا - بعد عناء العمل في معهد الدراسات الدبلوماسية ، لقاءات يطل فيها هاجس الوطن، ولطالما كان الحديث عن الخرطوم والقاهرة يتجاوز هواجس الذات الى هاجس أكبر يعبر النيل، زماناً وامتداداًوعمقاً، هو هاجس الجوار السوداني/المصري، صورته ..مداه.. جديته.. ولقد ظللنا نلوك السؤال حديثاً لا يعدو - في لحظته بعض لذاذات نستمتع ببريق تعبيراتها، ووهج حروفها.

وبين البريق والوهج - امتدت اللقاءات حواراً يفلسف أبعاده عالم السياسة (د. محسن عبدالخالق - أحد ضباط ثورة 23 يوليو)، يقنن طبيعته وصيغته فقيه القانون الدولي العام (د.صلاح الدين عامر) ويرقب الاثنين بحذر وتؤدة الدبلوماسي (المرحوم جمال بركات) وأستاذ العلاقات الدولية (د. محمود حسن أحمد) وبين هذا وذاك..يقهقه شيخ الأزهر (مولانا الشيخ جابر حمزة فراج) في نقاء حين يذكره الأستاذ (محمد توم التجاني) ببعض هجاء المتنبي لكافور حين جاء الأول مستوزراً وكنت بين هؤلاء : أورد أيضاً ساحات السؤال حدثاً وحديثاً، تحليلاً وتوثيقاً.

في جدلية الرقعة والإنسان والأحداث كانت ترقد البداية: أطل التاريخ - على عنفوان مخاضه كما جاءت الجغرافيا على تلوي تضاريسها.. وبينهما كان الإنسان ..يصنع في الوادي الحياة .. اختياراً وجبراً ..سجلت الثلاثية حقيقة الوضع..مظاهره..صوره.. أسلوبه.. ولماذا وكيف! وقبل ذلك حتام يظل السؤال..دون إجابة صريحة..

من هنا - وفي موضوعية وجدية - رأيت - أن أعبر عن هواجس تتجاوز في ليل الغريب دائرة الذات وانطباعاتها إلى دائرة الموضوع.. ومعطياته ونتائجه.

السودان ومصر واقع يمتد إلى فجر الزمن..حضوراً وألقاً وإيقاعاً يشي بالوعد.. خضرة..وامواها.. يقول التاريخ ذلك زمناً عبر آخر..ويقوله الإنسان..جيلاً بعد جيل، كما ويرصده المكان حديثاً عبر آخر: انصت البعض لذلك ..وسكنت من هذا البعض شريحة، استكانت للصمت والدهشة..! أما البعض الآخر فلعله مضى سائلاً..وكيف يكون الجوهر..وازعم لنفسي حق الانتماء لبعض هذ ا الجزء المتسائل..كما ازعم لها أيضاً حق محاولة الاجابة..

وقبل هذا الزعم - أرجو أن أقدم الاعزاز والتقدير لكل من أسهم في مساعدتي ودفعي لهذه الدراسة - كما استميح القارئ عذراً على الإطالة.

المؤلف

استظهار ..

نشأ جيلنا الذي ولد في بداية الاربعينات على مشاعر إخاء وود لا حدود لها تجاه مصر، فعلى مدى احتدام الحركة الوطنية، منذ ثورة 1924م وإلى نيل السودان استقلاله في عام 1956م، كانت شعارات الصدام والمواجهة ضد الاستعمار تترجمها فكرة وحدة شعبي وادي النيل – وذلك على تفاوت منطلقاتها السياسية. وحين تفتحت قوى الوعي.. بدا لنا من خلال النهج العلمي والتحليل الموضوعي أن شعارات الوحدة أو الاتحاد في مصر أو السودان قد غلب عليها الحماس – والانفعال، كما فرضت عليها تراكمات الأحداث السياسية – منذ المد التركي وضعاً نفسياً ظل يؤثر سلباً بصورة أو بأخرى على طبيعة العلاقات بين البلدين، على الأخص بين القوى السياسية التي تعاقبت على مصر وبين حزب الأمة وتيارات الاستقلاليين في السودان وهو وضع وظفته السلطة البريطانية سواء في الخرطوم أو في القاهرة بذكاء وحنكة ليخدم أهدافها – في تفخيخ – جوهر العلاقة بين البلدين.

شهد جيلنا – أيضاً – على مدى منعطفات التوتر بين سلطتي البلدين سلوكاً سياسياً راقياًعبر عنه الشعبان في أكثر من صورة وأسلوب مما ساعد على تخطي الأزمات والعمل على امتصاص لحظات التوتر والانفعال السلطويين بما تقتضيه دواعي المسؤولية والوعي التاريخيين وهو سلوك لا يجئ من فراغ إذ يمتد ليضرب بعيداً في أعماق الزمن والمكان وتستعيده الأزمات من ذاكرة الشعبين ليمثل خبرة تهدف إلى بديل متاح دائماً هو ترسيخ مقومات الانسجام والاستقرار بديلاً للحظات التوتر السلطوية (مارس 1954م وحلايب 1970م يوليو 1971م).

إن جدلية الانسان والرقعة والحدث تطرح أو بالأحرى تفرض نفسها كمعادل موضوعي تواجه به ذاكرة الشعبين اشتطاط أي من السلطتين في مواجهة الأخرى أو على الأقل تجاوز احداهما نقطة المعقول – كما أن هذه الجدلية تواجه بلا شك لحظات النضوب أو الهروب وقصور بعض الفكر السياسي في الخرطوم أو القاهرة. وإذا أتيح لجيلنا أن يتقصى ويتلمس مدلولات هذه الجدلية وأبعادها بجدية وصبر فإن ذلك يمثل الخطوة المنهجية للطريق الصحيح والأسلم للفهم المتبادل Mutual understanding .

وتزعم انطلاقا من مثل هذا التصور أن التيارات الفكرية والسياسية سواء في مصر أو في السودان لم تعبر أو – في الواقع لم تلمس جوهر العلاقة بين الشعبين المصري

والسوداني كما يلزم أن تكون، أو كما يريدها الشعبان من واقع خبرتهما التاريخية: افتراض لا يزعجنا اقراره يمكن بحث مبرراته في الظروف التاريخية التي أدت لنشأة هذه التيارات والافكار والمواقف منذ بدايات الحضور التركي في الثلث الأول من القرن التاسع عشر مما يبدو أثره واضحاً في مذكرة الدكتور محمد فؤاد شكري التي اعتمد عليها محمد فهمي النقراشي حين طرحت مسألة السودان في الأمم المتحدة عام 1947م فقد فسرت هذه المذكرة حق مصر في السودان استناداً إلى حق الفتح والسيادة العثمانيين وما يترتب عليها من نتائج فكرة المجال الحيوي مما سوف نستعرضه آجلاً: ودون أن نظلم حزباً في مصر أو تياراً في السودان فقد كانت هذه التيارات والافكار وليدة لعصرها وكان لابد لها في اطار التطور الفكري والسياسي للأحداث من أن تزدهر أو تندثر، وتبدو معالم تلك الأفكار واضحة في تطور الاطار الفكري والعملي للعلاقة بين البلدين.

إن ظروف التطور الدولي والإقليمي تفرض على المهتمين بأمر الجوار النظر إلى وفي جوهر هذه العلاقة ومعالجتها دون حساسيات أو حرج - والعمل على الخروج بها من إطار مواسم التنشيط والتوتر إلى آفاق أرحب من القواعد والأسس العلمية بعيداً عن أسواق المزايدات ولاشك أن البداية الموضوعية تظل ماثلة متى توخينا المسئولية في تلمس جوهر علاقة شعبي مصر والسودان ومقوماتها التي توفرها ثوابت لا يمكن الاخلال بها أو متغيرات محكومة أو هذا ما ينبغي بمصلحة الشعبين أو على الاقل بالتوازن بينهما إذا ما استجدت في العلاقة أطراف دولية أو إقليمية أخرى كان لها من النفوذ ما يثير شيئاً من التعقيد وفي هذا الاطار تجيء القراءة الجديدة.

القراءة الجديدة: لماذا وكيف؟

إذا كان المطروح هنا، هو المناداة بقراءة جديدة لجوهر العلاقة بين شعبي مصر والسودان فإن منهج البحث فيها هو دراسة الأحداث بواعث وأسباباً والعمل من ثم على تفسيرها وبحث ما ترتب عليها من نتائج مادية وفكرية بما يحقق الاستخلاص الموضوعي بعيداً عن الانطباعات والآراء الذاتية، ولعل مما يشجع على ذلك ويطمئن في نفس الوقت على نتائجه هو توافر المراجع التي تؤرخ للأحداث أو تناقش مجرياتها بصورة معقولة بالإضافة إلى عنصر المعاصرة الحالية.

تقوم القراءة الجديدة على الثوابت الآتية:

قدرة كل من الدولتين الفعلية على الانفراد باتخاذ قرارها السياسي في داخل أو خارج إقليمها مع احتكار كل حقها الشرعي للأدوات - التي تحقق النظام فيها وهو ما يحقق ابتداء سيادة كل منهما وهي سيادة تؤيدها وقائع التاريخ ومجموعة العلاقات البشرية التي شكلت بنية كل منهما السياسية والحضارية والذهنية.

تميز العلاقة عن غيرها من العلاقات بضوابط لا فكاك منها تستوجب في كل جزئية منها التأمل والبحث مثل التهديد العسكري أو الثقافي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وهي دوائر شكلتها الجغرافيا وأحداث التاريخ والإنسان في الرقعة الممتدة بين البلدين.

تقتضي هذه العلاقة أسلوباً من التفكير يضمن التعامل الموضوعي مع الأحداث وتوظيفها بما يحقق على الأقل الحد الأدنى المطلوب من غايات الامن والاستقرار في المنطقة وذلك بتطويق بدايات التوتر وتجاوز التعامل بردود الأفعال (استراتيجية) كما يقتضي ذلك العمل في ساحات المجتمع الدولي والاقليمي وعلى مستوى ما تراه السلطتان في القطرين من وسائل وأجهزة بما ينسجم ويحقق أهداف الدولتين الحيويتين (تاكتيك).

إن ما تطرحه العلاقة من أبعاد يتم في مساحة التداخل بين الدائرتين المستقلتين وهو كما سوف نشرح ليس تداخل التناقض ولكنه تداخل التكامل وتمثله تهديدات النفوذ الحضاري والتي تعمل القوى المتصارعة الدولية وما تقود إليه من:

- صراعات المواقع كوسائل النفوذ المعنوي.
- محاولات السيطرة على الممرات المائية (البحر الأحمر) أو على الأقل تأجيج صراعات (النيل).

- تفخيخ وتأجيج صراع الأقليات العرقية والدينية والقبلية.
- الاستفادة من الموارد المتاحة أو على الأقل تجميدها.

أولاً: المبررات والمضمون:

* يمكننا أن نستخلص مما سبق أن معالجة جوهر العلاقة السودانية المصرية تقوم على أساس مصالح وطنية متبادلة وحيوية.

* SURVIVAL AND VITAL ISSUES

تتمثل في:

- تهديدات الأمن الخارجي وتفريعاته المختلفة.
- تهديدات المصالح الاقتصادية وتفريعاتها المختلفة.
- المصالح المعنوية.

* ويبدو لي مهماً استعراض مثل هذه التهديدات عن طريق إبراز مبرراتها وهو ما تطرحه في شكل موضوعات ثلاثة هي:

- عامل المكان (كمبرر للعدوان المباشر أو غير المباشر) (الجيوبولتيك)
- النيل (كتهديد للموارد الاقتصادية).

وقبل أن نطرح وقائع المعالجة يهم أن نثبت أبعاد هذه التهديدات.

1. عوامل المكان:

تشمل هذه العوامل الموقع والمساحة والشكل والمناخ والتضاريس والنباتات. والموقع هو الأكثر هيمنة بين كل هذه العوامل حيث أنه الماعون الذي تطرد فيه الأحداث وتتواصل فيه الجماعات وتتبلور المعطيات الحضارية. ولقد منح المكان وأتاح الكثير من دوافع التقدم أو أسباب ا لتخلف سواء من حيث التحولات الذهنية أو العسكرية أو الاقتصادية، وهو ما فرض وظل يفرض على قوى العصر أسباب السيطرة والتوسع. وقد ناقش الكثير من الكتاب أهمية المكان فيما سمي فكرة الحتم البيئي أو عبقرية المكان وإذا كانت وقائع التاريخ تشير إلى تأثر المكان بما حوله من المتغيرات، وما يزخر به أو لا يزخر من مسطحات مائية فإن موقع مصر والسودان.. ضمن دائرة الشرق الأوسط جعله بلاشك موقعاً للصراعات والمواجهة بسبب القدر ة على التأثير في علاقات المنطقة العربية والافريقية [2].

وفي هذا لاطار يقرر الاستاذ (فتر جالد) أنه ليس هناك إقليم في أفريقيا جدير بالتعاون السياسي والاقتصادي كما هو الحال في دول حوض النيل. [3] والسودان يمثل المدخل بحكم موقعه لدول الشرق الأوسط ودول الكتلة الاسيوية وهو الأكثر قدرة للقيام بدور إيجابي في تنسيق أنشطة هذا التعاون [4]. وهو بهذا المعنى يمثل جواراً استراتيجياً لمصر كما تمثل مصر جواراً استراتيجياً للسودان، سواء كان ذلك على المستوى العسكري أو الاقتصادي أو الثقافي أو الاجتماعي ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى مثالين احدهما تاريخي والآخر معاصر. الأول حين وصل صدام القبائل العربية السياسي مع السلطة المملوكية في القاهرة ذروته فتوجهت هذه القبائل وهي تعاني من المطاردة إلى السودان. والآخر في حرب 1967م حين أعلن محمد أحمد المحجوب باسم الشعب السوداني الحرب ضد إسرائيل وكان السودان وقتها، عمقاً وطنياً للدفاع عن مصر باعتبارها جواراً استراتيجياً[5].

من جانب آخر ظلت مصر باعتبارها جواراً استراتيجياً مركزاً للنقل الحضاري في المنطقة فقد تحكمت في برزخ السويس ومرت عبرها تجارة الشرق والغرب ومازالت قناة السويس تفتح شهية دول الصراع [6] إن موقع (مصر) يبرز وضعاً استراتيجياً في جميع المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ويمثل القطران – في كل الأحوال – مكاناً استراتيجياً، تتبادل فيه المصالح الانفعالات والتفاعل وتبدو علامات ذلك في:[7]

- وقوع القطرين في شمال شرق قارة أفريقيا.
- اطلالة القطرين على قارتي آسيا وأوروبا بمنفذين بحريين (البحر الأحمر والبحر الأبيض).

* امتداد القطرين معاً بين خطي عرض °31 و°3 و15 و31 شمالاً وبين خطي الطول °22 و30 و°38 شرقاً.

- مساحة القطرين معاً 1.353.591 ميلاً مربعاً (السودان مليون ميل مربع تقريباً. ومصر 386.100 ميل مربع).
- سكان القطرين معاً حوالي 73 مليون (السودان) حوالي 26 مليوناً ومصر حوالي 47 مليوناً.
- لا تفصل بين القطرين حدود طبيعية أو بشرية.

- النيل كمصدر حيوي.
- الموارد الاقتصادية المتنوعة.

2. النيل:

سجل رياض باشا في مذكرة قدمها للسيد/ ايفلين بتاريخ 21 ديسمبر 1877م ما يلي : لا ينازع أي انسان في أن النيل هو السودان ولا يرتاب أحد في أن العلاقات التي تربط بين مصر والسودان لا انفكاك منها، فهي أشبه شيء بعلاقة الروح والجسد ، فالسودان بحكم موقعه وحقيقة طبيعته هو بمثابة همزة الوصل وقنطرة الاتصال بين قوتي العطاء في الجنوب والأخذ في الشمال، وأنه لا سبيل إلى قيام أو بقاء تلك القنطرة الا بارتكازها واتكائها على دعامتين - نرى مصر تمثل احداهما - وهي أيضاً في نفس الوقت تمثل المسرب الطبيعي الذي يتنفس منه السودان من خطر الخنق والغرق. والسودان بما فيه وبما ينتظر أن يقام فيه من منشآت ومشروعات هندسية للتحكم والسيطرة على مياه النيل يعد صمام الأمان الذي تقاس عليه الرفاهية لمصر والتي تقوم عليها كافة ألوان الرخاء القومي، ويواصل رياض باشا آراءه منتهياً إلى وجوب أن تكون اليد التي تسيطر على النهر من منابعه إلى مصبه واحدة وهي مصر وهي صورة أختتم بها سلاطين باشا في كتابه السيف والنار في معرض حديثه عن العلاقات السودانية المصرية [8] ويبدي رياض باشا جزعه على أي متغيرات دولية تفرض وجودها على منبع النيل وهو خوف طبيعي له مبرراته المنطقية ويرصد من ذلك الجزع أو التخوف سير سكوت منكريف وكيل وزارة الأشغال المصرية في مذكرة له بتاريخ أول أكتوبر 1950م والسير جيرالد مورتال مندوب انجلترا في أوغندا حيث سجل هذا الأخير أن من يملك أعالي النيل يكون باستطاعته أن يتصرف في مصر والسودان ويقضي عليهما [9].

هذه المعالجة أو التصورات لم تعد تواكب العصر بمستجداته في علوم العلاقات الدولية والقانون الدولي - وإن كنا لا ننكر وجودها كأسلوب توظفه القوى المتصارعة في المنطقة لقلقلة الاستقرار والتفاهم والانسجام بين دول المنطقة ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى تصريحات المشير محمد عبدالحليم أبوغزالة لحيوية مياه النيل بالنسبة لمصر وأن تهديد هذه المصلحة الحيوية يبرر دخول مصر الحرب دفاعاً عن نفسها [10] ولعله من المهم إثبات أن مصر والسودان يعتبران أكبر مستهلكين لمياه النيل وأن الدراسات العلمية قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن السودان وليس أثيوبيا - هو الأكثر استراتيجية في دول حوض النيل والأكثر تأثيراً في مسألة تدفق المياه شمالاً

– كما أن السودان بالنظر لتنوعه المناخي لا يعتمد بصورة أساسية على مياه النيل[11] بالإضافة إلى أن مشروعاته الحالية لا تستنفد نصيبه من تلك المياه [12].

إزاء ما تطرحه الساحة الدولية والإقليمية من تعقيدات وتدخلات في علاقات القوى ونفوذها وتحالفاتها وتوازناتها وتفاوت قوة وقدرات الدول، كان لابد من حلول جديدة وآفاق أرحب تقوم على الوعي والمسئولية والشعور بضرورة الحل المشترك بديلاً عن القوة وبما يحقق التآلف والانسجام ويشبع الاحتياجات المتبادلة ويتفادى الكوارث ويطوق الصراعات قبل انفجارها[13] بهذا الفهم وما يدعمه من خلفيات مادية ومعنوية وبإيمان لا يتطرق إليه الشك في ذاتية واستقلال وسيادة كل من السودان ومصر، فقد فرضت الكثير، من المقومات المادية والمعنوية نفسها كمعادل موضوعي لفهم مشترك، يحقق للواقع حيويته وتكامله.

انطلاقاً من هذا التصور يمكن حصار ظاهرة التوتر الموسمية بإخضاعها للتحليل العلمي والوصول من ثم إلى فهم سليم، وكما نادى همرشولد فإنه مع قدرة البشر على الفهم السليم لابد من حلول واستقرار. [14].

3. البنية الذهنية:

نرى أن هذا الموضوع من أخطر موضوعات العلاقات السودانية المصرية التي لم تدرس ابتداء فهي فيما تزعم المسئولة وبصورة مباشرة عن روح كل شعب ومزاجه الخاص من حيث كونها التجسيد العملي للنفس الحضاري المعين الذي ينبعث من جذور الأمة التاريخية، وخبراتها ومجموع مدركاتها وصورها في العالم الخارجي والتي تعبر عنها قياداتها أو أفرادها حين تشكل مردوداتها سلوكاً معيناً. ويعبر بعض المفكرين عن ذلك باعتباره الطابع القومي أي تلك المجموعة من الخصائص، والأنماط السلوكية والسمات بين أعضاء المجتمع الواحد التي تسوده نفس العادات، وترتبط بنفس التقاليد ويسيطر عليه نظام ثقافي مشترك.[15].

إن السلوك السياسي لشعب ما هو تعبير عن حضارة ذلك الشعب كما تعني وحدة تصوره وانسجامه في التفكير وقدرته واستجابته على مواجهة وامتصاص المواقف، أي أن هذا السلوك لا يعدو أن يكون تعبيراً عن الصورة التي كونها الشعب عن ماضيه [16]، وإذا كان مثل ذلك الافتراض مرجحاً فإن تحليل مفهوم خبرة الشعب التاريخية هو الذي يقودنا لمعرفة جوهر العلاقة السودانية المصرية وهو ما يقتضي بالضرورة دراسة الأحداث السياسية: من أجل تطورها، ظروف وأبعاد تفاعلها، بواعثها وأسبابها وغاياتها تتيح هذه الخبرة وكذلك معرفة استعدادات الشعبين – المسبقة للقبول أو

الرفض من خلال مقومات معرفية تتمثل في الادراك والتصور ومقومات عاطفية تتمثل في الشعور والوجدان مما تطرحه المقومات الحضارية في كل مجتمع[17].

يمثل الموضوع هذا رأس الرمح في دراستنا من حيث أن مجموعة العوامل المعنوية (الدين/اللغة/المزاج/الرموز القيادية) تلعب دوراً أساسياً في النظرة لجوهر العلاقة بين مصر والسودان وأن ما تعنيه هذه العوامل من عقائد وقيم يمكن أن يبلور موقفاً ثابتاً - تدعمه عوامل الحضارة المادية الأخرى كالعوامل الجغرافية والاقتصادية والسكانية لتحقيق الأهداف الأمثل في مواجهة التعقيدات الدولية والإقليمية والتي تتمثل بصورة عامة، في الأمن القومي، بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.

ولعلنا نشير هنا إلى أن ذاكرة كل من الشعبين السوداني والمصري لا تستطيع أن تنسى أن الرقعة قد شهدت منذ فجر التاريخ وهج الازدهار العسكري والاقتصادي وبدايات التوحيد والابداع الفني والقانوني، وأن ذلك قد نشأ في ذات الماعون المادي الحالي.

ثانيا: المنهج والخطة

* نزعم ومن خلال النقاط التي سبق استعراضها أن الرجوع للأحداث التاريخية منذ عام 1821م ومحاولة تحليلها تحليلاً عملياً يتيح لنا استجلاء طبيعة وجوهر العلاقة بين الشعبين، كما يتيح لنا التحليل في نفس الوقت التعرف إلى الظروف والملابسات التي شكلت سواء بطريق مباشر أو غير مباشر نظرة التيارات السياسية والفكرية سواء في مصر أو في السودان لطبيعة العلاقة في هذا الاطار، وحيث أن لكل مرحلة تاريخية ظروفها وملابساتها فقد رأينا معالجة المسألة خلال مراحل خمس هي:

+ المرحلة الأولى (1821-1881) - وهي مرحلة الحكم التركي واتساع نفوذه.

+ المرحلة الثانية (1882-1898) وفيها نتعرض إلى وقائع ومعطيات ثورتي عرابي والمهدي.

+ المرحلة الثالثة (1898-1924) وفيها نتعرض إلى وقائع ومعطيات ثورتي 1919م في مصر و 1924م في الخرطوم.

+ المرحلة الرابعة (1925-1956) ونقسمها إلى فترات ثلاث:-

1936-1924

1946-1936

1855-1946

+ المرحلة الخامسة (1956–1989) وقسمت إلى فترات ثلاث:–

1956–1970

1970–1985

1985–1989

قمنا بتقسيم هذه المراحل على مدخل، وتميد ، وفصول خمسة لكل فصل قسمان، وهي صيغة أتاحت لنا سهولة المعلجة والاستخلاص، كما يتيح للقاري فيما نتصور ونأمل بعض سهولة في المتابعة والاستيعاب.

الهوامش

(1) جريدة السياسة السودانية، العدد رقم 581 بتاريخ 7 رجب 1408هـ-الموافق 23 فبراير 1988 (مقال د. أحمد إبراهيم دياب).

(2) مجلة دراسات دبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية - الرياض - 1406هـ (بحث د. بركات موسى الحواتي بعنوان دور الموجهات الحضارية في تشكيل قرار السياسة الخارجية).

(3) أمين محمود عبدالله، أصول الجغرافيا السياسية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1976م ص 106.

(4) محمد كمال عبدالحميد: الشرق الأوسط في ا لميزان الاستراتيجي: مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، د.ت، ص 327.

(5) 1- محمد أحمد محجوب الديمقراطية في الميزان، ط2، دار جامعة الخرطوم للنشر الخرطوم 1986، ص 118.

2- مجلة السياسة الدولية، العدد رقم 53 يوليو 1978، بحث د.يونان رزق ص 108-112.

(6) د. دولت أحمد صادق وآخرون الجغرافيا ا لسياسية، ط4 مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1970، ص 70 وما بعدها ص 600 وما بعدها (يلاحظ أن السودان قد ذكر في الكتاب باعتباره جزءاً من الاقليم الجنوبي (مصر).

(7) د. فيليب رفله وأحمد علي مصطفى، جغرافية الوطن العربي، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة خ((1965، ص 184 و 244.

B.W.Hoder and D.R. Harris, Afric Iu Transition, MethuenXCO LTD. London .1967 p.106

(8) سلاطين باشا (رورلف): السيف والنار في السودان 2ط3، منقحة عالم الكتب، أم درمان د.ت ص 408.

(9) محمد كمال عبدالحميد، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، المرجع السابق ص 339-340.

(10) جريدة عكاظ السعودية، جدة العدد 7901، السبت 3 رجب، 1408هـ الموافق 20 فبراير 1988.

(11) جريدة السياسة السودانية العدد 577 الثلاثاء 13 رجب الموافق مارس 1988

(الصفحة الأخيرة) - نقلاً عن مجلة السياسة الدولية - القاهرة ، العدد 79 يناير 1985 ص 42-43.

(12) التقرير الاستراتيجي العربي 1886، مركز الدراسات الاستراتيجية، الاهرام القاهرة 1987، ص 238.

(13) 1- د. محمد الغنيمي، نظرات في العلاقات الدولية العربية، منشأة المعارف، اسكندر د.ت ص4.

2- د. إبراهيم محمد العناني، التنظيم الدولي، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة 1973، ص 73، 74 وص 4-5.

3- جيمس أفري جوبيس، قضية التعاون الدولي، ترجمة عبدالحميد عبدالغني، دار النهضة العربية، القاهرة، يونيو 1976.

(14) United Nation, BuLLitin MA, 1954.-353

(15) د. حامد ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية، ط2، دار الجيل، دمشق، 1981 ص 151.

(16) 1- د.هنري كيسنجر، مفهوم السياسة الخارجية، إعداد د. حسن شريف - مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973، ص 20-21.

2- د. هنري كيسنجر درب السلامة الصعب - ترجمة علي مقلد، ط1 الدار العالمية للطباعة والنشر، بيروت 1981، ص 20 ، 61.

(17) Roger Gcraard Schqwetzberg, Soclogie Politique, Dp., Moutch reetien, précis, .Domat, Paris 1981, 186

(18) غوستون يوتول 4 سوسيولجيا السيسة، ترجمة نجيب نصر، منشورات مؤيدات، بيروت، 1980، ص 6.

فصل تمهيدي

الأتراك في السودان: مواجهات ودروس

مدخل

التوسع جنوباً: الوقائع والحقائق

نتائج ومعطيات

- على المستوى الداخلي
- على المستوى الخارجي

«ياالباشا الغشيم قول لي جدادك كر»

مهيرة بت عبود

«وقطع محمد بيك إلى الشرق ووضع ثانيا يده بالخراب فما ترى بها أنيسا ولا تسمع بها حسيسا من حد شندي إلى كترانج»

«كاتب الشونة، تحقيق الشاطر بصيلي»

مدخل

قبل البدء في استعراض وقائع المرحلة الأولى (1821-1882) ومعطياتها المختلفة يهم أن نسجل عدة حقائق تاريخية لها أثرها ونفوذها القوي على جوهر وطبيعة العلاقة بين الشعبين السوداني والمصري تتمثل هذه الحقائق التاريخية في:-

غذت مصر بنية السودان السكانية بصورة غير عادية فعلى عهود الاضطهاد السياسي الذي مارسته سلطة القاهرة المملوكية على القبائل العربية أوغلت هذه الأخيرة في الاتجاه جنوباً [1] يُضاف إلى ذلك السبب أسباب أخرى تتمثل في الطموح الاقتصادي وفي الدعوة الدينية وبسبب هذا التوغل وما تمخض عنه من نتائج في عام 1317 (610هـ) [2] والثانية على ايدي الفونج والعبدلاب في عام 1504م (717هـ) [3].

سجل النصف الثاني من القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي) ازدهاراً فكرياً وصحوة إسلامية في سلطنة الفونج في السودان، إذ توافد العلماء عليها من جميع أنحاء البلاد الاسلامية، وعلى الاخص من مصر ويذكر من بين هؤلاء العلماء محمد بن قزم (المصري) كما أن الازهر في ذلك الوقت كان قد فتح أبوابه على مصراعيه لمبعوثي سنار [4] بل أن الفقه المالكي انتشر من الأزهر للسودان على ايدي جابر البولادي الذي أخذ الفقه على يد الشيخ (المتوفري) وغيرهم، وتبدو أهمية تلك الصحوة وآثارها الفكرية في أن الحضارة العربية الاسلامية كانت قد توقفت عن العطاء منذ ما يقرب من الخمسمائة عام [5].

إن العلاقة الاقتصادية بين السودان ومصر في بداية مملكة الفونج سبقت في واقع الامر العلاقة الثقافية ومرد ذلك توفر طرق القوافل وتوفر السلع المتبادلة [6] ولقد نتج عن ذلك تنشيط للمزيد من وشائج القربى والعلاقات الاجتماعية مما تثبته صلات

القرابة الممتدة بين العوائل على مدى القوافل/ المحطات كقنا ودراو واسوان وبربر وام درمان - والكثير من مدن كردفان، ودارفور وأساسا بين قبائل الكنوز والعبابدة والبشاريين والعليقات والهوارة والجعافرة والحربياب وكثير من قبائل التماس الأخرى.

تميز الوضع السياسي والاجتماعي في السودان قبل الحضور التركي في كثير من مراحله بالاستقرار السياسي وشكل الدولة.

إلا أنه كان يقوم بصورة أو بأخرى على تحالفات قبلية تتعرض بين آونة وأخرى للانفجار ولعل ما ساعد على ذلك هو التآكل الذي بدأ يفت في عضد دولة الفونج ودويلات الاقاليم الأخرى ولقد تحول هذا الوضع على يد السلطة التركية إلى كيان - منح السودان معالم دولته السياسية الحالية [7].

تستند استراتيجية محمد علي في التوسع جنوباً على الاسباب التاريخية المعروفة [8] وهي تقوم فيما نرى على نظرية المجال الحيوي L,ESPACE VITAL ففي عام 1813م (1228هـ) وابان سلطة الهمج الفعلية لسنار بقيادة محمد ودعلان أرسل محمد علي باشا أحد رجاله وهو الشيخ خليفة العبادي للتفاوض مع حكومة سنار في أمر مماليك القلعة والذين طاب لهم المقام في (دنقلا) وهو سبب واه تدحضه قرائن الأحوال، إذ على الرغم من مظهر التفاوض البرئ، إلا أنها سفارة لم يفت سببها الحقيقي على أهل البلاط (السناري) فقد سجلت مخطوطة الشيخ أحمد (كاتب الشونة) «إنه أول جاسوس ظهر في العثمانية ببلادنا» وهو فيما نرى تمييز مبكر بين الأتراك كسلطة والمصريين كمحكومين [9].

* تبدو هذه المؤشرات مدخلاً مناسباً لدراسة وقائع المرحلة الأولى (1820-1881) ومعطياتها.

أولا: التوسع جنوبا: وقائع وحقائق:

يقيد البحث التكوين النفسي والعقلي لمحمد علي (باشا) قائداً طموحاً يسعى لانشاء امبراطورية كبيرة تقوم على القوة والعلم فمنذ محاولات استقلاله عن الباب العالي في ولاية مصر [10] وهو يعمل جاهداً على الاستفادة من تكنولوجيا العصر وتوجهاته إذ توسع في إنشاء المدارس وارسال البعوث وتاسيس كليات السلاح والمدارس المهنية والمنشآت الزراعية، وإرساء بعض معالم التعليم الغربي كمدرسة الطب ومطبعة بولاق، والوقائع المصرية واستقدام الخبراء ولقد تمخض عن ذلك ظهور بعض الفكر الليبرالي في المجالات السياسية والاجتماعية [11].

في ضوء هذا الطموح والتصور ، وللأسباب المعروفة تاريخياً اتجه محمد علي للتوسع جنوباً إلى مناطق نائية وصلت البحيرات العظمى وجهات أعالي النيل وتخوم سواحل البحر الأحمر عند سواكن ومصوع وهو توسع على ماشابه من فساد وظلم - (أدى فيما بعد - إلى سخط وثورة ووحدة وطنية) إلا أنه قد تميز (عند التقييم الموضوعي) بالكثير من الإيجابيات.

تحرك جيش محمد علي نحو السودان بقيادة ابنه اسماعيل باشا وصهره (زوج ابنته) محمد بك الدفتردار وكانت الاستعدادات قائمة ايضاً ليلحق بهما ابنه إبراهيم ويبدو أن نجاح محمد علي في دحر الوهابية في الجزيرة العربية قد شجعه كثيراً للتوغل جنوباً (في السودان) باسم السلطة العثمانية وذلك بهدف: [12]

- متابعة أعدائه من المماليك الذي فروا إلى السودان بعد مذبحة القلعة (1811).
- السيطرة على السودان باعتباره عمقاً استراتيجياً وامتداداً لمصر.
- السيطرة على البحر الأحمر - خصوصاً وقد نجح في بسط نفوذه على الحجاز.
- الوصول لمناجم الذهب.
- إنشاء جيش قوي ، عن طريق تجنيد أهل البلاد.

ويرى علي مبارك باشا أن هناك أسباباً أخرى للتوجه جنوباً من أهمها التخلص من الجند الارناؤوط لما عرف عنهم من شراسة الطبع فقد «تراءى للباشا أن يبعد عسكر الأرناؤوط عن القطر لما عرف فيهم من شراسة الأخلاق ورأى أن أهل السودان يحصل منهم التعدي في كثير من الأحيان فكان يريد اخضاعهم فدس للأرناؤوط من يدخل في ذهنهم أن بلاد السودان هي معدن الذهب ليرغبوا فيها فيستريح منهم خاطره من جهة ويؤدب السودانيين من الجهة الأخرى ويحفظ حدود القطر من الجهة القبلية مع توسيعها بقدر ما يالزم» [13].

تبدو ثمة ملاحظات أساسية على حملة محمد علي: [14].

- صحب جيش الغزو بعض رجال الدين - أمثال محمد أفندي الاسيوطي، أحمد البقلي، أحمد السلاوي (ولعل في ذلك ما يشير إلى تأثر محمد علي باشا، بالحملة الفرنسية على مصر، حين استصحب نابليون معه، بعض الآليات الحضارية من العلماء والأجهزة - وحين رأي أن يتقرب بعد حضوره إلى مصر إلى رجالات الدين).
- جدية السلطة التركية في مصر في تحقيق أغراض الفتح، وذلك عن طريق

المتابعة الدقيقة - حيث وفد إبراهيم باشا لسنار في عام 1237هـ للتحقق من ذلك.

- دراما حرق اسماعيل باشا عام (1238-1882) على أيدي الجعليين، في شندي بقيادة الملك نمر الذي ثار لكرامته وما ترتب على ذلك من انتقام دموي قاده الدفتردار بقسوة متناهية (15).
- الرفض المستمر والمتزايد من قبل (المجتمع السوداني) - وعلى أغلب رموزه الدينية والقبلية للوجود التركي.

ثانياً: نتائج ومعطيات التوسع:

تبدو في ظل الوقائع التي سبق رصدها أهمية موجهات هذه المرحلة ومعطياتها من حيث أن أثرها سوف يظل ولمدة طويلة مصدراً أساسياً لروح التشكك والحذر التي سادت العلاقة بين السودان ومصر وذلك على الرغم من معطيات أخرى كان لها الدور الأساسي في تكوين الكيان السياسي الحالي للسودان فرضت هذه المعطيات والموجهات نفسها من خلال عاملين.

- المتغير السلطوي التركي والذي تميز بدوره بـ:-
- غياب المحتوى الاجتماعي للسلطة التركية.
- القوة المادية التي تفوق قوة دولة الفونج المتدهورة.
- ضعف العلاقة بين الشعبين المصري والسوداني إذ أنها كانت تتم، إما عن طريق قنوات ضعيفة تهيمن عليها في الأساس السلطة السياسية التركية وهو ما تمثل في رجال الدين المصاحبين للحملة أو في نطاق تجاري تمثله القوافل وعلى الرغم مما ترتب على هذه القوافل في محطاتها المعروفة شمالاً وجنوباً من وشائج القربى: أسوان ، كوم أمبو دراو، العقبة ، الشطب، بربر أم درمان ، كردفان، دارفور على الرغم من ذلك فإن أثرها كان ضعيفاً وغير مؤثر.

أما المعطيات ذاتها فقد تعلق بعضها باستراتيجية التوسع التركي.

وكان لها أثرها الإيجابي بلا شك وتعلق البعض الآخر منها بظروف السودان الداخلية وتطوراته السياسية واندلاع ثورة المهدي الدينية التي حققت الوحدة الوطنية ويمكننا رصد تلك المعطيات على النحو التالي:

1- على المستوى الخارجي:

أتاح التحديث الاداري وإجراءات ضم العديد من مناطق الشرق والغرب وعلى الأخص الجنوب في الفترة (1863–1869) إلى السلطة المركزية الملامح الاساسية لكيان السودان السياسي الحالي[16].

البحوث والدراسات التاريخية والجغرافية الكثيفة فقد جرت عادة محمد علي أن ترافق حملاته التوسعية أعداد من العلماء في شتى المجالات وفي هذا الاطار فمن الممكن الإشارة إلى رحلات كشف منابع ا لنيل وما طرحته من نتائج استراتيجية كما أنه يمكن الاشارة إلى كتاب العالم الفرنسي كابو CAILAUD

رحلة إلى مروي VOYAGE AU MEROIE

فتح الباب والمجال واسعاً أمام الثقافة العربية الإسلامية للتغلغل جنوباً وليكون السودان رأس الرمح في ذلك.

2- على المستوى الداخلي

* توجه تعليمي وقد قصد هذا التوجه إلى تأسيس نهضة علمية تخدم فكرة التوسع وهو ما كان يتماشى مع تأثر محمد علي بالحملة الفرنسية [17] وفي هذا الاطار فقد أوفد (او لعله نفى) رفاعة الطهطاوي والاستاذ بيومي محمد العسكري والمهندس إبراهيم سليم في عهد الخديوي عباس ليفتتحا مدرسة الخرطوم.

  ولعله من المهم الإشارة في هذا المقام إلى أن رفاعة الطهطاوي قد تقلب في تلك الفترة بين مشاعر شتى تراوحت بين الحزن والاسى لمنفاه وبين مشاعر فياضة يسجل فيها العلاقة بين الشعبين المصري والسوداني [19] ومع تجاوز انفعاله الأول بالنفي وهو أمر طبيعي نرى في الثانية إحساساً موضوعياً يتجاوز انفعالات الذات، ولعل في الرجوع للنصوص – كما توردها المراجع ما يفيد ذلك [20] ولسوف نلاحظ أن التوجه التعليمي ، سوف يكون سياسة مصرية ثابتة على مر العهود.

* توجه زراعي، فقد قامت السلطة التركية بإدخال زراعة القطن وتوسعت في زراعته، كما أنشأت المحالج اللازمة في طوكر وسواكن (1865م).

* توجه إداري، فقد ظهرت بدايات التنظيم الإداري بصورتها الحديثة، وما يتعلق بها، من ضوابط وقوانين.

كان للحكم التركي في مرحلته الأولى - أكثر من عائد سياسي واقتصادي واجتماعي، ونلاحظ أن الكثير من محاولات الاصلاح في التصور التركي، شكلت في ذات الوقت، بدايات الثورة الوطنية، ولعلنا نشير هنا إلى:

- ثمة ما يتجاوز ، سلوك الحكم التركي، كما طرحته الاصلاحات التي سبق الاشارة إلى قسوة ذلك الحكم وأثرها ونفوذها، على التكوين الوجداني والعقلي للشعب السوداني، ويبدو ذلك واضحاً تماماً من خلال:

- الاساءة التي وجهها اسماعيل باشا للملك (نمر) وقيام هذا الأخير (بحرقه) انتقاماً لكرامته، والتي مثلت فعلاً كرامة شعبه وما أعقب ذلك من رد فعل قاده الدفتردار، وما ترتب على ذلك فيما بعد، من انفعالات وجدانية معقدة، ما زال نفوذها قائماً حتى الآن [21].

- الاسلوب الذي اتبعته جماعات (الباشبوزق) في جمع الضرائب من المواطنين ، أدى إلى كراهية شديدة للولاة:-

- سياسة التمييز بين القبائل ، إذ احتضنت السلطة التركية قبيلتي الشايقية والعبابدة، حيث وظفت القبيلة الأولى للأعمال العسكرية واستعانت بالقبيلة الأخرى، في العمل الإداري ضمن قوتها من المصريين والأكراد كما قامت السلطة من ناحية أخرى، برعاية (الطريقة الختمية) دون غيرها من الطرق الأخرى [22].

- تعيين السلطة التركية لعدد من الحكام المسيحيين من الشراكسة واليونان والأقباط والبريطانيين[23].

في هذا المناخ، نشطت بدايات الثورة، ضد الحكم التركي، كما بدأت عوامل الوحدة الوطنية تتجمع في ماعون الدين، وفي هذا المناخ أيضاً، كانت بدايات العقدة في العلاقات بين البلدين.

الهوامش

(1) 1- شوقي الجمل، تاريخ سودان وادي النيل: جـ1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1969، ص 255.

2- د. عوض محمد خليفات، مملكة ربيعة وادي النيل، ط1، عمان، الاردن.

3- الاسلام في السودان، ندوة جماعة الفكر والثقافة الاسلامية ، قاعة الصداقة، الخرطوم - 27 30- نوفمبر 1983م، بحث د. يوسف فضل.

4- مجلة الخرطوم ، عدد مارس 1993، بحث د. بركات موسى الحواتي بعنوان كنوز ربيعة أهم عناصر التغيير الذهني والعلالي في السودان، ص 26: 35.

(2) 1- د. مصطفى محمد ميسعد، الاسلام والنوبة في العصور الوسطى مكتبة الانجلو المصرية القاهرة، 1960، ص 168 (عن المقريزي).

2- د. عطية القوصين تاريخ دولة الكنوز الاسلامية، ط1، دار المعارف القاهرة، ص 95.

(3) د. مصطفى محمد مسعد، الإسلام والنوبة في العصور الوسطى، المرجع السابق ص 206.

(4) شوقي الجمل، تاريخ سودان وادي النيل، المرجع السابق، ص 261.

(5) الفكر العربي الحديث في 100 عام، منشورات العيد المئوي للجامعة الأمريكي ص 23 (ورقة محمد يوسف نجم).

(6) 1- د. عبدالمجيد عابدين، تاريخ الثقافة العربية في السودان، دار الثقافة للطباعة والنشر، بيروت 1967، ص 58، ص 74 ، ص 192.

2- د. مكي شبيكة، مملكة الفونج الإسلامية، معهد الدراسات العربية العالمية: القاهرة 1963-1964، ص 48-48 - ص 63.

(7) جمال زكريا قاسم الأصول التاريخية العلاقات العربية الافريقية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث العربية ، القاهرة ، 1975، ص 287.

(8) 1- جون لويس بوركهارت، رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان، ترجمة فؤاد اندراوس، مطبعة المعرفة، القاهرة، د.ت.

2- ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، د.ت، د م. ص 22.

3- د. مكي شبيكة، تاريخ وادي النيل، دار الثقافة بيروت، 1967 ص 311.

(9) 1-1مخطوطة كاتب الشونه، أحمد بن الحاج أبوعلي، تحقيق الشفطر بصيلي عبدالجليل، سلسلة تراثنا، وزارة الإرشاد، القاهرة، -1960ص72.

2- هـ. مكي شبيكة، مملك الفونج الاسلامية، المرجع السابق، ص 113.

(10) 1- د. أحمد عبدالقادر، مقدمة في أصول النظم السياسية والاجتماعية، ط1، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، 1965، ص 365.

-2 علي مبارك باشا: الخطط التوفيقية الجديدة، مطبعة دار الكتب، القاهرة 69 ص 97 وما بعدها.

(11) الكر العربي الحديث في 100 عام، المرجع السابق، بحث نقولا زيادة، ص 13 وبحث محمد يوسف نجم).

(12) د. سليمان محمد الغنام، قراءة جديدة لسياسة محمد علي التوسعية (1811-1840)، ط1 للكتاب العربي السعودي، مؤسسة تهامة. جدة 1400، ص 48.

(13) علي مبارك باشا، الخطط.التوفيقية الجديدة، المرجع السابق ص 85.

(14) London, Mandour Elmahdi, A short History of The Sudan, Oxford University Press. 1965,p.63

(15) د. مكي شبيكة، تاريخ شعوب وادي النيل، دار الثقافة، بيروت، 65، ص 312.

(16) 1- د. محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان، ترجمة أسعد حليم، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1971.

2- د. جمال زكريا قاسم، الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية، المرجع السابق، ص 272 وما بعدها.

(17) Mandour Elmahdi, A short History of the Sudan, OPCit P.,P

(18) 1- د. عبدالمجيد عابدين، تاريخ الثقافة العربية في السودان، المرجع السابق،

2- حاجة كاشف بدري، الحركة النسائية في السودان، ط1، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم ، 1984، ص4.

3- د. محمد إبراهيم أبوسليم، تاريخ الخرطوم، ط1، دار الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الخرطوم 1971 ص 43.

(19) 1- د. إبراهيم أحمد شلبي، تطور النظم السياسية والدستورية في مصر، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، ص 43.

2- د. جمال الدين الشبال، رفاعة الطهطاوي، دار المعارف بمصر، القاهرة، القاهرة د.ت ص 39.

(20) نوابغ العرب، دار العودة، ط1، بيروت، 1975، ص 88 ومابعده

نحـــن غصنـــان ضمنـــا الوجـــد * جميعـــاً في الحـــب ضـــم النطـــاق
في جبـــين الزمـــان منـــك ومنـــي * عـــزة كوكـــب الانفـــلاق

حسب الله محمد أحمد، قصة الحضارة في السودان، د.ن، القاهرة، 1966 ص 377

الســـودان قطـــر مقـــام مثـــل * ولا ســـلماي فيـــه ولا اســـعادي
بمـــا ريـــح الســـموم يشـــم زفـــير * لغـــل فـــلا يطفيـــه وادي
عواصفهـــا صباحـــاً ومســـا * دوامـــاً في اضطـــراد
فـــلا تعجـــب إذا طبخـــوا خليطـــاً * بمـــخ العظـــم وصـــافي الرمـــاد
ولطـــخ الدهـــن في بـــدن وشـــعر * كدهـــن الابـــل مـــن جـــرب القـــراد
ثـــلاث ســـنين بالخرطـــوم مـــرت * بـــدون مـــدارس طبـــق المـــراد
وكيـــف مـــدارس الخرطـــوم ترجـــى * هنـــاك ودونهـــا خـــرط القتـــاد
نعـــم ترجـــى المصانـــع وهـــي * أخـــرى لتأييـــد المقاصـــد بالمبـــاد
علـــوم الـــشرح قائمـــة لديـــن * لرغـــوب المعـــاش أو المعـــاد

Richard Hill, on the Fronticrs of Islam, Clartndon Press Cxforo, 1970 P.F

مخطوطة كاتب الشونة، تحقيق الشاطر بصيلي عبدالجليل، المرجع السابق، ص 92 وما بعدها ((أما ما كان من أمر دفتردار بيك فإنه مقيم بالأبيض فلما تحقق له ذلك (حريق إسماعيل) تحرك من كردفان وأخد معه من العساكر وقور الشيخ محمد لوتان والجمع وتوجه بهم إلى نواحي الابواب (شندي) ولما جاوز دار الجميعاب وضع بالقتل والخراب وخرب ملك الابواب وعدم القاطن والساكن ووصل حد المتم اجتمع اليهم الناس فمنهم من طلب الامان فأمنهم ثم إن واحداً من الجماعة الحاضرين وثب على دفتردار بيك بحربة فضربه بها في يده فصاح عليهم بالهلاك فوضعوا فيهم السلاح وقتلت خلائق كثيرة ثم دخلوا مع الفقيه الريح في الخلوة فأحرقوهم جميعاً بالنار وصارت البلاد خراباً وارتحل نمر ومن معه إلى الخلاء وقطع محمد بيك إلى الشرق ووضع ثانياً يده بالخراب فما ترى فيها أنيساً لا تسمع بها حسيسا من حد شندي إلى كترانج.

(21) 1- تقرير لجنة تنظيم الخدمة المدنية: المجلد الأول- جمهورية السودان 1967، ص 28

2- نعوم شقير، جغرافيا وتاريخ السودان، المرجع السابق ص 624

(22) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، المرجع السابق ص 25

الفصـــل الأول

جزء (1)

بين التواصل والتنافر 1879 - 1924م
ثورتان ضد الأتراك (1879 - 1881م)

الثورة العرابية

- الأسباب والدوافع
- المضمون والدور
- النفوذ والتأثير

الثورة المهدوية:

- المبررات والبواعث
- المرتكزات والمضمون
- من تفاعلات الثورة
- الاخلاء
- التدخل
- المواجهة

ملاحظات حول الثورتين

مدخل

* يناقش الجزء الأول من هذا الفصل الفترة من 1879 إلى 1898م في القطرين أي أنه يتعرض لمرتكزات وارهاصات ووقائع ومعطيات كل من ثورتي عرابي في مصر (1879–1882م) والمهدي في السودان (1881–1898) وأثر هذه ين الحدثين على مسار العلاقة بين الشعبين.

* على اختلاف أهداف وأسلوب ومكان كل من ثورتي عرابي في مصر والمهدي في السودان فإنهما يكادان ينطلقان من أسباب واحدة هي تأكيد الذات في مواجهة الاجنبي، كما أنهما في نفس الوقت يقومان على وعيٍ قومي بالاستقلال وإحساس عميق بالسيادة والكرامة وهو ما يبدو جلياً وواضحاً عند تحليل هاتين الثورتين.

أولا: الثورة العرابية (1879-1882م)

«نحن لسنا عبيداً ولن نورث بعد اليوم..»

«عرابي في مواجهة الخديوي»

* لم تقم أحداث الثورة العرابية فجأة كما أنها لم تقم فقط لأسباب تتعلق بمطالب الضباط المصريين في جيش السلطة التركية: للأحداث جذورها التاريخية التي تتصل بتوسيع النفوذ الأجنبي في مصر وتتجاوز الاحداث في الواقع بداية الانتفاضة العسكرية ومواجهتها، كما تتجاوز قمعها في معركة التل الكبير في سبتمبر 1882 فالأمر فيما نرى صراع حضاري أتيح له أن يستمر زماناً بين النعومة والشراسة، وهو صراع تعود أصوله إلى الفترة التي سعى فيها محمدعلي ليكون والياً على مصر إذ تمتع في مواجهة الاستانة بتأييد شعب مصر له خلال أكثر من معركة ضدة الولاة المنافسين له [1] ولم يضع محمد علي تلك الفرصة فانطلق ليستقل بمصر ويدعمها بالتأييد من رجال الدين من ناحية ويقلم أظافر معارضيه من ناحية أخرى وهو بين كل ذلك ماض في توطيد وتوسيع دعائم واركان دولته معتمداً على امكانيات الحضارة الغربية المادية والبشرية [2] : في ذلك الاطار وبعد أن تبلورت دولة محمد علي، بدأ شيء من التمايز الاجتماعي والعرقي والفكري يظهر في البنية المصرية، وبدأت بالتالي بذور الصراع والثورة.

1- الأسباب والدوافع

* ثمة أسباب موضوعية وراء حركة الثورة العرابيةوما طرحته من أهداف وطنية وهي أسباب تتصل بالوعي السياسي والوطني في مواجهة تزايد النفوذ الأجنبي في مصر كما تمثله الدول الأوروبية وأداتها التركية.

* فمن ناحية أدى الانفتاح إلى فكر الثورة الفرنسية ومحاولات الاصلاح في تركيا للعديد من الكتابات والافكار التي تناقش مفهوم الحرية ودلالاتها وعلاقة الوطن بالمواطن فيما طرحته أفكار رفاعة الطهطاوي [3] وكتابات محمد عبده وجمال الدين الافغاني الذي كان يردد أنه لن تبعث شرارة الاصلاح في وسط هذا الظلام الكاسح إلا إذا تعلم الشعب وعرف حقوقه ودافع عنها [4] وهو ما أدى بدوره إلى ظهور حركة ديمقراطية دستورية (مجلس نواب 1866) [5] ولقد ترتب على ذلك الانفتاح المزيد من الوعي الوطني وسط شرائح المجتمع المصري المختلفة.

* من ناحية أخرى أدى الاستغراق في الدين الذي كانت تمارسه السلطة الخديوية إلى الوقوع في براثن النفوذ الأجنبي وتدخله السافر فيها وهو ما أدى إلى انشار المزيد من الغضب الشعبي والمواجهة التي نتج عنها تشكيل وزارة وطنية (1879) وعزل الخديوي إسماعيل في (يونيو 1879م) [6].

* إزاء سياسة القمع والتسلط التي مارسها الخديوي توفيق وتنحيته لوزارة شريف باشا الوطنية وتشكيل وزارة رياض باشا بالإضافة إلى الركود الاقتصادي، فقد تجمعت ارهاصات التحرك الموضوعي للوطنية المصرية في الجيش المصري [7] تبلورت هذه الارهاصات في شكل خلايا لها توجهاتها الفكرية وأهدافها الوطنية [8] ويمكن الاشارة في هذا الصدد إلى:-

- جمعية سرية لها جناحها المدني ضمت علي الروبي، أحمد عرابي، علي فهمي والبارودي فكانت نواة الحزب الوطني الأهلي [9].

- جمعية معارضة لرياض باشا التركي الشركسي ضمت محمد باشا سلطان، سليمان باشا أباظة، حسن باشا الشريعي، عمر باشا لطفي ونقيب الاشراف السيد البكري وقد انضم لهذا التجمع جمعية حلوان، وقد اطلق الاتراك على هذا التوجه (حزب الفلاحين).

- تجمع آخر نشأ بالإسكندرية يسمى (مصر الفتاة) تيمناً بإيطاليا الفتاة. قد

شجع هذا التجمع مجموعة من المثقفين الوطنيين وكان من بينهم يعقوب صنوع (يهودي) وعبدالله النديم (مسلم) وأديب اسحق وسليم النقاش (مسيحيين) ولم يدم هذا التجمع طويلاً إذ سرعان ما ذاب في الحزب الوطني [10].

* تبلورت هذه القوى الوطنية وتحفزت للمواجهة في أكثر من شكل وصورة .. تمثلت في ثورة لضباط في فبراير (1879م) وأول فبراير 1881م ومظاهرة عابدين في 9 سبتمبر 1881م ولقد حملت هذه المواجهات في كل الأوقات رغبتها الملحة في إنهاء النفوذ الاجنبي وإنشاء نظام ديمقراطي حر [11] وهو ما أكدته كلمات عرابي سواء في مواجهته للخديوي حين ردد نحن لسنا عبيد ولن نورث بعد اليوم أو في مواجهته للقنصل البريطاني كوكس قائلاً إن ((طلباتي المتعلقة بالأهالي لم أعمد إليها لأنهم اقاموني نائباً عنهم في تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن إخوانهم وأولادهم فهم القوة التي تنفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة [12].

2- المضمون والدور

* جاءت الثورة العرابية حالئذ، كطليعة عسكرية رغبة الشعب وطموحه في:

– حكم نفسه بنفسه في صورة ديمقراطية راقية.

– إبعاد الوجود والاقليات التركية والشركسية.

* على تحقق بدايات هذا الوعد، فإن الخديوي توفيق لم يكن ليسمح بذلك إذ سرعان ما استنجد ببريطانيا لتحميه أثر نزاع عادي بينه وبين حكومة الثورة العرابية برئاسة البارودي، وكان الاستنجاد فرصة ذهبية ظلت بريطانيا تسعى لها إذ قامت مباشرة بعد هزيمة عرابي وجيشه في معركة التل الكبير (ديسمبر 1882) باحتلال مصر، ولم تكتف بذلك حيث عملت على تشتيت هذا الجيش بإبعاده تماماً عن الساحة المصرية فأوعزت بإرساله للسودان لمواجهة الثورة المهدوية والتي بدأت في ذلك الوقت في الانتشار [13] وكان إيعازاً محسوباً فقد كان الانجليزي على علم تماماً بالدوافع التي حركت كلاً من ثورتي عرابي والمهدي، وما وضح مع تآلف فكري بينهما، وما يعنيه نجاح أي منهما في إفشال المخططات البريطانية في التوسع الاستعماري في أفريقيا.

3- النفوذ والتأثير

* يتيح الاستعراض الموجز للوقائع استخلاص المعطيات الآتية:

أ. في الدائرة المحلية

- تبلور الوعي الوطني والشعور والاحساس بمفاهيم الحرية والعزة والكرامة.
- ابتداع صيغة العمل الجبهوي بجناحيه العسكري والمدني في هذه المواجهات واللجوء لصيغة الخلايا.
- بدايات ظهور التوجهات الفكرية للأحزاب السياسية.

ب. في دائرة الجوار السوداني

* اعتذر عرابي لوزارة شريف الثالثة عن ارسال الآلاي السوداني لتعزيز قوة الحكم في مواجهة المد الثوري [14] ويبدو لنا أن عرابي قد رغب في أن تصل الثورة المهدوية لمداها الجماهيري.

* التجاوب مع الثورة المهدوية ومحاولة الاتصال بها والتنسيق معها من خلال (الافغاني ومحمد عبده) .

* بداية تبلور فكرة (السودان) يمثل بعداً خديوياً وأن للباب العالي عليه حقوق السيادة منذ القرن السادس عشر وأن تلك السيادة قد تم تجديدها ببداية الفتح التركي [15].

* لم تعدم الثورة العرابية تجاوباً سودانياً في الخرطوم إذ عند إندلاعها سافر الشيخ السلاوي إلى القاهرة واشترك فيها وعند فشلها سافر إلى الاستانة بمعونة الشيخ محمد سر الختم الميرغني ليعمل مفتشاً هناك وله قصيدة يحرض فيها الشعب المصري على الثورة، ويرى - بعض النقاد - أن هذه القصيدة تمثل الاتجاه العام للشعب السوداني. وللشيخ السلاوي قصيدتان اخريان في المدح ضمنهما ابتئاس الشعب المصري لفشل الثورة - وحثه فيهما على قوة العزيمة وتقول القصيدة [16].

شغل المصري تشتت الاحزاب والله ناصرنا بسيف عرابي

ثانياً : الثورة المهدوية (1881-1898)

1. **ياخوات البنات تعال نوصيكم**

نودعكم نبيا ما بخون فيكم

اعقدوا الطرف ما تجوني بقفيكم

الموت في الخلا وفي الحلة راجيكم

(غناء شعبي سوداني)

2. **إذا تركنا السودان فالسودان لن يتركنا.**

(شريف باشا)

3. «**فنجاح المهدي شد عزائم المصريين واعطاهم أملاً خفف من عوامل اليأس التي أثقلت صدورهم بعد هزيمة عرابي**».

محمد صبيح – أحد قادة مصر الفتاة

1. المبررات والبواعث

* في مواجهة ركود حضاري عنيف أخذ رواد الاصلاح الديني في أرجاء العالم الاسلامي، يبحثون في بطون الكتب، يدرسون ويمحصون ويتأملون ما يحدث من فتور ديني وضعف أخلاقي أتاح لدول الغرب، أن تدنس طهارة النفوس ونقائها. من خلال هذه القطاعات الدينية ظهرت بعض الأفكار التي تتعلق بذكريات الاسلام السلفي وعزة وكرامة الإنسان فيه كالوهابية في نجد، والسنوسية في ليبيا والمهدوية في السودان وهي تيارات صحوية ما زالت تجد صداها في كثير من البلاد الإسلامية (17).

* قصدت هذه التيارات إلى صوغ بنية ذهنية دينية شمولية، وثورة المهدي في هذا الاطار تعد من أهم الحركات السياسية في المنطقة، سواء أن كان ذلك على المستوى المحلي أو على مستوى مواجهة النفوذ الاستعماري في القارة الافريقية (18) فقد رفعت السلاح ضد ذلك الوجود وعملت على مناهضة ومواجهة التغلغل الاجنبي بكل قوتها كما أنها رفضت أنماط السلوك التركية في الحكم والحياة (19).

2. المرتكزات والمضمون

مثلت ظروف القهر السياسي والاقتصادي والتي مارسها الحكم التركي الماعون الذي تفاعلت فيها أسباب السخط لتفجر الثورة الدينية العارمة التي قادها محمد أحمد المهدي واتباعه بهدف إنشاء دولة شمولية أساسها الدين الاسلامي ولقد أدى تزايد قوة الدفع المعنوي في الحركة وتزامنها مع الثورة العرابية بالإضافة لضعف الحضور العسكري التركي إلى مساعدة المهدي كثيراً في إحكام سيطرته على السودان وقيام دولة سودانية مستقلة باستعادة الخرطوم في يوم الاثنين 26 يناير 1885م (9 ربيع الثاني 1320هـ) [20] . كان لظهور دولة (السودان) الدينية المستقلة أثر كبير في العالم فقد تفاوت أثرها بين الاعجاب والقلق والحذر، فقد راقبت كل من الهند ومراكش والحجاز الثورة بفرح ، أما سلطة القاهرة الخديوية وبريطانيا التي كانت تحتل القاهرة فقد كانتا تنظران للثورة باعتبارها نوعاً من العمل الذي يهدد المصالح الحيوية مما يستوجب ايقافها ولقد تمثلت أسباب ذلك في: [21].

- إن فكر هذه الثورة الديني كان يدغدغ شرائح كبيرة من المجتمع المصري ومصر نفسها شكلت في ذهن ا لمهدي قاعدة لتحرير العالم الإسلامي، والتي كان يأمل في إذكاء روح الجهاد فيها ولعل مما يؤكد ذلك عطف المهدي وتقديره لحركة عرابي التي كانت تواجههم [23]. وكما أشار بعض الباحثين ، فإن المهدي عندما كان يسعى لتحرير الجنوب (السودان) من سيطرة الحكم التركي الفاسد كان يعمل أيضاً لإيجاد حل سريع لمعاناة التل الكبير وما حدث فيها (.............) كاد يلتقي بمبعوثي جمال الأفغاني وكاد يأمل في فك أسرغردون لكي يفك به أسر عرابي في جزيرة (سيلان) [24].

* نية بريطانيا قد اتجهت للبقاء طويلاً في مصر، وهو ما يستوجب الا يترك أمر السودان لأي جهة أخرى (فرنسا)، لاحتلاله، فهو مدخل وامتداد استراتيجي لمصر.

* في ضوء تلك الاعتبارات، ومنذ أن أخمدت الثورة العرابية ومنذ احتلال الانجليز لمصر في 1882/9/14، صار السودان هاجساً يقلق بال السلطة الانجليزية والخديوي في مصر وحتى يضرب عصفورين بحجر واحد فقد تم اتخاذ قرار يقضي بحل الجيش الذي قاده عرابي (1882/12/20م) وارساله كما سبق الاشارة إلى السودان، وقد انضم الجيش بالفعل للحملة التي كان يقودها الانجليزي هكس باشا [25] وقد أبيدت هذه الحملة بواسطة المهدي ورجاله في شيكان بالقرب من

الابيض في 5 نوفمبر 1883م. قوت هذه الهزيمة من حركة المهدي واضعفت موقف غردون وهيبته فبات كالقشة في الخضم.

3. من تفاعلات الثورة

ثمة ضرورة تقتضي الاشارة إلى بعض أهم تفاعلات الثورة:

الاخلاء

* كانت سلطة القاهرة الخديوية، وبايعاز مرصود ومدروس من قبل الانجليز قد رأت ضرورة اخلاء السودان (26) وعندما قابل اللورد كرومر، الخديوي توفيق ورئيس وزارته شريف باشا ليبلغهما رأي الحكومة البريطانية بذلك ثار شريف محتداً وهو يقول قولته المشهورة (إذا تركنا السودان، فالسودان لن يتركنا) (27) وكان شريف في موقفه ذلك معبراً عن ضرورة السودان الحيوية لمصر (28).

أ. سياسة بريطانيا تجاه السودان

كانت سياسة بريطانيا هي الابتعاد أو التحفظ بقدر الامكان عن ما تصدره السلطة التركية في مصر في مسألة السودان، ولعل مما يؤكد ذلك تصريح غلادستون في 1882/11/12م بأن (اعادة النظام في السودان ليست جزءاً من الواجب الملقى على عاتقنا، فالسودان مرتبط سياسياً بمصر نتيجة لأن هذه قد فتحته حديثاً، ولقد جسدت بريطانيا ذلك عملاً في موقفها السلبي من حملة هكس والتي أبادها المهدويون في 1883/11/5 في شيكان).

كان للنتائج التي تمخضت عن تلك الهزيمة، من نقد وتعريض أثر مباشر في ربط بريطانيا ، بما يجري في السودان خصوصاً وقد سجل عدد من المؤرخين البريطانيين موقفاً حاداً ضد سلبية الحكومة البريطانية مثل جون مورلي ، واللورد كرومر، واللورد ملنز، ولقد ترتب على ذلك أن وجهت الحكومة البريطانية أنظارها للسودان (29).

ب. سياسة مصر الخديوية تجاه السودان

إزاء استمرار الحاح بريطانيا على سلطة الأتراك في القاهرة بالتخلص من السودان واخلائه بررت حكومة شريف في 1883/2/21م عدم امكانية ذلك استناداً إلى ما يلي: (30).

- عدم امكان ذلك قانونياً، حيث يمنع فرمان 1879/8/7م الخديوي من التنازل عن أي إقليم.

- بافتراض تنازل مصر عن أملاكها في السودان فإن القيام بمثل ذلك يساعد على انتشار وتقوية الحركة المهدوية وتشجيع القبائل الحدودية (كالعبابدة والبشارية) على اتخاذ نفس السبيل.
- يعني ذلك قيام مصر بإعداد جيش كبير لا قبل لها بنفقاته.
- إن استراتيجية الامن المصري عبر التاريخ تجاه الجنوب كانت الاحتفاظ بمسافة مكانية بعيدة عن الحدود.

وفي كل الأحوال، لم يكن سهلاً، أن تتخلى السلطة الخديوية ، عن جوار استراتيجي، يرتبط بمصالحها الحيوية.

ج. الصفوة المصرية ومسألة الاخلاء

كانت الصفوة تتبنى - في ذلك الوقت رأياً تردد في أوساطها كثيراً وهو أن اخلاء السودان يمثل أمراً منكراً وعملاً خطيراً في ذاته، وعواقبه.. فهو أشد ضربة أصيبت بها مصر بعد الاحتلال الانجليزي، بل يكاد يعدل الاحتلال في تطوراته ومضاره، لأن الانسحاب من السودان معناه ضياع الامبراطورية العظمى التي ضحت مصر في سبيل تأسيسها بعشرات الالاف من ابنائها وملايين الجنيهات من أموالها وجهود عشرات السنين من تاريخها [31].

في هذا المناخ الفكري وأثر استقالة شريف وتولي نوبار الوزارة، يمكن رصد المؤشرات الاتية:

- أصدرت وزارة نوبار باشا 1884/1/15 مرسوماً يقضي بأن تتبع إدارة السودان لوزارة الحربية بدلاً عن مجلس الوزراء مما يعني إعلان حالة الطوارئ في المسألة السودانية.
- صدر تكليف من مجلس الوزراء البريطاني للجنرال غردون بتنفيذ مسألة الاخلاء في 1884/1/26م، وتتضمن مهمته كما أورد التكليف:
- ارجاع الجنود والموظفين والعاملين والتجار المصريين لمصر.
- حفظ النظام في السودان واعادته لسلالة ملوكه قبل الفتح.

د. التدخل البريطاني المباشر

حال تولي حكومة المحافظين ذات الطابع الاستعماري، الحكم في بريطانيا، بدأ اللورد سالسبوري سياسة التدخل المباشر في السودان، فاتصلت حكومته بالباب العالي بغرض

التنسيق ودراسة الوضع .. وازاء موقف الحكومة البريطانية والباب العالي من سلطة الخليفة عبدالله بالاضافة إلى اسباب واعتبارات أخرى ساقتها بريطانيا كمسئوليتها في حماية مصر وكدورها في تقسيم مياه النيل وتحوطاً من احتمالات تدخل دولة أوروبية في السودان (فرنسا). يضاف إلى ذلك ما أثاره الرأي العام البريطاني حول مقتل غردون ازاء كل ذلك فقد تم الاتفاق على تسيير حملة للسودان، بقيادة اللورد كتشنر. [32].

حرى الصراع بين صحوة المهدوية الدينية والوطنية وسلطة الخديوي في القاهرة (التي صارت، فيما عبر بعض المؤرخين (مستندة إلى قوة الانجليز مقيدة برأيهم ومشورتهم) عنيفاً، في غير توازن وانتهى في معركة كرري التي بدأت في فجر يوم الجمعة 1898/9/21م لتنتهي بعد الظهر وليبدأ بعدها عهد جديد سمته اتفاقية 1899/1/19 بين الحكومة الانجليزية، والسلطة الخديوية بالقاهرة بالحكم الثنائي أو كما عبر عنه بعض رجال فقه القانون الدولي العام بالدولة المولدة.

HYBRID STATE

4. نفوذ وأثر الثورة المهدوية

كان للثورة المهدوية معطياتها الكثيرة سواء على المستوى المحلي الوطني أو على مستوى الجوار المصري.

أ. في الدائرة المحلية: [33]

* حققت الثورة المهدوية وحدة وطنية شاملة للشتات العرقي والقبلي والعشائري.
* منحت السودان ثقلاً سياسياً جعله قبلة الأنظار، سواء بالاعجاب (الشعوب الاسلامية) أو بالكراهية (الدول الأوربية).
* قدمت نموذجاً فريداً للارادة القتالية المبنية على اليقين الديني . (الجهاد).
* دفعت بشحنات حضارية وقوية بلورت فيما بعد ما تسميه بالذاتية السودانية.

ب. في الدائرة الجوار المصري:

مثلت القاهرة كما سبقت الاشارة ثقلاً سياسياً في فكر المهدي، يوليه اعتبار التحرير الديني الأول، ويبدو ذلك واضحاً حين قام بتعيين حسين باشا خليفة أميراً على العبابدة على الحدود المصرية، من عشائر الشناتير والفقرا والعشاباب ثم مخاطبته - بعد ذلك الخديوي في أمر المهدوية وهو ما تابعه فيما بعد الخليفة عبدالله قولاً وعملاً [34].

صادفت حركة أحمد عرابي – اعجاباً لدى المهدي، ولعل مرد ذلك هو احساس المهدي، بانه يحارب نفس العدو، وإن اختلف المكان، ولقد تواتر عن المهدي توجيهه، عند استعادة الخرطوم بعد مقتل غردون وذلك لرغبته في أن يفتدي به عرابي باشا [35] ولعل هذه العلاقة هي التي جعلت أفئدة من قلوب أبناء وأحفاد عرابي تهوى إلى الجزيرة أبا ، لدى السيد عبدالرحمن المهدي فيما بعد.

أدت المواجهات العسكرية الرهيبة بين جيش السلطة الخديوية، بقياداته من الانجليز والاتراك ومن بعض الفلاحين المصريين، وبين الجيش المهدوي إلى ما يشبه الرأي العام ضد مصر دون التمييز بين شرائحها المختلفة وظروفها السياسية والاجتماعية وهو استنتاج سوف نرى أن الانجليز قد عولوا عليه كثيراً ووظفوه توظيفاً مدروساً لتوسيع شقة الخلاف بين سلطتي وشعبي مصر والسودان ولعل بدايات ذلك قد ظهرت في كتاب (سلاطين) باشا والقس اوهلدر وغيرهما من الكتاب المغرضين.

ملاحظات حول الثورتين:

ثمة ملاحظات هامة وجديرة بالاثبات في ضوء ما سبق:

* أن الثورتين تتوافقان زمناً كما انهما يفجران وعياً جديداً في المنطقة، فالثورة العرابية ذات طابع قطري، والثورة المهدوية ذات طابع شمولي.
* انهما على اختلاف درجات الانطلاق الفكرية، يصادمان ذات العدو الممثل في النفوذ الأجنبي الذي كان ينظر لهما كوجهين لعملة واحدة. بل إن Gampetta كان يرى في الحركة الوطنية المصرية، مظهراً من مظاهر التعصب الإسلامي [36].
* طرحت الثورة العرابية بحكم الخلفية الفكرية لشرائح قياداتها حكماً ديمقراطياً علمانياً، بينما سعت الثورة المهدوية بحكم توجه قياداتها لحل ديني شمولي تدخل مصر في اطاره.
* طرحت الثورة العرابية صيغة التحالف بين الجيش والشعب كوسيلة لتحقيق أهدافها، بينما قامت الثورة المهدوية على فكرة الجهاد والثورة الشعبية من خلال اعداد المواطن بقدرة قتالية هائلة.
* ظهور تيار سلطوي، (شريف باشا) يسانده بعض الفكر في مصر يرى في السودان ضرورة حيوية لمصر (نظرية المجال الحيوي ويعتبر ذلك التيار السودان جزءاً من المملكة المصرية فيما سمي بخديوية وادي النيل. [37].
* ظهور رأي عام سوداني، بسبب المواجهات العسكرية لا يفرق بين سلطة الخديوي

ودور الانجليز من ناحية، وبين الشعب المصري من ناحية أخرى، خصوصاً بعد معركة كرر ي وهو رأي كانت تدعمه مظاهر الفسق والظلم في العهد التركي.

* ونحن نرى أن هزيمة الثورة العرابية في مصر قد أتاحت الفرصة لتزايد القصور الفكري والسياسي في فهم أبعاد العلاقات السودانية المصرية على نحو لا يمكن اسقاط أثره.

من جانب آخر فإن امعان النظر وتمحيص الاحداث في فكر ومسار الثورة المهدوية يبرز كونها حركة تحريرية لم يسقطها شعب مصر من حسابه (فنجاح المهدي شد عزائم المصريين واعطاهم أملاً خفف من عوامل الياس التي أثقلت صدورهم بعد هزيمة عرابي). (38) كما أن ثورة المهدي لم تكن ضد الشعب المصري وإنما كانت ضد الخليفة العثماني وضد ولاته (39).

الهوامش

(1) د. مكي شبيكة، تاريخ شعوب وادي النيل، المرجع السابق ص 221 ، 226 (نقلاً عن الحبرتي)

(2) د. سليمان محمد الغنام، قراءة جديدة لسياسة محمد علي التوسعية 1811–1840 المرجع السابق، ص 47 وما بعدها.

(3) –1 د. حمال الدين الشيال، رفاعة رافع الطهطاوي، المرجع السابق.

–2 الفكر العربي الحديث في 100 عام، المرجع السابق، ص 6 وبحث نقولا زيادة.

–3 د. محمود اسماعيل، مقالات في الفكر والتاريخ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1969، ص 34 وما بعدها.

(4) د. مكي شبيكة، تاريخ شعوب وادي النيل، المرجع السابق، ص 558.

(5) د. أحمد عبدالقادر، مقدمة في أصول النظم السياسية والاجتماعية، المرجع السابق، ص 366.

(6) د. أحمد عبدالقادر، مقدمة في أصول النظم السياسية والاجتماعية، المرجع السابق، ص 369.

(7) 1– د. أحمد عبدالرحيم مصطفى، تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1973، ص 25.

2– د. أحمد إبراهيم شلبي، تطوير النظم السياسية والدستورية في مصر، المرجع السابق، ص 125.

(8) د. أحمد عبدالرحيم مصطفى، تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة، المرجع السابق، ص 462.

(9) د. سعيد اسماعيل علي، المجتمع المصري في عهد الاحتلال البريطاني 1882–1923، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة 1972، ص 460.

(10) د. سعيد اسماعيل على المجتمع المصري في عهد الاحتلال البريطاني، المرجع السابق، ص 465.

(11) د. محمد محمود السروجي، الجيش المصري في القرن التاسع عشر، دار المعارف بمصر القاهرة، 1967 ص 17.

(12) د. مكي شبيكة، تاريخ شعوب وادي النيل، المرجع السابق، ص 595-596.

(13) د. عبدالعزيز نوار، تاريخ العرب المعاصر، دار النهضة العربية بيروت، 1973 ص 154.

(14) عبدالرحمن الرافعي، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال البريطاني، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة 1966 ص 12.

(15) د. محمد فؤاد شكري، مصر والسودان 1820-1899، ط3، دار المعارف بمصر، القاهرة 1963 ص 7.

(16) عزالدين الأمين، التراث الشعري السوداني، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، 1969، ص 54 وما بعدها.

(17) الفكر العربي الحديث في مائة عام، المرجع السابق، ص 267 - بحث د. توفيق الطويل.

(18) أ.ز.أ. لبيفين، الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث، ط21 دار ابن خلدون بيروت، 1978، ص 115.

(19) .133/op,Cit.p.112 1898-B.M Halt, the Mahdist State in the Sudan 1881

(20) نعوم شقير، جغرافيا وتاريخ السودان، المرجع السابق، ص634.

(21) 1- ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، المرجع السابق، ص 128.

2- نعوم شقير، جغرافيا وتاريخ السودان، المرجع السابق، ص 922.

(22) محمد علي بركات، السياسة البريطانية واسترداد السودان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977، ص 38.

(23) محمد علي بركات، السياسة البريطانية واسترداد السودان المرجع السابق، ص 114.

(24) 1- محمد صبيح، ايام وايام 1882-1956، مطبعة العالم العربي، القاهرة، 1966، ص 186.

2- مجلة السياسة الدولية العدد رقم 253، يوليو 1978 بحث د. يونان لبيب رزق التكامل التاريخي بين مصر والسودان ص 108-112.

(25) نعوم شقير، جغرافيا وتاريخ السودان، المرجع السابق، ص 715 كان الجيش مكوناً من أربعة آليات في كل آلاي ثلاثة أوراط ومجموعة نحو عشرة آلاف رجل عليهم أربعة ضباط عظام هم سليم بك عوني، حسين بك مظهر، ابراهيم بك حيدر، رجب بك صديق.

(26) نعوم شقير، جغارفيا وتاريخ السودان، المرجع السابق، ص 726.

(27) د. سعيد إسماعيل علي، المجتمع المصري في عهد الاحتلال البريطاني، المرجع السابق، ص 357.

(28) عبدالرحمن الرافعي، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال البريطاني، المرجع السابق ص 138.

(29) محمد شكري، مصر والسودان 1820–1899، المرجع السابق، 284 وما بعدها.

(30) عبدالرحمن الرافعي، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال البريطاني، المرجع السابق، ص 138.

(31) عبدالماجد أبوحسبو، مذكرات عبدالماجد أبوحسبو، المرجع السابق ص 36–37.

(32) ب.م. هولت، دولة المهدية في السودان، المرجع السابق، ص 126.

(33) 1– د. حسن مكي محمد أحمد، الحركة الطلابية بين الأمس واليوم، دار الفكر الخرطوم 1987، ص10

2– د. عبدالمجيد عابدين، تاريخ الثقافة العربية في السودان، المرجع السابق، ص 157.

3– محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، المرجع السابق، ص 18.

(34) P.M Halt., The Mahdist State in The Sudan OP.cit.P175 -1

2– د. راشد البراوي، المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس، مجموعة الوثائق السياسية، ط21 ، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 1952، ص 61.

3– نعوم شقير، جغرافيا وتاريخ السودان، المرجع السابق، ص 924.

(35) 1– عبدالماجد أبوحسبو، مذكرات عبدالماجد أبو حسبو، المرجع السابق.

2– عبدالرحمن الرافعي، مصر والسودان في عهد الاحتلال البريطاني، المرجع السابق 114.

3- محمد صبيح، أيام وأيام 1882-1956، المرجع السابق، ص 86.

(36) محمد فؤاد شكري، مصر والسودان 1820-1899 ، المرجع السابق ص 186.

(37) د. فؤاد شكري، مصر والسودان 1820-1899، المرجع السابق ص 7 و ص 179.

(38) 1- محمد صبيح، أيام وأيام، 1882-1956 ، المرجع السابق، ص 86

2-- مجلة السياسة الدولية ، العدد رقم 53، يونيو 1987 بحث : يونان لبيب.

(39) عبدالماجد أبو حسبو، مذكرات عبدالماجد أبوحسبو، المرجع السابق ص 25.

الفصـــل الأول

جزء (2)

بين التواصل والتنافر 1879 - 1924م

السودان: بؤرة صراع مصري - بريطاني (1879 - 1924م)

- مدخل
- الفكر السياسي في مصر : الاتجاهات والتيارات
- الصراعات البريطانية المصرية: السودان كعب أخيل
- بريطانيا تعزل السودان عن مصر
-

الحركة الوطنية في السودان بعد 1899م:

- تراث الثورة المهدوية
- محاربة الوعي الوطني
- نشأة التنظيمات السرية
- المواجهة : ثورة 1924م

مدخل

نتعرض في هذا الجزء من الفصل الأول لدراسة المرحلة التي تمتد من عام 1899 إلى عام 1924 – ويعني ذلك تحليل – بعض أهم المنعطفات التي كان لها نفوذ ودور في مسار العلاقات السودانية المصرية وبحسب أنها تتمثل في:

1. **السودان في فكر وممارسات الساحة السياسية المصرية**
2. **الحركة الوطنية السودانية بعد اتفاقية 1899م**

أولاً: السودان في فكر وممارسات السياسة المصرية (1898-1924)

1. «السودان مستعمرة مصرية وعلى المصريين ألا ينسوا حقوقهم فيه، وما اريق فيه من دماء وما صرف فيه من أموال أثناء حملة الاسترداد.. عليهم ذكر ذلك صباحاً ومساء»..
2. «الوطن هو وادي النيل»

«**مصطفى كامل**»

3. «السودان جزء لا يتجزأ من مصر»

«**من شعارات ثورة 19 في مصر**»

4. «..إن الأمة لن تتنازل عن السودان ما حييت وعاشت وأنها تسعى ولا تكف عن السعي بكل طريق مشروع سيسلكه القوم الحق لرد حقوقها»

سعد زغلول أثناء مفاوضاته مع
ماكدونالد (28 **يونيو** 1926)

5. فالسودان هو باب السلام الوحيد الذي ظل مفتوحاً لمصر منذ الأزمان الخالية ويجب أن يبقى كذلك إلى الأبد لأنه لازم لها لزوم الروح للجسد وإلى هذا الغرض يجب أن تصوب جميع مجهودات أولئك الذين في يدهم حظ مصر وفي قلبهم يضمرون لها النفع والمصلحة».

عمر طوسون – مصر والسودان ص (30)

1- الفكر السياسي في مصر .. التيارات والاتجاهات

* بعد هزيمة عرابي في التل الكبير (سبتمبر 1882م) قامت بريطانيا باحتلال مصر عملياً في 14 سبتمبر 1882م حيث الغى دستور (1882م) وطبق نظام 1883م الذ كان يخالف اماني وغايات الشعب المصري ولكن جذوة الوعي ظلت تظهر بين وقت وآخر لتعبر بصورة أو بأخرى عن برمها وضيقها بالاحتلال البريطاني ووجود السلطة التركية مما انعكس بدوره على الساحة السياسية وفعاليتها المختلفة والذي جسدته التيارات والافكار الاتية: [1]

- تيار إصلاحي ديني يتلاءم مع المتغيرات التي فرضها القرن العشرين يقوده الشيخ محمد عبده وهو واحد من قيادات الثورة العرابية وقد عرض ذلك التوجه الشيخ لمكائد ومؤامرات الخديوي وبطانته[2]

- تيار وطني مناوئ ليبرالي بقيادة مصطفى كامل وكان يعتبر نفسه امتداداً لعرابي وينادي بالقومية المصرية واستقلال مصر في اطار الخلافة العثمانية وكان يختلف عن التيار الديني بميوله الغربية الواضحة وقد وسعت أحداث طابا 1906 ودنشواي 1907 من قاعدة هذا الحزب الذي تكون من أفراد الطبقة الوسطى والصغيرة.

- تيار وطني مناوئ للحزب الوطني يتمثل في حزب الأمة وقد شجعه الانجليز وتقوم عضويته على بعض شرائح الباشوات وملاك الأطيان والأراضي، وقيادات الخدمة العامة: تميز برنامج هذا الحزب بالنزعة الغربية وقد ترأسه في عام 1907 محمود سليمان باشا ومن رجالاته وقتها أحمد لطفي السيد وحسن عبدالرازق وكانت صحيفة الحزب تسمى (الجريدة).

- حزب مصر ا لفتاة (2) وهو غير الحزب الذي استعرضناه في المرحلة الأولى بنفس الاسم فقد قام هذا على نمط تركيا الفتاة (1908) وكان برئاسة إدريس راغب باشا – وهو ينادي بالقومية المصرية في حدة ولا يخلو من مطالبة ببقاء الانجليز.

- لم تخل الساحة من أحزاب أخرى ذات توجه يساري [2] كحزب العمال الذي اسسه الصحفي محمد أحمد الحسن (1909) والحزب الاشتراكي المبارك الذي اسسه د. حسن فهمي جمال الدين 1909 ونرى أنها كانت الاساس الذي قام عليه فيما بعد الحزب الشيوعي المصري في عام 1922 بمدينة الاسكندرية على

يد بعض المصريين والأجانب وبحضور وفد الكمونترن [3] كما يمكن الإشارة إلى الحزب الجمهوري المصري الذي أسسه الصحفي محمد غانم 1907م.

- لم تخل الساحة أيضاً من أحزاب أخرى ذات توجهات مختلفة كالحزب الوطني الحر الذي أسسه محمد وحيد بك والحزب المصري الذي أسسه أخنوخ فانوس، وحزب الإصلاح على مبادئ الدستور وهو حزب القصر بقيادة الشيخ علي يوسف ويلاحظ في هذا الصدد أن الحزب الشيوعي قد ضمن في بيانه التأسيسي عام 1922م أن من أهدافه الاتحاد مع السودان . لم تخل الساحة – كذلك من بعض الخلايا السرية كاليد السوداء بقيادة المحامي عبدالحليم البيلي ولجنة الدفاع الوطني والمصري الحر [4] – في خضم ما كانت تمر به الساحة من انفعالات سياسية وبعد مقابلة لسعد زعلول مع المندوب السامي البريطاني في 1918/11/13 مطالباً باستقلال مصر وزوال قوات الاحتلال البريطاني ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصري [5] في هذا الخضم ولد حزب الوفد وكانت نواة ذلك إنشاء هيئة لها صفة النيابة عن الشعب المصري [6] وقد استطاع سعد زغلول باسم ذلك قيادة ثورة الشعب التي تفجرت في 29 مارس 1919م في وحدة وطنية شاملة ضد الكيان البريطاني مطالبة بالاضافة إلى ما سبق بالدستور وإنهاء امتيازات الاجانب وحياد قناة السويس وقيام صندوق الدين بالمراقبة المالية وضمان جمعية الامم لاستقلال مصر [7].

هذه هي التيارات الفكرية والسياسية التي شكلت فيما بعد – أثرها على العلاقات السودانية المصرية كما سوف نبحث ونحلل.

2- الصراعات البريطانية المصرية: السودان كعب اخيل

من ناحية أخرى عملت بريطانيا على أن يطول وجودها في مصر وقد استوجب ذلك خياراً واحداً هو وضع يدها على السودان بحيث لا تتيح لأي دولة من الدول الأخرى تهديد سلامتها عبره خصوصاً وأن هزيمة الايطاليين المنكرة على يد منليك الثاني في عدوه (مارس 1886م) قد قضت على أي تردد لبريطانيا في هذا الاتجاه [8] ولعل ذلك مما جعل بريطانيا تعمل ومنذ بدايات غزو السودان على الاستئثار به دون مصر، وكان من مظاهر ذلك: [9].

- اغفال بريطانيا استشارة الخديوي قبل اتخاذ قرار الزحف على دنقلا 1896 (وهو الذي يعتبر نفسه صاحب السيادة الشرعية على مصر).

- برقية الحكومة البريطانية للخديوي (1898/9/14م) عن حق بريطانيا في الاشتراك في حكم السودان.

ويمكن الإشارة هنا إلى ما أثبته بعض الباحثين من أن أحد تقارير المخابرات البريطانية قد سجل ما يلي: ((إن الحل الأمثل هو الاسراع بإخراج مصر نهائياً من السودان – وأن تتضمن معاهدة السلام مع تركيا – تنازل هذه الأخيرة عن كل حقوقها في مصر والسودان لبريطانيا وأنه في مقابل منح مصر استقلالاً ذاتياً تتنازل هذه الأخيرة عن ادعائها في السودان وأن تقصر حقوقها فيه على مصالحها في مياه النيل وحماية حدودها الجنوبية وأن تتحمل الحكومة البريطانية كل هذه المسؤوليات كما تقوم بحماية السودان وإنماء الروح الوطنية فيه).

ظهور فكرة رفع العلمين (البريطاني والمصري) على الخرطوم بعد اسقاطها. [10]

ترك هذا الاتجاه أو لعله صعد وبصورة حادة الحركة الوطنية المصرية، تجاه السودان ونبهها إلى ضرورة النظر – وعلى نحو جاد ، إلى التحركات البريطانية، وكشف ما تضمره من شر، ولعل من أوضح ما أدى لذلك هو خطاب اللورد كرومر الذي ألقاه في أم درمان يوم 4 يناير 1899.

أ. خطاب اللورد كرومر في يوم 4 يناير 1899م

تأكيداً لسياسة بريطانيا في الانفراد بحكم وإدارة السودان وابعاد مصر عنه أعلن كرومر في خطابه الذي ألقاه في مدينة أم درمان في يوم 4 يناير 1899 عن المحاور الاساسية التالية [11].

- الاتجاه في التوسع التبشيري المسيحي.
- تنفير السودانيين من الإدارة المصرية استناداً إلى مساوئ الحكم التركي . (الأتاوات – الضرائب).
- الاشارة الواضحة إلى تهميش الدور الخديوي (فالسردار هو الوحيد الذي سيقوم بالعدل فلا تعولوا على أحد غيره) ولعل اللورد كرومر كان يشير هنا إلى (شكلية) مرسوم تعيين حاكم عام السودان البريطاني بمقتضى نص المادتين 3 و 4 من وفاق 19 يناير 1899 لا يعين ولا يعزل الا برضا بريطانيا ويلاحظ هذا تأكيد سعد زغلول أن الحاكم العام موظف عام تابع الحربية المصرية ويأ×ذ مرتبه من الخزينة المصرية. [12].

- الاستعانة بغير المصريين من السوريين واللبنانيين في إنشاء وتأسيس الادارة الجديدة والعمل على تنفير المصريين من العمل في السودان عن طريق التفاوت في الامتيازات وفروقات المرتب (غيرالمعقولة) بينهم وبين نظرائهم من الانجليز والتفريق في نفس الوقت وبذات الوسيلة والاسلوب بين الموظفين السودانيين بالاضافة لتطويق هجرة المصريين إلى السودان والحد منها. [13].
- عدم تعيين مصري في مجلس الحاكم العام وتجاهل المجلس لسلطة الخديوي في كثير من قراراته.

ب. ردود الفعل المصرية تجاه سياسة بريطانيا

ازاء ما تبع من خطاب اللورد كرومر من توجهات وسياسات وخطط وبرامج بريطانية تهدف إلى عزل السلطة الخديوية عن السودان وإزاء ما نص عليه الوفاق البريطاني المصري في 19 يناير 1899 تفجرت مسألة السودان على الساحة المصرية العسكرية والمدنية كما يلي: [14].

1. في الساحة العسكرية:

استعادت خلية (المودة) السرية العسكرية نشاطها فقد أعلن أحد أفرادها (أن جميع الضباط قد استاءوا لهذه الخطبة) (المقصود خطاب اللورد كرومر) ثم أردف موجهاً السؤال للخديوي (هل تم شيء من الاتفاق بخصوص السودان حتى يقول اللورد مثل هذا الكلام) ويلاحظ أن هذه الخلية قد تأسست في عام 1894 إثر قيام الخديوي بزيارة لوادي حلفا تفقد فيها بعض أعمال التدريب التي كان يقوم بها ويشرف عليها الانجليز مما اغضب بعض الضباط المصرين وذهبوا إلى درجة ارغام الخديوي على الاعتذار لهذا التصرف.

2. في الساحة السياسية:

حفلت مساحات الفكر السياسي بالكثير من الآراء والأفكار التي ناقشت وفلسفت (مسألة السودان). ويمكننا أن نرصد ما يلي:

ورد على لسان مصطفى كامل رئيس الحزب الوطني ما يلي :- ((اعتبار وفاق 1899 باطلاً لأنه يتيح لبريطانيا الاشتراك الرسمي في حكم السودان وهو خطوة تؤدي لانسلاخه عن مصر.

السودان مستعمرة مصرية وعلى المصريين ألا ينسوا حقوقهم فيه .. وما اريق من

دماء فيه. وما صرف فيه من أموال أثناء حملة الاسترداد.. عليهم ذكر ذلك صباحاً ومساء.

طرح الحزب ا لوطني كذلك شعار (الوطن هو وادي النيل) فقد سجل رئيسه مصطفى كامل في جريدة اللواء (عدد 20 يناير 1890) ما يلي:-

إن أكبر أيام الشقاء في تايخ مصر وأسوأ تذكار بهيج في نفوس المصريين الاحرار الآلام والاشجان هو يوم 19 يناير 1899 ذلك اليوم الذي أعلنت فيه الحكومة الخديوية للامة المصرية وللعالم كله أن السودان صار مستعمرة انجليزية بالفعل.

على ذات التوجه ينفعل أحد شباب ذلك الحزب (فكري أباظة) (1922) وهو يستجيب لاشاعة كانت تقول بان بريطانيا قد عرضت على (الميرغني) عرش السودان. يسجل في انفعال غاضب أننا والسودان تءمان لا ينفصلان ولا يتعاديان[15].

أما حزب الوفد ، فقد بنى مواقفه من المسألة بصورة حادة حيث كان الذي ينادي بالتساهل في مسألة الوحدة (بين مصر والسودان يعبتر خائناً) [16].

في كل الأحوال ، كان وفاق 1899 مرفوضاً لدى شريحة لا يستهان بها في المجتمع المصري، ولقد أوضح أحد الباحثين في هذ ا المجال ما يلي[17]

The 1899 convention was unpopular in Egypt and made a considerable contribution .to the nationalists which were beginning to make things difficult for British Authority

في مرحلة لاحقة صدر تصريح 28 فبراير 22 وبمقتضاه وافقت بريطانيا على احتفاظ مصر باستقلالها وتحفظت على مسائل أخرر (ضمنها السودان) حيث ابقيت تحت التفاوض [18] ويلاحظ أن هذه المفاوضات ظلت ولوقت طويل تمثل أحد أهم عناصر التطور السياسي للعلاقة البريطانية المصرية .. وانعكاساتها على السودان فقد صرح سعد زغلول - مثلاً أثناء مفاوضاته مع (ماكدونال) (28 يونيو 1926) بأن الامة لن تتنازل عن السودان ما حييت وعاشت وأنها تسعى ولا تكف عن السعي بكل طريق مشروع يسلكه مهضوم الحق، لرد حقوقها [19] وفي هذا الاطار فقد بنى حزب الوفد موقفه من مسألة السودان بصورة حادة حيث اعتبر كل متساهل في أمرها خائناً. [20].

فوجئت حكومة الوفد وهي ترقب المناورات البريطانية باغتيال السير لي ستاك في 19 نوفمبر 1924، وهو ما نقل انفعالات وتفاعلات الحادث إلى السودان ويمكننا قبل الانتقال لمتابعة أبعاد الحادث ونعوذه أن نسجل أن الفعاليات الاكثر انفعالاً بمسألة السودان في مصر (الحزب الوطني/ حزب الوفد/ الحزب الشيوعي قد تفاوتت - في

تكييفها للعلاقة بين النظر إليه كمستعمرة في اطار السلطة التركية أو باعتباره وحدة سياسية تحت التاج المصري أو على فكرة الكفاح المشترك في هذا الاطار لم تخل ممارسات هذه الفعاليات من رفض وادانة للوفاق الخديوي/ البريطاني في 19 يناير 1899.

ثانياً: الحركة الوطنية في السودان بعد اتفاقية 1899م:

(1) «**فليحيا وادي النيل حراً من الاسكندرية شمالاً إلى ما بعد بحيرة البرت جنوباً**

رسالة إلى الامير طوسون من سكرتير جمعية الاتحاد بام درمان 1922/11/10م

(2) **إن اخاننا المصريين وإن كانوا في طليعة الأمم الشرقية الطامح للحرية والاستقلال والمتعلقة بأهداب الرقي والكمال إلا أنها لم تبلغ إلى الآن من التمرس في الحكم والامساك به ولو كانت الدلائل والوقائع والتجارب تساعدنا على الوثوق بأن جيراننا يستطيعون الاحتفاظ بودعتنا الوطنية المقدسة لما فضلنا غيرهم وما اخترنا سواهم، أما والأمر كذلك فمن الخرق والحمق أن نقرر بأنفسنا ونغامر بكياننا ونقذف بمستقبلنا في هوة لا قرار لها فلم يبق لنا إذن باب واحد هو الانجليز وهؤلاء لا يسع أحد أن ينكر أنهم أكفاء في إدارة دفة الأمة..**

حسين شريف – جريدة حضارة السودان 1920م

(3) **إخواني . لقد سار الإنحليز على سياسة التفريق بين المسلم والقبطي بمصر.. وأقاموا الفتية في البلاد وقد حل بالعنصرية الشقاء والتعاسة كما لاحظتم ولما اتفقوا واتحدوا ونجحوا وأيدهم الله فإن يد الله مع الجماعة، وهذا درس نافع لكم يجب أن تضعوه نصب أعينكم وتتحدوا مع أخوتكم المصريين حتى تصلوا إلى استقلالكم التام .. وإن إخوانكم المصريين يجاهدون اليوم من أجلكم حتى إذا تم مرغوبكم كان لهم ما لكم وما عليهم وليس كما يود الانجليز أن يجعلوكم مستعبدين لهم أبد الدهر..**

مصلح ناصح أمين 1920م

1. تراث الثورة المهدوية:

يسجل محمد أحمد محجوب أن (محمد أحمد المهدي السودان لا أعظم بطل ذهب في التاريخ فحسب كما تنبأ تشرشل، ولكن أيضاً كواحد من أعظم الزعماء الدينين

المسلمين: كإحدى الشخصيات غير العادية التي قلما تظهر في التاريخ وتجمع الحماسة الدينية الشديدة والقدرة العظيمة على القيادة الشعبية والعسكرية [21] ويثبت الواقع أنه وعلى مدى ما يقرب من الثلاثة عشر عاماً ، وعلى تفاوت وجهات النظر في السلطة المهدوية كان السودان يمارس استقلالاً وسيادة فعلية بعيداً عن النفوذ الاجنبي وفي اطار من توحد وطني يقوم على تصور ديني ورؤية تحررية تحارب التوسع الاوربي في القارة الأفريقية بأكملها ولقد ادى ذلك لان تصاب بريطانيا كما تصاب سلطة الخديوي في مصر بالذعر والخوف فمضيا وبعد معركة كرري يستأصلان في حنكة ودهاء أصول ذلك الفكر ورموزه. ففي محاكمة ميدانية (إيجازية) قام كتشنر في أغسطس 1899م بإعدام 54 من أسرة المهدي في قرية الشكابة إثر اشاعة بتحركهم [22].

من ناحية أخرى مضى الخليفة عبدالله بن السيد محمد بعد معركة كرري إلى الغرب ليواصل معركته من هناك وكان طبيعياً أن تنشط السلطة الجديدة في طلبه وأن تجد في متابعته وأن تواجهه في معركة فاصلة دارت رحاها في أم دبيكرات صباح الجمعة 24 نوفمبر 1899 [23]، وكان لدراما الاستشهاد على الفروات في مواجهة الرصاص الغادر فعل السحر في نفوس الرجال: تراجعت جذوة الفعل إلى أعماق وجدان وعقل انسان السودان، ولكن لم تمت فقد ظلت الجذوة تمنح ساحات النضال عبيرها وعطرها كما ظلت في نفس الوقت تؤرق المستعمرين عبر أكثر من صورة وأسلوب: حركة علي عبدالكريم (1900) [24] وحركة الشريف محمد الامين في تقلي (1903) الذي شنقه الكلونيل ماهون بالابيض ، ثم حركة أحمد عبدالقادر في سنجة 1904م (قتل في معركة في 4 أبريل 1908م) فثورة مواطني تلودي 1906 وعبر ذلك كله توهجت الجذوة لينطلق الشيخ عبدالقادر محمد امام (ودحبوبة) في حركة جادة بدأت أول انتصاراتها بهزيمة القوة الحكومية التي كان يقودها مفتش المركز البريطاني SCOTT MONCRIFF ويساعده في إمرتها المصري محمد أفندي شريف ولقد شهدت (حلة مصطفى) في أرض الجزيرة بعد القبض على الشيخ المجاهد محاكمة صورية سريعة أعدم على أثرها في عام 1908م. [25].

أثارت المحاكمة فيما رصدت الصحف المصرية اساساً بالتواصل الوطني والثورة فقد ربطت بعض الآراء بين اعدام الشيخ واحداث دنشواي في عام 1907 ولعله من قبيل المفارقات أن تدمغ بعض الصحف السودانية ثورة الشيخ بالانفعال.

لم تتكفئ شرارة التوهج إذ ظلت تعبر عن نفسها في دمدمات خافتة، ومضت تتواصل انتظاراً للحظات الانطلاق الوطني. يبدو مهماً في هذا السياق الإشارة إلى أن بذور

رفض اتفاقية الحكم الثنائي والتي روج لها مصطفى كامل قد وجدت قبولاً لدى شريحة من رجال الجيش المصري بالسودان آنذاك 1900م [26] ويفسر البعض هذا القبول باشاعة سرت في أوساط الجيش المصري (بأن الأورطة السودانية فيه سوف ترسل للقتال في جنوب أفريقيا). ولعل مما أكد ذلك قيام أحد الضباط الانجليز (ماكسويل) بجمع الذخيرة من الجنود وهو ما ترتب عليه عصيان وتمرد الاورطة 14 السودانية في أم درمان [27].

ونحسب أن ذلك كان مؤشراً لبدايات المواجهة المباشرة بين الانجليز من ناحية ورجال الجيش من المصريين والموالين لمصر من الجنود السودانيين من ناحية أخرى، كما تزعم أيضاً أن ذلك الوضع قد أدى لمزيد من تطلع الشرائح المتعلمة للهجرة شمالاً.

2. محاربة الوعي الوطني:

مضى الانجليز وهم يستشعرون مقومات وعي وحدوي يسود ويسيطر على شرائح السودان المتعلمة مضوا يعملون في حنكة وصبر على عزل وجدان وعقل هذه الشرائح وذلك بتفخيخ مساراتها الوطنية والثقافية:-

أ. التفخيخ الوظيفي:

كان أكبر منصب إداري يتولاه المصري هو مأمور المركز بينما كان كبار الموظفين من شاغلي وظائف مديري المديريات ورؤساء المصالح من البريطانيين، ويفيد ذلك كما يطرح المضمون القانون للسلطة الرئاسية أن الأمر والنهي كان في أيدي البريطانيين من خريجي اكسفورد المدربين سلفاً على إدارة المستعمرات فيما وراء البحار [28].

ترتب على الوضع الهرمي السابق أن المآمير من المصريين، كانوا في مواقف المواجهة مع مصالح المواطنين السودانيين من ناحية وتحقيق غايات سياسة الحكومة البريطانية من ناحية أخرى، وعلى ذلك فقد كانوا وبحكم وظائفهم يقومون بتقدير وجمع الضرائب وبقيادة المجموعات العسكرية التي تتصدى لقمع التحركات المضادة (أحداث ثورة ود حبوبة 1908م) ولقد أدى ذلك بالاضافة لتراكمات سابقة إلى إحساس بالكراهية تجاه مصر.

دأبت عقلية المستعمر البريطاني على توظيف طبيعة الحياة في السودان لمصلحتها، فمضت تعمق - لدى المصري - صعوبة الحياة فيه، ولعلها قد نجحت كثيراً في تصويره كمنفى كما أن هذه العقلية مضت ترسخ في ذهن السوداني فساد الادارة المصرية وتربط في ذكاء بين المآمير المصريين ورصيد العقل السوداني من تجربة

الحكم التركي السابقة، وهو ما جاء في خطاب اللورد كرومر في 4 يناير 1899. [29].

يبدو في السياق مؤشر آخر جدير بالاثبات وهو أن بريطانيا كانت حريصه في نفس الوقت على تمزيق مشاعر التعاطف التي تظهر في مصر أو السودان مما كانت تمليه وتحركه عاطفة الدين.

التقليص بقدر الامكان من سلطات وصلاحيات وظيفة المأمور ونائب المأمور والتي كانت تشغل بالمصريين أو السودانيين.

ب. التفخيخ الثقافي:

يبدو لنا أن مخطط العزل الثقافي قد بدأ منذ أن نصت المادة الخامسة من وفاق الحكم الثنائي على أن «لا يسري على السودان أو على جزء منه شيء من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً إلا ما يصدر بإجرائه منشور من الحاكم العام، بالكيفية السالف بيانها»، ويفسر لنا هذا النصر النية المبيتة سلفاً من قبل البريطانيين على طبع التشريعات في السودان بطابع القانون العام Common Law .

يلاحظ في هذا المجال أنه على الرغم من تنفيذ البريطانيين لسياسة العزل في دقة وإحكام وفي كثير من المجالات كما سوف يجئ إلا أن شيئاً من التفاهم المشترك بين شعبي مصر والسودان كان يتجاوز واقع الأمر وبصورة أو بأخرى حواجز التفخيخ الثقافي، ومعبراً عن رفضها ومرتبطاً في انسجام وتآلف ضد الكيان البريطاني، ولعل مما ساعد على ذلك وجود الكثير من شرائح المجتمع المصري في السودان سواء في الجيش أو في الخدمة العامة، ولقد تميزت هذه الشرائح بحسها الوطني الذي كان يرفض استكانة الخديوي، كما تميزت أيضاً بحسها الاجتماعي حيث تفاعلت وانفعلت مع شرائح المجتمع السوداني بطبقاته وتياراته المختلفة ولعلنا نذكر هنا على سبيل المثال اليوزباشي مأمور مدينة القطينة الذي قام بتأليف مسرحية باللهجة العامية تدعو للتخلص من بعض العادات السيئة، بعنوان المرشد السوداني [30]، كما يمكن الإشارة إلى زيجات كثير من الضباط المصريين بالسودانيات وزيجات المهاجرين السودانيين بالمصريات يضاف إلى ذلك أمر آخر كان له أثر كبير في تكوين البنية الذهنية في السودان وهي أن مصر ظلت تغذي عقول المتعلمين في السودان بمصادر الثقافة والعلم، ولعل من أثر ذلك تكونت جميعات القراءة Reading Scociety.

3. نشأة التنظيم الوطني السري:

وفي ضوء ذلك لم يكن غريباً، أن يتطلع المواطن السوداني متعلماً كان أم غير متعلم لما يحدث في الساحة المصرية مناقشاً ومستوعباً ومنفعلاً ومشاركاً، ولم يكن غريباً في ذلك المناخ على (علي عبداللطيف) وعبدالفضيل الماظ وسيد ثابت وغيرهم من العسكريين والمدنيين التشبع بالصحوة الثورية التي تفجرت في مصر، كما لم يكن غريباً كذلك أن ينعكس نفوذ وأثر تلك الصحوة على أسلوب النضال ضد الاستعمار البريطاني فقد تشكل تنظيم سري ذو طابع سياسي أولاً ليعقبه تنظيم سري يضم جناحين أحدهما عسكري والآخر مدني [32].

أ. جمعية الاتحاد السوداني:

في محاولة لتصعيد حركة المعارضة ضد بريطانيا قام بعض الشباب بتكوين تنظيم سري، اختير له اسم (جمعية الاتحاد السوداني) وكان ذلك في عام 1921 – ويرى بعض من أرخوا لتلك الفترة أن مؤسس هذا التنظيم هو الأستاذ محيى الدين جمال أبوسيف، ويرى آخرون أن الذي قام بتأسيسها هو الشهيد علي عبداللطيف ويؤرخ لها البعض بعام 1921 ويوثق لها الآخر بعام 1920م.

كان من بين أعضاء تلك الجمعية علي عبداللطيف (1897–1937)، محيى الدين جمال أبوسيف، توفيق العسكري، بشير عبدالرحمن، وانضم لهم بعد أن توسعت دائرة نشاطها، عدد آخر من الشباب مثل عبيد حاج الأمين، وعبدالله خليل، محمد صالح الشنقيطي، توفيق صالح جبريل، خليل فرح، سليمان كشة، الأمين على الأمين، خلف ا لله حاج خالد، مكاوي يعقوب، بابكر القباني والعمرابي.

كان من أهداف الجمعية الأساسية محاربة المستعمر البريطاني والتنسيق من أجل ذلك الهدف مع الحركة الوطنية المصرية وفي ضوء ذلك أصدر علي عبداللطيف (ربما بتفويض من الاتحاد أو بمبادرة ذاتية) بياناً سياسياً قوياً طالب فيه بحرية وكرامة الشعب وضرورة التصدي للدفاع عن حقوقه المهضومة وكان عنوان البيان في حد ذاته، مقلقاً للسلطة البريطانية إذا حمل عنوان بيان من الامة السودانية وقد تجاوز مطالب البيان الاصلاح الشكلي إلى جوهر التغيير حيث نادى بالتوسع في التعليم وانتقد إدارة مشروع الجزيرة وكان طبيعياً أن يلقى القبض على علي عبداللطيف وأن يحاكم ليودع السجن لمدة عام [33].

ب. جمعية اللواء الأبيض:

تعرض تنظيم جمعية الاتحاد السوداني فيما يبدو للتفكك وعدم الاستمرار إذ حال خروج علي عبداللطيف من السجن عام 1923 بدأ ينظم نشاطاً سرياً آخر مع عبيد حاج الأمين (1898–1932) وسمى التنظيم الجديد (باللواء الأبيض) وهو فيما نرى تطوير للتجربة التي سبقته. [34].

ولعل أول ما يلاحظ على الأسلوب التنظيمي الجديد هو اعتماده صيغة التنسيق العسكري/ المدني كما يلاحظ أيضاً أن أغلب أعضائه من جماعة الاتحاد السوداني وهو ما يرجح اشارتنا إلى أن التنظيم الجديد، لا يعدو التغيير في أسلوب وتاكتيك العمل، كما كان الشعار من ناحية أخرى يعبر وبصورة مباشرة عن توجه الجمعية الوحدوي إذ اشتمل العلم الأبيض على نيل يجري في وسطه وفي أحد أركانه العلم المصري وتسجل الوقائع أن التنظيم قد عمل لتحقيق ذلك الطموح مع الحركة الوطنية المصرية ممثلة في الجمعية الوطنية المصرية للدفاع عن السودان [35].

N.E.L.D.X

.National Egyptian Leave for the Defence of the Sudan

اتيح لجمعية اللواء الأبيض، انتشار واسع في مدن السودان المختلفة وكان ذلك مؤشراً من مؤشرات نجاحها، حيث امتد نفوذها ليستوعب شرائح التجار والعمال من الوطنيين كما اتيح للتنظيم أيضاً أن يواجه منازل السلطة البريطانية في أكثر من محك ولاكثر من سبب محلي أو إقليمي وبأكثر من أسلوب وصيغة .

4. مراحل المواجهة: ثورة 1924م:

تحرك التنظيم معترضاً على سفر الولاة، ومحتجاً في نفس الوقت على عدم السماح لوفد منهم بالسفر إلى مصر، وكان لتحركهم الجماهيري مغزى وأثر، ففي أثناء مراسم دفن المامور المصري (عبدالخالق حسن – يونيو 1924م) قامت جماعتهم بالهتاف ضد الانجليز وبحياة مصر، ولم تتردد السلطة في قمع وتفريق المظاهرة ومحاكمة مدبريها وقيادتها – فحوكم علي عبداللطيف بالسجن ثلاث سنوات وفصل عبيد حاج الامين من عمله، وكان رد فعل طلاب الكلية الحربية عنيفاً وفي المستوى الذي قصدته الحركة الوطنية إذ تحركوا بأسلحتهم في يوم 9 أغسطس 1924 إلى منزل عبداللطيف حيث أدوا التحية العسكرية وهتفوا بحياة مصر، وكان ذلك انحيازاً بيناً.

اتسعت دائرة الحماس الوطني، فقد تجاوبت جموع الشعب، مع هؤلاء الطلاب فتبعتهم ، وهي تهتف معهم إلى أن وصلوا إلى كلية غردون ومن هناك اتجهت المسيرة إلى

(سجن كوبر) حيث كان علي عبداللطيف معتقلاً، ولم يفاجأ الطلاب الحربيين وهم يعودون إلى ثكناتهم.. بعد هذا التلاحم الوطني المثير ، بقوة انجليزية تتأهب للصدام معهم، ولكن الطلاب، وفي حكمة وحنكة، اختاروا عدم الصدام فقد أدت المظاهرة دورها المنشود، كما أنه كان سهلاً على القوة أن تجمع أسلحتهم وتعتقل قياداتهم..

انتشرت المقاومة في كل أرجاء البلاد، ومزق المتظاهرون في بورتسودان (علم بريطانيا العظمى) التي تحركت لتتهم مصر بالتحريض وتتصاعد درجات المواجهة للدرجة التي يوصي سير لي ستاك باخلاء الجيش المصري من السودان.

أ. تنفيذ الاخلاء وثورة 1924:

عندما تزامن وصول كل من حكومتي (الوفد) في مصر برئاسة سعد زغلول و (العمال) في بريطانيا برئاسة رامزي ماكدونالد إلى سدة الحكم أبدت بريطانيا رغبتها وبناء على توصيات السير لي ستاك في التفاوض مع مصر، فيما سبق تجميده بمقتضى تصريح 28 فبراير 1922 وكان ضمن ذلك (مسألة السودان) ولم تكن الساحة السياسية في مصر، بعيدة عن المسألة، إذ ظلت هاجساً، يهيمن على التيارات والمسارات الفكرية فيها، فقد نادى خطاب العرش عند افتتاح البرلمان برغبة الحكومة في تحقيق أماني مصر والسودان القومية [36] كما سجلت مضابط البرلمان المصري المزيد من الهجوم على سياسة بريطانيا في السودان على الأخص ضد محاولات العزل التي ظلت بريطانيا تفخخ بها علاقة مصر والسودان.

في هذا المناخ تفشل محادثات (سعد- ماكدونالد) ويسود شك مرجح بأن فشلها كان مبيتاً ومخططاً بدليل إصرار بريطانيا على توصية السير (لي ستاك) بإخراج مصر عن السودان إذا لم تلتزم بنصوص اتفاقية الحكم الثنائي وفي هذا المناخ أيضاً يقوم الوطني المصري (عنايت) باغتيال سردار الجيش المصري صاحب التوصية في 19 نوفمبر 1924 [37].

لم تخل الحسابات البريطانية فيما يبدو من توظيف للوضع ، للانفراد بحكم السودان وإبعاد مصر عنه نهائياً ، حيث قامت ومن خلال مندوبها السامي (لورد اللنبي) بإنذار الحكومة المصرية بسحب موظفيها ووحداتها العسكرية من السودان خلال 24 ساعة وأن تنشأ قوة عسكرية تسمى قوة (دفاع السودان) يكون مجندوها من السودانيين ورؤساؤها من البريطانيين وأن يكون قسمها وولاؤها للحاكم العام بدلاً من ملك مصر وأن تزاد حصة السودان من مياه النيل وأن تعوض أسرة السردار المقتول بمبلغ كبير من المال [38].

استقالت حكومة سعد زغلول في مواجهة مطالب بريطانيا الاستفزازية وحلت محلها حكومة أخرى برئاسة أحمد زيور باشا وفرضت طبيعة هذه الحكومة السياسية أن تستجيب لمطالب بريطانيا، وكان من أول أعمالها ايفادها (أمين هيمن) للخرطوم لمتابعة تنفيذ أوامر الاخلاء التي حملها (لرفعت بك) قائد القوة المصرية، والتي كانت تعسكر في الخرطوم بحري (ويلاحظ أن هذه القوة سبق أن رفضت الانصياع لأوامر نائب السردار بالانسحاب وتمسكت بضرورة أن يصدر الأمر من ملك مصر).

ب. المواجهة والصدام:

كان التوتر في قمته والأحداث تتلاحق والحماس يطغى وجنود الكتيبة 11 يرقبون في انفعال ما يحدث فقد خرجت فرقتان منها في يوم 27 نوفمبر 1924م وهي تحمل سلاحها من معسكرها في امدرمان متجهة إلى بحري، حيث كانت قوة من العسكريين البريطانيين تحاصر القوات المصرية.

اصطدمت المجموعة السودانية عند المستشفى العسكري (النهر) بقوة عسكرية بقيادة، هادلستون، وتم تبادل النيران والقصف وعلى قلة عدد وذخيرة الجماعة السودانية كان الموقف حافلاً بكل معاني البطولة والاقدام فقد واصل عبدالفضيل الماظ اطلاق الرصاص من مدفعه، بينما كانت جدران المستشفى تنهار عليه من كل جانب، ومن الناحية الأخرى استطاع الضابط سيد فرح أن يرمي بنفسه في النهر سابحاً إلى الضفة الشرقية وليحمل إلى القوة المصرية أصالة الموقف وصدق الانتماء [39] وقبضت السلطات البريطانية على الآخرين حيث حوكم كل من حسن فضل المولى وثابت عبدالرحيم وسليمان محمد بالإعدام وخفف الإعدام عن علي البنا ليكون السجن المؤبد [40].

على الرغم من المواجهة الدموية يجلو المصريون عن السودان في ديسمبر 1924 وتنفرد بريطانيا بحكم السودان ولتبدأ اتجاهه سياسة جديدة يكون لها فيما بعد أثر ونفوذ في تطور البلاد السياسي على الاخص في علاقتها مع مصر.

مؤشرات المرحلة 1898-1924م

يتيح استقراء الوقائع التي سبق استعراضها استخلاص المؤشرات الآتية: أن بريطانيا وعلى الرغم من اتفاقية الحكم الثنائي كانت تبيت النية للانفراد بحكم السودان – وأنها صممت للوصول لذلك الهدف الكثير من الخطط ووظفت له الكثير من الأحداث وكان مبرر الوصول هو موقع السودان الاستراتيجي كمدخل لتهديد المصالح

المصرية، ولقد مثل السودان كعب أخيل لتلك المصالح في ذلك الاطار ووصولاً لتحقيق هدف الانفراد بالحكم عملت بريطانيا وبكل جهدها على وضع كل ما يفرق التقاء اي من الحركة الوطنية في مصر أو في السودان من خلال:

* استئصال ثقافة التوجه المهدوي الشمولي برؤيته الدينية والتي وجدت لها قبولاً عند بعض رجال الدين في مصر وكان سبيلها إلى ذلك الاستئصال هو تأسيس وبناء هياكل علمية ذات مضمون غربي.

* التوجه إلى بناء رصيد بشري يدافع عن ثقافة وفكر السلطة البريطانية.

* فشلت السياسات التي صممتها الادارة البريطانية في تحقيق أهدافها ولعل من أهم أسباب ذلك الفشل ، أن ما كانت تخطط له هذه الإدارة كان يصطدم وبصورة تكاد تكون قاسية بعقول المواطنين ووجدانهم إذ أن المقومات الحضارية المشتركة كانت تغذي عناصر النفور من الوجود البريطاني ولقد استطاعت جماعات المثقفين سواء في مصر أو في السودان أن تعبر عن ذلك النفور بأكثر من صورة وأسلوب.

* وظفت بريطانيا مسار الأحداث ونتائجها لتحقيق مآربها فقد اتخذت من مقتل السير لي استاك في نوفمبر 1924 ذريعة لتحكم قبضتها على مصر من ناحية ولترغم الخديوي على إخلاء السودان من الجيش المصري من ناحية أخرى وكان من نتائج ذلك أن تفجر الغضب الوطني في مصر رافضاً الانصياع لأوامر بريطانيا كما تجاوبت الحركة الوطنية السودانية مع الأحداث فخرجت تعلن الصدام والمواجهة ضد القوات البريطانية (ثورة 1924).

* اتجهت الحركة الوطنية في السودان إلى مصر فانتقلت إلى ساحات فكرها وممارساتها لتنفعل وتتفاعل مع الأحداث هناك ولتبلور تجربتها الخاصة فيما بعد ولم يكن مثل هذا التوجه يسعد السلطة البريطانية فمضت تزيد من قمعها واضطهادها لشريحة المتعلمين وتراقب تحركاتهم من ناحية وتعمل على إضعاف دورهم من خلال التوسع في صلاحيات وسلطات زعماء العشائر من ناحية أخرى.

* مثلت ثورة 1924 منعطفاً تاريخياُ من أهم منعطفات التطور السياسي في السودان فعلى اختلاف التفسيرات التي تطرقت لمعطياتها ظلت هاجساً يتيح الكثير من الاجتهادات فقد اعتبرتها شريحة توجهاً اتحادياً ورأى البعض في مردوداتها بدايات لذاتية وخصوصية كما طرحت ذلك جريدة حضارة السودان – 1930م.

الهوامش

(1) 1- د. عمر عبدالعزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب ا لحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت ، 1975، ص 28 وما بعدها.

2- د. رؤوف عباس حامد النظام الاجتماعي في مصر 1837-1914، ط11 الفكر الحديث للطباعة والنشر، القاهرة 1973 ص 225 وما بعدها.

3- عامر العقاد، معارك العقاد السياسية، دار الجيل، بيروت 1973 ص 26 وما بعدها.

4- د. أحمد عبدالرحيم مصطفى، العلاقات المصرية البريطانية المرجع 82 ص 454 وما بعدها.

5- د. أحمد عبدالرحيم مصطفى ، تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة، المرجع السابق 41 وما بعدها.

(2) 1- أ. د. سعيد اسماعيل علي، دور الأزهر في السياسة المصرية، كتاب الهلال، العدد -431 2 نوفمبر1986 ، 147 ص 222.

2- أ. د. سعيد اسماعيل علي، المجتمع المصري في عهد الاحتلال البريطاني، المراج السابق، ص 471، 497ز

(3) موسوعة السياسة، ط21 جـ2 المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1968 ص 488.

(4) أ.د. سعيد اسماعيل علي، المجتمع المصري في عهد الاحتلال البريطاني، المرجع السابق ص 650.

P. H.m, Halt, political and Social change in Modern Egypt, Oxford Univ)
.(versity press, London, 1968,p. 309 (2

(5) 1- جريدة الشرق الأوسط، العدد 3293، الجمعة 1987/12/4م (مقال الأستاذ أحمد ابوالفتح) - ص 7.

2- د. سعيد اسماعيل علي، المجتمع المصري في عهد الاحتلال البريطاني، المرجع السابق، ص 516.

(6) موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط21، ج22، بيروت 181 ص 530.

(7) محمد صبيح، أيام وأيام 1882-1956، المرجع السابق ص 230.

(8) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، المرجع السابق، ص 21.

(9) د. يونان لبيب رزق، قضية وحدة وادي النيل، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1975 ، ص أ م.

(10) د. بواقيم رزق مرقص، تطور نظام الإدارة في السودان في عهد الحكم الثنائي الأول، الهيئة المصرية العامة لكتاب القاهرة 1984، ص 8 (عن علي إبراهيم عبود - المنافسة الدولية على أعالي النيل).

(11) محمد شكري، مصر والسودان (1820-1899)، المرجع السابق، ص 51 وما بعدها.

(12) 1- مضابط مجلس النواب المصري، 17 مايو 1924.

2- رجع نص ا لمادتين 3و4 من الوفاق البريطاني - المصري في الملاحق

(13) 1- نعوم شقير ، جغرافية السودان، المرجع السابق، ص 219.

2- د. بواقيم رزق مرقص، تطور نظام الإدارة في السودان، المرجع السابق، ص 299-6 ص -30 ص 324.

(14) 1- محمد علي بركات، السياسة البريطانية واسترداد السودان، المرجع السابق، ص 18، 234 وما بعدها.

2- محمد شكري، مصر والسودان (1820-1899)، المرجع السابق، ص 18.

3- د. مكي شبيكة، السودان عبر القرون، المرجع السابق، ص 440.

4- د. راشد البراوي، مجموعة الوثائق السياسية، المرجع السابق ص 107.

-181-John Marlowe Cromer In Egypt, praeger Publisher London 1979 222

(15) حسن نجيلة، ملامح من المجتمع السوداني، (2)، وزارة الثقافة والإرشاد الخرطوم، د.ص 128.

(16) جريدة الشرق الوسط، العدد 3293 الجمعة 4 ديسمبر 1987.

(17) 1- أ.د. عمر عبدالعزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث، المرجع السابق، ص 483.

2- د. أحمد عبدالقادر، مقدمة في أصول النظم السياسية، المرجع السابق، ص 378.

(18) د. أحمد إبراهيم مصطفى، العلاقات المصرية البريطانية، المرجع السابق، ص91.

(19) د. يواقيم رزق مرقص، تطور نظام الإدارة في السودان ، المرجع السابق، ص 467 (عند الاستاذ التجاني عامر)، نظام الحكم الثنائي في السودان، ص 28.

(20) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، المرجع السابق، ص 27.

(21) د. مكي شبيكة، السودان عبر القرون، المرجع السابق، ص 423.

(22) نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، المرجع السابق، ص 1314.

(23) 1- د. مكي شبيكة، السودان عبر القرون، المرجع السابق، ص 467 ومابعدها.

2- د. مكي شبيكة، مختصر تاريخ السودان الحديث، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية القاهرة، 1963، 3 ص 120 وما بعدها.

3- د. بواقيم رزق مرقص، تطور نظام الإدارة في السودان، المرجع السابق، ص 4.

(24) 1- جريدة اللواء المصرية، عدد 8 مايو 1918.

2- التيجاني عامر، السودان في عهد الحكم الثنائين المرجع السابق، ص 4.

(25) د. مكي شبيكة، السودان عبر القرون، المرجع السابق، ص 441.

(26) تقرير لجنة تنظيم الخدمة المدنية، الحرطوم - مايو 1967 ، ص 33 ورقة د. جعفر محمد علي بخيت.

(27) 1- أ. د. يواقيم رزق مرقص، تطور نظام الإدارة في السودان، ص 19 وص 308 وما بعدها.

2- القطب محمد القطب طبلية، الحكومة المحلية في السودان، المرجع السابق.

3- علي السيد الحبيبي، الحكم المحلي في السودان، المرجع السابق،

(28) د. عبدالمجيد عابدين، تاريخ الثقافة العربية في السودان، المرجع السابق، ص 19.

(29) خضر أحمد، الحركة الوطنية السودانية، الاستقلال ومابعده، المرجع السابق ص 29.

(30) K.D.D Henderson, Sudan Republic Ernest Ben Limited, London, 1965, 2.53 The younger Generation of Educated Sudanese had grown up with these men and was strongly influenced by their idespeter wood ward, condominium and Sudanese nationalism

(31) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، المرجع السابق، ص 40.

(32) 1- ضرار صالح ضرار، تاريخ السيودان الحديث، دار الثقافة بيروت د.ت ص 245.

2- مجلة أم درمان دبي، الأعداد 9 - 10 - 11 - مقالات الاستاذ منير صالح عبدالرحمن، ثورة أم حركة، ص 6.

(33) محجوب عمر رواد الفكر السوداي، المرجع السابق، ص 205.

(34) K.D.D. Hendersoion. Sudan Republic op. Cit p.83

الفصل الثـاني

جزء (1)

صراع الاتحاد والاستقلال 1924-1936

ثورة 1924: انعتاق وطني أم نفوذ مصري

- الرؤية الاستقلالية
- الرؤية الاتحادية
- التقييم البريطاني للأحداث
- محاولة تقييم منهجي:
  - مسألة التحريض المصري
  - مسألة تخلي القوة المصرية عن الكتيبة السودانية
  - شهادة الضابط سيد فرح
  - تساؤلات مشروعة.

الحركة الوطنية في السودان بعد ثورة 1924م:

- التوجه نحو مصر.. لماذا؟! كيف؟!
- محاربة الوعي الوطني..

أولاً: ثورة 1924م انعتاق وطني أم نفوذ مصري

1. **لعل موقف الجيش المصري من الكتيبة السودانية التي تمردت عام 1924م. والتي كان يعمل معها سراً (عبدالله خليل) هو الذي أدى لفقدانه الثقة في المصريين وربما كان سبباً في ثقته المبالغ فيها. في كثير من الأحيان في البريطانيين.**

أمين التوم (ذكريات ومواقف) ص 139

2. **لم تكن حركة 24 ثورة بالمعنى المعروف بل كانت انتفاضة قام بها شباب وطني ثائر هو طلائع الشعب السوداني من المثقفين وقد كان هذا السباب متأثراً بطبيعة الحال بالفكر العربي الإسلامي ولم ينكن عميلاً لأحد..**

عبدالماجد أبوحسبو (المذكرات) ص 60

مدخل

يهم ونحن نبحث في تطور العلاقات السودانية المصرية أن نتعرف أولاً إلى طبيعة ومضمون ثورة 1924م، ثم إلى مردوداتها على تطور الحركة في السودان.

تمثل ثورة 1924 بكل عنفوان احداثها ودلالات وقائعها، وعلى اختلاف تفسيراتها منعطفاً من أهم منعطفات تاريخ البلاد في العلاقة مع مصر وتبدو في ذلك الاطار رؤيتان.. رؤية استقلالية وأخرى وحدوية اتحادية ولكل أسبابها ومبرراتها.

1. الرؤية الاستقلالية

يرى محمد أحمد محجوب أن نتائج الثورة تتمثل في الدرس المؤلم الذي تلقاه السودانيون من حكام مصر والمصريين فوعود المصريين بالمساعدة لا يعتمد عليها ولا يعول عليها ولعل ذلك في رأيه هو الذي فتح لهم كشباب مثقف الطريق إلى البحث عن حركة سياسية مستقلة في مضمونها واستراتيجيتها عن مصر [1] ويذهب الاستاذ أمين التوم إلى ذات الرأي حيث يسجل في معرض تفسيره لظاهرة استقلالية عبدالله خليل الحادة [2] (ولد عام -1892 توفي عام 1971) - رئيس الوزراء 56--58 وسكرتير عام حزب الأمة ما يلي: [3].

«كان عبدالله خليل عضواً في جمعية اللواء الأبيض في مطلع العشرينات (ونرجح أن الاستاذ أمين يقصد جمعية الاتحاد السوداني) وهي الجهاز السياسي الموالي لمصر ضد الانجليز آنذاك، وقد عمل كثيراً مع الجمعية في تحركات سرية هامة ولعل موقف الجيش المصري من الكتيبة السودانية التي تمردت عام 1924 والتي كان يعمل معها سراً هو الذي أدى لفقدانه الثقة في المصريين».

تبدو من هذه الاشارات دلالتان جديرتان بالتسجيل.

ثمة ما يشير فيما سبق أو لعله يوحي بأن اتفاقاً ووعداً قد تم بين الكتيبة السودانية وبين رفعت قائد القوة المصرية العسكرية في الخرطوم بحري بأن تتصدى قوات هذا الأخير للقوات البريطانية حال بدء الصدام.

إن ما يسجله محمد أحمد محجوب ويؤكده أمين التوم ينطلق من ذات الموقف الذي كان يفسر به عبدالله خليل أو يرويه عن علاقته بمصر والمصريين وهو طعنة الظهر النجلاء التي سددها (رفعت) للكتيبة السودانية حين جعلها تواجه وحدها نيران القوات البريطانية، لينسحب هو وقواته تحت حماية نفس هذه القوات (ولعل شهادة قدمها الضابط سيد فرح تزيل فيما بعد ضباب هذه الشبهة)

للمؤرخ السوداني ضرار صالح ضرار ذات التوجه في ضرورة الحذر في العلاقة مع مصر وأهمية الانسلاخ عنها ويبرر ذلك بتقاعس القوة المصرية المحسوب عن مؤازرة القوة السودانية التي خرجت أساساً لتناصر قضيتهم بل ويذهب المؤرخ إلى أن القوة المصرية خرجت دون أن تقاوم، وهو ما أدى لاعتقاد البعض بأن مصر السلطة قد باعتهم إلى بريطانيا باسم الثقة والوطنية، [4] ويلاحظ هنا أن التقارير البريطانية كانت تدمغ القيادات التي تتعاطف مع مصر بالعمالة.

2. الرؤية الاتحادية:

في الجانب الآخر يفسر الاستاذ أبوحسبو ثورة 24 بأنها حركة وطنية قامت بها طلائع المثقفين من العسكريين والمدنيين بذات أسلوب الثورة العرابية في مصر وأن قيادتها كانت ترى وبحكم موقفها المبدئي من الصراع في وجود الجيش المصري بالسودان ركيزة وضمانة تتيح لها شيئاً من القوة في مواجهة العداء البريطاني يضاف إلى ذلك أن الثورة كفعل لم تكن غريبة في حد ذاتها، عن شعب رفض سلفاً الحكم الاجنبي التركي وأقام دولته الوطنية على مقتضيات توجهاته الحضارية. ويواصل الأستاذ أبو حسبو مسجلاً أن الثورة لم تكن نتيجة تحريض مصري بقدرما كانت شعوراً وارتباطاً

كفاحياً بين الشعبين المصري والسوداني [5] والواقع أن ما سجله الأستاذ عبدالماجد أبو حسبو كان تياراً فكرياً تتفاوت درجاته تبلوراً في مرحلة تالية ليشكل نشاط الجماعات الاتحادية والتي كانت تؤمن في جملتها إيماناً عميقاً بالاتحاد مع مصر في إطار (الدومينيون) [6].

3. التقييم البريطاني للثورة:

كان طبيعياً أن تنظر السلطة البريطانية لثورة 1924 كنشاط معاد تجاوز الحد المعقول إلى المواجهة العسكرية والسياسية ولقد ترتب على ذلك أن تعمل، وبعد قمعها على تتبع جذورها ومعرفة أسبابها، ومبرراتها عن طريق التحقيق والدراسة والتحليل. وبالفعل كونت هذه السلطة لجنة تحقيق في 3 فبراير 1925 لكي تتولى استقصاء حقيقة ما حدث وتتعرف إلى محركاته وقد شكلت اللجنة من كل من:

MR. J.M. EWART - MR. DAVIES-R. - MR.R.H.E. BAILY-

رفعت اللجنة تقريرها في 21 فبراير 1925م متضمناً اسباب التمرد العسكري والانفلات الجماهيري مقترحاً كيفية تطويق ذلك وتجميده وضربه، وكانت نتيجة التقرير المؤشرات الآتية: [7]

- وجود تحريض مصري ساعد وأدى للأحداث
- الاعتراف بأن قطاعاً كبيراً من بين السودانيين ينظر في عداء لبريطانيا.
- ضرورة الاهتمام بشريحة المتعلمين من (أفندية) الخدمة المدنية.
- الإحلال الفوري للسودانيين في الوظائف التي خلت بانسحاب المصريين.
- أن تطمئن السلطة البريطانية لجانب الضباط السودانيين الذين نقلوا من الجيش المصري لقوة دفاع السودان إذ أنهم مشبعون بالمرارة تجاه مصر حيث تخلى الجيش المصري عنهم خلال الأحداث) (هكذا) (ربما يؤكد ذلك حالة عبدالله خليل).

4. محاولة للتقييم المنهجي:

بعيداً عن الانفعالات ، تطرح الوقائع كما كانت مسألتان في غاية الأهمية، يهم أن تمحصا وأن تخضعا للتحليل والاستخلاص الموضوعيين هما مسألة التحريض المصري.. ومسألة تخلي القوة المصرية في الخرطوم بحري عن الكتيبة السودانية وانسحابها دون مقاومة.

أ. مسألة التحريض المصري للأحداث:

يفيد سياق الأحداث ومنطق تطورها واضطرادها إمكان ومعقولية التأثر المصري فهناك من العوامل الموضوعية ما يبرر ذلك وهي عوامل سبق الإشارة إليها، كالتداخل الاجتماعي الذي فرضته ظروف الجوار بالإضافة لظروف التطور السياسي والاقتصادي [8] ولعل مما ساعد ويساعد على ذلك وحدة الماعون الذي تنطلق منه مكونات الشعبين الحضارية:

يبدو التأثير والتأثر في كل ذلك مقبولاً ومشروعاً وإذا رأت سلطة بريطانيا أن تسميه تحريضاً من منطلق رؤيتها للأحداث فإن الواقع يفترض إمكانه ولعلنا لا نكون قد جانبنا الصواب إذا قلنا أن بصمات التأثير المصري تبدو واضحة في صيغة الخلايا - العسكرية كأسلوب من أساليب العمل السياسي وهو أسلوب يمتد إلى إرهاصات الثورة العرابية عبر جمعية (المودة السرية) والتي سبق الإشارة لها، ولقد أورد هذه الملاحظة عدد من كتاب التاريخ كما أبرزتها تقارير جهاز الاستخبارات البريطاني في حكومة السودان فقد سجل إدوارد عطية في هذا الصدد ما يلي: [9]

THE SUDAN HAD ALREADY HAD IT'S UN FOR UNFORTUNATEE) RIENCE OF NATIONALIST ERUPTION, UNDER THE IMPETUS OF THE EGYPTENAN MOVEMENT IN IT'S REVOLUTIONARY STAGE. A- NUMBER OF THE FIRST EDUCATED GENERATION ORGANISED AN AGITATION (.AIMING INDEPENDENCE IN UNION WITH EGYPT

ويبدو التأثر كذلك وبصورة أكثر وضوحاً في صيغة الجبهة السياسية العسكرية وفي هذا المقام فقد أورد الباحث PETER WOODWARD في كتابه ما يلي: [10]

WHETHER IT IS CORRECT TO REGARD THESE SUDANESE AGIATORS) AS PROMPTED BY THE EGYPTIANS OR TO ATTRIBUTE THEM TO AN INDIGENOUS MOVEMENT WHAT IS CERTAIN IS THAT THE EXAMPLE SET BY THE EGYPTIAN NATIONALIST STIRRED MOVEMENT INTO; .(IMILITANCY

من جوانب التأثر الأخرى والتي يمكن ملاحظتها في سهولة ويسر هو أن كثيراً من الصفوة السودانية التي قادت وتحملت عبء النضال اعتمدت في ارتباطها بمصر على المقومات الوجدانية [11].

ب. مسألة تخلي القوة المصرية عن المقاومة:

سبق الإشارة إلى أن بعض الجنود السودانيين ممن تم نقلهم من الجيش المصري إلى قوة دفاع السودان كانوا يعانون من موقف (رفعت) قائد القوة المصرية التي خذلت رفاقهم والسودانيين المتعاطفين معهم، وهو ما عبر عنه المؤرخ ضرار صالح ضرار مسجلاً أن الإحساس بالمرارة قد تجاوز القوة العسكرية المصرية إلى كل مصر الرسمية فقد شعر قطاع كبير من الشعب السوداني بتراجع مصر عن قضية السودان واتجاهها إلى رفع يدها عنه.

ونحن نلاحظ كما سبق أن أوضحنا أن كثيراً من الكتاب والمؤرخين قد سجلوا في معارضتهم لمصر هذا الموقف دون تمييز بين مصر الرسمية وبين مصر الشعب ويبدو مهماً أن نثبت هنا شهادة شاهد معاصر للأحداث يمكن أن تسلط الضوء على حقيقة ما حدث هل تراجعت القوة المصرية فعلاً لتغدر بجنود الكتيبة السودانية التي هبت دفاعاً عنهم؟ أم أن هناك ظروفاً موضوعية اقتضت ذلك.

1. شهادة سيد فرح:

يسجل سيد فرح بعد عودته الطويلة من مصر ما يلي: [12]

- «كانت الأحداث في يوم 27 نوفمبر 1924»
- «يلتزم الضباط السودانيون بحكم تبعيتهم للجيش المصري بقسم الولاء الموجه لملك مصر وليس لأي شخص غيره»
- «في مواجهة الإنذار البريطاني الاستفزازي، بأن يخرج الجيش المصري من السودان في ظرف 24 ساعة اتفقنا كعسكريين (عبدالفضيل الماظ/ ثابت عبدالرحيم / حسن فضل المولى / سليمان محجوب / علي البنا بالإضافة لـ 63 من الجنود) على الخروج بالأسلحة بقصد الانضمام لبلوكات الطوبجية بالقوة المصرية العسكرية في الخرطوم بحري والتي كان يقودها القايمقام (رفعت)»
- «تم تنفيذ القرار، وكانت الكتيبة تهتف بسقوط الإنجليز وبالتحديد عند المستشفى العسكري وفي الطريق وفي تمام الساعة الثالثة ظهراً تصدت للموكب قوة بريطانية».
- بادرت القوة البريطانية بإطلاق النار في اتجاهنا، حينها أمر عبدالفضيل الماظ باجتماع في منخفض قريب (خور) وأن نضرب في (المليان) : أصلينا القوة نيراناً ولهيباً.

- «نفذت الذخيرة قرب منتصف الليل، وهنا طلبت إلى عبدالفضيل الماظ عبور النهر للاتصال بالقوة المصرية، وإخطارها بما حدث لتقوم بالمشاركة ولكنه (عبدالفضيل) أمرني أن أقوم بذلك، ومضى للبحث في داخل المستشفى عن المزيد من الذخيرة ، أما (أنا) فقد قمت بتغيير ملابسي (لبست ملابس أحد التمورجية) وسبحت حتى بلغت الشاطئ الآخر».

- «هناك، كانت تعسكر خمسة (بلوكات) من الجيش المصري يتقدمها (الطوبجية) بقيادة القامقام (رفعت) وكان هذا الأخير متأهباً للمعركة حيث كان قد رفض مسبقاً الانصياع لأوامر الإنجليز بمغادرة السودان، مشيراً إلى أن الأوامر تصدر إليه من ملك مصر».

- «أطلعت القائمقام (رفعت) بتفاصيل ما حدث لكن تزامن تأهب القائمقام للمعركة بحضور مندوب الملك فؤاد (الضابط أمين هيمن) الذي جاء خصيصاً ليأمر القائد المصري بالانصياع لأمر الإخلاء في موعده المحدد تماماً، حيث أن الإنجليز يقومون فعلاً بمحاصرة القصر الملكي وأنهم جادون في اتخاذ خطوات أخرى».

- «كان الموقف حرجاً لا مجال فيه للتأخير وحيث إنني لم أتمكن من العودة فقد رافقتهم إلى القاهرة».

2. تساؤلات مشروعة :

- تبدو هنا وهذا هو جوهر الشهاد ثمة تساؤلات مشروعة نطرحها للمزيد من تسليط الضوء على حقيقة الأحداث وما وراءها .

- المسافة بين مستشفى النهر، حيث دارت المعركة، وبين معسكر القوة المصرية ببحري ليست بعيدة فكيف لم يتح لتلك القوة أن تسمع أزيز الرصاص الذي استمر من الثالثة ظهراً إلى منتصف الليل؟ ولعلنا نرجح إمكان سماع صوت المعركة إذا أخذنا في الاعتبار طبيعة الماء كموصل جيد للصوت.

- بالإضافة إلى أن ظروف التوتر العسكري والتعاطف المفترض بين الكتيبة السودانية والقوة المصرية تفترض مثل تلك المواجهة؟

- نعتقد أن ما فعله الضابط المناضل سيد فرح في تلك اللحظة كان يقتضي التساؤل.. ودون أن نشكك في ولاء أي من الطرفين للآخر، نعتقد أن الحماس والصدق كانا يسيطران على الكتيبة السودانية.

ثانياً : الحركة الوطنية في السودان بعد ثورة 1924م:

كان لثورة 1924، نتائج ومعطيات كثيرة، أثرت فيما بعد على تطور الحياة السياسية ومنعطفاتها في السودان وفي مصر، ولعل من أهم تلك النتائج والمعطيات، توجه حركة الشباب الوطنية إلى مصر، وهو ما ترتب عليه لاحقاً - كما سوف نستعرض نشأة وتبلور التيارات السياسية التي ظلت وما زالت - توجه الساحة السياسية في السودان.

1. التوجه نحو مصر، لماذا؟

* كانت الإدارة البريطانية قد دأبت ومنذ محاولاتها الأولى للانفراد بحكم السودان، على تنشئته أو بالأحرى (ترويض) شريحة المتعلمين، لكي ينحازوا لفكرها ويدافعوا عن ثقافتها وبالضرورة عن السياسة والأطر التي يتبعها ذلك الفكر أو تطرحها تلك الثقافة: في إطار ذلك التوجه، وبناء على اقتراح من (اللورد كتشنر) بدئ في إنشاء مؤسسة تعليمية، سميت كلية غردون التذكارية، ووجدت الفكرة قبولاً معنوياً، ودعماً مادياً لا حدود له من الدول الأوربية، وتم بالفعل وضع حجر الأساس لهذه المنشأة الموجهة في 5 يناير 1899 [13].

* استهدفت الكلية في الأساس، أن تغطي احتياجات الإدارة الجديدة، من العاملين في وحداتها المختلفة، من الموظفين والفنيين والعمال المهرة، وقد أوضح (اللورد كرومر) رأيه في تلك الاستراتيجية حين أبرز ضرورة : [14]

* ربط التعليم باحتياجات الإدارة (الناشئة آنذاك) على الأخص في درجاتها الدنيا.

* استئصال الماعون الحضاري، الذي تفاعلت فيه، وانطلقت مقومات الثورة المهدوية.

* بعد أن أتيح للإدارة البريطانية تنفيذ المرحلة الأولى من برنامجها الاستئصالي المدروس مضت في تلميع احتياطيها من شريحة المتعلمين وتقديمها للشعب، ولم تنس الخبرة البريطانية، وهي تقوم بذلك أن تبسط مظلة سيطرتها وهيمنتها ونفوذها على النحو التالي [15]:

* تخويل فئة الإداريين من البريطانيين سلطات فعلية تمارسها سواء مع المواطنين بصورة مباشرة أو مع المرؤوسين من العاملين في الجهاز الإداري وهو ما يتيح للسلطة البريطانية النفوذ العملي والسيطرة الفعلية، ولقد تمخض عن هذا

الوضع (تهميش) مقصود لسلطات وصلاحيات مأموري المراكز من المصريين.

* توسيع قاعدة الولاء للسلطة البريطانية وذلك بالعمل على استقطاب القيادات القبلية والعشائرية واحتضان بعض رموز الدين ورجاله من خصوم المهدوية وتقديم شريحة تعبر بحكم الترويض الذي تم عما تريده تلك السلطة: قصدت الإدارة في واقع الأمر أن تنشيء حاجزاً فكرياً وترياقاً معنوياً يصد التواصل الوطني بين البلدين.

* كان طبيعياً في مثل ذلك المناخ أن تهفو عقول وقلوب الشباب لمصر، وأن تتطلع لشعبها وأن ترنو لقيادتها، وأن تطلب مصادر العلم فيها وبدأت مواسم الهجرة شمالاً [16].

2. صورة من محاربة الوعي بعد ثورة 1924م:

نظرت السلطة البريطانية بعد ثورة 1924 إلى شريحة المتعلمين في حذر شديد، وأعقبت ذلك بالتنكيل والتشريد والأذى والتهديد الإداري، فقد أصدرت الإدارة الاستعمارية من التشريعات ما يردع كل الإسهامات والمشاعر الوطنية للمتعلمين من أفندية الجهاز الإداري.

صدر قانون تعذيب الموظفين لسنة 1927م ليكون سيفاً مسلطاً على رقاب كل موظف سولت له نفسه إحساساً أو إسهاماً وطنياً، ولقد سبقت ذلك القانون توجيهات تهدد وتمنع أي مشاركة أو تعبير وطني كالتوجيه الذي أصدره الحاكم العام في 24 أغسطس 1924م أثر تحركات وطنية في مدينة عطبرة.

(انظر الوثائق)

وفي مجال التنكيل بالمتعلمين من رواد الحركة الوطنية يسجل الأستاذ حسن نجيلة، في كتابه ملامح من المجتمع السوداني، صورتين لمحاربة الوعي الوطني: إحدى الصورتين سلوك تشجعه الإدارة البريطانية بهدف إذلال واغتيال معنويات أي تطلع وطني، والصورة الأخرى، استهدفت حجر الفكر ومنع أي صيغة من صيغ التواصل الثقافي وعلى الأخص والنشر وبالذات في صحافة مصر.

أ. القهر المعنوي:

مسرح هذه الصورة هو كلية غردون ويثبت الأستاذ نجيلة فيها ما يلي: ((أصبح من المألوف أن ترى قطيعاً من الطلبة يحملون التراب في عملية تعذيبية منكرة ووراءهم صف من رؤسائهم (الطلاب الكبار) يضربون بالعصا من غير تورع وشفقة، والويل لمن

تحدثه نفسه ليسأل لماذا يضرب، واستمر الحال على هذا المنوال حتى أوائل 1929 حين عاد الأستاذان عبيد عبدالنور وعبدالفتاح المغربي من دراستهما في الجامعة الأمريكية في (بيروت) [17].

ب. القهر الثقافي:

لأن (مصر) باتت قبلة الوطنيين من الشباب ولأن مطبوعاتها كانت من منافذ الوعي الوطني، فقد مثل النشر في صحافتها جريمة تستحق التشريد: الصورة هي حادثة فصل طالب القضاء الشرعي (آنذاك) على كباشي، بسبب نشره قصيدة في مجلة البلاغ الأسبوعي، ((عبرت عن مشاعر وطنية جياشة تجاه مصر وشعبها ولم تتوان الاستخبارات (في وقتها) عن متابعة الأمر حتى قبل وصول المجلة للسودان ثم ليستدعي الطالب (علي كباشي) أمام مدير الكلية (المستر يودال) وليواجه بعاصفة من الشتائم، وبقرار فصله من الكلية، وليسجن داخل المباني إلى أن يحين وقت ترحيله إلى أهله في (كردفان). يجتمع (مدير الكلية) بعدها بالطلبة لينهال عليهم شتماً وتقريعاً واتهاماً بنكران الجميل والجحود ويبدو أن القصيدة سبب الغضب كانت وبالاً على شاعرها إذ تلقفته سلطة (أبوزبد) لتحكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر ثم ليحارب بعد ذلك في رزقه وتقول القصيدة (القضية) أو لعلها القصيدة (اللعنة) ما يلي [18]:

قفي ورقاء النيل حديثنا * فمثلك من روى الأخبار فينا
فجودي لنا بأوصاف وحال * وعن إخواننا الخبر اليقينا
أولئك فتية بذلوا قصارى * جهودهم وقد بذلوا الثمينا

..الخ

ج. التقليص المهني:

مضت الإدارة البريطانية تتابع في حنق وذكاء محاولة تقليم أظافر شريحة المتعلمين فراحت تقلص من دورها الطليعي عن طريق التوسع في الحكم غير المباشر Indirect Rule [19].

فقامت بإدماج القبائل الصغيرة في وحدات أكبر، عليها شيخ، وهو ما أتاح تكوين شريحة من الزعماء القبليين الذين توجهت السلطة نحو دعمهم [20] ويسجل تقرير لجنة تنظيم الخدمة المدنية (67) في هذا الشأن ملاحظة غاية في الأهمية وهي أن الحكم غير المباشر لا يعدو أن يكون استنباط للحكم المركزي ممثلاً في مفتش المركز يقوم به تحت دعوى اللامركزية مدثراً برأيه تخويل السلطات لزعماء العشائر[21].

ولعله من المناسب الاستشهاد في هذا المقام برأي أحد دهاقنة الإدارة البريطانية وهو السير جون ماڤي SIR JOHN MAFFY فقد أشار في وضوح ودون لبس إلى جوهر الأمر حين صرح عند وصوله في عام 1926 بضرورة التوسع في الإدارة الأهلية كترياق مضاد يعقم ويدجن جراثيم العمل السياسي الواردة من مصر (22).

We ought to get with extentions and expansions of native adiminstration in every direction there by sterilizing and localizing the political germs which ust spread from the lower Nile into Khartoum.

د. (د) العسف الإداري:

* يبدو من استقراء الواقع أن مسألة الاهتمام بأفندية الخدمة المدنية والتي أشارت إليها حيثيات التحقيق في أحداث وملابسات ثورة 1924 قد بلورت وسائل التحجيم الآتية:
* القمع النفسي والمادي، لكل موظف يحاول أو يبدي إحساساً بالوعي الوطني، كما خبرته أو عبرت عنه الطلائع التي هاجرت شمالاً.
* ضرورة تبني توجه يتصدى بمقوماته المحلية لأي اتصالات أو تواصل وطني مع الحركة الوطنية المصرية ولعل في ذلك ما يفسر لنا، اهتمام السلطة البريطانية بطائفة الأنصار كمعادل للمد الوحدوي.

الهوامش

(1) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، المرجع السابق، ص 40.

(2) محجوب عمر باشري، رواد الفكر السوداني، المرجع السابق، ص 233 أسرة عبدالله خليل (1892–1971) من الكنوز الذين لهم أقارب في بربر ودنقلا وحلفا.. لما تكونت جمعية الاتحاد بالخرطوم كان عبدالله خليل من أعضائها.. قامت بين الضباط السودانيين تنظيمات سياسية تدعو لطرد الاستعمار، فاختير عبدالله ضابط اتصال بين الضباط المكافحين، واتصلت هذه الجماعة بجماعات وطنية تحريرية في مصر، ولم يكن اسم عبدالله خليل مدرجاً في سجلاتها (ثورة 1924) ولكن كان مسئولاً عن المال. كما كان إبراهيم عبود (رئيس السودان فيما بعد – خلال أعوام 1958–64) مسئولاً عن توزيع المنشورات.

(3) أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 139.

(4) ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، المرجع السابق، ص 248 وما بعده.

(5) عبدالماجد أبو حسبو، مذكرات عبدالماجد أبوحسبو، المرجع السابق، ص 59–60.

(6) خضر حمد: الحركة الوطنية السودانية الاستقلال وما بعده، المرجع السابق، ص 5، 104 وما بعده.

(7) د. يونان لبيب رزق، قضية وحدة وادي النيل، المرجع السابق، ص 37 وما بعده.

(8) D.D.K., Henderson Sudan, Republic OP. Cit.,p.63

(9) I- Edward Atti XAit, An Arab tells history, 2Eond ED., Thon Mur Albemrly, St, London FEB. 1946, P. 141

2- peter Wood Ward Conominium. And Sudanese Nationalism.TOP.Cp.8--9

3- د. مكي شبيكة، مختصر تاريخ السودان، المرجع السابق، ص 134.

(10) Peter Wood Ward Conominium and Sudanese Nationalism, OP P.5

(11) 1- حسن نجيلة، ملامح من المجتمع السوداني، المرجع السابق، ص 14 و 15.

2- محجوب عمر باشري، رواد الفكر السوداني، المرجع السابق.

(12) حسن نجيلة، ملامح من المجتمع السوداني، المرجع السابق، ص 24.

(13) نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، المرجع السابق، ص 205.

(14) 1- تقرير لجنة تنظيم الخدمة المدنية، 1967، المرجع السابق، ص 43.

2- نعوم شقير، جغرافيا وتاريخ السودان، المرجع السابق، ص 1340.

(15) 1- تقرير لجنة تنظيم الخدمة المدنية 1967، المرجع السابق، ص 46

2- Peterwood Ward Condminium and Sudanese Nationalism, OP. cit P.8

3- د. يواقيم رزق مرقص، تطور نظام الإدارة في السودان في عهد الحكم الثنائي الأول، المرجع السابق، ص 356.

(16) Edward Attiyah, An Arab tells history OP. cit., P. 63

(17) حسن نجيلة، ملامح من المجتمع السوداني، المرجع السابق، ص82.

(18) حسن نجيلة، ملامح من المجتمع السوداني، المرجع السابق، ص 42.

(19) Peter Wood Ward Condomiuium and Sudanese Nationalism, OP. cit"This early use of tribal leaders was undertaken essentially for political reasons and they were meant to augment rather than replace Egyptians and Sudanese Officials"

(20) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، المرجع السابق، ص 38.

(21) تقرير لجنة تنظيم الخدمة المدنية 1967، المرجع السابق، ص 47-48.

(22) Peterwood ward, condomiuium and Sudanese Nationalism, OP. cit., 9-P.8

الفصل الثـاني

جزء (2)

صراع الاتحاد والاستقلال 1924-1936م

العداء البريطاني:

- التفخيخ السياسي المتبادل بين المهدويين ومصر
- قانون الحكم المباشر.. لماذا؟
- قانون المناطق المقفولة..
- قيود التوجه إلى مصر..
- القاهرة : الهجرة والصراع
- الازدهار الثقافي والحركة الوطنية

اتفاقية 1936: التحدي والمواجهة:

- الموجهات والمضمون
- ردود الفعل:
- في السودان: الرفض والغضب
- في مصر: المناورات والضغوط
- من نتائج الاتفاقية
- القوات المصرية: حكام أم أشقاء
- الصراع الثقافي: معالم وتوجه

بين العداء البريطاني.. والاستقطاب المصري

1. «مافيش تاني مصري سوداني نحن الكل ولاد النيل».

خليل فرح - غناء سوداني

2. «كنا نحس بألم شديد عندما نرى مصر أو حكومة مصر أو صحافتها والرأي العام الذي عبرت عنه الصحافة.. كل أولئك يطالبون بأن يقى السودان جزءاً تابعاً لمصر تحت تاج ملكها».

3. «مثلت الاتفاقية ناقوس خطر يستوجب أن نعي الدرس جيداً وأن نوحد صفوفنا لمواجهة المستقبل».

«مين التوم - ذكريات ومواقف»

مدخل

تمتد هذه الحقبة لتغطي أخصب الفترات وأكثرها تأثيراً على مسار الحركة الوطنية في السودان وفي مصر، وبالتالي أقواها أثراً ونفوذاً، على تطور العلاقات السودانية المصرية - على الصعيدين الرسمي والشعبي: فرضت تلك الأهمية نفسها على منهج الدراسة، ففي إطارها نسلط الضوء وبقدر كبير من التفاصيل على اتفاقية عام 1936 وردود فعلها في السودان وفي مصر ودرجة ومدى نفوذها وأثرها.

أولاً: العداء البريطاني: الأسلوب والكيفية (1924-1936م)

كان مسرح الأحداث في السودان مشوباً بالحذر والتوتر الشديدين فالسلطة البريطانية ترقب نشاط المتعلمين وتتحين فرص التنكيل بهم، سجناً وتشريداً[1] كما أعلنت هذه السلطة حرباً شعواء على كل مصادر المعرفة من المجلات والصحف والتي كانت ترد من مصر[2] : كان للعداء ضد شريحة المتعلمين، أساليبه وفنونه ودرجاته ويمكننا أن نشير في هذا الصدد، إلى بعض أهم مظاهر ذلك العداء وأساليبه[3].

1. **التفخيخ السياسي المتبادل بين المهدويين ومصر:**

استهدفت السلطة البريطانية وهي ترقب مدى دور المد المهدوي وأثره الديني في المنطقة، نسف، أي علاقة إيجابية بين طائفة الأنصار والشعب المصري من ناحية

والسلطة في مصر من ناحية أخرى، ويبدو أن الاستخبارات البريطانية قد استخدمت وهي تنفذ وتتابع ذلك الهدف عدداً لا يستهان به، من الخبراء والمستشارين في مجالات الدراسة الاجتماعية والسياسية، وبالفعل، فقد استطاعت وبنجاح أن تزيف جوهر، نظرة المهدويين إلى مصر (كقاعدة انطلاق ديني) من ناحية، كما استطاعت تقبيح صورة المهدويين عند المصريين من ناحية أخرى - ومما يؤسف له أن ذلك الاسفين الوهم ما زال يفرض نفسه على مسار العلاقة السودانية المصرية. ولعلنا نسجل هنا استقراء للواقع والأحداث أن مفكري وقيادات حزب الأمة في أعوام 64-69/85-1989- كما أن عدداً من المثقفين المصريين، لم يتح لهم تلمس أو اكتشاف أبعاد ذلك (الوهم). بإيجاز! كانت الاستجابة للتقبيح المتبادل، وكان لنفوذها وأثرها دور كبير في تأخير مصالح الشعبين.

ويهم هنا أن نسجل بعض إحساس الرئيس جمال عبدالناصر - المسألة فقد أورد عبدالماجد أبو حسبو في مذكراته أن الرئيس المصري عبدالناصر في لقاء معه في سبتمبر 1967 حمله رسالة إلى الهادي المهدي تقول: (أرجو أن تخطره أننا قد أسأنا التفسير منذ البداية للأنصار فقد كنا ننظر لهم كأعداء تقليديين لنا ولكن بعد ذهابي لمؤتمر الخرطوم (أغسطس 1967) - وبعد رؤيتي لجماهير الأنصار التي استقبلتنا بذلك الحماس والإكرام وبعد حديثي مع الإمام الهادي ورئيس الوزراء المحجوب أدركنا أننا أخطأنا في فهمهم [4] وإذا كانت الأحداث أسبابها ومبرراتها فيهم أن نشير هنا أيضاً إلى أننا سوف نتعرض لاحقاً بالتحليل والدراسة - لأحداث أول مارس 1954 ومدى علاقتها بالفخ البريطاني والذي ما زال يسقي العلاقة - في بعض أطرافها شيئاً من العلقم ، أيضاً.

نشير هنا إلى حقيقة تمثل في رأينا المدخل (لنسف) الفخ البريطاني، وهي أن شمولية الفكر المهدوي تتجاوز الإقليمية إلى طموح الدولة الإسلامية الكبرى ، ومعنى ذلك وببساطة شديدة، انتفاء روح معاداة (المهدوية) لمصر، والتي حاول وربما نجح الاستعمار في ترسيخها، خصوصاً وقد أتيح لذلك الاستعمار وبهدف التوازن السياسي أن يتبنى طائفة الأنصار اقتصادياً.

2. قاعدة الحكم غير المباشر: تقليص دور المتعلمين:

في محاولة لتقليص دور المتعلمين الطليعي مضت السلطة الاستعمارية تبني في حاجز يصد ويحجم حماس شريحة المتعلمين فبدأت في تطبيق ما اصطلح على تسميته بالحكم غير المباشر Indirect Rule وهو أسلوب في الحكم يقوم على الإدارة القبلية

بالمفهوم والدور الذي صممته وزارة شئون المستعمرات ويثبت المحجوب في هذا المقام ما يلي [5] (يتبين لنا أن الهدف الحقيقي من الحكم غير المباشر هو استمرار الحكم البريطاني بصورة غير مباشرة عن طريق نظام طبقي لابد أن يفصل الحكام عن الحاجات الحقيقية للشعب الذي يحكمونه ولم يكن للأقلية المتعلمة، غالباً، مكان في هذا النظام سوى أداء دور ثانوي لموظفين إداريين صغار (يرجى مراجعة رأي السير جون ما في الإدارة الأهلية كما يرجى مراجعة كتاب اللورد لوقارد Dual Mandat).

3. قانون المناطق المقفولة : القنابل الموقوتة:

اتجهت السلطة البريطانية وهي تنهج للمزيد من التفخيخ إلى الجنوب لتطال مستقبله وعلاقته بالشمال بالكثير من الحواجز التي مثلت ولعلها لا تزال كذلك لغماً موقوتاً فهناك قد انتشر التبشير المسيحي، كما ظلت اللغة الإنجليزية هي لغة التخاطب واعتبر يوم الأحد هو يوم إجازة رسمية وأصدرت السلطة الاستعمارية – للمزيد من التطويق قانوناً عازلاً– اسمته (قانون المناطق المقفولة لسنة 1922). ودون أن نستطرد أو نسترسل في بحث مبررات ذلك القانون ومردوداته فإننا نثبت هنا أنه يمثل أداة من أدوات التفخيخ التي مازالت تثبت نجاحاً في التفريق بين السودانيين شمالاً وجنوباً، ولعلنا نرصد هنا وفي مجال وضع القنابل الموقوتة ما سجله الأستاذ خضر حمد [6] في مذكراته عن تجربة مرة خاضها، وهو يحاول قضاء إجازة عادية في الجنوب [7] وتبدو المحاولة الاستعمارية واضحة تماماً وهي ربط التطور السياسي والاجتماعي في الجنوب بالتوجهات الغربية المسيحية (اللغة الانجيزية – إجازة الأحد) وعزله عن النفوذ العربي الإسلامي في الشمال وبالضرورة عن مصر ويهمنا في هذا المقام أن نورد شهادة أحد الجنوبيين [8].

4. قيود التوجه إلى مصر:

مضت سياسة التعليم، تقوم بدورها الذي رسم لها في دحر المسار الديني وفي تخريج الأفواج اللازمة للإدارة الاستعمارية في نشاطاتها المختلفة (التعليم – الطب – الحسابات – القضاء الشرعي...إلخ) – ولقد قصدت السلطة الاستعمارية أن يختلف المنهج المعمول به في السودان عن المنهج المعمول به في مصر بل إن هذه السلطة وضعت العراقيل أمام هجرة الشباب للنهل من المعرفة في مصر، وهو ما شكل آنذاك ستاراً حديداً . ويسجل الأستاذ حسن نجيلة في هذا المقام ما يلي[9]

(كان ا لاستعمار يهيمن على تلك البلاد (السودان).. لا يتيح من فرص التعليم إلا في الحدود الضيقة التي أرادها فقد بني سداً منيعاً بين طلبة الكلية (كلية غردون)

وبين التطلع لمعاهد التعليم خارج السودان وفي مصر بالذات التي كانت قلوبهم تهفو إليها بحكم الجوار ووحدة اللغة والدين والمشاعر). ولقد تحين عدد من شباب تلك الفترة الفرص ومضى إلى مصر. ويؤرخ بعض الباحثين لذلك بعام 1922م حيث بدأها الدرديري أحمد إسماعيل ويعقبه توفيق حمد التكري (10) ولتتوالى بعد ذلك أعداداً كبيرة من الشباب الوطني، ولتبدأ هناك نواة، بعض أهم أحزاب الحركة الوطنية السودانية.

أ. القاهرة: الهجرة والصراع:

تضافرت ظروف التطور السياسي والتعليمي لتوجه وجدان وعقول شباب تلك الحقبة نحو مصر فقد كانت كما علق البعض قبلة آمالهم، ويفيد استقراء تلك الظروف أن للصحافة المصرية أثراً كبيراً في مثل ذلك التوجه فمن خلالها تفتحت قوى الوعي السياسي والثقافي ، ولعل مما رجح في معدل الاتجاه شمالاً انتظام عدد لا يستهان به من الشباب في معاهد ودور التعليم المصرية التأثر انتماء ومعايشة وانفعالاً بالصراعات السياسية والاجتماعية التي كانت تحتدم في ساحاتها إلى درجة الانفجار (11) وتبدو في هذا المجال ملاحظة الازدهار الفكري والثقافي كما أبرزته ساحات العمل السياسي والثقافي.

ب. بعض ملامح الازدهار الثقافي:

يثبت خضر حمد ما يلي (أن الخريجين وقد شغفوا بالقراءة قاموا بإنشاء جمعيات لهذا الغرض Reading Society وكانوا يتفقون مع أصحاب المكتبات المصرية لتمدهم بما يطلبون من كتب ومجلات وصحف (12) - كان من أهم تلك المطبوعات (مجلة السياسة الأسبوعية) التي كان يصدرها حزب الأحرار الدستوريين ومجلة (البلاغ الأسبوعية) التي كان يصدرها حزب الوفد. ومن جانب آخر فقد قامت مجلة الفجر التي كان يصدرها الأستاذ عرفات محمد عبدالله بدور كبير في تقديم طلائع النهضة الفكرية في السودان للمثقفين المصريين (13).

- تميزت هذه المرحلة بالنهل من والإقبال على الثقافة العربية فظهرت خلالها أهم منتديات العمل الثقافي والسياسي مثل جماعة الابروفيين وجماعة الهاشماب وجماعة (الفجر).
- في تلك الجمعيات تبلورت كثير من الرؤى الفكرية تجاه مصر.
- كما تميزت المرحلة بصحوة شعرية مثلت فيما بعد ازدهاراً أدبياً رائعاً وعلى

الأخص في إطار العلاقات السودانية المصرية في دائرتها العربية، ولعلنا نشير هنا إلى قصيدة علي الجارم 1937 وردود فعلها بين أحمد محمد صالح في (فينوس) وعبدالله محمد البنا واللتين نظمتا على نفس الرؤى [14] ولعلنا نثبت هنا بعض ذلك الشعر:

يخاطب علي الجارم أهل السودان غداة الاحتفال به قائلاً:

إني نزلت بجيرة سحل * على النجدات حشد
أنسيت أهلي بينهم * وسلوت إخواني وولدي
الضيف في ساحاتهم * يجتاز من رفد لرفد
عقدوا خناصرهم على * صدق الوفاء أشد عقد
ومضت أواصرنا تمد * إلى العروبة خير مد

يجاريه أحمد محمد صالح عند الاحتفال به قائلاً:

واذكر لنا عهد الجدود * وصف لنا أيام أحد
في القادسية يوم سار * النصر من بند لبند
قلب صحائف مجدنا * من غور لنجد
يا وارث الأدب التليد * ويا ابن الأدب الأجد
علم شباب الواديين * خلائق الرجل الأشد
علمهمو أن الخنوع * مذلة والجبن يردى
علمهمو أن التمسح * بالفرنجة غير مجد
وابن لهم أن العروبة * ركن إعزاز ومجد

ويمضي عبدالله محمد عمر البنا على نفس الرؤى منشداً:

النيل وهو عذوبة * تجري بمرحمة وود
حق القرابة بيننا * وأخو الكرامة غير حد
نرتاد خضرة شطه * وتجل واديه وتغدي
ونشم عرف نسيمه * معنى الحياة بماء ورد

يقول التجاني يوسف بشير في ديوانه (إشراقة):

إنما مصر والشقيق الأخ السودان * كانا لخافق النيل صدرا
حفظا مجده القديم وشادا * منه صيتا ورفعا منه ذكرا
كلما أنكروا (ثقافة) مصر * كنت من صنعها يراعا وفكرا

ويردد الشاعر الفحل محمد سعيد العباسي:

وما تريدون من (قومية) هي * في رأيي السراب على القيعان رقراقا
لا تخدعوا أن في طيات ما ابتكروا * معنى بغيضاً وتشتيتاً وإرهاقا
ليصبح النيل أقطاراً موزعة * وساكنوا النيل أشياعاً وأذواقا
لسنا قطيع الضأن يزجره * الراعي كما شاء آثاماً وإغراقا

تتردد أيضاً الأغنيات التي تمجد العلاقات بين شعبي السودان ومصر في شعر خليل فرح:(16)

من برنو للريف أب علال * عربان خلا وأولاد دلال
نتشابى كلنا يا أزلال * في حضنك أولاد حلال
نحن ونحن الشرف الباذخ * دابي الكر شباب النيل
من تبينا قمنا ربينا * ما اتفاسلنا لو في قليل
ما فيش تاني مصر سوداني * نحن الكل ولاد النيل

ثانياً: اتفاقية 1936: التحدي والمواجهة:

مدخل:

ظلت مصر، ومنذ انسحاب جيشها من السودان في عام 1924 تراقب تطور الأحداث فيه في اهتمام بالغ وتتحين الفرص بل وتعمل لها لتستعيد نفوذها، وربما إلى حد كبير، وجودها المادي: تفاوضت مصر مع بريطانيا في المسألة السودانية عام 1927م فيما عرف (بمفاوضات ثروت/تشمبرلين) (17) ولم يتح لهذه المفاوضات أن تنجح إذ توقفت الاجتماعات تماماً في مارس 1928، ثم بدأت بعد ذلك دورة مفاوضات أخرى في عام 1930 بين (النحاس وهندرسن) ولكنها اصطدمت كالعادة بمسألة السودان، فلم تستمر (18).

1. المواجهات والمضمون:

فرضت متغيرات غزو إيطاليا لإثيوبيا (1930) وإرهاصات الحرب العالمية الثانية نفسها على العلاقات البريطانية المصرية وفي محاولة لتطويق التوجه المصري، إلى دول المحور، فقام النحاس باشا تحت ضغط بريطاني، بالتنسيق مع عدد من التيارات السياسية بإجراء مفاوضات مع بريطانيا – انتهت باتفاقية 1936 والتي عرفت فيما بعد باسم معاهدة الصداقة والشرف، وقد اشتملت الاتفاقية على إشارة للسودان

وسيادته وهو مما نصت عليه المادة 11 من الاتفاقية والتي اشتملت على ما يلي: [19]

- حق بريطانيا ومصر في تعديل اتفاقية 1899.
- استمرار إدارة السودان كما نص عليها.
- استمرار سلطات الحاكم العام كنائب عن الدولتين.
- شغل المناصب الجديدة بالبريطانيين أو المصريين إذا لم يوجد السوداني الكفء.
- وجود جنود مصريين وبريطانيين تحت تصرف الحاكم العام.
- حرية المصريين في الهجرة إلى السودان دون قيود إلا فيما يتعلق بالنظام العام والصحة العامة.
- عدم التمييز بين المصريين والبريطانيين في شئون التجارة والهجرة.

2. ردود الفعل:

يلاحظ أن هذه الاتفاقية ، قد تجاهلت حق تقرير المصير كما أنها اشتملت على عبارة فضفاضة دون معنى محدد - هو رفاهية الشعب السوداني: كان للاتفاقية بما نصت عليه، أثر كبير في تصعيد الحركة السياسية، بتياراتها المختلفة سواء في مصر أو في السودان، خصوصاً بعد أن صدر قرار عودة القوات المصرية للسودان (في 1937/8/27) بعد التشاور مع الحاكم العام [20] ويمكننا رصد ردود فعل الاتفاقية في السودان ومصر كما يلي:

أ. في السودان: الرفض والغضب:

كان للاتفاقية أثرها المباشر في إثارة الاستياء والاستهجان بين قطاع كبير من قطاعات الشعب، ولعل فيما تضمنته نصوصها، ما عجل بظهور النشاط السياسي للجبهة الاستقلالية، ولحزب الأمة فيما بعد فالمحجوب يسجل استياء وغضب السودانيين، ويشير في وضوح إلى استنكار عدم مشاورتهم في الأمر، وهو ما يستوجب الإسراع في التنظيم [21] ويسجل أمين التوم: «تلك الاتفاقية التي لم تعط السودان إلا كلمات جوفاء مبهمة لا معنى لها كالرفاهية وغيرها تركت مصير السيادة على السودان معلقاً تماماً كما كان في اتفاقيتي 1898-1899م» [22].

يبدو أن إهمال السودان على هذا المنوال قد أدى إلى خيبة أمل كبيرة في مصر حيث يواصل الأستاذ أمين التوم موضحاً «كان لهذه الاتفاقية أثر كبير علينا نحن الخريجين الذين كنا نتابع أخبارها في الصحف المصرية وغير المصرية. كنا نشعر بألم وحزن ونفكر في ماذا يمكن أن نفعل لبلادنا حتى نحقق لها السيادة التي نرجو لها»[23] ويثبت

الأستاذ أمين التوم في مكان آخر من مذكراته [24] «كنا نحس بألم شديد عندما نرى مصر أو حكومة مصر أو صحافتها والرأي العام الذي عبرت عنه الصحافة.. كل أولئك يطالبون بأن يبقى السودان جزءاً تابعاً لمصر تحت تاج ملكها» من جانب آخر لم يختلف تيار الجماعات الاتحادية – والذي تعتبره السلطة البريطانية متطرفاً، لم يختلف عما توصلت إليه الجماعات الاستقلالية – فالاتفاقية «لم تمس قضية الشعب نفسه – كما أنها مثلت ناقوس خطر يستوجب عليهم أن يعو الدرس جيداً وأن يوحدوا صفوفهم لمواجهة المستقبل» [25].

في هذا المناخ، ظهرت مؤشرات سياسية، تمثلت في:

- سفر السيد عبدالرحمن المهدي للاحتجاج على عدم اشتراك الشعب السوداني كطرف أصيل في الاتفاقية [26].
- البحث عن صيغة تنظيمية تستوعب الشريحة المتعلمة والتي تزايدت أعدادها، وبدأت تشعر بدورها الطليعي وقد أتاحت الظروف المحلية والدولية آنذاك أن تولد فكرة المؤتمر التي اقترحها (أحمد خير) في جمعية ودمدني الأدبية (والتي كان لمدرسة أبي روف بها أثر كبير، والتي سينعقد بناء عليها مؤتمر الخريجين في 12 فبراير 1938م [27].

ب. في مصر: المناورات والضغوط:

استهدفت الاستراتيجية البريطانية ومنذ تصريح 28 فبراير 1922م، أن تصل مع مصر، إلى نفس الحلول التي تضمنتها اتفاقية 1936 ولم يكن الطريق إلى ذلك سهلاً، فالاعتراض الشعبي على ذلك كان مرجحاً وقد اتجهت بريطانيا على ذلك إلى حشد أكبر عدد ممكن من التيارات والأحزاب التي تبرر وتؤيد ما جاء في الاتفاقية وقد كان الافتراض صحيحاً حيث استهجن الشعب الاتفاقية. بل ووصل رفضه حد محاولة الاعتداء على رئيس حزب الوفد، وعبر الأستاذ عباس محمود العقاد عن اعتراضه بالاستقالة كما نظم حزب مصر الفتاة – حملة شعواء [28] من المهم هنا إثبات بعض الظروف والشواهد التي واكبت توقيع المعاهدة [29]:

- جرت المفاوضات في القاهرة وتمت مراسيم توقيعها في القاهرة.
- اشتركت كل الأحزاب في المفاوضات.
- غياب القصر عن توقيع المعاهدة (تمت في الفترة بين وفاة الملك فؤاد – وتولي الملك فاروق).

3. من نتائج الاتفاقية:

ودون أن ندخل في تفاصيل كثيرة يمكننا الإشارة هنا إلى أن نتائج الاتفاقية قد تمثلت في:

- تحسين أوضاع الموظفين المصريين واتساع النشاط التعليمي والثقافي المصري. (في السودان).
- الإسراع بتنظيم سياسي يستوعب ما سمي فيما بعد (بجبهة الاستقلاليين) في السودان، وكان من دلائل ذلك سفر السيد عبدالرحمن، إلى لندن للاحتجاج على عدم اشتراك الشعب السوداني - كطرف أصيل في الاتفاقية.
- تصعيد الصراع السياسي، بين الأحزاب في مصر، مما ترتب عليه محاولة الاعتداء على رئيس الوفد - واستقالة عباس محمود العقاد من عضوية حزب الوفد.
- عودة القوات المصرية للسودان، واتخاذ مصر استراتيجية ثقافية تهدف إلى التوسع التعليمي والانتشار الثقافي.
- ازدهار ونمو حركة سياسية في السودان تقترب من مصر طلباً للوحدة أو الاتحاد.

ونناقش في هذا الإطار مسألتين هما، عودة القوات المصرية للسودان، مراميها، نتائجها وتفاعلاتها ومسألة التوجه الثقافي المصري في السودان. كيف ولماذا؟!

أ. القوات المصرية: حكام أم أشقاء:

يفيد تقليب صحافة ذلك الوقت، بعض المؤشرات الهامة في مسار العلاقات السودانية، وربما إلى حد كبير في تسليط الضوء على المواعين الفكرية التي ما انفكت تحاول أن تؤطر للعلاقة وتفسلفها في ضوء ما تعتنق تلك المواعين من أهداف وغايات.

ركزت صحيفة (البلاغ) لسان حال حزب الأحرار الدستوريين على مدى وجود السيادة المصرية في وضع القوات المصرية تحت إمرة الحاكم العام، ولم تشر صحيفتا (الأهرام) و (المصري) سوى لضرورة وأهمية المساواة بين العسكري البريطاني والعسكري المصري، وهو مما كان مفتقداً قبل ذلك أما (المقطم) فقد أبرزت أن أبناء مصر من العسكريين يعودون للسودان ليس حكاماً أو سادة أو فاتحين ولكنهم أصدقاء يقومون بدور يقتضي التجرد والرضا [30].

يغطي سيناريو المتابعة في الجانب الآخر، وعلى أرض السودان انقسام أعضاء نادي الخريجين ببورتسودان، في تقييمهم لوجود كتيبة من الجيش المصري هناك هل يعاملون

كضيوف، ومن ثم يتم الاحتفاء بهم أم يعاملون كجيش احتلال؟ ويثبت الأستاذ أمين التوم أن الرأي الأول، ولاعتبارات تتعلق بالخلق السوداني، هو الذي انتصر، ويواصل مثبتاً - أنه وعلى الرغم من معارضته وقف خطيباً يرحب بالأخوة المصريين ويشيد بدور مصر الحضاري [31].

ب. السودان : منفى أم فردوس:

جرى الرأي العام في مصر على اعتبار النقل للسودان نوعاً من العقوبة والنفي ويمكن أن يرد ذلك إلى بدايات الحكم التركي، ولعله يمتد إلى أكثر من ذلك وبصرف النظر عن التاريخ الحقيقي يمكننا أن نستقري نموذجين لآراء وانطباعات بعض الذين عملوا في السودان:

- بعض منهم، كان (السودان) له بالفعل عقوبة ونفي - ولعل المثل المعروف (حاوديك طوكر)، يعبر تماماً عن ذلك الفهم، وبذلك التصور، كان السودان بالنسبة لهذه الشريحة مرتعاً للفساد، فجمع المال العام بشتى الأساليب والطرق، كما تفننت هذه الشريحة أيضاً في سلب المال الخاص من أهله بمبررات وأسباب كثيرة [32].
- رأى جانب كبير من المصريين، في العمل في السودان رسالة مقدسة، سواء كان ذلك الفهم موظفاً توظيفاً سياسياً أم لا؟ وتشير الدلائل إلى أن السلطة السياسية في مصر، قد وجدت في مواطنها الموظف بالسودان، وسيلة تواجه بها سياسة العزل التي تمارسها بريطانيا تجاهها، فعمدت وهي تهيئ لنفسها دوراً إيجابياً إلى اختيار نوعيات ممتازة من العاملين في السلك القضائي والإداري والعسكري، وقد أتيح لهذا النموذج أن يترك آثاراً حميدة على الحياة الثقافية والاجتماعية في السودان، ولعلنا نشير في هذا المقام إلى الاستاذ أحمد هدايت، أول ناظر لكلية غردون وإلى عبدالرؤوف سلام الحصري، الجداوي، وعبدالوهاب النجار، وعبدالله بك أباظة، وعبدالقوي بك أحمد (مدير عام الري المصري) [33].

ج. الصراع الثقافي : المعالم والتوجه:

ناقش البرلمان المصري محاولات بريطانيا الدائمة لعزل المنهج التعليمي المصري عن مسار وتطور الحركة الثقافية والعلمية في السودان (مثلاً الإصرار على امتحانات المعادلة) كشرط أساسي للاعتراف بالشهادة الجامعية المصرية وتشير قرائن الأحوال إلى أن المنهج التعليمي في السودان كان يمثل في واقع الأمر بؤرة لصراع ثقافي يتراوح بين الحضارة العربية الإسلامية - كما كانت تمثلها في ذلك الوقت، الثقافة المصرية وبين روح التغريب التي يطرحها الفكر الأنجلو ساكسوني كما مثلته كلية غردون

التذكارية، ولعل القصائد التي سبق إثباتها تشير إلى مثل ذلك الصراع (قصيدة علي الجارم - وأحمد محمد صالح والبنا).

طالب (فتحي رضوان) معبراً آنذاك عن رأي مصر الفتاة بضرورة تحويل كلية غردون التذكارية - لتكون فرعاً للجامعة المصرية في السودان، ولعلنا نربط - مثل ذلك الرأي، بإنشاء جامعة القاهرة - فرع الخرطوم - فيما بعد، كترياق مضاد لأهداف وغايات منهج التعليم البريطاني في السودان، ومضى الأستاذ فتحي، مطالباً بتطابق برنامجي التعليم في السودان وفي مصر - وضرورة أن يلحق المعهد العلمي بجامعة الأزهر (34).

مؤشرات وملاحظات على مسار العلاقات السودانية المصرية 1924-1936م

كانت مصر - في تلك الفترة قبلة الوطنيين السودانيين ففي ساحاتها احتدم الصراع ضد السلطة البريطانية والنفوذ الأجنبي، وفي جامعاتها ومعاهدها، نهل الشباب السوداني من مصادر العلم والمعرفة، وهناك انتظموا في مواعين الفكر السياسي المختلفة، مما مكن فيما بعد، من التأثر والتأثير بين فعاليات السياسة المصرية والسودانية.

عملت (بريطانيا) بكل جهدها، على سحب البساط سياسياً واقتصادياً واجتماعياً من (مصر) - في علاقاتها مع السودان، ولقد تمثل ذلك (الجهد) بصفة عامة في تقليص النفوذ والأثر المصري في أكثر من ميدان وصورة:

- التشكيك في سياسة (مصر) تجاه (السودان): مصر تريد أن تبلع (السودان).
- الحذر والتعامل في شك مع السودانيين الذين تخرجوا في الجامعات والمعاهد المصرية (امتحانات المعادلة).
- تفخيخ العلاقة بين الطائفة المهدوية والشعب المصري.
- تشجيع الكيانات القبلية والعشائرية - في مواجهة صحوة (المتعلمين).
- تعليق مناقشة المسالة السودانية في كل المفاوضات التي جرت مع مصر خلال 23-36.
- تجاوزت (العلاقة بين القطرين) - صورتها (العاطفية الحالمة إلى صغية أكثر واقعية واقتراباً من الفهم والإدراك - وهي صيغة الكفاح المشترك، ولقد مثلت

تلك الصيغة مرحلة من مراحل تطور العلاقة، اقتضتها ملابسات وظروف الصراع السياسي في مصر.

دفعت اتفاقية 1936 – بعدد من النتائج للتفاعل وقد تمثلت تلك النتائج فيما يلي:

- رفعت من درجة التوجه الاستقلالي في السودان.
- عجلت بإنشاء مؤتمر الخريجين كصيغة مؤقتة للعمل السياسي (1938).
- صعدت الحركة الوطنية في مصر ضد النفوذ البريطاني.

الهوامش

(1) حسن نجيلة، ملامح من المجتمع السوداني، المرجع السابق، ص 82.

(2) 1- حسن نجيلة، ملامح من المجتمع السوداني، المرجع السابق، ص 40 ومابعده

2- د. مكي شبيكة، السودان عبر القرون، المرجع السابق، ص 495.

(3) د. يونان لبيب رزق، قضية وحدة وادي النيل، المرجع السابق، ص 27.

(4) عبدالماجد أبو حسبو، مذكرات أبوحسبو، المرجع السابق، ص 84/44.

(5) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، المرجع السابق، ص 39.

(6) خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية، الاستقلال وما بعده، المرجع السابق، ص 29.

(7) خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية، الاستقلال وما بعده، المرجع السابق، ص 34-35.

(8) Oliver Albino, A southern View Point, Oxford University Press LJ London 1971, P. 17.

(9) 1- حسن نجيلة، ملامح من المجتمع السوداني، المرجع السابق، ص 37.

2- ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، المرجع السابق، ص 231.

(10) محجوب عمر باشري، رواد الفكر السوداني، المرجع السابق، ص 76-104.

(11) د. عبدالمجيد عابدين، تاريخ الثقافة العربية في السودان، المرجع السابق، ص 270-322.

(12) خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية، الاستقلال وما بعده، المرجع السابق، ص 29.

(13) د. عبدالمجيد عابدين، تايخ الثقافة العربية في السودان، المرجع السابق، ص 150.

(14) حسن نجيلة، ملامح من المجتمع السوداني، المرجع السابق، ص 190.

(15) د. عبدالمجيد عابدين، الثقافة العربية في السودان، المرجع السابق، ص 246.

(16) ديوان خليل فرح، تحقيق علي الملك، دار نشر جامعة الخرطوم.

(17) أحمد عطية الله، القاموس السياسي، المرجع السابق، ص 102.

(18) جريدة الشرق الأوسط، العدد 3293، بتاريخ 14 ديسمبر 1987، مقال الأستاذ أحمد أبوالفتح.

(19) 1- أنتوني ايدن، مذكرات ايدن، القسم الأول، ترجمة خيري حماد، مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت د.ن، ص 322.

2- د. أحمد عبدالقادر، مقدمة في اصول النظم السياسية والاجتماعية، المرجع السابق، ص 387.

3- د. أحمد عبدالرحيم مصطفى ، العلاقات المصرية البريطانية، 1956/1936، المرجع السابق، ص 12.

4- أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 56.

5- د. مكي شبيكة، السودان عبر القرون، المرجع السابق، ص 504.

6- عبدالماجد أبو حسبو، مذكرات أبوحسبو، المرجع السابق، ص 64.

(20) د. يونان لبيب رزق، قضية وحدة وادي النيل، المرجع السابق، ص 73.

(21) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزانن المرجع السابق، ص 73.

(22) أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 18.

(23) أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 23.

(24) عبدالماجد أبو حسبو، مذكرات عبدالماجد أبو حسبو، المرجع السابق، ص 67-68.

(25) أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 57.

(26) 1- حمد، الحركة الوطنية في السودان، المرجع السابق، ص 85.

2- د. يونان لبيت رزق، قضية وحدة وادي النيل، المرجع السابق، ص69.

3- جريدة السياسة السيودانية، العدد 568 بتاريخ 1988/2/11 (مقال؟ أحمد الحاج).

(27) 1- د. راشد البراوي، مجموعة الوثائق السياسية، المرجع السابق، ص 145.

2- محمد صبيح ، أيام وأيام 1956/1882، المرجع السابق، ص 254.

(28) موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، جـ2، بيروت1981 ص 518.

(29) د. مكي شبيكة، السودان عبر القرون، المرجع السابق، ص 504.

(30) د. يونان لبيب رزق، قضية وحدة وادي النيل، المرجع السابق، ص 86.

(31) د. يونان لبيب رزق، قضية وحدة وادي النيل، المرجع السابق، ص 76 وما بعدها - جريدة الأهرام بتاريخ 28 أغسطس 1937، وجريدة المصري بتاريخ 29 أغسطس 1937والمقطم بتاريخ 30 أغسطس 1937.

(32) أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص1.

(33) Peter wood Ward, Condominium Sudanese Nationalism OP.xlv 70P.12

(34) 1- عبدالمجيد عابدين، الثقافة العربية في السودان، المرجع السابق، ص 157.

2- نجيلة، ملامح من المجتمع السوداني، المرجع السابق، ص 198.

(35) د. يونان لبيب رزق، قضية وحدة وادي النيل، المرجع السابق، ص 111.

الفصل الثالث

جزء (1)

العلاقات السودانية المصرية: الفكر والواقع

الأطر الفكرية والنماذج التطبيقية في مصر:

- نظرية السيادة العثمانية (حق الفتح)
- نظرية المجال الحيوي
- المنظور الماركسي (الكفاح المشترك)
- الاتجاه الدعوي (الإخوان المسلمون)
- أراء وأفكار أخرى في السودان
- مذكرة 3 أبريل 1942م
- إعلان 1945م

تطور المنظور الفكري للعلاقات: وحدة وادي النيل

1. **Egypt's Commitment To African Gauses And Especially To The Security Of The Sudan And The Nile Vally Remain Central In Her Regional policy) (Ghali)**

2. **لا يوجد قانوناً شيء اسمه الحكم الثنائي في السودان إذ أن الحكم أو حق الولاية.. هو لمصر وحدها صاحبة السيادة السياسية فيه.. فالسودان أرض مصرية..**

لويس فانوس - جريدة المصري

فرضت العلاقات السودانية المصرية نفسها على ساحات الفكر والممارسة في البلدين، وفي هذا الإطار كان للفعاليات السياسية ، سواء في مصر أو في السودان ، رؤيتها التي حاولت أن تؤطر بها المفهوم السائد آنذاك - وهو شعار وحدة وادي النيل وذلك من حيث الصيغة والشكل والهدف. وقد يتاح لنا، بعد الإمعان في تطور ذلك الشعار أن نتلمس نظريات أربع، وهي النظريات الأساسية، التي يمكن أن ندعي أنها تؤطر لفكر العلاقة وتطوراتها، وتتمثل تلك الأطر في:

أولاً في مصر

- نظرية السيادة العثمانية (حق الفتح).
- نظرية المجال الحيوي . L'espace Vital
- نظرية الكفاح المشترك.
- الرؤية الإسلامية.

1. نظرية السيادة العثمانية: الواقع والمغالطة:

للفكرة جذورها في فقه القانون الدولي العام، ويمكننا في هذا المقام أن نؤرخ لبداياتها الفعلية، بردود الفعل التي أعقبت خطاب اللورد كرومر الذي ألقاه بأم درمان يوم 4 يناير 1899م فقد سجل الحزب الوطني على لسان رئيسه (مصطفى كامل) رفضه لكل أسس الحكم التي جاءت بالخطاب (فالسودان مستعمرة مصرية وعلى المصريين ألا ينسوا حقوقهم فيه وما أريق فيه من دماء وما صرف فيه من أموال أثناء حملة الاسترداد) - وينسب لمصطفى كامل أيضاً قوله (الوطن هو النيل) [1].

تقوم الفكرة على أن السودان جزء لا يتجزأ من (مصر الخديوية) - وفي إطار هذا الفهم قامت القوات العسكرية - فيما يرى أنصار هذه الفكرة بقمع الثورة المهدوية - أو فيما سميت بالتمرد ، وهي عندهم عملية مشروعة استهدفت استرداد السودان وإعادته لمظلة الشرعية ضمن الإمبراطورية العثمانية وتعني هذه الحجة استمرارية السلطة العثمانية إبان تحرير السودان، وهو ما يدحضه الواقع وينكره العقل، ولعلنا نشير هنا - إلى أن مصر استعملت ذات المنطق لتطلب انسحاب فرنسا من فاشودة (2).

يذهب أنصار هذا التوجه إلى أن ثبوت الوحدة السياسية يتبع لزوم ثبوت حقوق السيادة لموئل السلطة ومقرها في شطري الوادي، ولقد ترتب على الأوضاع السائدة في مصر والسودان عند تحقق الوحدة السياسية أن تكون مصر (باشوية) أو (ولاية عثمانية) وأن تكون حكومة القاهرة (هي موئل السلطة) في شطري وادي النيل - مصر والسودان مع تبعيتها الباب العالي صاحب السيادة الشرعية على مصر نفسها، وعلى السودان الذي كان للدولة العثمانية حقوق في السيادة عليه منذ القرن السادس عشر، لم تلبث أن اتسعت وتدعمت عندما بدأ المصريون فتوحاتهم السودانية باسم السلطان العثماني في مطلع القرن التاسع عشر (3).

أشار بعض الفقهاء إلى هذه الصيغة (بالوحدة القانونية) وهي تستند فيما ذهب هذا البعض من الفقه إلى (اعتراف الباب العالي والدول العظمى (آنذاك) لمحمد علي (باشا) ولأبنائه فيما بعد، ومن خلال فرمانات، ووثائق رسمية بوحدة شطري الوادي وتبعيتها لولايته - ولقد تمثلت هذه الوثائق في (4):

- لائحة مؤتمر لندن - (10 مايو 1841).
- فرمان أصدره (محمدعلي باشا) مرفقاً معه خريطة مصر والسودان أول يونيو 1841م.
- معاهدة الرقيق الصادرة في يونيو 1877 بين مصر وإنجلترا التي نصت على حدود (وادي النيل) التي تسري عليها المعاهدة.

تبدو ملاحظات أساسية على سياق وجوهر هذه الفكرة: فهي تنكر فيما يمكن أن يكون وقاحة فكرية مشروعية السلطة المهدوية - وما ترتب عليها من نتائج (1881-1898م) - كما أنها وببساطة متناهية قد أسقطت حق الشعب السوداني، في حكم نفسه أو أن يقرر نظام الحكم الذي يرتضيه، ولقد واصل الحزب الوطني - في مصر - موقفه المبنى علي هذا التكييف القانوني لمعنى السيادة واستناداً إلى ذلك رفض اتفاقية 1899م واتفاقية 1936م وبنى ذلك الرفض على إكراه مصر الذي سبق الاتفاقية الأولى

وذلك باحتلالها عام 1882م – كما استند في رفض اتفاقية عام 1936، على النص على تجزئة وادي النيل[5].

ويبدو – أن (حزب الوفد) كان يدعم، بصورة أو بأخرى هذا التوجه الفكري فقد نشرت جريدة (المصري) مقالاً (للويس فانوس) يثبت فيه ما يلي: [6]

(لا يوجد قانوناً شيء اسمه الحكم الثنائي في السودان إذ أن الحكم أو حق الولاية بمعناه القانوني للحكم في السودان هو لمصر وحدها، صاحبة السيادة السياسية فيه، وكل ما في الأمر أن (الإنجليز) يستغلون هذه العبارات المطاطة ليوهموا بأن لهم حقاً في الحكم في السودان أو حتى المشاركة في الولاية ليصلوا تدريجياً بمفعول التكرار وتأثيره إلى الحصول على اعتراف في وثيقة ما فيتخذوا منه مستنداً يكسبهم ما لم يكن لهم من قبل – فالسودان أرض مصرية ولا نزاع في أن لمصر حق السيادة عليه وإنما وضعت اتفاقية 1899 لتعزيز الاشتراك بين مصر وانجلترا في إدارته).

يسجل على ذات النمط وفي ذات الاتجاه الأستاذ (عبدالرحمن عزام) ما يلي: [7]

حاجة السودان إلى تعاون وثيق مع مصر من جميع الوجوه السياسية والاقتصادية والدفاعية والثقافية، فالحديث عن فصل السودان عن مصر – هو في الحقيقة تمكين للأجنبي من الاستمرار في السودان .. وقضاء على المصلحة السودانية الحقيقية).

من ناحية أخرى يكتب صاحب (المصري) الأستاذ محمد أبوالفتح رأياً قريباً لما سبق[8] يقول فيه: (إن الذي ننادي به هو (مملكة وادي النيل) ولا يكون فيها أي معنى من معاني السيادة والملكية إنما يكون فيها معنى الوحدة والمساواة التامة، تضم بين جناحيها السودان ومصر ربطتهما الطبيعة برباط من روابط الدين واللغة والجنس).

2. نظرية المجال الحيوي: القوة والطموح:

قامت هذه النظرية على آراء وأفكار علماء الجيوبولتك الألمان ويمكن إيجاز خطوطها العامة في ضرورة المجالات الإقليمية المتاخمة وحيويتها بالنسبة لدولة كثيفة السكان، وتتجاوز قدرتها الاقتصادية حدود رقعتها والمتفق عليها دولياً، إزاء هذه الضرورة والحيوية.

أن تقوم استراتيجية هذه الدولة – على التوسع والتعدي على حساب الجارات الصغيرة التي تملك من الطاقات والمقومات ما تفتقده تلك الدولة ويبدو أن العلماء الألمان قصدوا تبرير التوسع الإقليمي الذي كانت تمارسه بعض الدول في غياب مبدئ المساواة بين الدول – وحق تقرير المصير ولعلنا نشير هنا إلى أن الإمبريالية اليابانية

كانت قد ضمت إليها، كلاً من سوريا وكوريا في الفترة بين 1910–1935 كما قامت ألمانيا بضم النمسا إليها في عام 1929م [9].

تاريخياً، يمكن أن نجد جذور الفكرة عند آراء المفكر (إيمانويل كنت) - كما نجدها- أيضاً في حوارات وكتابات، عدد لا يستهان به من عمالقة الفكر السياسي ليست/ هزيش فون تريشكه/ الكسندر فون همبولت/ كارل ريتز واتزل 1844–1904) ولقد اشتهرت النظرية فيما بعد باسم (النظرية العصرية).

وتقرر النظرية أن الدولة كائن حي تدفعه الضرورة إلى النمو عن طريق الحصول على الأعضاء التي تنقصه ولو دفعه ذلك إلى استخدام القوة [10].

ويمكننا – في ضوء هذا التصورأن نفسر توسع (محمد علي باشا) جنوباً كما يمكننا أن نفسر بعض نماذج رؤية بعض التيارات السياسية المصرية، تجاه علاقاتها بالسودان، ولعل نفس الأسباب هي التي لفتت أنظار الدول الأوروبية للسودان [11]

كما أننا نلمح في كتابات بعض المثقفين في مصر أثر ونفوذ تلك النظرية (إحسان عبدالقدوس، محمد حسنين هيكل، أنيس منصور، وفرج فودة، وأنور عبدالملك..الخ كما نلمح نفس الأثر، عند بعض السودانيين، سواء بوعي أو دون وعي [12] ونستعرض هنا – كنموذج للفكرة حزب مصر الفتاة، وفي رؤيته لعلاقة السودان بمصر.

أ. حزب مصر الفتاة: (السودان جزء من مصر الكبرى):

بدأت أفكار هذا الحزب في التبلور بمشروع اجتماعي هو مشروع القرش وذلك في عام 1930 ثم تطور المشروع ليكون جمعية في عام 1933 تدعو لنهضة مصر في إطار القومية المصرية – وقد ترأسها أحمد حسنين باشا – ولقد كان في ذلك التنظيم عدد كبير من المثقفين من ذوي الوزن أمثال (فتحي رضوان، مصطفى الوكيل، محمد صبيح) أما شعار التنظيم – الذي تطور إلى حزب فقد كان: الله – الوطن – الملك. ولعل مما يؤكد اعتبارنا – للحزب نموذجاً – لنظرية المجال الحيوي – في رؤيته للعلاقة مع السودان – هو تأثره التام – بالتوجهات الفاشستية حيث أنشأ كتائب شبه عسكرية أطلق عليها اسم (ذوي القمصان الخضر) ثم في مرحلة تالية غير الحزب اسمه ليكون (الحزب الوطني الإسلامي) ثم عاد لاسمه الأول (مصر الفتاة) ثم وفي 1949 – قام بتغييره ليصير (حزب مصر الاشتراكي) [13]

في ضوء المفاهيم والرؤى التي اعتنقها ذلك التيار الفكري، لم تخرج العلاقة مع السودان عن كونه بعداً استراتيجياً مكملاً لمصر، سواء باختياره أو – بالقوة – وذلك فيما استقر، على النحو الآتي: [14]

تحقيق (مجد مصر) بتحرير (وادي النيل) من منبعه إلى مصبه.

تأسيس (مصر الكبرى) التي تتألف من إقليم (مصر) وإقليم (السودان) بالإضافة إلى تحالف (الدول العربية) ثم لتتزعم مصر هذه (الدولة الإسلامية).

أن تصبح (مصر) فوق (الجميع) وأن تكون الكلمة المصرية هي العليا، وما عداها لغو لا يعتد به.

كانت هذه - هي المؤشرات التي صاغت نظرة (حزب مصر الفتاة) - في مصر (السودان) - ويهمنا أن نشير في هذا الشأن إلى الآتي:

- يعرف (حزب مصر الفتاة) مصطلح (وادي النيل) تعريفاً يقوم على فكرة مصر الكبرى فكان هو الذي (يمتد من البحيرات الإستوائية جنوباً إلى البحر المتوسط شمالاً ومن أعالي الحبشة والبحر الأحمر وحدود سيناء شرقاً - ومن الحدود الغربية لمصر والسودان غرباً بما في ذلك البحيرات الإستوائية). [15]

- يسجل أحمد حسين (رئيس الحزب) أن: السودان جزء من مصر والشعب المصري - هو الشعب السوداني - وهم من (نفس) الجنس)) وهو نفس الرأي الذي ذهب إليه (فتحي رضوان) حين كتب أن السودانيين (فريق من المصريين) يعيشون في (مصر الجنوبية)؟

- يسجل أحد قادة الحزب في وقت لاحق أن مصر لم تحكم السودان إلا إذا كانت تحكم (الغربية) (أسيوط) من مديريات (أسوان) - ولعلنا نثبت هنا، وعلى ذات (النفس) ما ردده محمد صبيح من (أن ثورة مصر أيام الخديوي امتدت للسودان في شخص المهدي ودراويشه) [16].

ولعلنا نتساءل هنا إذا كان في ذلك الاستخلاص صدى لما سجله المؤرخ المصري عبدالرحمن الرافعي، في أن مفجر الثورة المهدوية من أصل مصري [17].

ردد هذه الرؤى والأفكار عدد من الساسة والكتاب في مصر ، ونشير هنا إلى أن (علي ماهر باشا) أحد أهم رؤساء الوزارات في مصر قد ردد أمام السفير البريطاني في 9 سبتمبر 1939 أنه لا يزور السودان كسائح .. ولكنه يزوره كرئيس في مصر والسودان - وأردف متسائلاً هل إذا رغب تشرشل في زيارة اسكتلندا يذهب كسائح [18]

3. نظرية (الكفاح المشترك)

طرح الفكر اليساري في مصر نظرية الكفاح المسلح المشترك بين شعبي مصر والسودان - كمعادل موضوعي (للمقولات السياسية السابقة (السياسة العثمانية -

الحزب الوطني) و (المجال الحيوي كما جسدها حزب مصر الفتاة). وتقوم الفكرة على تجاوز الانفعالات الوقتية والاستهلاك السياسي إلى مضمون سياسي، يقوم على المعايير والضوابط التي تطرحها النظرية الماركسية.

يمكننا ومن خلال الرصد التاريخي أن نجد بدايات وبوادر هذه الفكرة في يونيو 1922 حيث ظهرت خلايا اليسار الماركسي في الإسكندرية ، وهي كان قد أسسها (جوزيف روزنتال) وقادها (حسني العرابي)- ولقد نصت أدبيات تأسيس تلك الخلايا في إطار برنامج سياسي طموح على العمل على تحقيق الاتحاد بين مصر والسودان.

بسبب عزلة هذا التنظيم وبسبب قياداته الأجنبية وبسبب صفوية العضويةفيه فقد تقلصت فكرته ولم يتح لها أن تعود للظهور إلا بعد مرور ما - يقرب من العقدين من الزمان - حين أدى احتدام الصراع الاجتماعي في مصر خلال (1941-1943) إلى ظهور منظمات (سياسية) ذات توجه يساري - ولقد اهتمت تلك المنظمات وبصورة أساسية بالسودان وعلى نحو فيه من التاكتيك الاستراتيجي السياسي الكثير. ولعلنا نشير في هذا المقام إلى المنظمات الآتية:

- الحركة المصرية للتحرير الوطني (حمتو) والتي كان يقودها المفكر هنري كورييل، وكان اسمه الحركي (يونس).
- منظمة (الشرارة - ايسكرا) وكان يقودها (هيلل شفارتي، وكان اسمه الحركي (شندي).
- منظمة (تحرير الشعب) وكان يقودها (مارسيل إسرائيل).

تخللت تلك المنظمات صراعات حادة تمخضت عنها، منظمات أخرى كجماعات (العصبة و (الفجر الجيد) - ثم ولتتحد في مرحلة تالية (1947) (حمتو) (الأيسكر) لتظهر (الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني (حدتو) ثم وتنشق هذه الأخيرة أيضاً بعد حرب 1948م.

عالجت حركة اليسار في مصر وبصورة أساسية (حدتو) مسألة العلاقات السودانية المصرية من خلال - إدانة شعار وحدة وادي النيل كما طرحتها الأحزاب التقليدية، ولقد وصم كتاب مجلة (الفجر الجديد) شعار وحدة وادي النيل، بالابتزاز السياسي، الرخيص.

قامت نظرية الكفاح المشترك على المقومات الآتية:

- رفض نظريتي (السيادة العثمانية) (المجال الحيوي) لتعارضهما مع طموحات وحقوق الشعبين.

- الاستناد إلى مؤشرات الحركة الجماهيرية.
- التأكيد على حق تقرير المصير مع عدم تعارضه مع توجه النظرية (الوحدوي) حيث يجب أن تتم (الوحدة) استناداً إلى (القناعة والتراضي).
- إنشاء التنظيمت السرية والعلنية التي تروج وتدعو لتلك الأفكار.
- المناداة بالتعددية الحزبية.

وفي ضوء تلك المقومات الفكرية نادى (اليسار) في مصر، وبعد مقتل أحمد ماهر باشا (فبراير 1945) بالمطالب الآتية: (20)

- الاستقلال الكامل لشعبي وادي النيل.
- بطلان معاهدتي 1899–1936.
- إنشاء حكم تعددي في البلدين.

ويبدو – من استقراء للواقع – وإفادات كثير من الذين عاصروا تلك الوقائع والأحداث أنه كان للفكرة أثرها ونفوذها البالغ على الحياة السياسية في السودان بعد 1947. (21)

ولعلنا نشير في هذا الصدد – إلى إفادة – هامة سجلها الأستاذ عبدالماجد أبو حسبو .. تقول الإفادة – كما وردت بالمذكرات (كان إخواننا المصريون اليساريون يعجبون من تمسكنا بوحدة وادي النيل ويرون كما قلت أنها إن تمت تؤدي إلى توسيع س سلطات الملك والاقطاعيين وكانوا يرون أن نربط كفاحنا مع الشعب المصري وأن ننادي بالكفاح المشترك بدلاً من وحدة وادي النيل). (22)

4. المنظور الدعوي: الإخوان المسلمون

ظهر تنظيم (الأخوان المسلمين) بقيادة المرشد حسن البنا في عام 1929 ويقوم التنظيم على المبادئ والمقومات الإسلامية وفي هذا الإطار طرحت الفكرة بديلاً للفكر العلماني الذي كان يسود مصر في ذلك الوقت (23)

يبدو لنا، وبعد استقراء ظروف التطور السياسي في مصرن (الصراع مع الأحزاب – من ناحية ومع القصر من ناحية أخرى) – وبعد إمعان النظر – في أهداف وغايات الحركة الإسلامية أنها كيفت علاقة مصر بالسودان باعتبار السودان منفذاً طبيعياً لما يبشرون به من أفكار – ويسجل الأستاذ عبداللطيف الخليفة في هذا المقام ما يلي: (لا شك أن (الاخوان) كانوا بجانب النظرة المصرية التقليدية للسودان كانوا ينظرون إليه كميدان بكر لنشر دعوتهم الفتية) (24)

ويبدو – ما أشرنا إليه واضحاً تماماً فيما سجله بعض قادة التنظيم الإسلامي في الصحف:

- سجل المرشد العام حسن البنا: (حين تطلب مصر أن تتوحد مع السودان وأن ترفع عنهما معاً سلطة إنجلترا وتدخلها – فلا تريد بذلك ان (تستعمر) قطراً ولا أن تمتلك شعباً ولا أن تضم أرضاً – ولكنها مصر تريد أن تحرر نصفها الجنوبي الذي ربطه بها (النيل) رباطاً لا انفصام له .. السودان ليست مستعمرة تريدها مصر ولكنها (مصر الجنوبية) تضم إلى أختها بالشمال).
- سجل (المرشد) كذلك في جريدة الاخوان المسلمون بتاريخ 1946/10/13 ما يلي: (إن مصر لا تحرص على وحدة وادي النيل لمجرد حصولها على ما تحتاج إليه من ماء النيل فهذا التفكير المادي البحت بعيد عن الشعور المصري ولكن مصر حريصة على السودان لأنه جزء من حدود هذا الوطن ولأن أبناءه مواطنون حقيقيون بدمهم ولغتهم وعقيدتهم وشعورهم وآلامهم وآمالهم وانتسابهم وألقابهم)..
- يكتب صالح العشماوي – في جريدة الاخوان المسلمون بتاريخ 1944/8/25 ما يلي: مصر والسودان أمة واحدة ولن نسمح للسودان بالانفصال إلا إذا سمحنا للإسكندرية أو لأسوان بهذا الانفصال).

ويستمر ذات التوجه ليتطابق مع نظرية المجال الحيوي – حيث يبرر الموجهات الآتية:[26]

- تأمين الحدود الجنوبية يحفظ حقوقنا في أريتريا وزيلع ومصوع وأعالي النيل حيث قامت هذه على الدم المصري والسواعد المصرية.
- (لا نستند في ذلك لسبب استعماري أو مغانم جغرافية ولكن لضرورات حيوية لابد منها).

5. آراء وأفكار اخرى حول العلاقة:

في غير الأطر السابقة يمكننا أن نشير وفي إيجاز إلى بعض التوجهات، التي حاولت أن تنظر للعلاقة – (وتكيف) مضامينها: [27]

- أبرزت جريدة (السياسة) – وكانت تمثل الأحرار الدستوريين ما يلي ((إن وحدة وادي النيل ليست مطلباً، بل حق طبيعي وأن كل من يحاول فصم عرى تلك الوحدة إنما يسعى إلى هدم كيان الوادي واستقلاله أما تقرير (السودان) لمصيره فذلك أمر لا يزعجنا بل نرحب به كل الترحيب [28]

- أوضحت جريدة (الكتلة) لسان حال (المجموعة) التي انقسمت عن الوفد بعد فصل مكرم عبيد وراغب حنا رأيها في العلاقة عبر مقال كتبه عباس محمود العقاد حيث برز أن (وحدة وادي النيل) أمر طبيعي لأنها وحدة ثقافة، ولغة وجنس وتاريخ قديم ومكان .. وحق المصريين في وادي النيل هو حق السودانيين فيه ومن ثم تحدث عن حق المصري في السودان ولا ينسى أن يقرن به حق السوداني في مصر [29] وأشارت نفس الصحيفة في عدد لاحق، في مقال (لمكرم عبيد) بان الوحدة ليست وحدة الطبيعة أو العاطفة فقط بل وحدة المصلحة المشتركة في نواحيها المادية والسياسية .. وما أحرانا أن نتقرب إلى اخواننا نفساً ووطناً بمقدار ما قربتهم إلينا الطبيعة حساً وسكناً [30].

يبدو بعد استعراض النظريات والأفكار التي حاولت أن تؤطر للعلاقة - وتكيف مضمونها - وتتلمس تفاعلاتها أنها تراوحت في مصر، بين العاطفة والعقل ولكننا نرجح وفي كل الأحوال جانب (الجموح) في هذه الأفكار في ربط السودان بمصر، وهو جموح فرضته، كما سبق أن أشرنا ظروف التطور السياسي والاقتصادي محلياً وإقليمياً ودولياً ولعلنا لا نكون قد جانبنا الصواب إذا قلنا أن هذه الأفكار على درجاتها المختلفة ما زالت تحكم كتابات عدد كبير من المثقفين الذين تصدوا للعلاقة السودانية المصرية.

هذه هي المواعين الفكرية التي عالجت العلاقات في مصر - ونتعرض - بعد ذلك لتطور المواعين الفكرية للعلاقة في السودان ونناقش بالضرورة أثر ونفوذ الحركة الفكرية في مصر على تطور الحركة السياسية في السودان.

ثانياً: في السودان:

تقتضينا متابعة تطور المواعين الفكرية التي عالجت العلاقات بين السودان ومصر في السودان، التعرض وفي إيجاز لنشأة تلك المواعين - وتتبع ورصد مصادر نفوذها وموجهات مسارها ونبدا بالماعون الأساسي الذي انبثقت عنه، المواعين الأخرى ونعني بذلك مؤتمر الخريجين - ثم نتعرض لنشأة وتطور الأحزاب السودانية.

1. مؤتمر الخريجين : الانطلاق والمواجهة:

اتجهت الطليعة التي أتيح لها قدر من التعليم في كلية غوردون ممن اصطلح على تسميتهم بالخريجين، إلى (النشاط) الاجتماعي والثقافي والجمعيات الأدبية - كمنتديات

أبي روف والهاشماب كما استهدفت هذه الجماعات - إنشاء المدارس الأهلية ومراكز محو الأمية - وكان الغرض - بطبيعة الحال هو التوعية كمرحلة أساسية لتوحيد الصفوف استعداداً لمعركة فاصلة.

دون أن ندخل في تفاصيل تاريخية لنشأة المؤتمر، مما نحيل في شأنه لكتابات معاصريها (والدراسات المتخصصة) فإننا نسجل هنا، الارهاصات التي سبقت الإنشاء كما سجلها الاستاذ خضر حمد في مذكراته:

((ذكرت ما كانت عليه (الحال) من حيث سلطات الطائفية على البلاد - واعتماد الحكومة عليها وعلى القبلية الشيء الذي شجعها (أي الحكومة) على خلق الإدارة الأهلية والاهتمام بها وخلق جو من التوتر بين المتعلمين وزعماء العشائر وظهرت نغمة الاتهام للمتعلمين بأنهم لا يحترمون زعماء القبائل هذه الأعمال وغيرها جعلت الخريجين يفكرون في (شيء ما) ولكن لا يدرون ما هو ؟! لم يجتمع تفكيرهم على خطوة بعينها ولكن الشعور كان معبأ والرغبة جامحة في لم شتات الخريجين وتوحيد كلمتهم [31]

في كل الأحوال - فإن ظهور (هيئة مؤتمر الخريجين) (مثلت) البداية الفعلية لنشأة التيارات والمواعين الفكرية التي اتيح لها، أن تحكم السودان - فيما بعد . ويبدو واضحاً، أن المؤتمر قصد إلى تفجير طاقات الوعي الوطني - والاستعداد بذلك لحرب طويلة ضد الاستعمار البريطاني - ولعلنا نذكر هنا، أن مبرر إنشاء المؤتمر كما جاء في الطلب الذي قدم للسلطات المختصة هو خدمة المصلحة العامة - وهي عبارة فضفاضة تتسع، لكل النشاطات ولقد تمثلت تلك الأهداف في: [32]

- رعاية مصالح (الأهلين) ونيل الحقوق الوطنية.
- رفع مستوى التعليم.
- احترام الشعور القومي واستنكار ما يمس كرامة الأمة من قوانين ويضعف وحدتها من لوائح.
- أن تكون السياسات الموضوعة (شورى) بينهم.
- معرفة (أسرار) السياسات المالية والاقتصادية والتجارية.

مضت هيئة المؤتمر وهي تنفذ غاياتها ومراميها الوطنية، تعمل في جدية وهدوء للتحول لحركة وطنية تطالب بتقرير المصير، عن طريق التطور السياسي، وتحقيقاً لذلك فقد كتب (المؤتمر) خطاباً للحكومة يطلب فيه منها أن تستشيره كهيئة في

المسائل العامة [33] ويظهر من خلال رصد التطور الفكري لكيان المؤتمر، أن ثمة مؤشرات هامة جديرة بالإثبات وهي: [34]

- عدم اعتراض السلطة الاستعمارية على قيامه.
- ظهور تيار فكري ينادي بالقومية السودانية (جريدة الحضارة السودانية 1930).
- التوجه نحو مصر وحدة واتحاداً.

كان لتلك المؤشرات أثر كبير في نظر البريطانيين أو في نظرة المصريين لطبيعة المؤتمر وغاياته فقد اعتبره الإنجليز دسيسة مصرية كما اعتبره المصريون صنيعة إنجليزية [35]

وتشير وقائع التاريخ أن التيار الاتحادي - الوحدوي كان اسبق للظهور - في اطار المؤتمر، من غيره، وهو ما وضح تماماً خلال - زيارة علي ماهر باشا للسودان في عام (1940) فقد أورد خضر حمد [36] (كانت زيارة علي ماهر للسودان حسنة التوقيت إذ جاءت في وقت وصل فيه المد الوطني الثوري مداه وبرز دور الخريجين بصورة واضحة لا على مستوى الخريجين فحسب بل على المستوى الشعبي السوداني أيضاً، لذلك كانت الزيارة فرصة طيبة بالنسبة للخريجين لم يستطيعوا تركها دون الاستفادة منها) وسجل عبداللطيف الخليفة [37] (تمت الرحلة التي ناهزت الاسبوعين تقريباً من 2/18 إلى 1940/3/13م وكان الاحتفال بعلي ماهر غير مصدق عما يكنه الشعب السوداني لشقيقه في مصر في شخص علي ماهر ورفاقه).

تسلم علي ماهر خلال الحفل الذي أقامته له هيئة المؤتمر مذكرتين إحداهما (علنية) والأخرى (سرية)- تضمنت الأولى طلب بعض المساعدات وإنشاء بعض المؤسسات التعليمية والصحية والثقافية أما المذكرة السرية فقد تضمنت دراسة مفصلة عن أعمال الإنجليز في السودان [38] ولعلنا نرى - في ذلك دعوة صريحة لطلب التأييد المصري في مشوار النضال ضد الوجود البريطاني.

تمخض نشاط المؤتمر العارم عن (منعطفين) هامين كان لهما نفوذ كبير على تطور الحركة الوطنية في السودان، وأثرها بالتالي على مسار وتطور العلاقة مع مصر: تمثل هذين المنعطفين في مذكرة 3 أبريل 1942 وفي إعلان 1945.

أ. مذكرة 3 أبريل 1942: بدايات المواجهة:

في الدورة التي كان يرأسها إبراهيم أحمد - تقدم المؤتمر بمذكرة (خطيرة) تضمنت عدداً من المطالب الأساسية والسياسية وقد تمثلت هذه المطالب في [41]:

- إعلان دولتي الحكم الثنائي لحق (تقرير المصير) حال انتهاء الحرب - على أن يمنح السودان الضمانات اللازمة لتكييف علاقته مع مصر.
- التأكيد على السودان الواحد شمالاً وجنوباً وإزالة كل القيود التي وضعت للانتقال والتجارة ووضع حد للإعانات التي تقدمها هيئات التبشير في الجنوب.
- تحديث وسائل الحكم وذلك بإنشاء هيئة نيابية يكون من أغراضها إصدار الميزانية والقوانين.
- سودنة الوظائف الحكومية وإتاحة الفرصة للسودانيين في وظائف الشركات الخاصة.
- تشريع يحدد الجنسية.
- وقف الهجرة للسودان فيما عدا ما حددته اتفاقية 1936.
- تأميم مشروع الجزيرة - بعد انتهاء عقد امتياز الشركة البريطانية في عام 1950.

وقد لخص الأستاذ Peter Woodward في كتابه:

Condmini-um and Sudanese Natuonalism

هذه المطالب بقوله

Four Main Coerns: Self Determinatio, The Integatione of the South, Political Development and The Sudanization.

يتضح عند التحليل ما يلي:

- استهدف المؤتمر بتقديم المذكرة تصعيد حركة النضال - من ناحية - وإعلان المواجهة - مع السلطة الاستعمارية من ناحية أخرى.
- الاستفادة من إعلان ميثاق الاطلنطي والذي تضمن مبدأ حق أن يقرر كل شعب مصيره بنفسه خصوصاً وأن المستر ستارفورد كان يقوم بزيارة للهند - بقصد التداول مع قادتها في أمر مستقبلها.

نرجح أيضاً، وبعد دراسة المطالب التي اشتملت عليها المذكرة أنها قد قصدت تحقيق المرامي الآتية:

- أيقاف حركة التبشير المسيحي بالجنوب.
- كسر حدة الاندفاع العاطفي نحو مصر.

- التوجه الليبرالي (التعددية الحزبية).
- إزالة فوضى الانتماء للسودان عن طريق تشريع يحدد التمتع بالجنسية السودانية.

لم يكن غريباً أن تثير المذكرة الخطيرة السلطة البريطانية فتتكر على جماعة المؤتمر حق التخاطب معها وهو ما حدا بالسير (دوقلا نيوبولد) إعادة المذكرة لهيئة المؤتمر مرفقاً بها بعض الملاحظات الشرسة [41] كما لم يكن غريباً أن تلجأ السلطة في نفس الوقت للعمل على نسف كل إرهاصات الوحدة القومية، عن طريق التفريق - فقد وعدت بعض أعضاء المؤتمر ومن بينهم (رئيس الدورة) نفسه (السيد إبراهيم أحمد) بالنظر في بعض المطالب - ولعل في ذلك ما ساق فيما بعد ، إلى إنقسام صفوف المؤتمر وظهور التيارات التي سوف تنشيء لاحقاً عدد من الأحزاب السياسية [42].

ب. إعلان 1945: التوجه الوحدوي - الاتحادي:

تبلور الصراع الطائفي بين (الختمية) و (الأنصار) ليشكل منظورين يعبران عن درجات متفاوتة عن رؤيتهما لمستقبل العلاقة مع مصر:[43]

- في أتون هذا الصراع - تحركت بريطانيا لتنشيء المجلس الاستشاري لشمال السودان وفي ذات الوقت - بدأت جماعة (الأشقاء) تفرض نفسها واعتباراً من عام 1943 على مؤتمر الخريجين [44] ولم يفت على الاستخبارات - البريطانية مثل ذلك النشاط إذ سرعان ما بدأت في (رصد) ظاهرة الاهتمام (المصري) المتزايد بالسيد علي الميرغني، وطائفة الختمية ويمكننا أن نشير في هذا المقام إلى تقرير.
- في إطار علاقة الأشقاء المتزايدة بمصر لم يتوقف السيد اسماعيل الأزهري بصفته رئيساً للمؤتمر ورئيساً للأشقاء عن السفر إلى القاهرة كما لم يتوقف عن الإعلان لتوجهات المؤتمر في المناداة بحكومة ديمقراطية تتحد مع مصر تحت التاج المصري ولعلنا نلاحظ هنا أنه قد كان لمثل هذا الإعلان (سواء تم كموقف مبدئ أو كتاكتيك سياسي) أثر ونفوذ كبيرين في احتدام المعركة السياسية فقد انسحبت المجموعة التي كانت تنادي بالاستقلال والتي كان يدعمها السيد عبدالرحمن المهدي لتنشيء حزباً سياسياً هو حزب الأمة وذلك في مارس 1945: ويبرر الأستاذ عبداللطيف الخليفة [45] ذلك (وأن مؤتمر الخريجين يوم أن اتخذ قراره المشهور بالاتحاد مع مصر تحت ا لتاج المصري لم يكن ذلك رغبة في التاج المصري لأنه يعلم أن المصريين أنفسهم كانوا يفكرون في التخلص منه ولكن كان يهدف إلى التخلص من قبضة الاستعمار كما كان يتحرز أيضاً من التاج المصري

الذي كان يتحدث عن المجتمع بأن الإنجليز قد أعدوه ليسخروا به من كفاحنا ولم يكن أمام قادة الحركة الوطنية وهم في قبضة الاستعمار غير التوجه لمصر.

ويمكننا أن نؤرخ – منذ ذلك التاريخ لنشاط سياسي ، احتدمت صراعاته ، لتبلور فيما بعد الرؤى.. أو الأطر الفكرية للحركة السياسية في السودان.

الهوامش

(1) 1- مكي شبيكة، السودان عبر القرون، المرجع السابق، ص 440.

2- عمر طوسون، مصر والسودان، مطبعة الأمة بالإسكندرية، وت،

(2) د. محمد فؤاد شكري، مصر والسودان 1821-1899، المرجع السابق ، المقدمة.

(3) د. محمد فؤاد شكري، مصر والسودان 1821-1899، المرجع السابق، ص

(4) 1- محمد كمال عبد المجيد (أميرلاي أ. ح) الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، المرجع السابق، ص 335.

2- د. راشد البراوي، مجموعة الوثائق السياسية، المرجع السابق، ص 21.

(5) د. يونان رزق، قضية وحدة وادي النيل، المرجع السابق، ص 165.

(6) جريدة المصري، 19 يناير 1947، (مقال عبدالرحمن عزام باشا).

(7) جريدة المصري، 1947/1/22 - (مقال محمود أبوالفتح).

(8) 1- أحمد عطية الله، القاموس السياسي، المرجع السابق، ص 1125.

2- د. رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، الجزء الأول، المؤسسة الجامعية للنشر والدراسات والتوزيع ، بيروت ، د.ت، ص 369.

(9) د. أمين محمود عبدالله، في أصول الجغرافيا السياسية، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 1976، ص 284.

(10) 1- شيبرزونوفان، تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة د. جلال يحيى، دار المعارف مصر، 1980، ص 129.

2- د. جمال زكريا قاسم، الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية، المرجع السابق، ص 274.

(11) عبداللطيف الخليفة، وقفات في تاريخها المعاصر، بين الخرطوم والقاهرة، المرجع السابق، ص 181-189.

(12) الموسوعة السياسية، المرجع السابق، ص 518.

(13) د. أحمد عبدالرحيم، تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة، المرجع السابق، ص 82.

(14) د. يونان رزق، قضية وحدة وادي النيل، المرجع السابق، ص 198.

(15) محمد صبيح، أيام في أيام، 1882-(195) المرجع السابق، ص 184.

(16) عبدالرحمن الرافعي، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال، المرجع السابق، ص 175.

(17) 1- محسن محمد، التاريخ السري المصري، المرجع السابق، ص 111.

2- خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية، المرجع السابق، ص 98.

(18) 1- موسوعة السياسة، المرجع السابق، ص 458.

2- د. أحمد عبدالرحيم مصطفى، تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة، المرجع السابق، ص 92.

(19) د. عبدالعزيز نوار، تاريخ العرب المعاصر، مصر والعراق، دار النهضة العربية بيروت، 1973، ص 258.

(20) أحمد سليمان، مشيناها خطى، دار الفكر للطباعة والنشر الخرطوم 1983، ص 98.

(21) عبدالماجد أبوحسبو، مذكرات عبدالماجد أبوحسبو، المرجع السابق، 102.

(22) د. أحمد عبدالرحيم مصطفى، تاريخ الحركة الفكرية في مصر الحديثة، المرجع السابق، ص 83.

(23) عبداللطيف الخليفة، وقفات في تاريخنا المعاصر بين الخرطوم والقاهرة، المرجع السابق، ص 181-189.

(24) مجلة السياسة الدولية، العدد 71 يناير 1983، ص14 وبحث د. نادية حسن سالم، البعد التاريخي للتكامل المصري السوداني.

(25) مجلة السياسة الدولية، العدد 71 يناير 1983، (بحث الدكتورة نادية حسن سالم، البعد التاريخي للتكامل السوداني المصري، ص 8-19.

(26) مجلة السياسة الدولية، العدد 71 ، نفس المرجع

(27) جريدة السياسة المصرية، 1946/4/15، مقال عبدالمجيد إبراهيم باشا.

(28) جريدة الكتلة، 1945/4/12، مقال لعباس محمود العقاد.

(29) خضر حمد، الحركة 1946/1/10، مقال لمكرم عبيد.

(30) خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية، ص 83.

(31) 1- خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية، المرجع السابق، ص 88

2- حسن نجيلة، ملامح من المجتمع السودانين المرجع السابق، ص 214ز

3- مكي شبيكة، السودان عبر القرون، المرجع السابق، ص 506.

(32) بشير محمد سعيد، سير قوين بل يروي ذكرياته، ط1، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، 1988، ص 85.

(33) 1- حسن نجيلة، ملامح من المجتمع السوداني، المرجع السابق، ص 244.

2- محمد أحمد محجوب ، وعبدالحليم محمد، موت دنيا، طبعة القاهرة، ص 194.

(34) 1- ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، المرجع السابق، ص 253.

2- حليم، قضية السودان، طبعة القاهرة، 1945، ص 77.

3- خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية، المرجع السابق، 98-101.

4- عبدالماجد أبو حسبو، مذكرات عبدالماجد أبو حسبو، المرجع السابق، ص 74-77.

(35) عبدالماجد أبو حسبو، مذكرات عبدالماجد أبو حسبو، المرجع السابق، ص 76.

(36) عبداللطيف الخليفة، وقفات في تاريخنا المعاصر بين الخرطوم والقاهرة، المرجع السابق، ص 159-161.

(37) عبدالماجد أبوحسبو، مذكرات عبدالماجد أبوحسبو، المرجع السابق، ص 76.

(38) 1- أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 49.

2- خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية، الاستقلال ومابعد، المرجع السابق ص 89-91 و346-347.

(39) Peter Wood Ward, Condomium and the Sudanese Nationalism, OP.CIT.,P.17

(40) Peter Wood Ward, OP.CIT.,P.25

(41) 1- محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، المرجع السابق، ك ن 43.

2- ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، المرجع السابق، ص 258.

(42) د. عثمان سيد أحمد، الختمية والانصار، الشركة السودانية للتوزيع المحدودة الخرطوم، د.ت، ص 30-31.

(43) 1- ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، المرجع السابق، ص 257.

2- جريدة الأيام السودانية، العدد رقم 570 بتاريخ السبت 13 فبراير 1988، ص 12.

(44) 1- جريدة الأيام السودانية، العدد 6218 بتاريخ الخميس 1987/12/31

2- أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 28 وص 50.

3- خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية وما بعدها، المرجع السابق، ص 2.

4- د. عثمان سيد أحمد، الختمية والأنصار، المرجع السابق، ص 31.

(45) حسن نجيلة، ملامح من المجتمع السوداني، المرجع السابق، ص 64-66.

الفصـل الثـالث

جزء (2)

العلاقات السودانية المصرية: النظرية والممارسة نفوذ العلاقات على نشأة الفعاليات السياسية في السودان

- مدخل
- الفعاليات والتيارات الوحدوية/ الاتحادية:
- الأشقاء
- الاتحاديين (أولاد أبروف)
- الفعاليات والتيارات الاستقلالية
- حزب الأمة
- الجبهة الاستقلالية (أولاد الهاشماب)
- الجبهة المعادية للاستعمار (الفكر الماركسي)
- الإخوان المسلمون (رؤية إسلامية)

'The Jin had let out of The Bottle'

Could Not Be Put Back Easily in Spite of Stron Effort To Do So'

«تقرير استخبارات عن السيد عبدالرحمن المهدي»

نلمح في ضوء كل الوقائع التي سبق استعراضها أن ظهور الفعاليات السياسية في السودان قد تتبلور في توجهين أحدهما اتحادي والآخر استقلالي وهو ما نتعرض له بحثاً واستخلاصاً

مدخل

أتاحت ظروف التطور السياسي، محلياً ودولياً، فرصة أن يتحول نشاط المؤتمر الاجتماعي إلى نشاط سياسي تحتدم فيه صراعات وتيارات فكرية عديدة تبلورت في النهاية عن رؤيتين أساسيتين تدوران في فلك ومحور العلاقات السودانية المصرية: رؤية وتيار استقلالي واتجاهات وحدوية/ اتحادية ودون أن ندخل في تفاصيل نشأة كل من الرؤيتين نشير إلى أن إرهاصات الاختلاف، تعود إلى بدايات عام 1933، حين ظهرت في المؤتمر جبهتا الفيلست Feelist والشوقست Shawgist وهو صراع – فيما رأى بعض الباحثين (تجديدي) قاده (جماعة الأبروفيين) واستتبع المواجهة – في مرحلة، ثم انتهى بالانفصال في مرحلة تالية ولم يخرج الأمر – كما سجل أحد المؤرخين – في واقعة عن صراع طائفي ((فقد لعبت الظروف الموضوعية الدور الأساسي في تطور الختمية والأنصار وتبلور الحركة الوطنية بشقيها الوحدويين ومناهضيهم مع موقف حكومة السودان المساند للآخرين أيام الاستعمار يشكل القاعدة التي ارتكز عليها تطور كل من الجماعتين لتجد أولاهما تعبيراً سياسياً مع الوحدويين ولتجد الثانية مثال ذلك عند حزب الأمة الذي هو في الواقع وجه الأنصار السياسي))[1]

ونوجز فيما يلي الملامح الأساسية لتطور ونشأة هذه الفعاليات

أولاً: الفعاليات والتيارات الوحدوية/ الاتحادية:

يتدرج تحت مظلة هذه الفعاليات السياسية عدد من الأحزاب هي الأشقاء/ الاتحاديين/ الاتحاديين الأحرار حزب وحدة وادي النيل.

1. الأشقاء [2]

جمعت وحدة الرأي والإدراك – وربما إلى حد جسارة الفكر وطموح التطلع بين شباب هذه الجماعة – فانخرطوا يشكلون – ضمن نشاطات دوائر الخريجين وتياراته نمطاً منظماً – وتبدو ملاحظة جديرة بالإثبات، تميز – نشأة وتطور هذه الجماعة – عن الجماعات الفكرية الأخرى – وهي اشتراك كثير من قادته في صالون السيد عبدالرحمن المهدي راعي ورائد التوجه الاستقلالي، ولقد فسر بعض الباحثين – فيما بعد – هذه الظاهرة بأن هذه الجماعة تعمل على الاستفادة من التناقض بين دولتي الحكم الثنائي – ويبدو لنا – ونحن نحلل خصائص ذلك التيار أنه كان تياراً يموج بالوطنية، ويقوم على استقلال فكري يتجاوز الطائفية، كما أنه كان يطمح في رؤية سودانية وإن لم تكن واضحة تماماً، ولعلنا نلمس أثر هذا الغموض الفكري – في وقوع عدد من قادته في بعض المطبات السياسية وتبدو لنا الملاحظات الآتية في مسيرة هذا الحزب.

- النفعية بمعنى الاستفادة المطلقة من الواقع المطروح (الواقعية).
- المرحلية: بمعنى التخطيط الذي – يلائم كل مرحلة – دون التزام بما قبل أو بعد ذلك.
- المرونة في تقدير المواقف.

ونرى – أن (جماعة الأشقاء) قد تميزت بالنظرة الثاقبة لطبيعة العلاقات السودانية المصرية فقد نادوا (بوحدة المصير) ولكنهم – وكما دلت الأحداث فيما بعد لم يفرطوا في حق الشعب السوداني وسيادته كما ويهم – إن نثبت هنا أن (جماعة الأشقاء) كانت القوة السياسية الوحيدة المنظمة والتي استطاعت أن تنازل (الطائفية الدينية) في ثقة وجسارة وعملت على هزيمتها في انتخابات 1953 ونرى – أن حزب (الأشقاء) وبحكم تركيبته الاجتماعية التي تقوم على القيادة الصفوية والانفتاح على شرائح المجتمع المختلفة على الأخص الشريحة الوسطى لا يختلف كثيراً عن تركيبة، حزب الوفد في مصر وهو مما يبرر كثيراً من التقارب والتنسيق بينهما.

2. الاتحاديين : (أولاد أبروف):

إزاء القصور الثقافي الذي كان يميز الدراسة في كلية غردون توجه بعض الشباب الطموح إلى تنمية قدراته العقلية – فانكب على القراءة – من خلال إنشاء جمعيات القراءة Reading Socity ، وفي ذلك الإطار نشأت جماعة (أبي روف) في أم درمان وهي جماعة أطلق عليها البعض فيما بعد مصطلح (أولاد حالة البحر) [4] Riverside

boys وسماهم البعض (بالفابيين Fabians) كما جرى عليهم كذلك اسم السناجك [6] والواقع، وكما سجل أحد تقارير الاستخبارات [7] أن اسم الاتحاديين كان هو البديل لمصطلح الأبروفيين:

ناقشت هذه ا لجماعة بعض أهم وأخطر تيارات الفكر السياسي مثل أفكار ماركس وأفكار سيدني ويب ولاسكي وكول وداوموا على قراءة مجلة الاستيتمان البريطانية - والتحق بعض أعضائها بنادي كتاب اليسارLeft Book Club

أتاح ذلك الزاد الفكري للجماعة شيئاً من الليبرالية وربما الجنوح إلى بعض الفكر الصفوي الذي تبلور فيما بعد ليشكل ماعوناً سياسياً فقد وجهت الدعوة لحضور اجتماع إلى لفيف من المعارف والأصدقاء ممن اتضح تقاربهم في الميول والأهداف لمصلحة البلاد عامة وبشأن مستقبل البلاد السياسي وكان هذا الاجتماع في منزل (المرحوم عبدالله ميرغني) في 24 سبتمبر 1944 [9]

ونثبت هنا كما سجل الأستاذ خضر حمد أن أول من اجتمعوا لتأسيس ذلك التيار السياسي هم : إبراهيم يوسف سليمان - عبدالله ميرغني - حسن زيادة - محمد محجوب لقمان - محمد مصطفى - عبدالواحد - ثابت حسن ثابت - بشير محمد سعيد - طه صالح بشير - الهادي أبوبكر اسحاق - عبدالرحيم وشي - حسن أبوشمة - محمد خليل جبارة - عثمان أحمد عمر (أبوعفان) - محمد إبراهيم خليل - أحمد المرضي جبارة -إبراهيم عثمان إسحاق - عابدين محجوب - إسماعيل العتباني - حسن أحمد عثمان - محي الدين البرير - كيلاني عبدالقادر - رشيد محمد خليل - حسن محمد الأمين - وكان قد تغيب عن الاجتماع : خضر حمد حيث كان مسافراً ومحمدعامر بشير ويوسف المأمون - واعتذر عن الدعوة مصطفى الريح.

طرح التيار الاتحادي من خلال فكر الجماعة السياسي برنامجاً طموحاً يقوم على ضرورة وضع الأسس التي تكفل توزيع الثروة توزيعاً عادلاً وتحريم الاحتكار وتشجيع التعاونيات والملكيات الصغيرة وتأميم بعض مصادر الانتفاع العامة ورأوا أن تقوم العلاقة مع مصر على صيغة (الاتحاد الكونفدرالي) وهو ما يتيح لكل دولة أن تحتفظ بسيادتها، ويكون لها بالتالي حرية الحركة ومرونة الموقف ولقد عبرت هذه الجماعة عن إيمانها التام بالاتحاد مع مصر ولكن بشرط أن يكون مشفوعاً بحق الانفصال وقد انصهرت جماعة الاتحاديين فيما بعد (27 مارس 1945م) في كيان واحد مع الأشقاء والأحرار الاتحاديين فيما سعى بالجبهة الاتحادية بهدف قيام حكومة سودانية في اتحاد مع مصر تحت تاج واحد.

إن استقراء مسار تطور هذه الجماعة يشير إلى الخصائص الآتية:

- مثالية الفكرة والصراع والموقف.
- صفوية التنظيم السياسي.
- قوة الحس والانتماء العربي
- الإحساس بالذات السودانية.

ثانياً: الفعاليات والتيارات الاستقلالية:

تضافرت ظروف سياسية وتاريخية عديدة لظهور تيار فكري يتوجس خيفة من التوجه شمالاً نحو مصر وهو (جزع) له ما يبرره من منطق وحجج ولعلنا أشرنا إلى مثل ذلك حين تحدثنا عن نتائج ثورة 1924م.

1. حزب الأمة:

في مواجهة الانتشار الديني لطائفة الختمية والذي أعقب متابعة استئصال جذور الفكر المهدوي، كما يمثله الأنصار مضت الإدارة البريطانية وبهدف استعادة التوازن الطائفي تتيح للسيد عبدالرحمن المهدي (1885-1959) فرصا في مجال التوسع الاقتصادي والانتشار الديني وعلى وعي بأهداف وغايات الإدارة البريطانية استفاد السيد عبدالرحمن في حنكة ودهاء من تلك الفرصة فمضى يدعم طائفته ويعد ويوجه طاقاتها لتكون قاعدة لها الدور الأساسي في (سودان الغد) المسلم ولم يمض وقت طويل حتى كان لطائفة الأنصار وله وزن في الساحة المحلية والإقليمية والدولية ولعل مما ساعد على ذلك تماماً شخصية السيد/ عبدالرحمن الفذة وسماحته وأبوته التي استقطبت أعداداً لاحصر لها من المثقفين ممن يوافقه الرأي أو يعارضه [11]

ولقد رصدت أحد تقارير الاستخبارات تلك القدرة الفائقة للسيد عبدالرحمن حين سجل بأنه قد تجاوز الدور الذي سبق رسمه له وأن الجن الذي كان متصوراً أن يظل في القمقم قد خرج نهائياً ولم يعد بالإمكان إعادته أو السيطرة [12]

For it's Part The Political Service Realised That The Jin had let out of the Bottle, could not be put back Easily in spite of strong Effort To do so.

ويورد الأستاذ (الصادق المهدي) في كتابه جهاد في سبيل الاستقلال أن جده رأى أنه من باب التقدير الصائب التعاون مع الإنجليز في التدرج بهم سياسياً إلى الحكم الذاتي وذلك حين وافق على الاشتراك في المجلس الاستشاري لشمال السودان [13]

كانت إرهاصات تأسيس (حزب الأمة) ككيان سياسي قد بدأت في واقع الأمر في أعقاب مذكرة الخريجين على المؤتمر طيلة الفترة 1943-1945 وعلى الأخص بعد إعلان المؤتمر على لسان رئيسه إسماعيل الأزهري ورئيس حزب الأشقاء المطالبة بوحدة مع مصر تحت التاج المصري ولعلنا نضيف إلى الأسباب التي عجلت بتأسيس الحزب هو العمل على الوقوف ضد التيار العاصف للاتحاد مع مصر - برؤية وإطار سوداني تحت شعار القومية السودانية والسودان للسودانيين بالإضافة إلى شائعات بدأت في الذيوع والانتشار عن سعي بريطانيا تتويج السيد عبدالرحمن المهدي ملكاً على السودان على غرار ما حدث في العراق والأردن [14]

لم تكن بريطانيا في واقع الأمر بعيدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن مساندة هذا الحزب بالوقوف ضد سياسات مصر في السودان وبالتالي صراعها مع الأحزاب السودانية التي انتهجت ذلك المسار ولقد سبق أن أشرنا إلى أن الإدارة البريطانية قد نجحت تماماً في تقبيح صورة المهديين والمصريين كل في وجه الآخر، على الرغم من أن الواقع لا يقول بذلك، وفي ذلك الإطار يمكننا ملاحظة المؤشرات الآتية:

- رعاية السيد عبدالرحمن المهدي المباشرة للحزب.
- دعم الإدارة البريطانية للحزب سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- معارضة الحزب للوحدة أو الاتحاد مع مصر.
- تبني شعار السودان للسودانيين.
- تبني صيغة الديمقراطية البرلمانية.

نشير هنا أيضاً إلى أن من أسباب احتدام المعركة الفكرية بين جبهتي الاتحاديين والاستقلاليين هو تأييد الاتحاديين لبروتكول صدقي - بيفين 1946 حيث أعلن البروتوكول ضم السودان لمصر !! مما سوف نتعرض لمردوداته تفصيلاً.

2. الجبهة الاستقلالية : أولاد الهاشماب:

قريباً من توجه حزب الأمة الاستقلالي ولكن على حذر من الطائفية وأخطارها السياسية [15] ظهر تيار آخر يستند إلى رؤية قومية كانت نواتها صفوة ثقافية على نمط صفوة الأبروفيين، جمعت بينها أواصر القرابة والصداقة وهي جماعة الهاشماب وهي جماعة تكونت في أعقاب ثورة 1924م من بين خريجي عائلة الهاشماب في حي الموردة بأم درمان ولقد ضمت الجمعية من بين المؤسسين (محمد أحمد محجوب وعبدالحليم محمد وعبدالله عشري الصديق وأحمد يوسف هاشم ومرضي محمد

خير ويوسف مصطفى التني وعوض الله مرسال (16) بالإضافة لعرفات محمد عبدالله الذي أصدر مجلة الفجر الجديد.(17)

قادت (جماعة الهاشماب) وبصورة أساسية المحجوب وعبدالحليم محمد وعرفات أفكاراً جزئية عن القومية السودانية في إطار ما سمي بالكينونة السودانية - ولقد نشرتها مجلة النهضة التي كان يصدرها (محمد عباس أبوالريش 1931) ولم يكن غريباً أن تتعرض مثل هذه الأفكار للنقد (18) وربما التعريض من قبل التيار الوحدوي الاتحادي الذي كان يسيطر في الواقع على الساحة الفكرية ولم يكن غريباً من جانب آخر أن تجد نفس الأفكار القبول والترحيب من حزب الأمة وبالتالي طائفة الأنصار ولقد ظهر ذلك الترحيب عملياً بعد توقيع اتفاقية صدقي - بيفين في عام 1946 فقد أعلن المحجوب ميلاد الجبهة الاستقلالية إذ ورد في كتابه الديمقراطية في السودان ما يلي: (في ذلك المساء حين استقلت من القضاء بسبب الاتفاقية ألقيت خطاباً في اجتماع عام بأم درمان: هناك الفنا الجبهة الاستقلالية التي أصبحت أمينها العام كان هدفنا تنظيم جميع الذين أيدوا استقلال البلاد التام ومقاومة أي حركة للاتحاد بمصر أو لوضع السودان تحت التاج المصري (19)

ثالثاً: الفعاليات العقائدية:

بدأ كثير من الشباب المتحمس للعمل الوطني، في الهجرة ومنذ عشرينات هذا القرن إلى القاهرة بهدف مواصلة تعليمه - وبالتالي إعداد نفسه للمواجهة والنضال ضد الاستعمار ويقسم بعض الباحثين تلك الهجرة إلى قسمين:- (20)

هجرة أولى وهي الهجرة التي قام بها الرعيل الأول كجزء من تكتيك ومخططات الإعداد لثورة 1924 وقد بدأها الأستاذان توفيق البكري وبشير عبدالرحمن في عام 1923 ثم لحقهما فيما بعد الدرديري أحمد إسماعيل ويسجل لهذه المرحلة أن الشيخ محمد نور الحسن من أبناء الخوجلاب قد اشترك في ثورة 1919م (21)

هجرة ثانية وقد بدأت في ثلاثينيات هذا القرن - أعقبت إضراب كلية غردون في عام 1931 ولقد تصاعد مد هذه الهجرة بعد اتفاقية عام 1936م - وبروتوكول صدقي 1946م.

لم يكن أمر الهجرة شمالاً صعباً فقد كانت كل الظروف الموضوعية تساعد على ذلك، بل إن وجدان الشعب قد شكل وقنن مثل تلك الهجرة في صيغة غناء شعبي، مطلعه: (22)

يا شباب النهضة المتينة   يلا ننزح نحو الشمال

ولم تكن أجهزة الأمن والاستخبارات بعيدة عن هدف وأثر هذه الهجرة المكثفة فعمدت وعلى الأخص بعد ثورة 1924م إلى إنشاء مكتب بوادي حلفا يهدف إلى كشف محاولات الهروب واتخاذ الإجراءات الصارمة في هذا الشأن [23] ويفيد الاطلاع على وثائق تلك الفترة متابعة وإعادة كثير من الطلاب الذين فضلوا الهجرة إلى مصر خصوصاً في الفترة من 1946 إلى بداية الخمسينيات قبيل الاستقلال [24].

على الرغم من كل ذلك فقد اتسعت دائرة الهجرة شمالاً وقد أتيح لهؤلاء المهاجرين معاصرة الأحداث السياسية في مصر والانفعال والتفاعل معها والتأثر والتأثير بالتالي في مساراتها سلباً أو إيجاباً ولقد كان من نتائج تلك المعايشة وذلك التأثير والتأثر إثراء الحركة السياسية في السودان على الأقل في بدايات نشأتها بصورة وعلى نحو لا يمكن التقليل منه ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن نفوذ ذلك التأثير قد أنشأ وأعد للمسرح السياسي السوداني أخطر فتائله وذلك من خلال تنظيمي الجبهة المعادية للاستعمار والإخوان المسلمين.

1. الجبهة المعادية للاستعمار: الفكر الماركسي:

ترتبط الجبهة المعادية للاستعمار بنشأة الحركة الشيوعية في مصر، وكنا قد أرخنا لتلك النشأة هناك بأول تنظيم شيوعي بالإسكندرية في عام 1922 ويبدو أن ظروف التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مصر قد ساعدت على ظهور التوجه اليساري مرة أخرى، بل وانتشاره فقد جذبت الفكرة إليها عدداً من الشباب الذي أخذ بأساليب العمل السري المخطط وكان من أسباب ذلك الانتشار أن الشعارات التي كانت تطرحها الحركة قد وجدت تجاوباً مع قطاعات الشعب الفقيرة ولقد لاحظ بعض الباحثين أنه لذلك السبب فقد أعطت كثير من الأحزاب التقليدية اهتماماً لتلك القطاعات الشعبية. ظهر كذلك، العديد من اللافتات السياسية أو في الواقع الواجهات الاجتماعية والثقافية التي تروج لذلك الفكر السياسي فقد ظهرت على سبيل المثال جمعيات الخبز والحرية ونادي الاتحاد الديمقراطي وجمعية نشر الثقافة الحديثة. كما صدرت وباسم تلك المنظمات الكثير من الصحف ودور التوزيع والنشر مثل مجلة التطوير وجريدة حرية الشعوب ومجلة أم درمان بالإضافة لمكتبتي الميدان والحرية [24]

عايش الشباب السوداني المهاجر تلك الظروف ورأى فيما دعت له تلك الأفكار ما يتجاوب مع حماسه وطموحه فمضى يدعم مسيرته بمنطقها ويبدو فيما أورد بعض

المعاصرين أن الذي زين لهؤلاء الشباب فكرة الانتماء لذلك التوجه هو الأستاذ عبده دهب حسنين فقد كان من أهم أعضاء ذلك الفكر كما كانت تمثله (حدتو) بل إنه كان من ألصق الأعضاء وأوثقهم صلة بهنري كوريبيل [25] ولقد وصف الأستاذ عبده دهب حسنين بأنه الفقير كأيوب الشاطر كثلاثة أشقياء من باريس وبفضل ذلك الرجل بدأت المنظمة تجذب إلى عضويتها طلبة سودانيين لتشكل منهم الخلايا الشيوعية الأولى.

ويرى الأستاذ أحمد سليمان أن خلق الأستاذ دهب السوداني الأصيل قد أهله تماماً لذلك، ولم يكن الأستاذ بعيداً عن دائرة مخابرات حكومة السودان التي كتبت عنه ما يلي: [26]

Sudanese Born, Wadi Halfa, 1971

Exstudent Egyptian Scool of Law, on Time Manager of The Omdourman Magazine, communist inspiered

Book let stated To have Been Financed By Heneri Curieil (g.v.)

في إطار اهتمام هنري كوبرييل بتأسيس التنظيم اليساري في السودان نادى في العلاقة بين شعبي السودان ومصر بصيغة الكفاح المشترك وهي تقوم على مرحلتين هما النضال المشترك وتقرير المصير [27] وفي إطار ذلك الفهم بدأ الإعداد لكادر منظم يقود الحركة الشيوعية في السودان ويؤرخ بعض الذين عاصروا تلك المرحلة إلى أن عام 1945 قد شهد إنضمام أول مجموعة من الطلبة السودانيين للحلقات الماركسية في مصر وهي مجموعة تميزت بالنشاط الثقافي، وهي المجموعة التي أصدرت مجلة أم درمان ويسجل الأستاذ عبدالماجد أبو حسبو أن تلك المجموعة تشكلت من محمد أمين حسين وعزالدين علي عامر وعبدالوهاب زين العابدين وشخصه [28] ولقد أتيح للدكتور عبدالوهاب زين العابدين أن يكون بعد تخرجه وعودته للسودان أول رئيس للتنظيم الشيوعي – وأن يكون عوض عبدالرازق الأمين العام لذلك التنظيم – ولعلنا نثبت هنا أننا نتحدث عن التنظيم الشيوعي الذي نشأ في كنف التجربة المصرية وهو التنظيم الذي أشار إليه أحد تقارير الاستخبارات في حكومة السودان حين أورد: [29]

Infection has occurred Mainly Through The Medium of The Sudanese Student From Egypt

ويهم أن نثبت هنا، جانباً آخر من تطورات الفكر الشيوعي في السودان، حيث سبق ذلك ظهور بعض الخلايا في الفترة من 1917–1920 كان مؤسسوها ثلاثة من الآرمن الذين جندوا من بين السودانيين على أحمد صالح، علي حاجي، محمد خير المرضي،

حبيب حنا، إبراهيم سعيد عبده، ألماظ عبدالله سعد، فرح سعد إبراهيم موسى [30].

أعلن في النصف الثاني من عام 1946 ميلاد أول تنظيم شيوعي سوداني في شكل للحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو) لتتبلور فيما بعد في صيغة الجبهة المعادية للاستعمار (1953) والتي كان قد رأسها قاسم أمين [31] وليمثلها في أول برلمان الأستاذ حسن الطاهر زروق [32] اعتمدت الجبهة المعادية للاستعمار برنامجاً سياسياً يقوم في علاقة السودان بمصر على صيغة الكفاح المشترك وبالتالي دعم حق تقرير المصير وهو نفس التصور الذي كان قد اقترحه هنري كورييل [14].

وتسجل أدبيات الحزب الشيوعي في ذلك المجال: (إن شعار تقرير المصير والجلاء قد وجد تجاوباً مع عدد كبير من قطاعات الشعب) [33] - كما أن (شعار الكفاح المشترك وجد قبولاً في الساحة السياسية بألوانها المختلفة إذ صار نقطة الالتقاء التي تبلورت حولها آراء الاتجاهات المختلفة [34] (كما تسجل تلك الأدبيات أنه (بفضل دعوتنا المستمرة استطاعت الجماهير أن تفهم وإلى حد كبير، خصوصاً العمال والموظفين شعار الجلاء وحق تقرير المصير وتركت الشعارات الانصرافية كالوحدة والانفصال).

ويبدو مهماً أن نلاحظ هنا، كما سجل بعض المؤرخين أن التنظيم الماركسي (حستو) قد تأرجح بين فكرة الاستقلال التام وفكرة وحدة وادي النيل [17] بل ويذهب بعض الباحثين إلى أن قضية الارتباط بمصر قد فرضت نفسها على الماركسيين في السودان - للدرجة - التي أدت لنوع من الانقسام فتعد انتفاضة 1946 في مصر وفشل مشروع معاهدة صدقي بيفين تبنى بعض قادة التنظيم شعار وحدة وادي النيل وهي المجموعة التي اصطلح على تسميتها بالشيوعيين الملكيين [36] وهناك قول بأن إقصاء عوض عبدالرازق وجماعته قد تم لتعلقهم بوحدة وادي النيل، ويؤكد الأستاذ التجاني الطيب بابكر وهو ممن عاصروا ذلك الصراع أن الإقصاء لم يكن بسبب شعار وحدة وادي النيل ولكنه كان بسبب صراعات داخلية بحتة (مقابلة شخصية معه في 88/10/20)، في كل الأحوال مثلت العلاقة السودانية المصرية أحد أهم بؤر ومراكز البعث والتحول في فكر اليسار الماركسي في السودان.

2. حركة الإخوان المسلمين: رؤية إسلامية:

نشأت حركة الإخوان المسلمين في مصر في أواخر عشرينات هذا القرن بمدينة الإسماعيلية من خلال رائدها الأستاذ حسن البنا [37] ولم يتح لهذه الفكرة أن تظهر في السودان إلا في منتصف الأربعينيات حيث استهوت وجذبت إلى تنظيماتها في مصر عدداً من الطلبة السودانيين [38]

اهتمت الحركة من خلال رائدها حسن البنا بالسودان فكان يدعو بانتظام عدد من الطلبة السودانيين لحضور الحلقات التي كان يعدلها التنظيم لدراسة وتحليل المسألة السودانية، خصوصاً بعد عام 1946 حيث كان للإخوان دور أساسي في إلهاب حماس الجماهير ضد اتفاقية صدقي بيفين، بل كان لهم الدور الأساسي في تحريك الشارع ضد هذه الاتفاقية [39].

من الناحية التاريخية لا يجادل أحد في نفوذ وأثر حركة الإخوان في مصر على نشأة حركة الإخوان المسلمين في السودان وكان من أوائل الذين انضموا للحركة في مصر جمال الدين السنهوري وعبدالرحمن الصائم [40] ويبدو ذلك الأثر والنفوذ واضحين تماماً، في بدايات النشأة 1944–1945 حين قاد التنظيم المصريون العاملون في السودان [41] أو حين قاد تيار الطلاب السودانيين من الذين انتظموا في الحركة في مصر بعد عام 1946 مثل صادق عبدالله عبدالماجد وكمال مدني..(ولعلنا نشير هنا إلى مفارقة عجيبة، وهي أن استخبارات الإدارة البريطانية في السودان قد صنفت صادق عبدالله عبدالماجد من بين الماركسيين غير الخطرين).

امتد أثر ونفوذ التنظيم المصري على التنظيم السوداني ليشمل حركة الطلاب السودانيين فيما بعد ويتبلور في صيغة أبوية جسدتها مجلة السودان الحديث التي تولى إصدارها جمال السنهوري وصادق عبدالله عبدالماجد وبدعم من مجلس قيادة الثورة في مصر بهدف بث ونشر أفكار الحركة [42] دون أن تدخل في تفاصيل الصراع بين الإخوان في مصر وسلطة ثورة 23 يوليو يمكننا أن نرصد تطور التنظيم من خلال تكييف العلاقة بين السودان ومصر خلال مرحلتين.

أ. مرحلة أولى:

نظرت الحركة الأم في مصر للسودان كأرض بكر لدعوتها، وانطلقت استناداً إلى ذلك الفهم لكسب المزيد من العضوية السودانية في تنظيماتها، وبهذا الفهم – نرى أنها صعدت المعركة ضد اتفاقية صدقي بيفين عام 1946م.

خلال الفترة 44–1946 زار الأستاذان صلاح عبدالسيد (مصري) وبرفقة (جمال السنهوري) السودان وبعد زيارة هذا الأخير – مع عبدالحكيم عابدين وكذلك زيارة بيومي للأبيض تبلورت أسر التنظيم في شكل جمعيات دينية كان أغلب عضويتها من الأشقاء وذلك بسبب احتفاظ هذه الأسر بانتماءاتها السياسية، ولقد رأس الأستاذ إبراهيم المفتي أولى تلك الجمعيات وقام بمهام سكرتاريتها على طالب الله [43] ، ولعل هذا يفسر لنا لماذا سار تنظيم الإخوان المسلمين طيلة الفترة من 1946–1952 في

ركاب التوجه الاتحادي وسانده في مؤتمر الخريجين [44] (مقابلة شخصية مع الأستاذ صادق عبدالله عبدالماجد في 91/2/20).

وقف الإخوان بذلك الفهم والتوجه ضد الجمعية التشريعية في - عام 1947 ولقد شارك الكثير من قيادات ذلك التنظيم في تأجيج المظاهرات ضدها، بل إن صادق عبدالله عبدالماجد كان ضمن المظاهرة التي قادها الدرديري أحمد إسماعيل واعتقل ثم حوكم بالسجن لمدة شهر.

ويرى الأستاذ صادق عبدالله في هذا المقام، أن تنظيم الإخوان في ذلك الوقت قد حكمته ظروف لم يكن بالإمكان تجاوز أثرها أو نفوذها، كما أن مواقف التنظيم في ذلك الوقت تجاه مصر لم تكن نشازاً ، بقدرما كانت انسجاماً واتساقاً مع الواقع السوداني ولكن وفي مرحلة تالية وبعد تقييم موضوعي كان هناك ما يشير إلى أن ما يطرحه المصريون من شعارات للوحدة أو الاتحاد لم تكن خالصة لوجه الله بقدر ما كانت تعبر عن مصالح مصر فقط ولم تكن تنسجم وتتطابق مع الواقع السوداني. (نفس المقابلة مع الأستاذ صادق عبدالله عبدالماجد).

ب. مرحلة ثانية:

ننظر لهذه المرحلة من خلال، متغيرات الصراع السلطوي بين ثورة 23 يوليو 1952 والإخوان في مصر فقد تعرض شهر العسل بينهما للشد والجذب ثم لانفجار الموقف والمواجهة العنيفة فيما يسمى بمحنة الإخوان سواء في عام 1954 أو 1965 [45].

وقف الإخوان خلال عام 1954 مع محمد نجيب في صراعه ضد جمال عبدالناصر وكان لدورهم في تصعيد المظاهرات ضد قبول استقالة نجيب في 23 فبراير 54 أثر كبير في أن ينحني عبدالناصر للعاصفة ليعيد مجلس قيادة الثورة محمد نجيب إلى موقعه في الرئاسة وبكل سلطاته..

(ولنا أن نلاحظ هنا علاقة ونفوذ محمد نجيب على العلاقة السودانية المصرية)

عارض الإخوان معارضة لا هوادة فيها مراجعة اتفاقية 1936 وقد وصلت هذه المعارضة نقطة اللاعودة بعد اتفاقية جمال - هيد في 19 أكتوبر 1954، وانتهى الصراع في ليلة 26 أكتوبر 54 المشهورة بالإسكندرية، حيث كانت محاولة اغتيال جمال عبدالناصر والتي أعقبتها تصفية عنيفة لكل عناصر الإخوان، تمثلت في إعدام ستة من أميز قيادات الجماعة، كما ازدحمت السجون بكل من اشتبه في انتمائه لهم، وبوشرت في حقهم كل وسائل التعذيب.

انعكس هذا الواقع وبصورة مباشرة على الرأي العام في السودان وبالذات وسط جماعة الإخوان المسلمين، فخرجت المظاهرات تندد بدكتاتورية جمال.. وكان طبيعياً أن يمتد ذلك الانفعال للقيادات والتنظيمات السياسية الأخرى، لتتقلص فكرة الاتحاد، ولقد طالبت مذكرة قدمها اتحاد طلاب جامعة الخرطوم في ذلك الوقت بالاستقلال التام - والنأي عن سياسة المعسكرات - بما يؤثر في سيادة الوطن (46).

وذخرت جريدة الإخوان المسلمين طيلة أعوام 57/58/59 بالمقالات ا لافتتاحية التي تهاجم النظام المصري وقادته ونشير هنا إلى أن أهم محاور تلك الكتابات قد تمثلت في: (47)

- منع زيارة الصاغ (صلاح سالم) للسودان.
- التأكيد على الولاء الوطني.

ويرى الأستاذ صادق عبدالله عبدالماجد أن أهم أسباب تحول الإخوان - من مسألة الاتحاد مع مصر إلى موقف المعارضة يتمثل في:

- اتفاقية مياه النيل.
- مسألة حلايب.
- وهو ما نتعرض له في الفصول التالية.

الهوامش

(1) د. عثمان سيد أحمد، الختمية والأنصار، المرجع السابق، ص 32.

(2) 1- محجوب عمر باشري، المرجع السابق، ص 211، وص 268.

2- عبدالماجد أبو حسبو، مذكرات عبدالماجد أبو حسبو، المرجع السابق، ص 95-96.

PeterWood Ward Condominium and Sudanese Nationalism, .OP.Citg,P.132

(3) حسن نجيلة ، ملامح من المجتمع السوداني، المرجع السابق، ص 76.

(4) .K.b.d,Hederson. OP. cit.,p.90

(5) محجوب عمر باشري ، رواد الفكر السوداني، المرجع السابق، ص 211-268.

(6) خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية، المرجع السابق، ص 35 وص 140.

(7) تقرير رقم 40-4-Civ/Sec/36/2

(8) محجوب عمر باشري، رواد الفكر السوداني، المرجع السابق، ص 143.

(9) 1- خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية، المرجع السابق، ص 105.

2- عبدالماجد أبوحسبو، مذكرات عبدالماجد أبوحسبو، المرجع السابق، ص 34.

(10) خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية، المرجع السابق، ص 107.

(11) 1- محجوب عمر باشري، رواد الفكر السوداني، المرجع السابق، ص 111.

2- أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 45.

(12) 1- Peter Wood Ward, Condoiminum and The Sudanese .Nationalism,P.,O cit., p.16

2- مكي شبيكة، مختصر تاريخ السودان الحديث، المرجع السابق، ص 143.

(13) عبدالماجد أبو حسبو، مذكرات عبدالماجد أبوحسبو ، المرجع السابق، ص 92.

(14) أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 28 و 52 و 57.

(15) د. عبدالمجيد عابدين، تاريخ الثقافة العربية في السودان، المرجع السابق، ص 156.

(16) محجوب عمر باشري، رواد الفكر السوداني، المرجع السابق، ص 195.

(17) د. إبراهيم علي الجعلي، الجيل الرائد، ط1، شركة أبوظبي للطباعة والنشر، أبوظبي، 1986 ص 43.

(18) 1- حسن نجيلة، ملامح من المجتمع السوداني، المرجع السابق، ص 225.

2- د. عبدالمجيد عابدين، تاريخ الثقافة العربية في السودان، المرجع السابق، ص 245.

(19) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، المرجع السابق، ص 48.

(20) 1- عبداللطيف الخليفة، وقفات في تاريخنا المعاصر بين القاهرة والخرطوم، المرجع السابق، ص13.

2- أحمد سليمان، مشيناها خطى، المرجع السابق، ص 31.

(21) عبداللطيف الخليفة، وقفات في تاريخنا المعاصر بين القاهرة والخرطوم، ا لمرجع السابق، ص13.

(22) عبداللطيف الخليفة، وقفات في تاريخنا المعاصر بين القاهرة والخرطوم، المرجع السابق، ص75.

(23) تقرير المخابرات رقم Security–177200 بتاريخ 7 يوليو 1949

المحفوظ بدار الوثائق المركزية بالرقم 4-2-Civ/Sec/35

قائمة الطلاب الذين غادروا وادي حلفا للدراسة في الأزهر، بتاريخ 19 أكتوبر 1950 الملف P.99,4-2-34-Clv/36

(24) عبداللطيف الخليفة، وقفات في تاريخنا المعاصر بين القاهرة والخرطووم، المرجع السابق، ص 211.

(25) 1- بيرو، هنري كورييل، رجل من طراز فريد، تعريب كميل داغر دار النضال، بيروت، 1986، ص78.

2- عبدالماجد أبو حسبو، مذكرات عبدالماجد أبو حسبو، المرجع السابق، ص 100 المرجع السابق، ص 217-218 ص 212.

3- أحمد سليمان، ومشيناها خطى، المرجع السابق، ص 42، 92، 93.

(26) تقرير الأمن نمرة Securit-171100 بتاريخ 11 مايو 1950.

(27) جبيل بيرو، هنري كورييل، رجل من طراز فريد، المرجع السابق، ص 179.

(28) عبدالماجد أبو حسبو، مذكرات عبدالماجد أبو حسبو، المرجع السابق، ص 101- 105.

(29) 1- تقرير الأمن رقم Securit-171100 بتاريخ 22 أكتوبر 1950 المحفوظ بدار الوثائق المركزية.

2- موسوعة السياسة، المرجع السابق، ص 322.

(30) أحمد سليمان، مشيناها خطى، المرجع السابق، ص 85.

(31) 1- لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني، معرض قاعة الصداقة، الخرطوم يوليو1988، ص12.

(32) Peter Wood Ward, Condoiminum and The Sudanese Nationalism,P.,O .cit

(33) 1- أحمد عطية الله، القاموس السياسي، المرجع السابق، ص 1203.

2- جريدة السياسة السودانية، الخميس 3 فبراير 1988 مقال محمد محمد صالح .

(34) 1- لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي، المرجع السابق، ص 13-14.

2- عبداللطيف الخليفة، وقفات من تاريخنا المعاصر بين الخرطوم والقاهرة، المرجع السابق، ص 212/213.

3- جبيل بيرو، هنري كورييل، رجل من طراز فريد، المرجع السابق، ص 212/312.

4- جبيل بيرو، هنري كورييل، رجل من طراز فريد، المرجع السابق، ص 179.

(35) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، المرجع السابق، ص 45.

(36) مجلة المستقبل العربي، سبتمبر 1985، العدد - 79 - مصر في السياسة السودانية، بحث الأستاذ جمال عبدالجواد - ص 68-87.

(37) مجلة المستقبل العربي، يوليو 1985، العدد - 7 - العلاقة بين السياسة والدين الأستاذ أحمد الأمين البشير، ص ص 104/125.

(38) د. حسن مكي محمد أحمد، حركة الأخوان المسلمين في السودان، 1944-1969، المرجع السابق، ص 2.

(39) 1- عبداللطيف الخليفة، وقفات في تاريخنا المعاصر بين القاهرة والخرطوم، المرجع السابق، ص176.

2- حسين محمد أحمد حمودة، أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين، المرجع السابق، ص 29-32.

(40) عبداللطيف الخليفة، وقفات في تاريخنا المعاصر بين القاهرة والخرطوم، المرجع

السابق، ص180.

(41) د. حسن مكي محمد أحمد، حركة الإخوان المسلمين في السودان 44-1969، المرجع السابق، ص 8.

(42) د. حسن مكي محمد أحمد، حركة الإخوان المسلمين في السودان 44-1969، المرجع السابق، ص 10.

(43) د. حسن مكي محمد أحمد، حركة الأخوان المسلمين في السودان 1994-1969 ، المرجع السابق، ص 3-4 و 6-10.

(44) د. حسن مكي محمد أحمد، حركة الإخوان المسلمين في السودان 44-1969، المرجع السابق، ص 8.

(45) حسين محمد أحمد حمودة، أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين، المرجع السابق، ص95-129.

(46) د. حسن مكي محمد أحمد، حركة الإخوان المسلمين في السودان 44-1969، المرجع السابق، ص 28.

(47) جريدة الإخوان المسلمين، العدد 16، الإثنين 1957/5/13، هوامش تصحيح.

الفصــل الرابــع

جزء (1)

صراع الاستقلال والاتحاد (1946-1955)
السودان في مسرح الصراع السياسي لمصر

- مدخل
- بروتكول صدقي - بيفين 1946م:
- ردود الفعل في مصر
- ردود الفعل في السودان
- المسألة السودانية أمام الأمم المتحد
- في ايك سيكس (1947)
- في قصر شايو - باريس (1948)
- قرار حزب الوفد التحدي (1951)
- ثورة يوليوو 1952م ومسار ا لعلاقات الجديد:

صراعات ما قبل الثورة

- إرهاصات ونفوذ الثورة المصرية على الواقع السوداني
- بعد الثورة .. السودان إلى أين؟
- الثورة المصرية والتيار الاتحادي
- الثورة المصرية والتيار الاستقلالي
- سينارو وتاكتيك التفاوض مع بريطانيا
- اتفاقية 12 فبراير 1953:
- المضمون والمحتوى
- آراء وأفكار

1. «إن الأسباب التي دفعت محمد علي باشا إلى احتلال السودان كانت ولا تزال وستبقى وجيهة جداً ويكفي تلخيص ذلك في أن النيل حياة مصر».

سلاطين باشا (رودلف) في كتابه السيف والنار في السودان

2. (إن ما بيننا وبين السودان مصالح حيوية سجلتها الدماء المراقة والأموال الضخمة).

صدقي باشا

3. (إن الشعب السوداني كله يرفض الصيغة التي تم الاتفاق عليها من دون استشارته وما نطالب به هو أن نستشار لا أن نكون بيارق على رقعة الشطرنج الدبلوماسي).

«محمد أحمد محجوب» - الديمقراطية في الميزان.

مدخل

تميزت مرحلة 1946–1953 دون غيرها من مراحل تطور العلاقات السودانية المصرية بحيوية الأحداث وتتابعها وتداخل دوائرها، ولقد طرحت مردودات هذه المرحلة أخطر النتائج كما سوف نتعرض لذلك تفصيلاً ، على مسار ومستقبل علاقة القطرين.

اشتد أوار النضال الشعبي في مصر خلال عام 1946 ضد قوات الاحتلال البريطاني فتواصلت مظاهرات الطلاب تنادي بالجلاء وترفع شعارات الوحدة بين السودان ومصر، كما تصاعدت روح التحدي في الشارع المصري على نحو تجاوز التنظيمات السياسية وقياداته وهو ما أدى في النهاية وعبر تطورات عديدة إلى اندلاع ثورة يوليو 1952م وأدى بالتالي إلى اتفاقية 1953 ويمكننا أن نرصد تطور مسألة السودان في المسرح السياسي المصري على النحو الآتي:

- بروتوكول صدقي/بيفين (1946) وردود فعله في السودان، وفي مصر.
- المسألة السودانية في ا لأمم المتحدة (1947) – ليك سكس وقصر شايو في باريس (1948).
- إلغاء حكومة الوفد اتفاقيتي (1898، 1936) في عام 1951.
- اندلاع ثورة 23 يوليو وموقفها من العلاقة وصراعات السلطة فيها.

أولاً: برتوكول صدقي/ بيفين (1946): المضمون والنتائج

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد في ديسمبر 1945 طلب محمود فهمي النقراشي من الحكومة البريطانية النظر في إعادة التفاوض، في اتفاقية 1936، وعلى أن تطرح مسألة السودان بما يحقق مصالح السودانيين وغاياتهم وبالفعل – فقد انتهت المفاوضات في أكتوبر 1946 إلى صياغة مشروع تم التوقيع عليه بالحروف الأولى من قبل كل من صدقي باشا ومستر بيفين.

ويلاحظ أن الجانب المصري قد مثل بأغلب الأحزاب من خلال إسماعيل صدقي (باشا) محمد شريف صبري، علي ماهر، محمد حسين هيكل، عبدالفتاح يحيى ، محمود فهمي النقراشي أحمد لطفي السيد، حافظ عفيفي، إبراهيم عبدالهادي.

كما يلاحظ عدم اشتراك حزب الوفد والحزب الوطني.

تضمنت الاتفاقية فيما يتعلق بالمسألة السودانية ما يلي:

- أن السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان باتباعها في السودان في نطاق الوحدة بين مصر والسودان – تحت تاج مشترك هو تاج مصر ، سيكون هدفها الأساسي رفاهية السودانيين وتقديم مصلحتهم وتهئيتهم تهيئة مجدة للحكم القانوني ومزاولة ما يترتب عليه حق اختيار نظام الحكم في السودان مستقبلاً وانتظار لأن يستطيع الطرفان الساميان المتعاقدان بالاتفاق بينهما وبعد استشارة السودانيين تحقيق الهدف الأخير تحتفظ معاهدة 1899 وملحقاتها – كما أن المادة الأولى من معاهدة 1936م، وملحقاتها والفرقتين 14 و 16 من المذكرة المرفقة والمعاهدة المذكورة تبقى نافذة المفعول دون اعتبار لحكم المادة الأولى من هذه المعاهدة [1].
- يمكن في هذا المقام ملاحظة تميز البروتوكول بالخصائص الآتية – [2]:
- تشدد مصر في موضوع السيادة على السودان.
- إصرار الحكومة البريطانية على الوقوف بجانب مبدأ تقرير المصير، ولقد أثار البروتوكول وفي كل الأحوال سواء في مصر أو في السودان، الكثير من ردود الفعل العنيفة.

1. ردود فعل البروتوكل في مصر:

لم يكن (صدقي باشا) من السياسيين المحبوبين في مصر فقد وصم تاريخه بالدكتاتورية والغطرسة، وكان البروتوكول فرصة بالنسبة لأعدائه لتطويقه ومحاصرته سياسياً والعمل من ثم على اسقاطه ولقد كان من أقوى أسباب ذلك وجود نص بالبروتوكول يتيح الدفاع المشترك بين مصر وبريطانيا ولقد فسر سبعة من الأعضاء المصريين المفاوضين هذا النص بأنه يمثل تقنيناً للوجود البريطاني في مصر [3] أما صدقي باشا فقد ظل يردد بأنه قد آتي للمصريين بالسيادة على السودان. وهي مقولة تستند إلى موقف سابق، ظل يصرح فيه بأن ما بيننا وبين السودان هو مصالح حيوية وهي حقوق سجلتها الدماء المراقة والأموال الضخمة. [4]

من ناحية أخرى كان مشروع الاتفاقية غامضاً وضعيفاً، في مسألتي الجلاء ووحدة وادي النيل وهو ما قد تكون قصدت إليه حكومة صدقي: [5]

أدت هذه الأسباب في ظل الظروف السياسية إلى معارضة عنيفة من قبل الأحزاب والتيارات المصرية الأخرى . فتجمعت لتقود مظاهرة هادرة تهتف بسقوط صدقي باشا وتندد بالاتفاقية ويسجل الأستاذ عبداللطيف الخليفة أن قيادة بيت السودان قد لعبت دوراً بارزاً في التنظيم والإعداد لتلك المظاهرات [6] ويلاحظ في هذا الصدد أن ستة من الأعضاء المفاوضين أصدروا بياناً يرفضون فيه البروتوكول. (راجع الملاحق)

ولقد ترتب على ذلك أن قام حاكم عام السودان أثر تلك المعارضة بالسفر إلى لندن حيث قابل رئيس الوزراء (أتلي) وأقنعه بضرورة إلغاء الاتفاقية تحسباً وتحوطاً من أي نتائج تترتب على تنفيذها وبالفعل قام رئيس الوزراء البريطاني بإلغاء الاتفاقية – وكان ذلك أثناء غياب المستر بيفين خارج البلاد. [7]

2. ردود فعل البروتوكول في السودان

سبق المفاوضات صراع مرير بين الجبهة الاتحادية والجبهة الاستقلالية وانتهى الصراع إلى الصيغة سبق التداول حولها في عام 1945 تضمنت تلك الصيغة التوجهات الآتية : [8]

- قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتفاق مع مصر وتحالف مع بريطانيا.
- قيام لجنة مشتركة من ممثلي حكومة السودان ومن المثقفين السودانيين، وعلى أن يقوم المؤتمر بانتخابهم وأن تضع اللجنة المشتركة مشروعاً لنقل أداة الحكم في السودان إلى أيدي السودانيين في أقرب فرصة ممكنة.

يبدو – كما هو واضح – من قراءة الصيغة أنه لا يعدو مجرد المساومة بين الطرفين (الاتحادي والاستقلالي) حيث لم تعر (حكومة صدقي باشا) الاتفاقية اهتماماً ، بل ولم تعر (الوفد السوداني) الذي ذهب إلى مصر وزناً فقد استقبله حزبا الوفد والإخوان المسلمين، وكانا من (المعارضين) للمفاوضات.

تعرضت المجموعة السودانية في مصر لضغوط سياسية هائلة فرضها المناخ السياسي السائد، فقد كثفت الجهود لتقوم المجموعة الاتحادية بتغيير موقفها – بحيث تتطابق مع التوجهات المصرية، وعلى أن يتم في نفس الوقت الإعداد لخطة تضعف (الجماعة الاستقلالية) في صراعها مع التوجه الاتحادي في السودان، وكان طبيعياً أن تنسحب المجموعة الاستقلالية – لتنتقل راجعة إلى الخرطوم (ولقد أورد الاستاذ صالح ضرار، في هذا المقام ما يلي: [9]

(لأن (الأخوان المسلمين) كانوا تواقين (للجلاء) فقد طرحوا فكرة اما اتحاد مع مصر دون قيد، أو فإن مصر لا تستطيع تأخير (جلاء) الانجليز عن أرضها أكثر من ذلك وهو ما وافقت عليه الاحزاب الاتحادية واعترض عليه الاستقلاليون).

اثار البروتوكول شيئاً من البلبلة في الساحة السياسية

فقد اعترض عليه الاتحاديون انطلاقاً من أنه لم يلغ اتفاقية 1899 أو المادة 11 من اتفاقية 1939، وهو ما قد يبرر تسليم السلطة للتوجه الاستقلالي [10] كما رفض التيار

الاستقلالي بدعم من السيد عبدالرحمن المهدي المشروع - بل وقام هذا التوجه بتسيير مواكب هادرة تعبر عن اعتراضها وترفع شعار السودان للسودانيين كما قام السيد/ عبدالرحمن المهدي بالسفر إلى لندن لإبلاغ احتجاجه لدى الحكومة البريطانية. (11)

تصاعد شيء من العداء الشعبي ضد مصر في تلك الفترة ولقد ترتب على ذلك كما سبق الإشارة ميلاد الجبهة الاستقلالية فقد أورد محمد أحمد محجوب معلقاً على البروتوكول، (إن الاتفاقية لم تضف شيئاً لاتفاقية عام 1936 ماعدا أن الشعب السوداني بأسره يرفض الصيغة التي تم عليها من دون استشارته - وما نطالب به هو أن نستشار لا أن نكون (بيادق) على رقعة (الشطرنج) الدبلوماسي (12)

ثانياً: المسألة السودانية أمام الأمم المتحدة:

طرحت مصر المسألة السودانية على الأمم المتحدة على مرحلتين (في ليك سكس) عام 1947 وفي (قصر شايو) بباريس عام 1948.

1. في ليك سكس عام 1947م

حين استقالت حكومة (صدقي باشا) في ديسمبر 1946 خلفتها حكومة محمود فهمي النقراشي، وفي عهد تلك الحكومة قدمت المسألة السودانية للأمم المتحدة . استندت حكومة النقراشي على حجة مفادها حق سيادة مصر على السودان بمقتضى ما أصطلح على تسميته بحق الفتح حسبما عبر الدكتور عزيز شكري وهو الذي قام بصياغة مذكرة الدفاع عن ذلك الرأي وهي إشارة إلى ما سبق أن فصلناه عن فكرة السيادة العثمانية التي ترتكز إلى: (13)

- السودان جزء لا يتجزأ من الأرض المصرية.
- جلاء بريطانيا العاجل عن مصر (بما فيها السودان).
- ليس لبريطانيا الحق في أن تشارك مصر في حكم السودان منذ عام 1898.
- وقف العمل الدءوب والمنظم من قبل بريطانيا على فصل السودان عن مصر.

تابع وفد من الاتحاديين ومن بعض القيادات الاستقلالية نشاط الوفد المصري في ليك سكس، وعلى الرغم من ذلك فلم تتحرج مذكرة الحكومة المصرية من تكييف السلطة المهدوية كنوع من التمرد على السلطة الشرعية (الاتراك) والتي مارست حقها المشروع في قمع التمرد واسترداد الحق لأصحابه - ويبدو - أن الصراع بين الاتحاديين والاستقلاليين في (ليك سكس) قد رجح كفة الجانب الاستقلالي - فقد

تطابق – ما نادوا به مع حق (تقرير المصير) وحق الشعوب في أن تختار لنفسها دون وصاية أو قسر.[14]

وكان للصراع بين الاتحاديين والاستقلاليين ما بعده – فقد مضت مصر – على اختلاف حكوماتها في سياساتها التي تدعم التوجه الاستقلالي ولقد عبر سير قوين بل عن ذلك موضحاً ضرورة الوقوف بصلابة مع حق السودانيين في اختيار مصيرهم [15]

2. **في قصر شايو بباريس: (1948):**

واصلت مصر مطلبها التقليدي في حقها السيادي على السودان – فقامت بعرض المطالبة، وعلى ذات الحجج والأسباب السابقة ، على هيئة الأمم المتحدة، والتي كانت تنعقد في ذلك الوقت (1948) في قصر شايو بباريس. ولم تخل الساحة كسابقتها من جماعات سودانية يمثل بعضها التيار الاتحادي ويمثل بعضها الآخر التيار الاستقلالي:

تكون الوفد الاستقلالي من السيد الصديق عبدالرحمن المهدي، وعبدالله خليل ويعقوب عثمان وأحمد يوسف هاشم، وأحمد جمعة [16] أما الجانب الاتحادي – فقد حددته الجبهة الاتحادية في مصر بالسادة علي البرير وخضر حمد وانضم لهما – فيما بعد، وفي باريس (أعضاء بعثة الملك فاروق) باعتبار عضويتهم في الجبهة وفي حزب وحدة وادي النيل [17] وعلى الرغم من صراع شرس بين الأطراف المعنية – ومناورات عديدة، فلم يقدر للموضوع أن يحل ولكن – انتصاراً آخر قد حدث وهو تسليط الضوء على السودان.

ثالثاً: حكومة الوفد: القرار التحدي (1951):

نادت بعض الآراء بالاستفتاء كوسيلة، يتم خلالها معرفة رغبة السودانيين في نظام الحكم الذي يريدونه، ولم تجد الفكرة أذناً صاغية، سواء من حكومة بريطانيا أو من الحكومة المصرية، فقد مضت (بريطانيا) تعد المسرح السياسي في السودان للحكم الذاتي من خلال الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي، وكان طبيعياً أن تقوم مصر بمعارضة كل تلك الخطوات، وأن تعتبرها تحركات عدائية ضدها، وتشير هنا إلى محادثات (خشب/كامبل1948).

أدت تلك الخطوات إلى أن تقوم حكومة الوفد ، وتحت ضغط شعبي، بإصدار قرار تعلن فيه ومن جانبها إلغاء اتفاقيتي 9 يناير 1898 و10 يوليو 1898 ومعاهدة 1936 وذلك في 15 أكتوبر 1951، كما تم تعديل الدستور وفقاً لذلك بحيث يكون فاروق ملكاً على مصر والسودان [20].

وفي ضوء ذلك صدر القانون رقم 177 لسنة 1951، والخاص بوضع نظام خاص لحكم السودان يشمل: [18]

- إنشاء هيئة تأسيسية يمثل فيها السودانيون تتولى وضع دستور يوافق عليه الملك ويشمل أسس الحكم في إطار ديمقراطي.
- وضع قانون ينظم ويحكم الانتخابات.

رفضت الحكومة البريطانية - قرار حكومة الوفد وطالب (إيدن) مجلس العموم البريطاني، بتطبيق (الحكم الذاتي) في السودان [19] . كما رفضت الأحزاب السودانية، ما عدا حزب الأشقاء القرار وكان سبب الرفض أن الإعلان يؤكد على حلم مصر وأطماعها في السودان بتأكيد سيادتها فيه وعليه، وفي ضوء هذا (المنطق) أسست جبهة متحدة لتحرير السودان تطالب بالجلاء وحق تقرير المصير [20].

في محاولة لحكومة الوفد للخروج من المأزق السياسي الذي واكب القرار أبرقت لوزير خارجيتها في الأمم المتحدة والتي كانت تعقد جلساتها في باريس لتوافق في تلك البرقية على إجراء استفتاء في السودان حول الاستقلال أو الاتحاد مع مصر وقد قبلت الجبهة الاستقلالية الاقتراح واعتبرته تحدياً ولكن الحكومة البريطانية اعترضت على موافقة مصر بإجراء الاستفتاء.

تبدو هنا ملاحظة جديرة بالإثبات وهي أن اللقاءات بين الجبهتين الاتحادية والاستقلالية بباريس في يناير 1952 قد تمخضت عن إصدار بيان موحد وافقت فيه على إجراء الاستفتاء وأكدت في البيان على [21]:

- استرداد الحرية وجلاء المستعمر.
- إجراء الاستفتاء فوراً.
- جلاء العاملين بالجهاز التنفيذي من مواطني الدولتين.
- أن يهدف الاستفتاء إلى معرفة رأي المواطنين في الاستقلال التام أو الاتحاد مع مصر.
- قيام لجنة محايدة من هيئة الأمم المتحدة للإشراف على الاستفتاء.
- وقد وقع البيان:
- أمين التوم، يعقوب عثمان، زين العابدين، حسين شريف عن حزب الأمة.
- إبراهيم المفتي = خضر عمر عن حزب الأشقاء.

- الدرديري محمد عثمان، ميرغني حمزة، د. سيد أحمد عبدالهادي عن حزب الاستقلال.
- علي البرير عن حزب وادي النيل الجمهوري.

كانت مفاجأة كبيرة وغير متوقعة في إطار المناورات المصرية في مواجهة بريطانيا أن تقوم (مصر) بسحب اقتراحها بإجراء الاستفتاء، ولقد يفسر ما كتبه أحد قيادات حزب الوفد في مصر (مؤخراً) الموقف يقول الكاتب: كان غالبية السودانيين يؤيدون زعامة الأزهري إلا أنهم يخضعون فكرياً لما يطالب به المحجوب وحزب الأمة، ولقد أورد الكاتب في مقالته ما يلي: (22)

- أفضل لمصر الارتباط بالسودان المستقل دون ارتباط قهري يسبب نتائج وخيمة.
- إلغاء إرادة السودانيين باتفاق مصر وبريطانيا يؤدي أيضاً إلى نتائج قد لا تحمد عقباها.

الواقع أن مسألة السودان صارت هاجساً لكل حكومة مصرية إذ أنها ارتبطت أو لعها ربطت بجلاء القوات البريطانية ولهذا السبب أطلق عليها الصخرة التي تتكسر عندها المفاوضات.. ونسجل في هذا المقام رأياً للواء محمد نجيب، عن العلاقات السودانية المصرية كان يختلف تماماً عن سائر ما كانت تراه أحزاب وتيارات تلك الفترة، فقد أرسل وباسم شقيقه ببرقية للمقاوضين في عام 1946 مطالباً بإعطاء السودان استقلاله ويورد الأستاذ عبداللطيف الخليفة في مذكراته (فهو.. (محمد نجيب) وبالرغم من أنه كان كأي مصري يرى ضرورة اتحاد مصر بالسودان إلا أنه لم يكن ينظر في نوعية هذا الاتحاد ولا يتشبث بإتمامه فوراً أو يقدمه على إنهاء الاحتلال البريطاني عن وادي النيل) (23)

رابعاً: ثورة يوليو 1952: مسار جديد للعلاقات:

1. صراعات ما قبل الثورة في مصر:

تراكمت ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية معقدة لتطرح ضرورة بل ومنطقية أن ينتهي النظام السياسي الذي يدعمه الإقطاع ويمثله القصر، ويكفي أن نشير هنا إلى حادث 4 فبراير 1942م وإلى الفساد المالي والإداري الذي صار يزكم الأنوف، وإلى شراسة الإقطاع وتجاوزه كل حدود المعقول في التعامل مع الفلاح المصري. كما تشير إلى حرب 1948م وصفقة ا لأسلحة الفاسدة وإلى الهيمنة البريطانية على قناة السويس وضياع هيبة وكرامة الوطن.

تصاعد الإحساس بالتغيير ليكون تياراً ملموساً لدى كثير من قطاعات الشعب وكان في مقدمة ذلك، ولكن على حذر وأناة قطاع الضباط من أبناء الشعب في القوات المسلحة: كانت مصر وعلى مدى طويل حبلى بالغضب الثوري وكان بعض شبابها من الضباط والجنود في القوات المسلحة يحسون جمر العذاب ويتلمسون في ذات الوقت لهيب الثورة واندلاعها - فانتظمت صفوفهم في خلايا عديدة لتخطط وتنتظر وتتقصى.

لم يكن السودان في كل تلك الأحوال غائباً عن مخططات وفكر وتصور وعواطف تلك الشريحة من ضباط القوات المسلحة، بل ولقد أتيح لمحمد نجيب وهو رمز سلطة تلك الشريحة فيما بعد أن يصدر دراستين جريئتين عن السودان الأولى بعنوان الاستعمار على حدود السودان والثانية بعنوان ماذا يجري في السودان 1943م، ولم يكن غريباً كذلك أن يكون لعدد من الضباط الذين فجروا ثورة 23 يوليو علاقة أو صلة ما بالسودان(جمال عبدالناصر - أنور السادات - عباس رضوان - عبدالحكيم عامر - صلاح سالم).

تبلور غضب الشعب المصري ضد فساد وطغيان النظام الملكي في صورة انقلاب قادته طليعة الضباط الأحرار وهو صراع سبقته بعض المؤشرات (انتخابات نادي الضباط - حريق السبت الأسود في القاهرة (1951)، تصاعد العمل الفدائي ضد الإنجليز في القناة والإسماعيلية) [24] والواقع أن النظام الملكي لم يكن بالقوة اللازمة لمواجهة تحرك الضباط الأحرار فقد كانت معالم اهترائه وضعفه واضحة لكل ذي عينين أو مراقب حصيف فقد عاشت مصر الستة أشهر التي سبقت الانقلاب في قلق سياسي واضح تصاعدت خلاله المعارضة مما شكل رصد الشرعية للثورة فيما بعد [25].

2. إرهاصات الثورة والصراع السياسي في السودان..

انعكس الوضع الذي عاشته مصر قبل اندلاع الثورة على الساحة السياسية في السودان.

فمن ناحية كان إعلان تنصيب فاروق ملكاً على مصر والسودان من جانب مصر (1951) ودون مشورة السودانيين يثير نوعاً من الشك والحذر في نفوس الاتحاديين والوحدويين.

ومن ناحية أخرى نشط حزب الأمة يساعده على ذلك تيار الجبهة الاستقلالية في التبشير باستقلال السودان بعيداً عن النفوذ المصري.

في هذا المناخ وبين شكوك وحذر الاتحاديين والوحدويين، وبين حماس الاستقلاليين في الانسلاخ عن أي نفوذ مصري قامت حكومة الهلالي باشا بخطوة تعد في وقتها وبكل المقاييس أكثر من جسورة فقد وجه الدعوة للسيد عبدالرحمن زعيم طائفة الأنصار وراعي حزب الأمة لزيارة القاهرة، وتبدو أهمية الدعوة للقاهرة في أنها اعتراف رسمي بواقع سياسي حاولت مصر أن تسقطه من حساباتها في نظرتها للسودان. وكان طبيعياً أن يتمعن حزب الأمة والتيار الاستقلالي في هذه الدعوة بإخضاعها للتحليل والاستخلاص فأوفدوا عدداً من عضويتهم لتلمس الأمر في القاهرة، (كان ذلك في مايو 1952م).

على رغم مضايقات عاشها وفد حزب الأمة والجبهة الاستقلالية واقتضتها ظروف وملابسات حكومة الهلالي باشا، فقد قدمت أجهزة الحكومة المصرية مشروعاً احتوى النقاط الآتية [26]:

- أن يوافق حزبا الأمة والجبهة الاستقلالية على أن يكون السودان تحت التاج المصري رمزياً ويتيح النص لمصر أن تقوم بتعيين الحاكم العام ومخاطبة حكومة السودان، ويلاحظ بأن النص يستدرك النتائج التي ترتبت على إلغاء اتفاقيتي 1898م و1936م من جانب مصر، ويترتب على تلك (الموافقة):-
- أن توافق مصر على قيام السودانيين بوضع دستور يتم النص فيه على رمزية وضع السودان تحت التاج المصري، وأن تربط السيادة فيه بتقرير المصير.
- أن تتنازل مصر عن أي تحفظات كانت تصر عليها في إطار تصوراتها السابقة للوحدة أو الاتحاد.
- تحديد تاريخ للحكم الذاتي وإعلان تقرير المصير.
- إصدار مرسوم يعلن في هيئة الأمم المتحدة وبشرط أن يتزامن ذلك بقبول الطرف الثاني للتاج المصري.

رفض حزب الأمة كما رفضت الجبهة الاستقلالية مشروع حكومة الهلالي باشا، وكان مبرر الرفض أن تعبير التاج المصري الرمزي على السودان إنما يعني قبولاً ضمنياً بفكرة سيادة مصر على السودان، كما يعني - وبالمقابل التزاماً قانونياً بما يترتب عليه من نتائج، واقترح حزب الأمة بديلاً لذلك النص على لجنة ثلاثية للحاكم العام تتكون من مندوب لكل من دولتي الحكم الثنائي والسودان - طيلة الفترة الانتقالية وليعقبها استفتاء عن حق تقرير المصير ومفاوضات تستهدف تنظيم مياه النيل [27].

لم تمكن الظروف التي كانت تعيشها مصر من الاستمرار في التفاوض، فقد تعددت

الحكومات وتعددت بالتالي الرؤية والحلول: استقالت حكومة الهلالي لتعقبها حكومة أخرى، ثم لتعود الأولى، ولتتفجر في قلب كل ذلك ثورة 23 يوليو، برؤاها وغاياتها الجديدة.

3. اندلاع الثورة: السودان إلى أين؟!

فجرت ثورة 23 يوليو 1952م مضموناً جديداً للسلطة السياسية وهو مضمون التزم الحس الوطني وقضايا المواطن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولقد اقتضى ذلك المضمون نظرة موضوعية للعلاقة مع السودان وهي نظرة لا تنفصل عن مناداة الثورة بمساندة حركات التحرر والمناداة بالحياد الإيجابي: سعت القيادة الجديدة وعلى رأسها اللواء محمد نجيب للتفاوض مع بريطانيا في موضوع السودان ولم يكن غريباً أن ينحو نجيب إلى ذلك فهو وبحكم معرفة وثيقة بالشخصية السودانية كان يلمس في خطواته ما يطمئن الشعب السوداني في علاقته مع مصر، ولقد ساعد نجيب على ذلك أنه عمل في السودان وتعلم فيه كما كان لوالده زوجة سودانية من بربر [28].

وجدت ثورة مصر بمنطلقاتها الجديدة وتوجهها الوطني قبولا لا حد له لدى الشعب السوداني ولعل مما مكن ذلك وضع محمد نجيب على رأس ذلك التغيير بالإضافة إلى أن النظرة الجديدة للعلاقة، مع السودان استطاعت أن تمتص الحذر والشك الذي كان يسود نظرة السودانيين لعلاقة مصر بوطنهم، وهي نظرة طالما عمقتها المزايدات الرخيصة بين الأحزاب والتيارات المتناحرة سواء في السودان أو مصر.

كان السودان فيما حدثني الصديق العزيز الدكتور محسن عبدالخالق السيد وهو أحد الضباط الأحرار [29] هاجساً تقدمه ثورة 23 يوليو على كثير من المسائل والقضايا فقامت ودون اعتبار لأي مواقف مسبقة بالاتصال بكل الفعاليات السياسية في السودان بهدف تلمس الآراء والعمل من ثم على توحيدها في رؤية واحدة قبل أن تبدأ المفاوضات مع بريطانيا.

وبالفعل فقد بدأت هذه الكيانات السياسية السودانية حوارها مع الثورة المصرية في أكتوبر 1952م.

اختارت الثورة المصرية كلاً من علي ماهر، د. عبدالرازق السنهوري، الصاغ صلاح سالم، حسين ذو الفقارصبري للتنسيق مع الأحزاب السودانية للوصول معهم لرأي موحد واستراتيجية واحدة بما يخدم في النهاية قضية الشعبين [30]: نتجاوز هنا تفاصيل ما دار في تلك الاجتماعات وما دار خلف كواليسها، ولكننا نشير إلى حقيقة تتعلق بأسلوب الصاغ صلاح سالم في معالجة العلاقات السودانية المصرية فقد أكد

الأستاذ أحمد حمروش الكاتب الصحفي المعروف وأحد ضباط 23 يوليو الأحرار، كما أكد لي الدكتور محسن عبدالخالق الذي سبق ذكره - أن جمال عبدالناصر وهو يرقب أسلوب صلاح سالم في التعامل مع السودان والسودانيين قد توصل لى نتيجة مؤادها عقم الأسلوب وضعف التربية وهو ما أدى به في وقت لاحق إلى إنشاء اتصال سري مباشر بينه وبين جماعات الاتحاديين بقيادة إسماعيل الأزهري [31] ولطالما عقدت (الاجتماعات) في منزل المرحوم (دمرداش أحمد) بشارع البرجاس وواقع الأمر كما تشير الوقائع فإن محاولات قيادة الثورة في توحيد آراء الجبهة الاستقلالية والجبهة الاتحادية قد انتهى إلى فشل ذريع أدى في النهاية إلى أن تحتض السلطة الجديدة - التوجه الاتحادي.

أ. الثورة المصرية والتيار الاستقلالي

لم يلن حزب الأمة في تحقيق أهدافه في الحكم الذاتي فقد عمل على التعجيل بإعداد دستوره، ولقد دعمت بريطانيا والتي كانت يمثلها المستر انتوني ايدن وزير خارجيتها والمستر ألن وكيل الوزارة ذلك الاتجاه، وكان طبيعياً، خصوصاً أن الدعم البريطاني يغطي المناداة بحق تقرير المصير وما يترتب عليه من مسائل تتعلق بالنظر في بعض القضايا الأساسية مثل اتفاقية مياه النيل، وفكرة وضع السودان - مؤقتاً - وبصورة رمزية تحت التاج المصري، كان طبيعياً أن يعرج السيد عبدالرحمن المهدي في طريق عودته من بريطانيا للسودان على القاهرة وذلك في أكتوبر 1952م، وكان يشعر بالثقة والاطمئنان خصوصاً وقد حصل على تأكيدات بريطانية في مواجهة تيار الاتحاديين ودعم مصر لهم ولعل ذلك الاطمئنان فيما ذكر أستاذنا أمين التوم قد زاد حين استقبله الرئيس نجيب بكل الاحترام والتوقير. [32]

في القاهرة ومن خلال لقاءات عديدة اتسمت بالوضوح والصراحة وبجهد كبير قام به اللواء محمد نجيب تم التوصل إلى مشروع اتفاق حول العلاقات السودانية المصرية، ولقد تضمن ذلك المشروع الذي تم التوقيع عليه في 19 أكتوبر 1952م ما يلي : [33]

- تطبيق الحكم الذاتي كمرحلة انتقالية تهيئ لمرحلة تقرير المصير.
- أن يهدف تقرير المصير ، إما للاستقلال التام أو الارتباط مع مصر.
- تشكل السلطة الدستورية أثناء فترة الانتقال من الحاكم العام ولجنة تتكون من مصري تعينه الحكومة المصرية وبريطاني تعينه الحكومة البريطانية، واثنين من السودانيين يعينهما البرلمان السوداني بالإضافة إلى عضو آخر محايد من جنسية باكستانية أو هندية تقوم حكومته بتعيينه.

- يتم تعديل قانون الانتخابات بحيث تكون انتخابات مجلس النواب مباشرة في كل أنحاء السودان ما عدا المديريات الجنوبية التي يستثنى منها واو وياي وجوبا وملكال، وأن تكون انتخابات مجلس الشيوخ مباشرة كذلك ما عدا ما استثنى من انتخابات مجلس النواب.
- يقوم النائب العام بتعيين (خمسة) أعضاء مجلس الشيوخ أثناء لجنة لمراقبة الانتخابات - يشرع في البدء للإعداد للانتخابات بما يمكن قيام الحكم الذاتي. قبل 31 ديسمبر 1952م.
- قيام لجنة تتولى سودنة الوظائف في الجهاز الإداري تتكون من عضوين مصري وبريطاني تعينهما حكومتهما، ثم من ثلاثة أعضاء سودانيين يعينهم الحاكم العام بناء على توصية رئيس الوزراء بالإضافة لعضوين أو أكثر من لجنة الخدمة المدنية لا يكون لهما حق التصويت.

قام بالتوقيع على الاتفاق من قبل الجانب المصري كل من السادة الرئيس محمد نجيب، علي ماهر باشا، صلاح سالم، حسين ذو الفقار صبري، أما من جانب حزب الأمة والجبهة الاستقلالية فقد وقع عليه السادة: عبدالله الفاضل المهدي - محمد صالح الشنقيطي - عبدالرحمن علي طه - أحمد يوسف هاشم - عبدالسلام الخليفة - داود الخليفة - بابو نمر - أيوبية عبدالماجد - زيادة عثمان أرباب - يعقوب عثمان - عبدالرحمن عابدون - ميرغني زكي الدين [34].

ب. الثورة والتيارات الاتحادية

ضمت الجبهة الاتحادية حزب الأشقاء بتياريه والاتحاديين الأحرار ووحدة وادي النيل، ودون الدخول في تفاصيل المشروع الذي تقدمت به الأحزاب الاتحادية ونحيل فيه إلى مذكرات الأستاذ خضر حمد ص 164-165 ننقل من تلك المذكرات أهم المطالب التي أقرتها تلك الأحزاب، ورأت أن تضاف لاتفاق حكومة الثورة مع الجبهة الاستقلالية[35].

- إصدار تصريح مشترك من الحكومتين المصرية والبريطانية قبل أي إجراء على أن يتضمن التصريح إنهاء الإدارة الحالية.
- إعطاء السودانيين حق تقرير المصير بأنفسهم ووفقاً لإرادتهم الحرة.
- إطلاق الحريات العامة وإلغاء جميع القوانين المقيدة لها.
- تحديد الفترة الانتقالية بثلاث سنوات.
- التزام كل من مصر وبريطانيا باحترام وتنفيذ نتيجة حق تقرير المصير.

- تسجيل ذلك التصريح في هيئة الأمم المتحدة.
- إلغاء المجلس التنفيذي الحالي والمشكل من أعضاء بريطانيين وبعض أعضاء حزب الأمة - وتعيين حكومة مؤقتة محايدة بواسطة اللجنة المفوضة وذلك قبل انتخابات الحكم الذاتي.

قام رؤساء الأحزاب الاتحادية في ضوء تلك المعطيات بالتوقيع على تفويض في الأول من نوفمبر 1952م يتضمن الأسس الآتية:-

- التأكيد على مبدئي الجلاء والاتحاد مع مصر عن طريق تقرير المصير.
- الموافقة على فترة انتقال لا تزيد على ثلاث سنوات لتصفية الإدارة الحالية.
- اعتبار الأسس التي تم الاتفاق عليها بين حكومة الثورة والتيار الاستقلالي في 1952/10/29م حداً أدنى لما تقبله الحكومة المصرية في مباحثاتها مع الحكومة البريطانية.

وقع الاتفاق عن الجانب المصري الرئيس محمد نجيب، بكباشي حسين ذوالفقار صبري، الصاغ صلاح سالم، أما من الجانب الاتحادي فقد وقع عليه كل من السادة إسماعيل الأزهري، الدرديري محمد عثمان، محمد نورالدين، حماد توفيق، علي البرير، وكان ذلك الاتفاق نواة، لتوحيد التيارات الاتحادية في مظلة واحدة، ويبدو مهماً وحتى لا تسقط حسابات التاريخ أو نتجاهل وقائعه أن نشير إلى حكومة الثورة المصرية قد تفاوضت أيضاً مع قيادة الحزب الجمهوري الاشتراكي ولكننا نحيل بشأنها إلى كتب التاريخ وإلى الوثائق.

4. سيناريو وتكتيكات التفاوض مع بريطانيا:

كان لوجود الرئيس المصري محمد نجيب على رأس السلطة الجديدة في مصر وبالتالي على رأس المفاوضات التي دارت بين أجنحة التيارات السياسية السودانية أثر كبير في تجميع الآراء وتوحيدها: ساعد ذلك كثيراً على وضوح الرؤية وتحديد مسار المفاوضات من حيث التكتيك الاستراتيجي ولقد حصل محمد نجيب وبما يملك من رصيد غير محدود من التأييد الشعبي في السودان على ثقة كبيرة بتولي دفة المفاوضات مع بريطانيا [36].

تمثلت استراتيجية التفاوض في ضوء تقييم لاعتبارات وأبعاد الواقع السياسي في السودان وفي مصر في النقاط الآتية: [37]

- فصل (جلاء) القوات البريطانية من مصر عن المسألة السودانية ويلاحظ أن هذا التخطيط يختلف عما كانت تذهب إليه الأحزاب المصرية في مباحثاتها أو مفاوضاتها مع البريطانيين.
- إعطاء مسألة السودان الأولوية على مسألة جلاء القوات البريطانية عن مصر.
- الموافقة على حق تقرير المصير للسودان.

يتيح لنا استقراء مجريات الأحداث في ذلك الوقت أن نستخلص المؤشرات الآتية:-

* ساعد الفكر الثوري الجديد في مصر على وضع تصور يلبي أو لعله يغطي الفهم النفسي لمسألة السودان كما يطرحها السودانيون سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة .. ولعلنا نشير هنا إلى رأي مبكر سجله الرئيس محمد نجيب في كتابه رسالة عن السودان - 1943 والذي أورده عبداللطيف الخليفة [38] (إن تفكيره (يقصد) محد نجيب في مشكلة السودان يختلف فعلاً عن تفكير زعماء مصر وساستها .. فهو بالرغم من أنه كأي مصري يرى ضرورة اتحاد مصر والسودان إلا أنه لم يكن يتطرق في نوعية هذا الاتحاد ولا يتشبث بتمامه فوراً أو يقدمه على إنهاء الاحتلال البريطاني عن وادي النيل).

* ولقد أشار (السير قوين بل) حين روى ذكرياته إلى إنه: (كان (يقصد محمد نجيب) يتطلع كغيره من الضباط المصريين لقيام اتحاد بينه وبين بلاده والسودان، ولزوال النفوذ البريطاني عنه ولكن كان يعلم علم اليقين أن أية محاولة لفرض الاتحاد المنشود فرضاً يؤدي إلى نتائج عكسية، وأن خير سبل لكسب السودانيين هو التعاطف مع رغبتهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم)[39].

* في إطار ذلك الفكر الثوري الجديد الذي طرحته سلطة 23 يوليو نستخلص نظرة أخرى لأحد رموزها أو بالأحرى قائدها الفعلي وهو الرئيس جمال عبدالناصر، حيث أشارت أدبيات ووثائق المرحلة إلى أن نظرة عبدالناصر تجاه السودان تميزت بالعمق السياسي والبعد الاستراتيجي [40] ونرى أن الأولى قد تمثلت في تطوير صيغة الكفاح المباشر إلى موقف ثابت، أما الثانية وتزعم أن ملامحها تظهر في كتابه (فلسفة الثورة) بالإضافة لظهورها في أكثر من موقف عبر تطور مساره الفكري والسياسي ونشير هنا باقتضاب إلى مؤتمر باندونج عام 1955 وإلى زيارته للسودان في عام 1961.

* ودون أن نخل بوقائع التاريخ نشير إلى بعض الرؤى التي كان يطرحها بعض أعضاء

مجلس الثورة المصري وهم بالتحديد أنور السادات وصلاح سالم فقد كان لكل منهما أثر ودور في المسألة السودانية: تميز دور صلاح سالم بالانطباع والانفعال وربما إلى حد كبير بشيء من الحدة، ويثبت أحد المعاصرين شهادته فيورد [41]: ((حدثني (يقصد صلاح سالم) أنه لا يتعاطف مع نداء استقلال السودان – ولكن يقبل مبدأ تقرير المصير كخطوة نحو تحقيق الوحدة بين السودان ومصر)) يبدي السير قوين بل رأياً في ذلك فيقول : ((وهو كغيره من المصريين يرى أن بريطانيا لا شأن لها بوضع السودان الدستوري أو بمستقبل تطوره السياسي بسبب أهمية النيل لحياة مصر وما يعقده من رباط طبيعي بين البلدين ويرى السودان بلداً متخلفاً لا يقوى على تصريف شئونه وحده قبل مضي جيل)).

* يبدو من جانب آخر أن مجلس قيادة ثورة 23 يوليو قد عول على ضرورة وضع استراتيجية واضحة في المفاوضات مع بريطانيا حول السودان. ولقد انطلق المجلس بعد دراسات جادة وتقييم موضوعي للموقف على أن المدخل الناجح.. هو التأكيد على فكرة حق تقرير المصير، وهو ما يستتبع – كما ذهب التقييم – أن تؤيد الأحزاب الاتحادية فكرة الاتحاد من مصر. ولعل تلك الاستراتيجية تفسر لنا وجود (لوبي) خاص تمارسه مصر مع قادة الأحزاب – الاتحادية ، كما يفسر لنا سرية بعض الاجتماعات التي كانت تعقد بمنزل الدمرداش أحمد في شارع البرجاس. ولقد قاد هذا (اللوبي) في مرحلته الأولى الصاغ صلاح سالم ولكن الجماعات الاتحادية انتهت كما سوف نستعرض إلى إعلان الاستقلال من قاعة البرلمان في جلسة 1955/12/19:

* في إطار هذه الاستراتيجية وتقديرات مبدأ الاتحاد مع مصر تقدمت الحكومة المصرية بمذكرة في فبراير 1952 إلى الحكومة البريطانية جاء فيها (تؤمن الحكومة المصرية إيماناً وطيداً بحق السودانيين في تقرير المصير وممارستهم له ممارسة فعلية في الوقت المناسب وبالضمانات الكافية) ومضت المذكرة لتؤكد على أن سيادة السودان سوف يكون معترفاً بها طيلة الفترة الانتقالية وإلى أن يتم تقرير المصير. [42]

* قام الصاغ صلاح سالم على أثر تسليم هذه المذكرة بسلسلة من الاجتماعات مع قادة الأحزاب السودانية في الخرطوم وانتهت هذه الاجتماعات في العاشر من يناير 1953 لتشكل ما سمي باتفاقية الأحزاب، ولقد سمى بعض الباحثين هذه المرحلة بمرحلة تجاوز السيادة وتكريس الثقة [43].

5. اتفاقية 12 فبراير 1953م:

أ. المضمون والمحتوى:

قبلت الاتفاقية بمضمونها الجديد كثيراً من المعايير والأعراف التي فرضت نفسها على العلاقات السودانية المصرية. ونشير بتحديد أكثر إلى النظريات التي حاولت أن تؤطر لفلسفة هذه العلاقة (والتي سبق لنا استعراضها) ونرى أن الاتفاقية قد نقلت العلاقة من مسارها الحالم إلى مسارها الموضوعي: تكونت الاتفاقية من (15) مادة عالجت الموضوعات الآتية (44):

- إنهاء الحكم الثنائي المصري - البريطاني.
- حق أهل السودان في تقرير مصيرهم.
- قيام جمعية تأسيسية منتخبة لتقرير المصير.
- ممارسة أهل السودان لشئون الحكم أثناء الفترة الانتقالية.
- الاحتفاظ بوحدة السودان كإقليم واحد.
- تبدو ثمة آراء أخرى جديرة بالإثبات وهي:-
- تحفظ حكومة السودان على ما جاء في الاتفاقية حول السودنة والجنو ب.

ب. الاتفاقية : آراء وأفكار:

يسجل السير قوين بل في مذكراته: أما بالنسبة لنا نحن الإنجليز العاملين في السودان فقد كانت الاتفاقية مخيبة لآمالنا وصدمة لأمانينا حول مستقبل السودان ورفاهيته.. وكنا نعتقد أن الأحزاب الاستقلالية قد هزمت نفسها بقبول الحلول المصرية التي تهدد مستقبل بلادها وتطورها (45) - نشير هنا - أيضاً إلى أن السيد عبدالرحمن المهدي وهو رائد التوجه الاستقلالي قد أرسل برقية في 16 فبراير 1953 إلى الحكومة المصرية مهنئاً بما جاء به الاتفاقية.

- سجل الحزب الشيوعي موقفه من الاتفاقية في كتاب بعنوان (اتفاقية السودان في الميزان) وبين فيه اعتراضاته على أساس أن الاتفاقية (أجلت) مطلب الجلاء لفترة ثلاث سنوات وأعطت للحاكم العام سلطات واسعة وخطيرة لتقوية نفوذ بريطانيا في السودان - كما أن الاتفاقية قد نصت على ما يقيد حرية الشعب وهو ما يقلل من نضال الحركة الجماهيرية، ولكن الحزب الشيوعي (أعاد) النظر في تلك الحجج التي بنى عليها موقفه وليتخذ موقفاً جديداً يؤيد فيه الاتفاقية وذلك في اجتماع اللجنة المركزية الذي انعقد في مارس 1953م (46).

- أيدت الأحزاب الأخرى الاتفاقية - ولقد امتلأت صحف ذلك الوقت بتأييد قادة الأحزاب وقادة الرأي.

- أما السلطة في مصر فقد نظرت للاتفاقية كانتصار لسياستها ومناوراتها ولم يخامرها أي شك في أن السودان صار بالفعل في دائرة الاتحاد ولقد علق أحد الكتاب موضحا:

(ولم يخامر المصريين أي شك في أنهم سائرون نحو القبض على زمام الأمور بصورة تدفع السودانيين لاختيار نوع من الاتحاد مع مصر [47]) ويشير أحد الباحثين في دراسة جادة إلى:

(أن اتجاه القيادة الجديدة في مصر لقبول حق السودان في تقرير مصيره لم يكن بمثابة تخل عن السودان أي أنه لم يكن تسليماً نهائياً بفصل السودان عن مصر وإنما راهنت القيادة المصرية الجديدة على قدراتها في التأثير في الرأي العام والقوى السياسية السودانية لاختيار الارتباط بمصر [48].

وصف جاكسون الاتفاقية بأنها تتفق وأهداف السياسة المصرية، كما أنها تمهد للسيطرة المصرية على السودان [49].

الهوامش

(1) د. راشد البراوي، مجموعة الوثائق السياسية، المرجع السابق، ص 182.

(2) بشير محمد سعيد، سير قوين بل يروي ذكرياته، المرجع السابق، ص 89.

(3) 1- ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث ، المرجع السابق، ص 262.

2- د. عبدالعزيز نوار، تاريخ العرب المعاصر، المرجع السابق، ص 260.

(4) د. يونان رزق، قضية السودان، المرجع السابق، ص 89.

(5) د. راشد البراوي، مجموعة الوثائق السياسية، المرجع السابق، ص 182.

(6) عبداللطيف الخليفة، وقفات من تاريخنا المعاصر بين الخرطوم والقاهرة، المرجع السابق، ص 256.

(7) بشير محمد سعيد، سير قوين بل يروي ذكرياته، المرجع السابق، ص 89.

(8) 1- أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 52.

2- عبدالماجد أبو حسبو، مذكرات عبدالماجد أبو حسبو، المرجع السابق، ص 121.

(9) 1- ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، المرجع السابق، ص 226.

2- أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 92/51.

3- د. أحمد عبدالرحيم مصطفى ، العلاقات المصرية البريطانية 56/36، المرجع السابق، ص 95.

(10) عبدالماجد أبو حسبو، مذكرات عبدالماجد أبو حسبو، المرجع السابق، ص 124.

(11) أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 29 و46.

(12) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، المرجع السابق، ص 47.

(13) 1- د. أحمد عبدالرحيم مصطفى، العلاقات المصرية البريطانية 56/36، المرجع السابق، ص66.

2- د. عبدالعزيز نوار، تاريخ العرب المعاصر، المرجع السابق، ص 262.

Afaf Abdel Majid Abu Hasbo, Factional Conflict in The Sudanese Graduate College Publications, U. of 1944-Nationlist Movement 1918 .Khartoum, No. p.138

(14) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، المرجع السابق، ص 49.

(15) بشير محمد سعيد، سير قوين بل يروي ذكرياته، المرجع السابق، ص 89.

(16) أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 63

(17) خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية، المرجع السابق، ص 155/149.

(18) 1- د. بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الأفريقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة د.ت، ص 12.

2- د. راشد البراوي، مجموعة الوثائق السياسية، المرجع السابق، ص 58.

3- محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، المرجع السابق، ص 50.

4- د. عبدالعز يز نوار ، التاريخ العربي المعاصر، المرجع السابق، ص 299.

(19) أنتوني ايدن، مذكرات ايدن: القسم الأول 1951-257 ترجمة خيري حماد، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر بيروت، د. ت، ص 335-339.

(20) محمد عمر بشير، حول العلاقات السودانية المصرية، دار النسق، سلسلة آفاق سودانية ، الخرطوم، 1988، ص 7.

(21) أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 81.

(22) جريدة الشرق الأوسط الدولية، العدد 2293، تاريخ 4 ديسمبر 1987 (مقال الأستاذ أحمد أبوالفتح ص7).

(23) عبداللطيف الخليفة، وقفات في تاريخنا المعاصر بين الخرطوم والقاهرة 1983، 215.

(24) عادل حمودة، نهاية ثورة يوليو، مكتبة مدبولي، القاهرة 1983، ص 27.

(25) 1- بشير محمد سعيد، سير قوين بل يروي ذكرياته، المرجع السابق، ص 105.

2- محمد صبيح، أيام وأيام 1882-1956، المرجع السابق ص 405 وما بعدها.

3- عادل حمودة، نهاية ثورة يوليو، المرجع السابق، ص 77 وما بعده.

(26) 1- أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 90.

2- محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، المرجع السابق، ص 51.

3- محمد عمر بشير ، حول العلاقات السودانية المصرية، المرجع السابق، ص 9.

(27) أحمد عطية الله، القاموس السياسي، المرجع السابق، ص 16.

وقعت اتفاقية مياه النيل بناء على خطابين متبادلين بين رئيس مجلس الوزراء والمندوب السامي البريطاني ، الأول في 25 يناير 1925 حين طلب إعادة النظر في التعليمات الخاصة بزيادة مساحة الأطنان التي تروي الجزيرة إلى مقدار محدد

بناء على رأي لجنة فنية في 27 مايو 1929 وكان جوهر ذلك الرأي: تنظيم الرأي على أساس تقرير لجنة مياه النيل مع اعتبار المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسياً لسياسة الحكومة البريطانية.

(28) 1- البكباشي أ. محمد نجيب، رسالة إلى السودان، د.ت، القاهرة 1943، نسخة مصورة والفصل الخاص بنشأة محمد نجيب في السودان.

2- حضر حمد، الحركة الوطنية في السودان، المرجع السابق، ص 161.

3- عبداللطيف الخليفة، وقفات في تاريخنا المعاصر بين الخرطوم والقاهرة، المرجع السابق، ص 112.

(29) كان الدكتور محسن عبدالخالق، من ضباط الثورة، كما كان المتهم الأول في قضية (المدفعية) عام 1954 وقد تقلد بعد إطلاق سراحه عدداً من الوظائف الإدارية والدبلوماسية ثم عمل بعد ذلك أستاذاً للعلوم السياسية بمعهد الدراسات الدبلوماسية بالمملكة العربية السعودية حيث تزاملنا لما يقرب من السنوات الخمس.

(30) محمد عمر بشير، حول العلاقات السودانية المصرية، المرجع السابق، ص 11.

(31) عادل حمودة، نهاية ثورة يوليو، المرجع السابق، 109.

(32) أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 96.

(33) أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 96.

(34) خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية، المرجع السابق، ص 166.

(35) 1- عبداللطيف الخليفة، وقفات في تاريخنا المعاصر بين الخرطوم والقاهرة، المرجع السابق، ص 112 وما بعدها.

2- بكباشي أ. محمد نجيب، رسالة السودان، المرجع السابق.

(36) د. بطرس بطرس غالي، دراسات في الدبلوماسية العربية، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، 1973، ص 43.

(37) 1- عبداللطيف الخليفة، وقفات في تاريخنا المعاصر بين القاهرة والخرطوم ، المرجع السابق، ص 265.

2- محمد نجيب، كلمتي التاريخ، دار الكتاب، الكتاب النموذجي، القاهرة 1975، ص 114.

(38) بشير محمد سعيد، سير قوين بل يروي ذكرياته، المرجع السابق، ص 118.

(39) بشير محمد سعيد، سير قوين بل يروي ذكرياته، المرجع السابق، ص 119.

(40) 1- د. عمر عبدالعزيز عمر، دراسات تاريخ العرب الحديث والمعاصر، المرجع السابق، 527.

2- د. أحمد عبدالرحيم مصطفى، العلاقات المصرية البريطانية، 36-1956، المرجع السابق، ص 106.

(41) محمد عمر بشير، حول العلاقات السودانية المصرية، المرجع السابق، ص 12.

(42) 1- أحمد عطية الله، القاموس السياسي، المرجع السابق، ص 284.

2- ايدن، مذكرات ايدن، المرجع السابق، ص 353 وما بعدها.

3- أنتوني ايدن، مذكرات ايدن، المرجع السابق، ص 353 وما بعدها.

(43) بشير محمد سعيد، سير قوين بل يروي ذكرياته، المرجع السابق، ص 120.

(44) لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي، المرجع السابق، ص 35.

(45) بشير محمد سعيد، سير قوين بل يروي ذكرياته، المرجع السابق، ص 120.

(46) مجلة المستقبل ا لعربي، سبتمبر 85، العدد 79، ص 83.

(47) جريدة الجمهورية المصرية، العدد الصادر بتاريخ 11 فبراير 1954.

الفصـل الرابــع

جزء (2)

صراع الاستقلال والاتحاد 1946-1953م
صراع السلطة في مصر ونفوذها على العلاقة

في مصر:

- مسار العلاقة : صراع أم حوار
- بين الدكتاتورية والديمقراطية
- صراع نجيب – ناصر
- ثورة يوليوو 1952م ومسار ا لعلاقات الجديد

في السودان:

- الجمعية التشريعية (1948).
- مبدأ تقرير المصير: اتحاد أم استقلال
- انفعال مارس (1945)
- الاستقلال بين الموقف والمساومة
- من الاتحاد إلى الاستقلال..لماذا؟!

«لا اتحاد ولا وحدة بلا نجيب»

من شعارات الحزب الوطني الاتحادي

«إن وصول إسماعيل الأزهري
لرئاسة الحكومة كان بشرى لنا
نسبة إلى أن الخطة كانت تقوم
على تدعيم الحزب الوطني لكي
يعود السودان إلى مصر بعد أن
يخرج منه الإنجليز»

محمد نجيب – كلمتي للتاريخ

أولاً: في مصر:

مسار العلاقة: صراع أم حوار:

كان طبيعياً أن تطل صراعات السلطة برأسها في مجلس قيادة ثورة 23 يوليو، فقد اختلفت الآراء ومنذ بدايات بناء خلايا الضباط الأحرار حول مفهوم الدولة وأسلوبها وإدارتها، كما تأثرت قيادة الثورة بعد نجاحها بانتماءاتها وتجاربها ورؤاها السابقة.. وكان طبيعياً أن تعمل التيارات السياسية في مصر على احتواء هذه القيادات والعمل من ثم على توجيه الثورة .. ونشير في هذا المقام إلى أثر ونفوذ تنظيمات الإخوان المسلمين والشيوعيين وأحزاب مصر الفتاة والوفد على كثير من أعضاء مجلس قيادة الثورة [(1)].

1. بين الدكتاتورية والديمقراطية:

فجرت بعض التصرفات السلوكية من قبل بعض القيادات الجديدة اعتراض فريق آخر من الضباط الأحرار عرف في الأوساط العسكرية بالمثالية الأخلاقية: تبلورت هذه الاعتراضات في شكل ما سمي فيما بعد بحركة المدفعية وهي الحركة التي قادها اليوزباشي محسن عبدالخالق والتي كان من بين مطالبها عودة الديمقراطية ورفض التسلط والذي بدأت بعض معالمه في الظهور ويورد الأستاذ عادل حمودة في هذا المقام ما يلي: (كان المشروع الذي قدمه محسن عبدالخالق لجمال عبدالناصر ينص على أن هدفنا هو عودة الديمقراطية وقد قدرنا لذلك بضعة أشهر أو عام على الأكثر ليكون نظام الحكم ديمقراطياً لأقصى درجة مستطاعة والأهم أن يكون النظام

القائم مما لا يسمح بقيام الديكتاتورية أو ترسيخها فالديكتاتورية إن قامت لن تتغير إلا بإجراءات عنيفة كثورة أخرى أو حركات الاغتيال)[2].

انتهى ذلك الصراع المبكر في المفاهيم والشكل باعتقال قيادات هذه الحركة في 15 يناير 1953 ومحاكمتهم بعد ذلك وليظل سؤال الديمقراطية ومفهومها قائماً لينفجر في صورة أخرى كان لها أبلغ الأثر على تطور الحياة السياسية في مصر - وفي السودان وهو صراع نجيب - ناصر.

2. صراع نجيب - ناصر:

كان محمد نجيب بحكم تاريخه العسكري والاجتماعي العظيم من الشخصيات المؤهلة القبول في الأوساط السياسية والعسكرية: بدا ذلك واضحاً حين أعلنت ثورة 23 يوليو 1952 بيانها الأول الذي أذاعه السادات باسمه. فقد قبلت القيادات الموالية للملك بالوضع الجديد والواقع أن تركيبة محمد نجيب الفكرية كانت تنفر، بل وتعارض أي توجهات تسلطية أو ديكتاتورية فجنح إلى الديمقراطية ولعل هذا التوجه سبباً مباشراً في تفجير الصراع بينه وبين قيادات الثورة الأخرى من الشباب وهو صراع نحيل في تفاصيله إلى كتب التاريخ ووثائقه، إلا أننا نثبت هنا أن بعض حجج الفريق الذي وقف ضد نجيب كانت تقول بأنه لم يقم بأي دور فعال في الثورة والحقيقة والواقع كانا يدمغان تلك الحجة بالبطلان - فقد كان مجرد قبوله كرتبة عليا للثورة أثر مباشر وكبير في نجاحها وقبولها [4].

انتهى صراع السلطة مع نجيب في مرحلة أولى إلى استقالته من منصبه في 23 فبراير 1954 ولم يكن قبول تلك الاستقالة بالأمر الهين على مجلس قيادة الثورة - فقد كان له رد فعل عنيف على المستويين العسكري والشعبي:

انتفضت قوات المدرعات تأييداً لتوجه نجيب الديمقراطي - كما انفجر الشارع - في مظاهرات صاخبة، سواء في مصر أو السودان ولقد أورد خضر حمد في مذكراته أنه كان للاستقالة رنة داوية وأثر بعيد في السودان ... فالسودان عندما أيد الثورة تأييداً شاملاً دون تردد لأنه كان يعرف قائدها وكان يثق فيه وكان يشعر أن قائد الثورة منه وإليه)) [5].

أ. نجيب والسودان:

والواقع أننا نذهب إلى أن صراع نجيب - ناصر كان من المنحنيات ذات الأثر البالغ في مسار العلاقات السودانية المصرية - بل وكما سوف نفصل فإننا نرى أن من أثر ذلك

الحوار الذي دار بين الاتحاديين حول جدوى الاتحاد ومفهومه ولعلنا نشير هنا إلى قصيدة أحمد محمد صالح كمؤشر لانفعال السودان بمواقف السلطة المصرية ضد محمد نجيب، والتي كان من بعض بنيانها:

مـــا كنـــت غـــداراً ولا خوانـــا	*	كلا ولـــم تـــك يـــا نجيـــب جبانـــا
يـــا صاحـــب القلـــب الكبـــير تحية	*	مـــن أمـــة أوليتهـــا الإحســـــانا
عرفتـــك منـــذ صبـــاك وافيـــا	*	فوفـــت إليـــك وآمنـــت إيمانـــا
أصبحـــت بعـــد القيـــد أبلـــغ حجة	*	واعـــز منزلـــة وأرفـــع شـــــانا
أن طوقـــوك فطالمـــا طوقتهـــم	*	مننـــا كبـــار في الزمـــان حســـانا
أو قيـــدوك فقـــد فككـــت قيودهـــم	*	ووهبتهـــم حريـــــــة وأمانـــا
لـــو أنصفـــوك جعلـــوك إمامهـــم	*	وتخـــيروك لمجدهـــم عنوانـــا
الثـــورة الحمقـــاء كنـــت صمامهـــا	*	مـــن كل شـــائبة كنـــت ضمانـــا
أخـــذت مـــن اســـمك روحهـــا	*	ومضـــت فكانـــت رحمـــة وحنانـــا

جاء في القصيدة العصماء كذلك:

يـــا ويح مـــصر مـــا دهـــى أبناءها	*	فمضـــوا عـــلى احقادهـــم عميانـــا
ركبـــوا رؤوســـهم فكانـــت فتنـــة	*	هوجـــاء مـــا تركـــت لهـــم (إخوانـــا)
هـــل تحجبـــون الشـــمس	*	أو تطمســـون جمالهـــا الفتانـــا
مـــا حطمـــوك إنمـــا حطمـــوا	*	أمـــل البـــلاد وصوتهـــا الرنانـــا
هـــذا جـــزاء المحســـنين وقلمـــا	*	تلقـــى عـــلى إحســـانك الإحســـانا

ب. عودة نجيب:

لم يفت على مجلس قيادة الثورة حجم الرئيس (نجيب) العسكري والشعبي وما قد تقود إليه أي مواقف أخرى ضده.. وعلى ذلك فقد أحنى المجلس رأسه للعاصفة – وعاد نجيب إلى موقعه مرة أخرى وعين خالد محي الدين (وهو قائد سلاح الفرسان الذي دعم نجيب) رئيساً لمجلس الوزراء ولقد عنت عودة نجيب الانتصار للتوجه الديمقراطي وهو ما ظهر في قرارات 25 مارس 1954 [6].

ثانياً: في السودان:

ظل الصراع بين الاستقلاليين والاتحاديين محتدماً طيلة الفترة من 1946 إلى 1956 ولعلنا لا نبالغ إذا وصفنا ذلك الصراع بالضراوة والشراسة: تنوعت المواجهات بين هذين التيارين نعومة في مناورات فكرية وصداماً دموياً في معارك حقيقية كان يمكن أن تمتد لتكون فتنة أهلية، وقد رصدنا أهم منعطفات ذلك الصراع على النحو الآتي:

- الجمعية التشريعية (1948).
- مبدأ تقرير المصير بين الاتحاد والاستقلال.
- حوادث أول مارس 1954 (ابان زيارة الرئيس المصري محمد نجيب).
- إعلان الاستقلال في 19 ديسمبر 1955م

1. الجمعية التشريعية (1948):- القبول والرفض:

تبلور الصراع بين تياري الحركة السياسية السودانية عن الاختلاف في فهم الصيغة الأكثر تعبيراً عن غايات الشعب وطموحاته في تقرير مصيره وتحديد مساره وتنفيذ سياساته ولقد سبق أن عبرت مذكرة المؤتمر في عام 1942م عن رغبة الشعب السوداني في تأسيس وإنشاء هيئة تمثيلية من السودانيين لإقرار الميزانية والقوانين كما استهدفت مذكرة المؤتمر في ظل المناخ السائد وقتها في العالم، وفي ظل المناداة بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها المناداة بتشكيل مجلس نيابي تشريعي يعبر عن إرادة الشعب على نحو مباشر وبدون وصاية من جهة ولكن الفكرة بتلك العمومية تعرضت للتفاسير المختلفة من قبل التيارين الاستقلالي والاتحادي ولم يفت على السلطة الاستعمارية، في ذات الوقت استثمار الفكرة وتوظيفها بما يحقق غاياتها وأهدافها في المزيد من أسباب الفرقة والشتات بين المواطنين.

رأى الاتحاديون في فكرة الهيئة التمثيلية مسرحية وسيناريو تهدف بريطانيا من خلاله إلى تمكين حزب الأمة من الوصول للسلطة حيث يتحقق استقلال صوري يبعد مصر عن السودان وترعاه وتحميه وتدعم سلطته بريطانيا،[7] وفي ضوء ذلك الفهم رفض الاتحاديون الاشتراك في المؤتمر الذي نظمته حكومة السودان لدراسة الخطوات المستقبلية لمشاركة السودانيين في إدارة شئونهم [8].

أما الاستقلاليون فقد تمثلت رؤيتهم للهيئة التمثيلية في قيام مجلس برلماني منتخب يمارس كل السلطات التي تمارسها برلمانات العالم بين هذا وذاك قامت الحكومة بتشكيل لجنة لدراسة الصيغة الأمثل للهيئة التمثيلية والتي نصت توصياتها على الجمعية التشريعية قد شكلت هذه اللجنة برئاسة السكرتير الإداري وعضوية كل من السكرتير القضائي والسكرتير المالي ومدير مديرية أعالي النيل وممثل لكلية غردون وممثل لمصلحة المعارف ثم مندوب للسكرتير الإداري للحكومة المحلية وممثلين للمجلس الاستشاري إضافة لممثلين للأعيان وممثلين للأحزاب وذلك على النحو التالي: (9)

- ممثلو المجلس الاستشاري: السادة محمد علي شوقي، عبدالله خليل، مكي عباس، بابو نمر، الزبير حمد الملك، وعبدالله بكر.
- ممثلو الأعيان: السادة الصديق عبدالرحمن المهدي، محمد محمود الشايقي، الدرديري محمد عثمان، نصر الحاج علي، محمد صالح الشنقيطي، أحمد حسن خليفة، محمد أحمد محجوب ومكاوي سليمان أكرت.
- ممثلو الأحزاب - السادة محمد الخليفة شريف، محمد عثمان الميرغني، عبدالرحمن عابدون، يوسف بدري، محمد حمد النيل.

استهدفت صيغة الجمعية التشريعية فيما أبرز المشروع الانتقال تدريجياً إلى الحكم الذاتي في تقرير المصير ولقد أرسلت حكومة السودان المشروع للحكومة المصرية لإبداء رأيها وملاحظاتها ولكنها في نفس الوقت تجاهلت التعليقات والملاحظات التي أبدتها الحكومة المصرية على المشروع ولقد أثبت محمود فهمي النقراشي في خطابه لوزير خارجية بريطانيا في 11 مارس 1948 ما يلي: (10)

(إن دهشتنا كانت عظيمة عندما تسلمنا المشروع بتاريخ 17 فبراير فوجدناه لا يشتمل على شيء من تلك التعديلات).

أجريت انتخابات الجمعية التشريعية في ظروف بالغة التعقيد فقد تلبدت نذر الصدام والمواجهة إذ قاد الاتحاديون والجبهة المعادية للاستعمار معارضة شرسة ضد تلك الجمعية في نوفمبر 1948، ولكنها على الرغم من كل ذلك انتخبت في 15 ديسمبر 1948م وتمثلت وقائع تلك المعارضة والتي قادتها جبهة الكفاح فيما يلي: (11)

- أن نسبة التصويت في مناطق الوعي لم تتجاوز نسبة 3%
- أدت المواجهة في بعض الأحيان إلى الموت وإلى التشريد والأذى.

على الرغم من كل ذلك واصلت الجمعية أعمالها بصورة عادية وقاد حزب الأمة

وبحكم تمثيله في داخلها - مطلب (الحكم الذاتي) في هذا الإطار قدم العضو محمد حاج الأمين اقتراحاً في جلستي 13 و14 أكتوبر 1950م ينص على:

(نحن أعضاء الجمعية التشريعية بالسودان، من رأينا أن السودان قد وصل المرحلة التي يمكنه فيها أن يمنح الحكم الذاتي، ونرجو من معالي الحاكم العام الاتصال بدولتي الحكم الثنائي لإصدار تشريع مشترك يمنح الحكم الذاتي...إلخ [12]

وبالفعل وبعد أن تبنت الجبهة الاستقلالية الاقتراح، وبعد مداولات طويلة أجيز الاقتراح بأغلبية صوت واحد حيث نالت الموافقة 39 صوتاً واعترض عليه 38 صوتاً[13].

وافق الحاكم العام - وكان وقتها السير (روبرت هاو) - على الإجراء ولم يكن الأمر سهلاً عليه، فقد أبدت الحكومة البريطانية أسفها على الإجراء حيث أنه - أي الحاكم العام لم يقم باستشارتها في الأمر قبل إبداء الموافقة وقالت الحكومة المصرية بنفس الرأي: [14]

تحت الظروف التي سبق استعراضها قامت حكومة الوفد في 1950/10/8م برئاسة النحاس باشا بإلغاء اتفاقيتي 1898 و 1936م (من جانب واحد) وقامت بإعلان فاروق ملكاً على مصر والسودان واحتوى ذلك الإعلان على إنشاء مجلس تشريعي.. ويسجل أحد الباحثين في ذلك الأمر أنه يمثل خطوة لم تستثر حماس السودانيين (ولعله كان يقصد الاتحاديين) فحتى حزب الأشقاء وصفها بأنها (مجرد كلام). ويبدو أن ذلك الموقف من حزب الأشقاء كان تعبيراً عن حالة الإحباط التي بدأت تسيطر على القوى الاتحادية إزاء الموقف المصري العاجز عن مساندتهم بصورة جادة): [15]

يستخلص أحد الإداريين البريطانيين (سير قوين بل) من خطوة الإلغاء التي قامت بها حكومة النحاس ما يلي: [16]

- (تأكيد الحكومة البريطانية لالتزامها تجاه السودان بألا تأذن بتغيير أوضاعه إلا بعد مشورة أهلهم وحرصها على منحهم تقرير المصير)
- رفض الجمعية التشريعية بإجازتها لمشروع الحكم الذاتي لمحاولات مصر فرض سيادتها على السودان وعلى الرغم من المعارضة الشرسة التي قادها الاتحاديون والشيوعيون فقد انتهت إلى مشروع دستور للحكم تمثلت أهم ملامحه في:-
- أن يكون الحاكم العام هو رأس الدولة وله تلك الصفة سلطات استثنائية في المسائل الخارجية والجنوب.
- إنشاء وتأسيس برلمان منتخب من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

- يتولى (البرلمان) اختيار رئيس الوزراء بالأغلبية المطلقة.
- يتولى رئيس الوزراء اختيار وزرائه من داخل الجمعية.
- يكون رئيس الوزراء مسئولاً مسئولية دستورية أمام برلمان الحكم الذاتي.

1. مبدأ (تقرير المصير)

تبع توقيع اتفاقية 12 فبراير 1953 التي سبق الإشارة لسيناريو وملابسات توقيعها، اندماج الأحزاب الاتحادية في كيان واحد هو الحزب الوطني الاتحادي بقيادة إسماعيل الأزهري رئيس حزب الأشقاء: أدى ذلك العامل الجديد إلى مزيد من الصراع الشرس بين التيار الاتحادي والتيار الاستقلالي والذي بلغ أوجه بالصدام الدموي في أول مارس 1954 أثناء زيارة رسمية لمحمد نجيب للسودان.

أ. الموقف الاتحادي: الاستراتيجية والتاكتيك

عملت السلطة الجديدة في مصر على استقطاب التيار الاتحادي في مواجهة حزب الأمة برؤياه وتفكيره الذي يخالف رؤياها وتفكيرها وفي إطار ذلك الفهم مضت (الثورة) المصرية تعمل جاهدة على توحيد الفصائل الاتحادية في ماعون واحد وهو ما نجحت فيه تماماً وكانت حسابات ذلك تهدف إلى حسم معركة تقرير المصير لصالح فكرة الارتباط مع مصر [17].

تم سيناريو اندماج التيارات الاتحادية في حزب واحد على النحو الآتي: [18]

في مساء الجمعة 31 أكتوبر 1952 وبعد زيارة قام بها الرئيس محمد نجيب تم الاتفاق على تكوين لجنة ثلاثية للنظر في مسألة توحيد الفصائل الاتحادية في (ماعون واحد) وقد تكونت هذه اللجنة بالفعل من السادة ميرغني حمزة - الدرديري محمد عثمان - خضر حمد.

انتهت اللجنة في الأسبوع الأول من نوفمبر 1952 إلى اقتراح صيغة الحزب الوطني الاتحادي برئاسة إسماعيل الأزهري وهي الصيغة التي خاضت بفاعلية وكفاءة أولى المعارك الانتخابية في نوفمبر 1953 وقد وقفت (الجبهة المعادية للاستعمار) بجانب الحزب الوطني الاتحادي في تلك الانتخابات [19] والتي انتهت كما أعلنت نتائجها في 29 نوفمبر 1953 بفوز الحزب الوطني الاتحادي حيث حصل على (221ر229) صوتاً مقابل (822ر190) صوتاً لحزب الأمة وكانت النتيجة الكلية للانتخابات على النحو الآتي:

51 مقعداً للحزب الاتحادي

22 مقعداً لحزب الأمة

11 مقعداً للمستقلين

09 مقاعد للجنوبيين

03 مقاعد للحزب الاشتراكي الجمهوري

مقعد واحد للجبهة المعادية للاستعمار

ويلاحظ هنا أن الحزب الاشتراكي الجمهوري قد أعلن فيما بعد انضمام نوابه للحزب الوطني الاتحادي [20] كما يلاحظ أنه كان طبيعياً أن ينزعج حزب الأمة للنتيجة فقد رأى في معطياتها بصمات مصر ونفوذها فأصدر بياناً في 30 نوفمبر 1953م جاء فيه (أن حزب الأمة لم يكن يتوقع أن تكون نتيجة الانتخابات رغم التزوير والتضليل والتدخل المصري يمثل ما أسفرت عنه لذا فإن حزب الأمة يعلن للشعب السوداني وللعالم أجمع عدم اعترافه بنتيجة الانتخابات وأن حزب الأمة سوف يتخذ في الحال الخطوات العملية الحاسمة التي تقتضيها المصلحة العامة) [21].

ويسجل الاستاذ محمد أحمد محجوب في هذا المقام ما يلي: [22](أن مصر تجاهلت بصورة مفضوحة اتفاقية الشرف فصبت المال والدعاية خلال حملة الانتخابات) وهو الرأي الذي ذهب إليه ودعمه بالحجج المؤرخ أمين التوم [23] ونرى أنه على الرغم من شهادة بعض الباحثين بنزاهة الانتخابات [24] إلا أن استقراء الواقع يشير إلى دعم مصر للتيار الاتحادي كما يشير في نفس الاستقراء إلى أن بريطانيا وحكومة السودان قد دعمت حزب الأمة والجبهة الاستقلالية بهدف تقليص النفوذ المصري على مسرح السياسة السودانية [25].

كان طبيعياً كذلك وقد انتصر التيار الاتحادي الذي تدعمه مصر أن يزداد أمل القيادة المصرية في أن يرجح الحكم في السودان (تقرير المصير) لمصلحة الارتباط مع مصر ويسجل - محمد نجيب هنا الشهادة الآتية [26]: (كنت في نفس الوقت واثقاً من أن الديمقراطية والاستفتاء الحر لشعب السودان سوف يصلان بنا إلى نفس النتيجة وهي ارتباط وادي النيل (لاحظ أنه يتحدث عن شعب وادي النيل وليس شعبي) ولهذا جرؤت على إعلان موافقتي على تقرير المصير مخالفاً الخط الذي أجمع عليه السياسيون قبل حركة الجيش) ويواصل الرئيس محمد نجيب نفس الرؤيا فيصرح مؤكداً أن وصول إسماعيل الأزهري لرئاسة الحكومة كان بشرى لنا، نسبة إلى أن الخطة كانت تقوم على تدعيم الحزب الوطني لكي يعود السودان إلى مصر بعد أن

يخرج منه الإنجليز [27] وفي هذا المناخ المتوتر رفض حزب الأمة نتيجة الانتخابات واستعد كما أبرز بيانه دون لبس أو مواراة لاتخاذ الخطوات الحاسمة التي تقتضيها المصلحة العامة ولم يكن خافياً على المراقبين مثل ذلك التحفز الذي انفجر في صبيحة أول مارس 1954م وعند زيارة الرئيس محمد نجيب للسودان فقد أكد حزب الأمة في صباح ذلك اليوم على المواجهة والتصعيد تحديه للحزب الوطني الاتحادي ولمصر.

ب. أول مارس 1954: الانفعال الدموي:

تأكد بصورة تكاد تكون قاطعة أن فكرة الارتباط مع مصر في ضوء نتيجة انتخابات 1953م قد أضحت في مرحلة لا تتعدى الإجراءات الشكلية وقد أدى ذلك اليقين المرجح إلى أن ينفعل حزب الأمة فيقود المظاهرات الضارية التي تدين وترفض وتحارب هذا التوجه، ولم يأل الحزب الاتحادي صاحب الأغلبية جهداً في التمهيد لإبراز سلطته والعمل في همة للانتهاء من إجراءات افتتاح أول برلمان سوداني)) والذي تحدد له اليوم الأول من مارس 1954 وكان طبيعياً أن يدعو الحزب الاتحادي الرئيس المصري محمد نجيب لحضور الافتتاح – فأوفد الأستاذ خضر حمد لتقديم الدعوة، ضمن مهام أخرى. وكانت السلطة تعاني في مصر، من صراع نجيب/ناصر الذي انعكس فيما بعد على التيار الاتحادي بالسودان فنادى: لا اتحاد ولا وحدة بلا نجيب [28].

استفزت إجراءات الوطني الاتحادي التمهيدية لافتتاح البرلمان وحماسه البالغ لدعوة نجيب قيادات طائفة الإنصار وحزبها السياسي . وكانت الرحلات التي ظل يقوم بها الصاغ صلاح سالم في مختلف أقاليم السودان مبشراً بالاتحاد مع مصر، ربما في بعض الأحيان مهدداً. تزيد من درجة ذلك الاستفزاز.

رأى قيادة الأنصار وحزب الأمة والجبهة الاستقلالية ضرورة تسيير موكب للمطار يعبر للرئيس المصري عند نزوله، عن رفض شريحة كبيرة من السودانيين لفكرة الارتباط مع مصر وذلك بعيداً عن الصورة التي يكون التيار الاتحادي قد رسمها له [29]: هتفت جموع الأنصار في انفعال أمام الرئيس محمد نجيب (لا مصري ولا بريطاني السودان للسوداني) وكانت كل الظروف تساعد على انفجار الموقف – فقد تحولت الساحة إلى صدام ومواجهة ودماء وضحايا، وكان طبيعياً أن يتأجل افتتاح البرلمان، وأن يعود الرئيس المصري إلى بلاده.

دون خوض في تفاصيل أحداث مارس 1954 والتي نحيل بشأنها إلى الكتب والوثائق والتقارير فإننا نثبت هنا أن محكمة الاستئناف العليا – قد رأت وهي تنظر القضية

أن الفوضى التي أدت للصدام الدموي كانت نتيجة لضعف الحكومة الذي يبرره عدم خبرتها في مجال الحكم في ضوء تلك الحدثيات، وباستقراء لواقع ما بعد التجربة، يمكن رصد المؤشرات الآتية: [30]

- ضرورة أن تشارك المعارضة في اتخاذ القرارات المصيرية.
- أن قرار الاتحاد مع مصر وفق التصور المطروح تشوبه احتمالات الحرب الأهلية.
- إمكان أن تكون أحداث أول مارس 1954م ذريعة لعودة الحكم الثنائي.

ولعلنا - نشير، إلى مسألة أخرى جديرة بالدراسة والبحث وهي بواعث السلوك السياسي لدى حزب الأمة وجماهيره من الأنصار ولدى الحزب الوطني الاتحادي وجماهيره من طائفة الختمية والطبقة الوسطى.

تقود هذه المؤشرات إلى محطات هامة في مسار تطور تقاليدنا السياسية - فيما بعد كما قادت إلى إعادة النظر في مفهوم السياسة القومية وبالتالي لانتقال العلاقات السودانية المصرية - من خانة العاطفة إلى خانة الحسابات الدقيقة، كما أكدت الأحداث والوقائع فيما بعد ولعلنا - نشير هنا إلى أن هذا المنعطف يمثل مادة خصبة لدراسة جادة. ولعلنا نسأل في هذا المقام:

- هل كانت الجمعية التشريعية فعلاً وكما ذهبت التيارات الاتحادية مطية للاستعمار البريطاني؟ أو إلى أي مدى كانت مصداقية شعار الرئيس إسماعيل الأزهري سنحاربها ولو جاءت من مبرأة من كل عيب!.
- هل كانت خطوات إعلان الاستقلال من جانب أزهري. وجماعته محسوبة النتيجة؟!
- أم كانت استجابة لضغوط الأنصار وحزب الأمة ؟!
- لماذا تراجع التيار الاتحادي عن فكرة الارتباط بمصر؟!

3. الاستقلال بين الموقف والمساومة:

ظلت كلمة (الاستقلال) تعني لدى الكثيرين من أبناء الشعب، مجرد الإعلان، الذي تم من داخل البرلمان في يوم 19/ديسمبر 1955م، ولعلها - ما زالت لم تتجاوز ذلك الإطار ، فلم يسبر بعد غور الأسباب التي أدت إليه كما لم يتم بعد، فيما نرى، مواجهة بعض ما نعاني من داء الخجل، والمجاملة، في طرح حقائق التاريخ: نحاول أن نتصدى

هنا بلا تحيز أو محاباة لبعض وقائع الاستقلال. بالتحديد للعوامل التي تضافرت وتداخلت خلال ممارسة الحكم الذاتي لتبلور في الساحة السياسية السودانية منعطفاً جديداً، في العلاقة مع مصر ، يقوده أو بالأحرى يتصدى له التيار الاتحادي.

ما هي تلك العوامل ، وكيف (نفذت) إلى فكر وممارسات سدنة (بالمعنى اللفظي للكلمة) الارتباط مع مصر؟!.. ولماذا يشدنا خدر (المفاهيم) إلى العمى عن الحقائق المجردة، وفي ذلك الإطار نسأل هل كانت الجمعية التشريعية بلا دور في تحقيق الاستقلال؟ هل مثلت أحداث مارس 1954 والتي قادها حزب الأمة وطائفة الأنصار .. الصدمة العصبية التي أعادت الوعي لشريحة الاتحاديين؟ ثمة ما يستوجب بحث الظروف والملابسات التي غذت الانتصار لفكرة الاستقلال، والابتعاد عن الوحدة أو الاتحاد مع مصر. ويمكننا أن نرصد تلك الملابسات على النحو الآتي:

أ. الصراع داخل الحزب الوطني الاتحادي:

* افرز الصراع في داخل الحزب الوطني الاتحادي، تياراً قاده خلف الله خالد، ميرغني حمزة، أحمد جلي. وكان لهذا التيار مأخذه على قيادة إسماعيل الأزهري، من ضمن تلك المآخذ محادثات مياه النيل. التي كان يقودها المهندس ميرغني حمزة وهو مما يؤثر – بالضرورة على سيادة استقلال السودان وكانت الإشارة هنا إلى التهاون والضعف الذي واجه به الحزب الطرف المصري: ولم يتوان إسماعيل الأزهري في فصل هؤلاء الثلاثة وسجل بعض الباحثين في هذا المجال ما يلي: (31)

Following the Dismissal of: 'The Three Ministers it even seemed Possible That They Would once More Form Akha Tmia Party and The National Cogress Party Calling For Independent Republican Sudan Co-ordinate Common Interests with Egypt'.

ب. تغيير مواقف الجبهة المعادية للاستعمار:

طرأ تغيير سبق الإشارة له في موقف الجبهة المعادية للاستعمار (الشيوعيون) فيما بعد انحازت بناء عليه شرائح العمال والطلاب والتي كانت تمثل قاعدة – لذلك التيار الفكري لفكرة (الاستقلال).

جاء في أدبيات الجماعة ما يلي: (32) (كانت هناك خلافات جذرية عديدة بين الحزب الشيوعي وأحزاب الطبقة الوسطى حول طرق ووسائل التحرير الوطني وحول

حق الشعب السوداني في تقرير مصيره، ولكن هنالك وباستمرار نوع من التنسيق أو التحالف أو الجبهة بين هذه القوى وهو ما وصل في بعض الأوقات إلى صيغة التنظيم (الجبهة الوطنية 1946، جبهة الكفاح 1948 – الجبهة المتحدة لتحرير السودان 1952) وأوردت صحافة الحزب الشيوعي ضمن سلسلة من المقالات – في إطار التأكيد على الاستقلال – ما يمكن أن يكون طعناً في ذيلية الاتحاديين لمصر. جاء في تلك المقالات (أن معركة التحرر وتقرير المصير ينبغي أن تسير مستقلة عن التبعية لأي حزب من الأحزاب خاصة الحزب الوطني الاتحادي [33] كما ورد أيضاً..(أننا ندعو لنوع من الاستقلال يختلف عن دعوة الأحزاب الأخرى وكان طبيعياً أن يرحب السيد عبدالرحمن المهدي بذلك الاتجاه، الذي يدعم رؤيته، ويقلص من عناصر نجاح فكرة الارتباط مع مصر التي يقودها الحزب الوطني الاتحادي [35].

ج. مشروع الاتحاد الكونفدرالي مع مصر:

كان للأحدث ومردوداتها أثرها البالغ على تفكير السيد إسماعيل الأزهري – رائد فكرة الارتباط مع مصر ورمزها، فقد (خلخلت) الأحداث – فيما نرى – (عاطفية) الرؤية لديه، ولعلنا ندعم هذا (الاستخلاص) بتوجيهه لبعض المختصين بإعداد دراسة مستقبل العلاقات بين السودان ومصر. وهي الدراسة التي اقترحت صيغة (الاتحاد الكونفدرالي) والذي تم الاتفاق عليه واجازه مجلس قيادة الثورة في مصر، برئاسة جمال عبدالناصر في الأسبوع الأول من أغسطس 1954م.

يقوم المشروع على أن (يكون السودان جمهورية برئيسها ومجلس وزرائها كما لمصر رئيسها ومجلس وزرائها، وأن يتجلى الاتحاد بين السودان ومصر في اجتماعات دورية يعقدها مجلس الوزراء في الدولتين سوياً مرة واحدة أو أكثر من كل عام وتخضع قرارات هذا المجلس لإجازة البرلمان في القطرين)[36].

ويلاحظ أن المشروع الكونفدرالي كان ينص على حق أي من الدولتين في فسخ هذا الالتزام بعد وقت يمكن تحديده متى رأت أي منهما أن هذا الرباط قد يضر بمصالحها أو غايتها على أن يكون ذلك بمقتضى استفتاء شعبي. ويبدو لنا ، أن اتهام مجموعة خلف الله خالد، الذي أشرنا له فيما سبق ، للأزهري بالتآمر مع مصر لتحقيق أهداف لا يقرها الشعب السوداني إنما مرده ذلك الاتفاق، حيث لم يطرح ذلك التصور على الشعب السوداني أو على أجهزة الحزب نفسه [37].

د. عزل محمد نجيب:

كان لعزل محمد نجيب في 14 نوفمبر 1954م، أثر خطير في أن يعيد الحزب الوطني الاتحادي حساباته في (الارتباط مع مصر)، فقد كان لنجيب في نفوس السودانيين – على اختلاف اتجاهاتهم مكانة خاصة من التقدير والإعزاز بل أنه في ذلك المناخ طرح شعار لا وحدة ولا اتحاد بغير نجيب كما عبر الشعب السوداني بقطاعاته المختلفة ومن خلال المواكب والمظاهرات عن تأييد نجيب وإدانة عزله.

ه. المزاج السوداني:

للشعب السوداني كغيره من الشعوب مزاجه، الذي كونته خصائصه الذهنية والوجدانية وهو مزاج ينفر بحكم تلك الخصائص من (العنف والتلفيق) ويفضل (المواطن) بصفة عامة المواجهة و (الوضوح) بذلك الفهم للمزاج السوداني فقد كان للأسلوب والكيفية اللذين عالج بهما (جمال عبدالناصر) صراعه مع (جماعة الأخوان المسلمين) أثر كبير، في (النفور) من (فكرة الاتحاد).

ففي يوم 14 يناير 1954م نشرت صحف القاهرة قراراً أصدره مجلس قيادة الثورة بحل (جماعة الإخوان المسلمين) كما تم اعتقال حسن الهضيبي مرشد الجماعة العام، ولما كان لتلك الجماعة دور في تنظيم المظاهرات التي أيدت ودعمت نجيب وفرضت عودته لموقعه وسلطاته في 27 فبراير 1954 فقد قامت السلطة بالمزيد من حملات للتشهير النفسي وحملات التعذيب الجسدي ضدهم أدى ذلك وبحكم طبيعة الشعب السوداني إلى الاستياء والاتفاق بين الأزهري وعلى طالب الله، بخروج المواكب والمظاهرات التي ترفض أسلوب العنف والتعذيب بل ولقد تبلور هذا المزاج السوداني الفريد حين قام أعضاء مجلس النواب بأداء صلاة الغائب على قادة الإخوان الذين أعدمهم النظام في مصر [40].

و. حركة الطلاب السودانيين:

ازدادت حركة الطلبة، كما مثلها في ذلك الوقت اتحاد كلية الخرطوم الجامعية نشاطاً، وكان لذلك الاتحاد أثره في توجيه مسارات المواطنين السياسية. رفع الاتحاد مذكرة مطالباً بالاستقلال دون الاتحاد مع مصر أو الارتباط مع بريطانيا، وأصدر بذلك بياناً تضمن مؤشرات أخرى كثيرة من ضمنها استنكار حديث كان قد أدلى به السيد إسماعيل الأزهري، تعرض فيه (لضرورة) الاتحاد مع مصر.

ز. عدم ثقة القيادة الاتحادية في النظام العسكري المصري:

كان لمكونات قادة الحزب الوطني الاتحادي سلوكياتهم السياسية التي تتسم بالحذر والتوفيقية، أثر في التوجه الاستقلالي، فقد كانوا ينظرون – في قلق مشوب بالشك

للنظام العسكري في مصر – فاحتمالات الانقضاض عليه، كانت واردة ضمن حسابات الترقب ولذلك فقد التزموا جانب الملاحظة والتلميح دون التصريح.

ولعلنا نثبت هنا عاملاً آخر – هو ذكرى انسحاب القوات المصرية وعدم دعمها للقوة السودانية ابان اندلاع ثورة 1924 – مما كان يحز في نفوس كثير من السودانيين [41].

ح. تصريحات إسماعيل الأزهري لندن (نوفمبر) 1954:

أدت زيارة إسماعيل الأزهري والتي لبى فيها دعوة الحكومة البريطانية، إلى لندن في نوفمبر 1954، إلى آثار بالغة الخطورة، في علاقة الحزب الوطني الاتحادي مع مصر:– أدلى السيد إسماعيل الأزهري – هناك أثناء حفل أقامه الطلاب في 5 نوفمبر 1954، بتصريحات جاء فيها (أن الرأي العام يميل الآن نحو الاستقلال أكثر منه في أي وقت مضى إذ أن القول أو الاتهامات بأن الدعوة للاستقلال ليست صورة أصلية قد بدأت الآن في التلاشي، أضاف الأزهري في ذلك التصريح ما يمكن أن يكون تخلصاً من فكرة الوحدة أو الاتحاد مع مصر فقد قال: إن أي نوع من الاتحاد يقرره حزبنا لابد أن تكون فيه الضمانات الكافية لاستقلال السودان واحتفاظه بكينونته وسيادته مع تقوية مركزه الدولي وأن الاتحاد مع مصر يجب أن يكون كالعلاقة القائمة الآن بين الدول العربية [42].

أعقب هذه التصريحات ردود فعل عنيفة بين الجانب الاتحادي والسلطة في مصر، وكان من مظاهر الحملة الإعلامية التي قادها عبدالماجد أبو حسبو والتي نادى خلالها بالاستقلال التام عن مصر[43].

ولعل مما يدعم – تطور الاتجاه الاستقلالي – ويدفعه إلى الظهور ما أورده الاستاذ خضر حمد – في مذكراته من (أنهم – مبارك زروق وحسن عوض الله وفي اجتماع مع جمال عبدالناصر وصلاح سالم، في يوم 26 مارس 1955 قد أكدوا لهذا الأخير – وهو يسألهم عن رأي لجان الحزب في مسألة الاتحاد مع مصر، أكدوا له أن الأغلبية الساحقة تؤيد التصريح الذي أدلى به السيد إسماعيل الأزهري لجريدة الأيام (في 16 نوفمبر 1954) [44].

4. (4) إعلان الاستقلال استراتيجية أم عفوية:

تمخض عن تلك (الوقائع) نتيجتان طبيعيتان لطرح فكرة الاستقلال بديلاً منطقياً لصيغة الاتحاد التي كانت سائدة وذلك على النحو الآتي:

– من ناحية أصدرت الهيئة البرلمانية العليا للحزب الوطني الاتحادي قراراً نص

علـى (أن الهيئـة البرلمانيـة للحـزب الوطنـي الاتحـادي، بعـد أن اسـتمعت لوجهـات نظـر أعضائهـا في مسـتقبل السـودان، اجتمعـت علـى أن أهـم مـا يجـب أن يبـرز في تكييـف المسـتقبل هـو اسـتقلال السـودان وسـيادته التامـة علـى أن تتحـدد العلاقـة بـين السـودان المسـتقل الكامـل السـيادة وبـين (مصـر) بطريقـة لاتمـس ذاتيتـه وسـيادته [45].

- مـن ناحيـة أخـرى - بـدأت القيـادة في مصـر تسـتجيب للتوجـه الاسـتقلالي فقـد أعلـن جمـال عبدالناصـر عشـية الاحتفـال بعيـد الثـورة الثالـث في 22 يوليـو 1955 أن السـودان سـوف يكـون حـراً في الشـهر القـادم، لـن يكـون فيـه جنـدي أجنبـي سـوف يعـود لأبنائـه، لتكـون لهـم الكلمـة في تصـور مسـتقبلهم) [46].

ولـم يكـن صدفـة، أن يقـوم إسـماعيل الأزهـري وبعـض قيـادات حزبـه بشـرح الظـروف والملابسـات التـي أدت لتغيـر مسـار الحـزب، مـن الدعـوة الاتحاديـة إلـى الدعـوة الاسـتقلالية، وكان ذلـك في مسـاء يـوم 24 يوليـو 1955، ولـم يخـف أن مـن أهـم أسـباب ذلـك التوجـه هـو تجـاوز بعـض القيـادات التدخـل في شـئون السـودان ولعـل المقصـود هنـا - هـو الصـاغ صـلاح سـالم) [47].

تهيـأ المسـرح السياسـي في السـودان لإعـلان الاسـتقلال ولكـن كيفيـة ذلـك وأسـلوبه، لـم تكـن بالوضـوح الـلازم، فقـد تلبـدت سـحب الصـراع - فـازدادت المنـاورات السياسـية . فطرحـت (فكـرة الحكومـة القوميـة) في مواجهـة الظـروف المعقـدة التـي كان يعيشـها السـودان، ودون أن ندخـل في تفاصيـل لا يقتضيهـا المقـام، أسـقطت حكومـة الأزهـري في 10 نوفمبـر 1955 بصـوت عـدم ثقـة كانـت نتيجتـه 49 صوتـاً للمعارضـة و45 صوتـاً للحكومـة ولكـن ذلـك لـم يـدم طويـلاً فقـد عـاد الأزهـري للحكـم في 15 نوفمبـر 1955، وكان المسـرح قـد ازداد بالعديـد مـن أسـباب الانفجـار والمواجهـة حيـث لـم يضـع زعيمـا طائفـة الأنصـار والختميـة وقتـاً في الاتفـاق لإسـقاط حكومـة الأزهـري فأصـدرا بيانـاً في 3 ديسـمبر 1955 ينـاديـان في بضـرورة التقـاء الأحـزاب جميعهـا، وتكويـن حكومـة قوميـة تواجـه الظـروف المعقـدة [48].

مـن جهـة أخـرى - أعلنـت في 6 ديسـمبر 1955 أن دولتـي الحكـم الثنائـي قـد اتفقتـا علـى تشـكيل لجنـة دوليـة لتشـرف علـى (تقريـر مصيـر السـودان)، ولعـل مـن أهـم مـا يلاحـظ علـى اختصاصـات وسـلطات تلـك اللجنـة أنهـا منحـت سـلطة تأجيـل (تقريـر المصيـر) متـى رأت أن الظـروف لا تسـاعد علـى ذلـك [49] في تلـك اللحظـات وفي إطـار قواعـد (اللعبـة) والتـي كان يجيدهـا الحـزب الوطنـي الاتحـادي - دخـل إسـماعيل الأزهـري في مفاوضـات تكويـن الحكومـة القوميـة - ولكنـه اشـترط - الموافقـة علـى إعـلان الاسـتقلال في أسـرع وقـت وأقـرب فرصـة ممكنـة [50].

تم الاتفاق على اتخاذ الإجراءات الرسمية التي تكفل ذلك ولكن الصدف - لعبت دورها تماما في اختيار وقت إعلان الاستقلال، وهي صدفة لم يكن من الممكن أن يتجاوزها الأزهري، بحنكته ودهائه المعهودين: تمثلت الفرصة حين تساءل يعقوب حامد بابكر - نائب حزب الأمة عن دائرة السوكي في جلسة البرلمان بتاريخ 15 ديسمبر 1955 قائلاً: (هناك شائعات بأن الحكومة البريطانية أخذت وعداً من (حكومتكم) بأنها ستمنح المملكة المتحدة (قاعدة جوية) في السودان؟ وكان رد الأزهري قاطعاً وحاسماً: ((كلا ثم كلا .. ثم أوضح - في رده على (بلين ألير) قائلاً أن مهمة حكومتي محددة في إتمام السودنة وقد تمت، وفي تمام الجلاء وقد تم - وفي جمع كلمة السودانيين حول الاستقلال وقد تم ذلك أيضاً - ولم يبق إلا إعلانه من داخل هذا المجلس يوم الاثنين القادم إن شاء الله)[51].

تم بالفعل - في يوم 19 ديسمبر 1955، ومن داخل البرلمان وبعد اتخاذ الإجراءات الشكلية، إعلان الاستقلال - فقد وقف النائب عبدالرحمن محمد إبراهيم دبكة من (حزب الأمة) ليقترح ما تم الاتفاق عليه سلفاً بين أحزاب الحكومة وكانت صيغة الاقتراح - كما يلي: نحن أعضاء (مجلس النواب) في البرلمان مجتمعاً - نعلن باسم الشعب السوداني، أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ونرجو من معاليكم أن تطلبوا من دولتي الحكم الثنائي - الاعتراف بهذا الإعلان فوراً) وثنى النائب الاتحادي مشاور سهل جمعه الاقتراح ففاز الاقتراح بالإجماع، وأعقب ذلك اقتراح من النائب حسن جبريل سليمان لصيغة مجلس السيادة لممارسة سلطات رأس الدولة.

ملاحظات حول مسار العلاقة 46-1955م

كان لرفض اتفاقية صدقي
بيفين في عام 1946 ، أثر
ملموس في المزيد من تطورات
العلاقة بين الشعب السوداني
والشعب المصري.

مضت السلطة المصرية في نظرتها التقليدية للسودان باعتبار أنه جزء لا يتجزأ من مصر وأن لمصر فيه حقاً، وقد رفعت مصر ذلك التصور المدعوم - بحججها - لهيئة الأمم المتحدة، في ليك سكس 1947م ثم في قصر شايو بباريس 1948 - وكان لحضور

تياري الاتحاد والاستقلال في السودان أثر كبير في تحديد رؤيا واضحة لمفاهيم الاستقلال والاتحاد (فيما بعد).

أدى احتدام الصراع شراسة وضراوة بين تيار الاتحاد وتيار الاستقلاليين من خلال أكثر من موقف وبسبب أكثر من مبرر (الجمعية التشريعية -1948 أول مارس 1954) إلى المزيد من التوجه الاستقلالي.

كان لاستيلاء الضباط الأحرار على السلطة في مصر أثر كبير على مسار العلاقات السودانية المصرية فقد توحدت كلمة السودانيين لتثمر اتفاقية 12 فبراير 1953.

أدت متغيرات موضوعية سواء في السودان أو في مصر إلى إعادة النظر في مفهوم تقرير المصير، وأن يتجه الاتحاديون - في مسارهم السياسي - إلى الاقتناع بالتوجه الاستقلالي - والعمل على إعلان ذلك.

تبلورت انتماءات السودانيين السياسية في مصر لتشكل - فيما بعد في السودان - كياناتها المستقلة (الشيوعيون الاخوان).

تبلورت من جهة ثانية التيارات الوحدوية الاتحادية - لتشكل في مواجهة التحرك الاستقلالي:

- تيار محافظ - ارتبط نشاطه بموقعه في الخدمة المدنية.
- تيار ثوري - يرنو للتغيير الفكري والاجتماعي (أولاد أبوروف).
- تيار إصلاحي مناور ذرائعي (براقمتك) ويمثلة الأشقاء.

ولعلنا نلاحظ أن أياً من تلك التيارات لم يخل من تأثير طائفي سواء كان ذلك الاتحادي أو الاستقلالي.

الهوامش

(1) 1- حسين محمد أحمد حمودة، أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين، المرجع السابق، ص 105/74/35.

2- مجلة الهلال، يوليو 1985، دار الهلال، القاهرة، مقال الأستاذ فتحي رضوان أحداث صغيرة في الثورة الكبيرة ص 50/46.

(2) عادل حمودة، نهاية ثورة 23 يوليو، المرجع السابق، ص 79.

(3) حسين محمد أحمد حمودة، حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين، المرجع السابق، ص 87.

(4) 1- عادل حمودة، نهاية ثورة 23 يوليو، المرجع السابق، ص 90.

2- خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية، المرجع السابق، ص 182.

(5) حضر حمد، الحركة الوطنية السودانية، المرجع السابق، ص 97.

(6) Richard P. Mitchell, The Society of Muslim Brothers, Oxford, University .Press London 1969, P. 133-IB6

(7) خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية، المرجع السابق، ص 328.

(8) عبدالماجد أبو حسبو، مذكرات عبدالماجد أبو حسبو، المرجع السابق، ص 126.

(9) أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 64.

(10) عبداللطيف الخليفة، وقفات من تاريخنا المعاصر بين الخرطوم والقاهرة، المرجع السابق، ص 407.

(11) 1- لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي، المرجع السابق، ص 38.

2-جريدة الأيام السودانية، العدد 6356 بتاريخ 15 فبراير 1988.

3- جريدة الأيام السودانية، العدد 6357 بتاريخ 16 فبراير 1988.

4- عبداللطيف الخليفة، وقفات في تاريخنا المعاصر بين الخرطوم والقاهرة، المرجع السابق، ص 384.

(12) أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 71.

(13) أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 71.

(14) أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 72.

(15) مجلة المستقبل العربي، العدد 79، المرجع السابق، ص 82.

(16) بشير محمد سعيد، سير قوين بل يروي ذكرياته، المرجع السابق، ص 109.

(17) 1- محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، المرجع السابق، ص 114.

2- مجلة المستقبل العربي، العدد 79، المرجع السابق، ص 85.

(18) خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية، المرجع السابق، ص 174.

(19) محمد محمد أحمد كرار، الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الخرطوم، 1985، ص 100.

(20) 1- ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، المرجع السابق، ص 267.

2- أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق ص 114.

.K.D.D. Henderson Op. cit., 197 -3

.4Peter Wood Ward, Op., cit,132-4

(21) جريدة السياسة السودانية العدد رقم 528 السبت 2 يناير 1988.

(22) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، المرجع السابق، ص 45.

(23) أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 107/106.

(24) محمد عمر بشير ، حول العلاقات السودانية المصرية، المرجع السابق، ص 15.

(25) التقرير الخاص بحوادث الجنوب، 1950.

(26) محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، المرجع السابق، ص 114.

(27) خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية، المرجع السابق، ص 182 ، 184.

(28) محمد نجيب، كنت رئيساً لمصر، المرجع السابق، ص 289.

(29) 1- انتوني ايدن، مذكرات ايدن، المرجع السابق، ص 367.

2- أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 110-116.

3- محمد محمد أحمد كرار، الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية، المرجع السابق، ص 5.

4- بشير محمد سعيد، سير قوين بل يروي مذكراته، المرجع السابق، ص 125/124.

(30) 1- محمد محمد أحمد كرار، الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية، المرجع السابق، ص 5.

2- محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، المرجع السابق، ص 46.

3- خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية، المرجع السابق، ص 186.

(31) Peter Woodward Op. Cit., P. 138

(32) لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني، المرجع السابق، ص 37.

(33) جريدة الميدان - العدد الصادر بتاريخ 19 يناير 1954، مقال الأستاذ (قاسم أمين).

(34) جريدة الميدان: العدد الصادر بتاريخ 4 نوفمبر 1954.

(35) أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 119.

(36) جريدة السياسة السودانية، عدد 28 فبراير 1987 (ملاحظات حول ميثاق الإخاء)

(37) K.D. Henderson, Op. Cit., P.105.

(38) خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية، المرجع السابق، ص 182.

(39) د. بركات موسى الحواتي، دراسات في الذاتية السودانية، مخطوط تحت الطبع - المقدمة.

(40) 1- محمد محمد أحمد كرار، الأحزاب السياسية والتجربة الديمقراطية، المرجع السابق، ص 35.

2- حسن مكي محمد أحمد - حركة الأخوان المسلمين في السودان 44-1966، دار الأنصار، القاهرة1982، ص 120-122.

3- نوال عبدالعزيز مهدي، دراسات في تاريخ العلاقات السودانية المصرية 54-1966، دار الأنصار، القاهرة 1982، ص 120-122.

(41) حسين ذو الفقار، ثورة يوليو واتفاقية السودان مؤسسة سجل العرب القاهرة 1982، ص 35.

(42) جريدة الأيام السودانية، العدد الصادر بتاريخ 16 نوفمبر 1954.

(43) محمد محمد أحمد كرار، الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية، المرجع السابق، ص 39، (ويلاحظ أن الأستاذ عبدالماجد أبو حسبو لم يشر لذلك في مذكراته).

(44) خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية، المرجع السابق، ص 22.

(45) جريدة الأيام السودانية، الصادرة بتاريخ أول أبريل 1955.

(46) د. بطرس بطرس غالي، دراسات في الدبلوماسية العربية، المرجع السابق، ص 43.

(47) خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية، المرجع السابق، ص 216.

(48) 1- التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 136.

2- خضر حمد، الحركة الوطنية في السودان، المرجع السابق، ص 230.

(49) محمد محمد أحمد كرار، الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية، المرجع السابق، ص 43.

(50) عبدالماجد أبو حسبو، مذكرات عبدالماجد أبو حسبو، المرجع السابق، ص 153.

(51) عبدالماجد أبو حسبو، مذكرات عبدالماجد أبو حسبو، المرجع السابق، ص 53.

الفصل الخامس

جزء (1)

حسابات الانفراج والتوتر (1956-1986)
سنوات الاسترضاء والترقب (56-64)

- مدخل
- سنوات الشك والحذر
- حلايب . مسمار جحا (1958)
- الحقائق والوقائع..
- محاولة للتقييم
- سنوات الاسترضاء (17 نوفمبر)
- السد العالي الناس والأرض
- مفاوضات ما قبل الاسترضاء
- المفاوضات الاسترضاء 1959

«أما شقيقتنا الجمهورية
العربية المتحدة فسنعمل جاهدين
لتحسين العلاقة وحل جميع
المشاكل المعلقة وإزالة الجفوة
المفتعلة التي كانت تسود البلدين الشقيقين»

البيان الأول لإنقلاب 17 نوفمبر 1958م

«مصر الدولة وليست مصر الثورة
الثورة هي التي تعاملت مع
النظام العسكري في السودان»

محمد حسنين - جريدة الأهرام - 1982/12/29م

مدخل

تميزت هذه المرحلة الطويلة (1956 - 1986) من مسار العلاقات السودانية المصرية، بالترقب والحذر وكان طبيعياً أن تتسم بالانفراجات (المحسوبة) والتوترات (المحسوبة) أحياناً ، وغير المحسوبة في أحيان كثيرة . لم يخل مسار العلاقة في كل الأحوال من (تقويم) أو (استجلاء) لمواقف اتسمت سواء بالغموض أو بالجمود، كان للمرحلة حيويتها التي فرضتها ظروف التطور السياسي الحادة، التي عاشتها مصر، كما عاشها السودان.

اتجهت القيادة المصرية الجديدة (عبدالناصر) بعد أن حسمت صراعها مع محمد نجيب إلى تحقيق طموحها في تأسيس دولة عربية تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة في إطار فلسفي يستند إلى الفكر القومي العربي ، كما طرحته أدبيات المرحلة 1954-1970 والواقع أننا لن نتجاوز الحقيقة أو المعقول إذا وصفنا تلك المرحلة أو الفترة بالناصرية فقد كان الرجل وبكل المعايير مناضلاً ممتازاً صادقاً مع نفسه في تحقيق الغايات والأهداف التي اقتنع بها كوسيلة لتحرير شعبه والشعب العربي من ربقة النفوذ الأجنبي [1].

بدأ بعد موت عبدالناصر في 28 سبتمبر 1970 عهد جديد في مصر حيث انتقلت السلطة إلى محمد أنور السادات (70-1981): تميزت مرحلة السادات على الأخص بعد 15 مايو 1970 بشيء من التزاوج بين ا لانفتاح الليبرالي كما يراه الغرب وبين رؤاه التي فرضتها جذوره - (دولة العلم والإيمان وقيم وتقاليد القرية).. ولقد عنى

ذلك فيما نرى هروباً أو محاولة لتجاوز شخصية (النظام الناصري) وشخصية جمال عبدالناصر التي كانت تفرض نفسها تماماً على الواقع المصري.

أعقب الرجل محمد حسني مبارك والذي عبر عن رؤيته للمسار الجديد بأنه ليس محمد أنور السادات كما أنه ليس جمالاً وكان في ذلك بعض اشارات ومعالم.

أما في السودان فقد عانت التجربة السودانية من قلق المسار إذ فرض المشهد المزدوج بين الديمقراطية والانقلاب، نفسه على الساحة وفي إطار هذا المشهد المزدوج بين الديمقراطية والانقلاب، نفسه على الساحة وفي إطار هذا المشهد وبذات المبررات والأسباب عاش السودان أكثر من نظام وتوجه ورؤية.. (2).

- فهناك ديمقراطية ما بعد الحكم الذاتي أول يناير 1956، -16نوفمبر 1958).
- وهناك نظام الفريق إبراهيم عبود (17/ نوفمبر -1958 21 أكتوبر 1964).
- وهناك سلطة أكتوبر الشعبية في أكتوبر 1964 (21 أكتوبر 64-24 مايو 69).
- وهناك الديمقراطية الثالثة أبريل 85 يونيو 89.

على مدى هذا الاختلاف في مفهوم الدولة ومضمون السلطة في البلدين ظلت خصوصية العلاقة (على غموضها) تطرح نفسها مسكناً ومخدراً لأي محاولة أو بدايات توتر يعكر صفو العلاقات.

أولاً: جس النبض والترقب 1956-1970م:

في إطار تحرك سياسي فاعل على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، مضت مصر بقيادة جمال عبدالناصر تحقق الكثير من رؤاها ومداركها الفكرية ولم يكن السودان بحكم مبررات استراتيجية في مجالات الأمن القومي والاقتصادي والسياسي بعيداً عن دائرة الفكر الناصري، سواء بالابتعاد المدروس عنه ترقباً أو بالاقتراب المحسوب منه، انتظاراً (3).

تعطي المرحلة على الساحة السياسية في السودان، أكثر من نظام وتيار وتوجه فهناك:

- ديمقراطية ما بعد الاستقلال (أول يناير 1956-16 نوفمبر 1958).
- نظام الفريق إبراهيم عبود (17) نوفمبر -1958 (21) أكتوبر 1964.
- ديمقراطية أكتوبر (21/ أكتوبر 1964 - 24 مايو 1969).
- نتعرض خلال الفترة، إلى بعض من أهم منعطفات العلاقات السودانية المصرية.

1. **سنوات الشك والحذر: 58/56:**

تضافرت ظروف محلية وإقليمية لتطيح بحسابات العواطف والحماس التي واكبت وميزت العلاقات السودانية المصرية ردحاً من الزمن، طغت حسابات جديدة إلى السطح غذتها المتغيرات الجديدة والتي أثرت سلباً وإيجاباً على مسار العلاقة ونشير في إيجاز إلى بعض أهم مظاهر تلك المتغيرات.

- إبعاد الصاغ صلاح سالم عن هندسة العلاقات السودانية وربما محاسبته [4].
- صراعات السلطة في مصر وانعكاساتها على الساحة السياسية في السودان.
- يدخل في حسابات تلك المرحلة روح الوفاء التي أظهرتها جماهير وفعاليات السودان إبان الاعتداء الثلاثي في عام 1956 فقد تجاوز الموقف كل مزايدات الصراع إلى موقف استراتيجي وأخلاقي تمليه قيم الجوار وحسابات السياسة أو كما أوردت بعض الإصدارات (لا سلامة للسودان إذا كان الخطر محدقاً بمصر)) [5].
- تتمثل نظرة قادة مصر وكثير من مثقفيها إلى السودان كامتداد طبيعي، دون حساب أو وعي، بمكونات ومقومات السودان الحضارية والمادية والمعنوية: هذه النظرة ظلت عقبة كؤودا في العلاقات السودانية المصرية (لربما قادت هذه النظرة التيار الاتحادي إلى تبني فكر الاستقلال)[6].
- ونضيف أن هذه التربية ذات الجذور التاريخية والمضمون العاطفي قد أثرت على رؤية كثير من الكتاب المصريين (فرج فودة - عبدالملك عودة - إحسان عبدالقدوس - أنيس منصور - محمد حسنين هيكل - إبراهيم نافع..) إلخ..
- كما تشبع بهذه النظرة عدد من صحفيينا (سنجر - الريفي - د. أحمد السيد حمد - عبداللطيف الخليفة).

نتعرض خلال سنوات الشك والحذر إلى بعض متغيرات العلاقة:

- صراع الحدود في حلايب 1958.
- مفاوضات السد العالي 1959.

أ. **حلايب 1958م: جس نبض أم اعتداء:**

تقع حلايب في الركن الشمالي الشرقي من السودان على ساحل البحر الأحمر وتسكن منطقتها قبائل البشاريين وبها عموديتي الحمداوراب والشانيراب وقد تسمى حلايب أحياناً أو إلى (ALAl) وعلى شمالها يقع جبل [7] ALBA

وتبعد (حلايب) عن بورتسودان بحوالي 200 ميل ولقد انطلقت قبائل البشاريين عبر جبل علبه خلال القرن الثامن عشر ليمتد نفوذها إلى إقليم العتباي [8] وكانت حلايب في فترة من تاريخها مركزاً من مراكز تجارة الرقيق من أبي حمد في طريقها إلى الحجاز وكانت ضمن نفوذ الأنصار في عام 1889.

الأبعاد والوقائع:

ثمة حقائق أولية ينبغي إيرادها بشأن مسألة حلايب وهي: [9]

- نصت اتفاقية الحكم الثنائي التي أبرمت في 19 يناير 1899 على أن تطلق لفظ السودان على جنوب الأراضي الكائنة إلى جنوب الدرجة 22 إلى آخر النص (راجع الوثائق الملحقة بالكتاب) ويلاحظ أن المعاهدة لم تحدد بداية الخط من الناحية الشرقية علماً بأنه يبدأ من ساحل البحر الأحمر وإلى نهايته من الناحية الغربية.
- في 26 مارس 1899 وبناء على موافقة من قبل وزير الداخلية المصري مصطفى فهمي باشا صارت الحدود بين خط 22 شمال وادندان على الشاطئ الغربي بمساحة قدرها 4094 فداناً.
- في 4 نوفمبر 1902م أصدر وزير الداخلية المصري أمراً بتعديل الحدود التي تقع شرق النيل بحيث تبدأ من كرسكو شمال خط 22 درجة وتسير في اتجاه جنوب شرق إلى جبل (بعتر زجو) ثم شرقاً إلى (بير حزيمة عمر) ثم شمالاً إلى جبل (الضيقة) شمال الخط ثم شمال شرق إلى جبل أم الطيور الفوقاني ثم جبل النقروب الفوقاني فبير منيعة ثم إلى بير شلاتين على البحر الأحمر.
- في 26 يوليو 1907 وبناء على مكاتبات تم تداولها في هذا الشأن، تم الاتفاق على تحويل مثلث كرسكو الذي يحد شرقاً بخط (كرسكو - بعتر زجو) وغرباً بالنيل وجنوباً بخط 22 درجة إلى الإدارة المصرية على أن تبقى باقي الحدود ومثلث حلايب ونتوء وادي حلفا تابعاً للسودان.

أدت ظروف الصراع المصري الأمريكي والتقارب الأمريكي مع حزب الأمة في السودان بالإضافة لملابسات المواجهة الإعلامية بين مصر من جانب والاتحاديين من جانب آخر إلى شيء من التوتر على العلاقات السودانية المصرية ولقد ساعدت ملابسات انتخابات السودان في عام 1958 والتي تزامنت مع الاعداد للاستفتاء في مصر وفي سوريا لاختيار رئيس الجمهورية العربية المتحدة 21/فبراير 1958 - أي قبل الانتخابات

السودانية بستة أيام – ساعد كل ذلك مع الحساسية المفرطة بين طائفة الأنصار وقيادتها السياسية في حزب الأمة وبين النظام في مصر، على أن تتفاقم (مسألة حلايب) وتتطور لتكون فتيلاً يهدد المواجهة العسكرية وذلك كما يلي:

قدمت الحكومة المصرية مذكرة للحكومة السودانية طالبت فيها بإخراج (المنطقة من دوائر الانتخابات في السودان حيث سوف يجري عليها الاستفتاء (يلاحظ أن انتخابات الحكم الذاتي في السودان قد أجريت في هذه المنطقة) وأوضح بيان رسمي صادر من مكتب الاستعلامات بالخرطوم أنه في اليوم الأول من فبراير 1958 تسلم السيد الوكيل الدائم للخارجية السودانية مذكرة من وزارة الخارجية لجمهورية مصر مؤرخة في يوم 29/يناير 1958 تشير إلى أمر تقسيم الدوائر الانتخابية لمجلس النواب السوداني وتطالب فيها باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسليم شئون الإدارة في المنطقتين التاليتين للإدارة المصرية.

1. المنطقة الواقعة في الصحراء الشمالية الشرقية من السودان (حلايب وما جاورها).

2. المنطقة الواقعة شمال خط عرض 22 شمالاً دون تحديد.

أدى ظهور القوات المصرية في المنطقة بهدف حماية القائمين بأمر الاستفتاء (لرئاسة الجمهورية العربية المتحدة) إلى غضب السلطة والشعب في السودان.

كيفت حكومة عبدالله خليل الإجراءات المصرية كتعد وإرهاصات احتلال وتوسع ولقد ذهب الرأي العام في السودان نفس المذهب فقد سجلت إحدى الصحف السودانية الصادرة في 18/فبراير 1958 على صدر صفحتها الأولى عنواناً يقول (جيش عبدالناصر يغزو السودان) ، وأبرزت جريدة الأيام التي كانت قد أوفدت مندوبها إلى حلايب وعلى لسان رئيس تحريرها الأستاذ بشير محمد سعيد ((بأن حكومة مصر قد احتقرتنا عن قصد وسبق إصرار حين قررت أن تبسط نفوذها على قطعة أرض من الوطن بيدها (القوية – القاهرة) ويسجل مندوب الأيام أن العلم المصري قد رفع بالفعل في أبورماد[11].

يبدو أن التصعيد الإعلامي الذي قادته صحف المرحلة [12] – وأثاره على الرأي العام السوداني – وتداخلاته مع كثير من العوامل الإقليمية والدولية، قد كان لها أثرها على الرئيس المصري جمال عبدالناصر، المعروف بنظرته الثاقبة [13] . فقد قام بإرسال برقية للسيد عبدالرحمن المهدي مكذباً فيها الإدعاء الذي يقول: أن مصر قد أصدرت تعليمات مشددة لجيشها لدخول السودان (جريدة الصراحة السودانية العدد 1108 بتاريخ 5 فبراير 1958م).

ويوضح الرئيس ناصر في برقيته أن الإدعاء يخدم المغرضين من الذين يهدفون لإساءة العلاقات السودانية المصرية وتخريب العلاقات بين الشعبين [14].

في خضم ذلك الفوران قطع محمد أحمد محجوب متابعته لسير الانتخابات في دائرة الدويم وسافر إلى مصر وهناك قابل جمال عبدالناصر - حيث تم الاتفاق على تطويق الأمر بتجميده على أن يحل آجلاً عن طريق التحكيم [15].

اتهمت حكومة السودان وهي تمارس حقها المشروع في الشكوى للجامعة العربية هذه الأخيرة بالوقوع تحت النفوذ المصري وقامت على المستوى الدولي برفع شكواها لمجلس الأمن - والذي قام بالفعل بإدراج الموضوع ضمن جلسة 21/مايو 1958 وليدلي فيه كل من مندوبي البلدين برأي دولته وحجتها ولكن الأمر لم يدم طويلاً فقد صدر القرار المصري بسحب القوات التي دخلت الحدود السودانية [16].

(محاولة تقويم) حلايب:

يطرح سيناريو الأحداث وتلاحق وقائعها سؤالاً مشروعاً عن أسباب ومبررات التصعيد الذي كاد يصل لدرجة (المواجهة) . ولقد حاولت آراء عديدة تبرير ذلك:

- ثمة رأي يقول إن المنطقة غنية بالمعادن والبترول ولعل ذلك ما دعا كلا من الدولتين للتمسك بالمنطقة بل إن الحكومة المصرية كانت سعت إلى تبني فكرة التنقيب عن البترول مع تعهدها بتزويد السودان بأسعار تقل -10 عن السعر العالمي [17] ويعول حزب الأمة على نشر هذا الرأي في أوساط السودانيين داخل وخارج القطر.

- هناك رأي آخر، دعمت محاكمة الضابط عبدالحفيظ شنان مقولاته: يقول الرأي بأن منطقة حلايب تمثل موقعاً استراتيجياً بديلاً لقناة السويس ولقد ربط هذا الرأي تماماً بين تقارب حزب الأمة والمعونة الأمريكية - ولعل مما ساعد على الترويج لهذا الرأي - هو العداء الذي كانت تمارسه أمريكا ضد مصر ودورها في تحريك دول العالم الثالث باتجاه التحرر الوطني والحياد الإيجابي - ويذهب بعض أهل هذا الرأي إلى أن المخابرات المصرية قد قصدت، بتصعيد النزاع إقليمياً ودولياً، ارباك الفكرة من أساسها [18].

- يميل رأي ثالث إلى القول أن مصر قد استهدفت من التصعيد تأجيل الانتخابات البرلمانية في السودان بحيث يدعم التأجيل موقف التيار الاتحادي - في مواجهة حزب الأمة والجبهة الاستقلالية [19].

وإذا كنا نجد للرأيين الأولين بعض الوجاهة والموضوعية فإننا نستبعد الرأي الأخير

حيث أن مصر - كانت تعاني - في ذلك الوقت - من موقف الحزب الوطني الاتحادي تجاهها، ولم تكن تنسى له دراما التحول التي أعلنت الاستقلال بالإضافة لذلك فإن المدة بين الأحداث وبين تاريخ الانتخابات لم تسمح بذلك ويلاحظ البعض هنا أن حزب الشعب الديمقراطي، وهو الحزب المؤتلف في الحكم مع حزب الأمة، لم يقم بالهجوم على مصر، وهو نفس الموقف الذي اتخذه الحزب الوطني الاتحادي [20].

تساعد الوقائع ومعطياتها في مسألة حلايب على استخلاص المؤشرات الآتية:

أن (النزاع) في حجمه الطبيعي لم يكن يرقى لمستوى المواجهة العسكرية أو الدبلوماسية التي ظهرت بها! ولكن (النزاع) مثل، ويظل يمثل بعض أسباب التصعيد السياسي المحسوب - في كل وقت تهيأ له ظروف ذلك، ويمكننا القول هنا، أن (التصعيد) - قد تم توظيفه من قبل حزب الأمة لاتهام جمال عبدالناصر بالتوسع على حساب السودان - وذهبت مصر - من ناحيتها إلى إرباك السياسات الأمريكية في المنطقة فكانت رسالتها: القدرة على التحرك، ونرى أن السلطتين قد نجحتا فيما أرداتا.

لا يقوم العامل الاقتصادي سبباً مقنعاً للنزاع في المنطقة - فيما يمتلكه السودان وما تمتلكه مصر، من مقومات اقتصادية، يتجاوز حتى الآن وبكثير ، تقديرات عائد المنطقة المحتمل وحتى بافتراض ما ذهبت إليه تلك التقديرات فإن أياً من الدولتين لم تستطع أن تتقدم فيها بإنجاز إيجابي [21].

يبقى مهماً القول بأن للمنطقة - كموقع جغرافي - نفوذ أمنيا - له مردوداته التي يلزم حسابها تماماً، في حسابات الأمن القومي - فهو إطلالة استراتيجية على البحر الأحمر، وساحليه.

ثانياً: نظام عبود ومصر: الاسترضاء:

مدخل:

في غمرة التوتر السياسي والصراع الطائفي بين حزبي الائتلاف (حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي) وبينما كان السيد الصديق عبدالرحمن المهدي يسعى جاهداً ومن وراء السكرتير العام لحزب الأمة ورئيس الحكومة السيد عبدالله خليل لقيام ائتلاف بين حزبي الأمة والوطني الاتحادي لم يفاجأ (الشعب) في غمرة كل تلك الأحداث والملابسات بإعلان استلام مقاليد السلطة والحكم بواسطة الجنرالات في صبيحة 17 نوفمبر 1958م، فقد كانت النذر واضحة والأسباب بينة والاحتمالات مرجحة [22].

ودون أن ندخل في تفاصيل لا يقتضيها المقام تبدو ملاحظتان تتعلقان بمسار العلاقات السودانية المصرية :- أولاهما: أن عبدالله خليل وهو يبرر فيما بعد دوره في تغيير النظام السياسي يعترف أن من أسباب ذلك كان تحركات مصرية تهدف إلى تقويض السلطة، حيث تتابعت تقارير سرية له كرئيس للوزراء ووزير للدفاع ولقيادة الجيش عن تحركات مشبوهة يقوم بها الملحق العسكري بالسفارة المصرية وبعض موظفي هذه السفارة ثم - وكما أبرزت التقارير السرية - فقد كانت هناك لقاءات سرية بين الملحق العسكري المصري وبعض الضباط السودانيين في أماكن مختلفة وكان طبيعياً الشك في أن انقلاباً تعد له مصر بات وشيكاً [23] ولعل ما يدعم ذلك هو تصريح عبدالله خليل لجريدة (الفيجارو) الفرنسية في 25 نوفمبر 1958م فقد أورد الأستاذ خضر حمد نص التصريح في مذكراته [24].

(أن العناصر الهدامة كانت تنظم لقيام انقلابها الخاص وقد كان من الضروري إيقاف تلك الأعمال عند حدها، لقد بدأ التدخل الأجنبي، ورتبت بعض الدول الأجنبية أمورها على أن تنال ثقة وتأييد بعض السياسيين عن طريق الرشوة .. ويردف عبدالله خليل قائلاً: (وعلى نحو أكثر وضوحاً بأن أغلب السودانيين ضد الاتحاد مع مصر ولا يؤيدون ناصر).

وثانيهما: قيام الانقلاب العسكري حال نجاحه بالتأكيد على خصوصية العلاقات السودانية المصرية، فقد أعلن البيان الأول: ((أما شقيقتنا الجمهورية العربية المتحدة فسنعمل جاهدين لتحسين العلاقة وحل جميع المشاكل المعلقة وإزالة الجفوة المفتعلة التي كانت تسود البلدين الشقيقين)[25].

يبدو- وبعد الإمعان في هاتين الملاحظتين - وبعد استقراء لظروف وملابسات ما قبل وبعد الانقلاب أن نفس المبرر - (هاجس التحركات العسكرية المشبوهة في داخل الجيش لصالح مصر) نجده - أي المبرر - موجوداً في صدر بيان الانقلاب الأول مما يشير بل ويؤكد استرضاء السلطة لمصر وتطمينها عن طريق:-

حل جميع المشاكل المعلقة (المقصود مشكلة حلايب) ومفاوضات إنشاء السد العالي التي كان يقودها ميرغني حمزة.

إزالة الجفوة المفتعلة (وهي الصراع الذي كان يقوده حزب الأمة وطائفة الأنصار ضد ازدياد النفوذ المصري) [26].

مضى (نظام عبود) على ذلك النحو ليدخل في مفاوضات عاجلة وبصورة حماسية حول احتياجات مصر لبناء السد العالي وكان طبيعياً أن ترتاح السلطة في مصر للنظام

الجديد وأن تقلل أو تتجنب في الواقع (مناكفته) فقد أراحها من عبدالله خليل وحزب الأمة كما قدم لها عربوناً إيجابياً تحت شعار إزالة الجفوة حين وافق على الدخول في مفاوضات مياه السد العالي وتعويضات حلفا - ولعلنا لا نسقط من حساب الارتياح المصري شخصية الفريق إبراهيم عبود كرئيس للنظام الجديد بانتمائه إلى طائفة الختمية ومقوماته المعقولة ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا أن مصر وسلطتها قد ظلت على مدى استمرار نظام عبود تحفظ له تلك المعقولية (والطيبة) فلم تتحرش به حتى في أسوأ مواقفها منه خلال أحداث (الكنغو) ومقتل لوممبا في عام 1961م.

1. السد العالي: الماء والناس والأرض:

يظل النيل ، كما يعبر الكثير من الباحثين والدارسين وفي كل الأحوال والظروف ((عاملاً من أهم العوامل الاستراتيجية في العلاقات السودانية المصرية .. فمصر بالذات بلا نيل تكون جزءا متمماً للصحراء الممتدة شرق الوادي وغربه. فوجود النيل قد خلق مصر القطر والموقع الجغرافي)) [27].

وهو رأي ساقه في وضوح - من قبل - سلاطين باشا حين أورد في كتابه (السيف والنار في السودان) أن الأسباب التي دفعت محمد علي باشا إلى امتلاك السودان كانت ولا تزال وستبقى وجيهة جداً ويكفي تلخيص ذلك في أن النيل حياة مصر) [28].

أ. مفاوضات ما قبل الاسترضاء:

ظلت مسألة النظر في تقسيم (مياه النيل) من الأمور الحيوية التي شغلت ولسوف تشغل تماماً (السلطة) في مصر والسودان ولقد عملت كل من الدولتين على الاستفادة من النيل، فمضيا في إنشاء المشاريع، وتمت في هذا الإطار العديد من المفاوضات التي استهدفت الوصول لاتفاقيات جديدة تحكم وتنظم الاستفادة من مياه النيل.. واتيح للمهندس ميرغني حمزة وزير الري والقوى الكهربائية المائية خلال حكومة عبدالله خليل أن يقود تلك المفاوضات في موضوعية وعناد أذهلتا المصريين.

ويورد بعض المؤرخين أن من أكبر المسائل التي توقفت عندها المفاوضات مؤخراً مطلب السودان بتعويضه تعويضاً مجزياً عما سيفقده عندما تمتد بحيرة السد العالي إلى داخل حدودنا التي اثبتت الدراسات الفنية والعلمية المتوفرة لدى المفاوض السوداني (بأن موقعها يمكن أن تستغل على نطاق واسع وتمد السودان كله بكل الطاقة الكهربائية التي يحتاجها) [29].

لم يتح لهذه المفاوضات أن تستمر إذ جرى تعديل وزاري في السودان - اختار الأزهري فيه خضر حمد ليكون وزيراً للري والزراعة والقوى الكهربائية.. وليقود بالتالي مفاوضات مياه النيل مع مصر، تلك التي كان يتولاها المهندس ميرغني حمزة ويورد بعض المعاصرين بأن سبب اختيار الأزهري لخضر حمد هو أن السيد ميرغني حمزة قال فيما قال من (هجوم) أننا الاتحاديون سنتهاون مع مصر في مياه النيل ويخاطب الأزهري خضر حمد (وفي اعتقادي أنه لا اتهام حولك في هذه الناحية لذلك رأيت أن تتولى أمرها): [30]

- بحث خضر حمد أمر المفاوضات مع الأزهري في 2 يناير 1955م واتفقا أن تستعجل مصر المفاوضات وكان من أسباب ذلك الاستعجال هو البت في أمر إنشاء خزان الروصيرص وما يتصل به .. كما كان المقصود من الاستعجال هو إشراك الرأي العام في إبعاد المسألة حتى لا يستقر ما يشاع عن تهاون الاتحاديين في مفاوضات مياه النيل كحقيقة في عقول المواطنين [31].
- تكون وفد المفاوضات من خضر حمد، مبارك زروق، حسن عوض الله، وفي 26 مارس 1955م بدأت مشاورات تمهيدية بمنزل جمال عبدالناصر بحضور صلاح سالم وعبدالفتاح حسن.
- وفي 27 مارس 1955م يبلور الأستاذ خضر حمد الأبعاد السياسية لمياه النيل على النحو الآتي: [32]
- مسألة مياه النيل تقوم بالنسبة لمصر كحقيقة لا تقبل الجدل أو المساومة فهي مسألة حياة أو موت.
- لن تسمح مصر للسودان في ضوء ذلك الفهم بأي نصيب من الماء قبل قيام السد العالي.
- يربط المفاوض المصري الموافقة على إنشاء خزان الروصيرص بموافقة الوفد السوداني على إنشاء السد العالي.
- ثمة مغالطة فنية يتبنى المفاوض المصري الدفاع عنها تتعلق بصافي مياه النيل التي سوف توزع بعد قيام السد العالي ويهم - تجاوز تلك المغالطة وتنفيذها وأن ينصف السودان من جراء الظلم الذي حاق به في الماضي.

بدأ بعد ذلك التمهيد للمفاوضات الرسمية في 4 أبريل 1955م وانتهت في 7 أبريل 1955م. ودون الدخول في تفاصيل لا يقتضيها المقام نشير إلى المسائل الأساسية التي بلورتها المفاوضات: [33]

- أصبح نصيب السودان 12 ملياراً.
- تدفع مصر تكاليف بناء خزان القربة.
- تتولى مصر بناء مدينة وادي حلفا.
- تعويض أهالي وادي حلفا تعويضاً مجزياً.

يبدو مهماً أن نشير إلى أن استراتيجية المفاوض السوداني تمثلت في: (34)

- يهدف السد العالي بصورة أساسية إلى حجز نصيب مصر من مياه النيل ولأن الماء يمر بالسودان أولاً فله أن يأخذ حاجته دون أن يتحمل نصيبه من الماء الذي سوف يتبخر في بحيرة السد العالي ولذلك نريد أن نعرف نصيبنا من الـ 32 ملياراً الذاهبة إلى البحر وألا تربط بقيام السد العالي.
- المقارنة بين خزان الروصيرص والسد العالي غير واردة وبالتالي عدم الربط بين قيامهما سوياً (كما كان يرى المفاوض المصري).

ظهرت في الفترة من 5 - 9 أبريل 1955 بوادر تصعيد إعلامي - يبدو أنه كان منظماً بهدف نسف المفاوضات فقد سربت الصحافة المصرية كما أعلنت إذاعة ركن السودان اخباراً عن فشل المفاوضات وربطت ذلك الفشل، بموقف السودان الذي ساند محمد نجيب: مضت أجهزة الإعلام المصري تقود حملة شرسة ضد السودان وإذا تجاوزنا مظهر تلك الأزمة - كما كانت تمثله مفاوضات المياه.. وارتباط ذلك الفشل بإنجاز أحد أهم تحديات مصر في العصر الحديث (السد العالي) نستطيع أن نفهم وبسهولة (الانفعال) المصري تجا الموقف السوداني الذي قاده ميرغني حمزة وتابعه من بعده خضر حمد (35): ولم يكن سهلاً، الوصول لحل أمثل، فقد تمسك كل طرف برأيه.

يمكننا متابعة سير المفاوضات - على النحو الآتي:

أوردت جريدة الصراحة السودانية في عددها الصادر بتاريخ 22 يونيو 1958 رأيها قائلة أن العرض الأخير الذي قدمته حكومة الجمهورية العربية المتحدة لم يكن عادلاً ولم يقم على أساس صحيح يحقق مصلحة الشعبين لأن هذا العرض يعطي السودان 17 ملياراً من متوسط إيراد النيل السنوي البالغ 84 ملياراً ويعطي مصر الباقي وهو 67 ملياراً.

جاء في عدد 26 أغسطس 58 من نفس الصحيفة أن مذكرة قد رفعت من حكومة السودان لمصر ترفض اتفاقية مياه النيل وأن الدوائر المصرية قد اعتبرت المذكرة مخيبة للأمل.

كتب الأستاذ بشير محمد سعيد في جريدة الأيام الصادرة بتاريخ 2 سبتمبر 1958م رداً على حملة الصحافة المصرية الشرسة قائلاً: إننا لا نريد الاعتداء على حقوق مصر ولكننا لن نسمح بالتفريط في حقوقنا وما دام النيل يكفي البلدين في حاضرهما ومستقبلهما، فإن الأزمة يمكن التغلب عليها . أن الأزمة الراهنة أزمة ثقة في المكان الأول وتحتاج إلى الكثير من صفاء النفس وحسن المعاملة بين البلدين.

لم تخرج الأزمة - فعلاً عن إطار الثقة فقد تلاحقت الأحداث يأخذ بعضها رقاب بعض في سرعة غريبة لتطل (الجفوة المفتعلة) التي أشار إليها البيان الأول لانقلاب 17 نوفمبر على السطح وكان من معالم ذلك: (36)

استدعت وزارة الخارجية السفير المصري في 17 يوليو 1958م وأبلغته اعتبار الدبلوماسّي على خشبة شخصاً غير مرغوب فيه (فثمة ما يفيد ارتباطه أو علمه أو اشتراكه في تنظيم حركة اغتيالات تستهدف بعض القيادات الطائفية).

استدعى عبدالله خليل رئيس الوزراء الملحق العسكري المصري وحمله رسالة لحكومة مصر بأن أي محاولة اغتيال تستهدف اغتيال أي قيادات سودانية سوف تواجه بالإجراءات التي تستحقها.

ويبدو لنا من واقع الظروف والملابسات أن السفارة المصرية بالخرطوم والنظام السياسي في مصر لم يأخذا بذلك الانفعال حيث لم يخرجاه عن دائرة توتر حزب الأمة السياسي فقد أصدرت السفارة بياناً نددت فيه - بتلك الأقاويل والإشاعات وطمأنت مواطنيها من المصريين - من أي تهديد قد يتعرضون له.

بلغ التوتر مداه في العلاقة بين سلطتي السودان ومصر ابان ما كان يسمى بحكومة السيدين).

وقد رأت حكومة السيدين، خصوصاً وأن أحد أطرافها وهو حزب الشعب الديمقراطي تجاوز ذلك التوتر، فسعت وبعلم رئيس الوزراء عبدالله خليل إلى إيفاد علي عبدالرحمن وأمين السيد إلى مصر للتمهيد لحلول تطوق الأزمة وتعيد الهدوء بين السودان ومصر، ولكن ذلك اصطدم بظهور واقع جديد هو سلطة 17 نوفمبر 1958م فهل كان عبدالله خليل وبحكم دوره في التغيير السياسي - قد قصد ابعادهما عن المسرح ليفاجئهما بالأحداث يبدو ذلك حقيقة تتناسب مع تركيب وتوجه عبدالله خليل.

أ. طلعت فريد ومفاوضات الاسترضاء:

في هذا الجو الملبد بغيوم التوتر وارتفاع معدل ترمومتر الجفوة بين سلطتي عبدالله

خليل وجمال عبدالناصر وفي مناخ اتسم بالمناورات التي بلغت حد التآمر قام الفريق إبراهيم عبود باستلام السلطة وأعلن عن تكوين المجلس الأعلى للقوات المسلحة والذي ضم كبار الضباط فيها، وقامت السلطة بما يلي:-

- حل جميع الأحزاب.
- تعليق الدستور.
- جدول المعونة الأمريكية دون قيد أو شرط.
- الوعد بإزالة الجفوة المفتعلة مع الجمهورية العربية المتحدة.

كان طبيعياً أن تستجيب الجمهورية العربية المتحدة للإشارة وأن تطلب بالتالي استئناف مفاوضات السد العالي التي توقفت ولعل مما ساعد على سرعة الاستجابة هو موافقة الاتحاد السوفيتي آنذاك على بناء السد العالي ووفقاً لذلك كلف اللواء محمد طلعت فريد عضو المجلس الأعلى بإجراء المفاوضات مع مصر.

لم يكن قد اتيح للواء طلعت أن يطلع على الملفات السابقة أو الاستراتيجيات التي كان يقوم بها ويؤيدها سلفاه ميرغني حمزة وخضر حمد ويبدو أن مصر، لم تضيع وقتاً، في توظيف حماس السلطة الجديدة فقد توصل الجانبان وفي زمن قياسي بالمقارنة لأي مفاوضات حيوية، إلى اتفاقية تم توقيعها في 8 نوفمبر 1959م ولقد اشتملت الاتفاقية على الآتي: (37)

الموافقة على قيام (السد العالي) في إقليم مصر من الجمهورية العربية المتحدة وخزان الروصيرص في السودان، (لاحظ أن المفاوضات السابقة كانت ترفض الربط بينها لغياب المقارنة).

تتيح الاتفاقية حصول السودان على 5ر18 مليار متر مكعب من المياه بينما تتحصل مصر على 5ر55 مليار متر مكعب يعني ذلك أن إنشاء السد يتيح للسودان زيادة في نصيبه الذي حددته اتفاقية 1929م مقدارها 5ر14 مليار متر مكعب.. بينما يزيد نصيب مصر بمقدار 5ر7 مليار متر مكعب (38).. وثمة سؤال يفرض نفسه هل هذه الزيادة التي اتيحت للسودان من المياه هي التي عناها خضر حمد في تقريره التمهيدي للأزهري ووصفها بالمغالطة الفنية والتي تتعلق بصافي المياه التي سوف يتم توزيعها بعد إنشاء السد (راجع خضر حمد - المذكرات - 211).

أن تدفع مصر تعويضاً قدره 15 مليون جنيه مقابل غرق وادي حلفا.

ألا تلغي هذه الاتفاقية اتفاقية مياه النيل لسنة 1929م.

يبدو لنا من استقراء ظروف وتطور الأحداث وقراءة ملابسات الاتفاقية ... الإشارات والملاحظات الآتية:-

- أن مفاوضات السد العالي التي قادها (طلعت فريد) مع مصر لم تبن على المعلومات الفنية المتاحة كما لم تقم على الاستراتيجية السياسية أو الاقتصادية التي كان يعول عليها المفاوض السوداني السابق (ميرغني حمزة - خضر حمد) وبناء على ذلك فإن الاستخلاص المتاح هو أن الاتفاق كان في الواقع قراراً سياسياً استرضائياً قصد به إبعاد مصر عن أي محاولة لتحريك عسكري سياسي ونتفق في ذلك مع أستاذنا أمين التوم [39].

- يبرر الأستاذ محمد حسنين هيكل ما توصلت إليه الاتفاقية بأن ((مصر الدولة وليست مصر الثورة هي التي تعاملت مع النظام العسكري في السودان)).. ويستمر الأستاذ موضحاً أن موقف مصر الثورة من المصالحة مع النظام السوداني لا تعزلها عن مخاطبة الجماهير بوسائل أخرى[40].

- تبدو في النهاية حقيقة أساسية في مسار العلاقات السودانية المصرية وهي أن مياه النيل تظل تحدياً كبيراً وفيصلاً واقعياً لدرجة ومدى مصداقية الخصوصية ولعلنا نشدد على ذلك أن عرفنا أن النقص الخطير في عرض المياه في مشارف القرن القادم واشتراك أكثر من قطر في الاستفادة من نهر واحد مما يثير مشكلات التوزيع كما تتضمن إمكانات صراعات عالمية وفي ذلك يمكن الإشارة إلى [41]:

- أن المشاكل بين العراق وسوريا في الوقت الحالي لا تعتبر سبباً مذكوراً قياساً إلى المشاكل المحتملة حول وادي نهر النيل وذلك بسبب كبر المساحة في تلك المنطقة وحجم تدفق المياه وضخامة السكان في مصر والسودان.

- وجوب الحذر من اعتداء أو نفوذ أي دولة أو دول على وادي النيل، فإن تفكير تلك الدول ونفوذها يعرض مصالح مصر ورفاهية أهلها للتهديد [42].

الهوامش

(1) مجموعة من الباحثين، مصر من الثورة إلى الردة، دار الطليعة، بيروت 1981 مدخل تمهيدي إلى الفكر الناصري، د. غالي شكري ص 9–36.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 1986، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة 1987، ص 274.

(3) 1– مجموعة من الباحثين، مصر من الثورة إلى الردة، المرجع السابق، مقال خالد محي الدين، عبدالناصر وبلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ص 130–147.

Alba- R. Harair DedMejian, Egypt Undernausirte, Sta University of -2 .New york Press ny, 1971 P.42

(4) محمد عمر بشير، حول العلاقات السودانية المصرية، المرجع السابق ص 18.

(5) جريدة الميدان، العدد 180 الصادر بتاريخ 3 سبتمبر 1956.

(6) عبدالماجد أبو حسبو مذكرات عبدالماجد أبو حسبو، المرجع السابق، ص 135 ، 136 و 157/158.

(7) محمد صالح ضرار، تاريخ سواكن والبحر الأحمر، الدار السودانية للكتب، الخرطوم 1981، ص 197.

(8) د. مصطفى محمد مسعد، البجه والعرب في القرون الوسطى، مطبعة جامعة القاهرة فصل من مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، المجلد 21، العدد 2، ديسمبر 1959، ص 50.

(9) 1– د. يواقيم رزق مرقص، تطور نظام الإدارة في السودان، المرجع السابق، ص 15–16.

2– محمد صالح ضرار، تاريخ سواكن والبحر الأحمر، المرجع السابق، ص 197.

3– د. بطرس بطرس غالي، دراسات في الدبلوماسية العربية، المرجع السابق ص 183.

(10) 1– الملف رقم SEC/CIV 2 /17-2-4 دار الوثائق المركزية الخرطوم.

2– نعوم شقير، جغرافية تاريخ السودان، المرجع السابق، ص 297.

(11) جريدة الأيام السودانية، العدد الصادر بتاريخ 24 فبراير 1958.

(12) جريدة الصراحة السودانية، العدد 1108 بتاريخ 5 فبراير 1958.
(13) محمد محمد أحمد كرار ، الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية، المرجع السابق، ص 80.
(14) جريدة الأهرام المصرية، بتاريخ 19 فبراير 1958.
(15) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، المرجع السابق، ص 179.
(16) محمد محمد أحمد كرار، الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية،المرجع السابق ص 81.
(17) محمد محمد أحمد كرار ، الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية، المرجع السابق، ص 80.
(18) خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية، المرجع السابق، ص 281.
(19) د. بطرس بطرس غالي، دراسات في الدبلوماسية العربية، المرجع السابق، ص 189.
(20) أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 151.
(21) التقرير الاستراتيجي العربي 1986، المرجع السابق، ص 238.
(22) عبدالماجد أبو حسبو، مذكرات عبدالماجد أبو حسبو، المرجع السابق، ص 167.
(23) أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، 157.
(24) أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 297/296.
(25) المشكلة الدستورية في السودان 1942–1958 وكالة السودان للأنباء قسم البحوث الخرطوم – الوثيقة رقم 7 – 102.
(26) 1– أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 172.
2– عبدالماجد أبو حسبو، ذكريات عبدالماجد أبو حسبو، المرجع السابق، ص 171.
(27) محمد حمدي المناوي، نهر النيل في المكتبة العربية، الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة، 1966، المقدمة.
(28) سلاطين باشا (رودلف)، السيف والنار في السودان، ط3، عالم الكتب، أم درمان 1987، ص 408.
(29) أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 173.
(30) خضر حمد، الحركة الوطنية في السودان، المرجع السابق ص 200.

(31) خضر حمد، الحركة الوطنية في السودان، المرجع السابق ص 200.

(32) خضر حمد، الحركة الوطنية في السودان، المرجع السابق ص 203.

(33) خضر حمد، الحركة الوطنية في السودان، المرجع السابق ص 208-209.

(34) خضر حمد، الحركة الوطنية في السودان، المرجع السابق ص 211.

(35) محمد صبيح، وإن عدتم عدنا، مطبعة دار العالم العربي، القاهرة، د ت، ص 48.

(36) محمد محمد أحمد كرار، الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية، المرجع السابق، ص 84-85.

(37) أحمد عطية الله (القاموس ا لسياسي)، المرجع السابق، ص 6.

(38) التقرير الاستراتيجي العربي - 1986، المرجع السابق، ص 238.

(39) أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 174.

(40) جريدة الأهرام المصرية، بتاريخ 29 ديسمبر 1962.

(41) مجلة المستقبل العربي، عدد 115، سبتمبر 1988، بحث د. أحمد يوسف أحمد، حول العلاقات العربية، ص 93.

(42) سلاطين باشا (رودلف)، السيف والنار في السودان، المرجع السابق، ص 48.

الفصل الخامس

جزء (2)

حسابات الانفراج والتوتر (1956-1986)
بين المتغيرات والثوابت (1964-1986)

- مدخل
- الفترة من 21 أكتوبر 1964 إلى 24 مايو 1969م
- ثورة أكتوبر 1964 في السودان
- صراعات السلطة في مصر (1965)
- حرب الأيام الستة ولاءات الخرطوم 1967م
- الفترة من 25 مايو 1969م إلى أبريل 1985م
- الانقلاب بين الدور المصري والواقع السوداني
- صراعات السلطة في السودان
- ما بعد جمال عبدالناصر
- حكم السادات: علاقات الأنظمة
- النميري وقبضة السادات
- التراجع عن مظلة السادات
- حسني مبارك: حسابات المصلحة
- حسابات الأمن القومي المصري
- ميثاق التكامل
- نظام نميري في ميزان المصالح المصري
- الفترة من 6 أبريل 1985 إلى 29 يونيو 1989م
- بين المهدويين ومصر: سياج أم إذابة جليد
- من مؤشرات المرحلة 56–1986.

1. **Egypt's Commitment to African causes and Especially to the The Security of the Sudan and the Nile vally are likely to Remain Central In her Regional Policy" Ghali (Gabriel Warburg)**

1. **جئت للخرطوم وأنا جثة**
هامدة وخرجت منها قوياً مرفوع
الرأس ممتلئاً بالأمل

«جمال عبدالناصر» بعد مؤتمر أغسطس 1967م

2. **إذا تعرضنا لأي تدخل فإن**
أسناننا حامية وقد بانت في
السودان..

أنور السادات - بعد عودة نميري - في 1971/7/22م

مدخل

نتعرض في هذا الجزء إلى فترة من أعقد المراحل، في مسار العلاقات السودانية المصرية، وتبدو خطورتها ماثلة تماماً في ارتباطها بمفهوم الدولة لدى السلطة في مصر أو في السودان وهو ما يترتب عليه كثير من التعقيدات التي تفرضها - مقومات الأمن القومي هنا أو هنـاك.

في هذا الإطار نتعرض بالتحليل للوقائع والمظاهر الآتية:-

- ثورة 21 أكتوبر 1964 في السودان (الديمقراطية الثانية)
- صراعات السلطة في مصر 1965.
- حرب الأيام الستة ولاءات الخرطوم (1967).
- انقلاب 25 مايو 1969 في السودان.
- ثورة 6 أبريل 1985 في السودان (الديمقراطية الثالثة)

أولاً: الفترة من 21 أكتوبر 1964 إلى 24 مايو 1969م

تشمل هذه الفترة:

* أحداث ومردودات ثورة 1964 الشعبية في السودان
* صراعات السلطة في مصر (1965).
* حرب الأيام الستة ونتائجها (1967).

1. ثورة أكتوبر 1964: الحقيقة والإدعاء

مضت مصر بقيادتها الناصرية دولة وشعباً تعيش تحولاً جديداً في مسارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي: ففي الجانب السياسي يتألق النظام الناصري محلياً وإقليمياً ودولياً، واقتصادياً تزدهر فكرة القطاع العام، وينكمش القطاع الخاص، ويتبدد الإقطاع واجتماعياً يتصدى العمال والفلاحون، والمثقفون للقيادة ويتساقط الباشا: كانت مصر تعيش عصراً، من عصور ازدهارها التاريخي.

في ذات الوقت كان الصراع يحتدم في السودان بين سلطة 17 نوفمبر، وجماهير الشعب السوداني، بقطاعاته وفعالياته السياسية المختلفة.

انفجر هذا الصراع تماماً في مساء الأربعاء 21 أكتوبر 1964، أثر ندوة أعد لها ووضع حساب مواجهاتها ومردوداتها (اتحاد طلاب جامعة الخرطوم) وبعد صراعات دموية (حمل الطلاب السودانيون) عبء جراحاتها وصداماتها، انتهت سلطة 17 نوفمبر ليستعيد الشعب السلطة آملاً في جدية وصدق: تابعت الصحافة العالمية ذلك المشهد ورصدت قوته وهيبته، وذكرت بعض الصحف الفرنسية أن الشعب السوداني قد أعاد

للتاريخ الثورة الفرنسية واقتحام الباستيل والواقع أن ثورة 21 أكتوبر كانت (طفرة) حضارية، بكل المقاييس، كما كانت انتصاراً رائعاً وتبدو في هذا المقام الملاحظات الآتية:

ملاحظة محلية وهي: أن بعض قادة الأحزاب، من محترفي العمل السياسي قد رأوا أن أحداث الثورة قد انطلقت على نحو عفوي [1] حيث لم يخطط أو يحسب لأحداثها وتزعم أن في الرأي تجاوزاً لمقومات الوقائع، وترابط الأحداث، كما أن فيه إسقاطاً تاماً للمزاج السوداني:-

ملاحظة إقليمية: وهي أن المواطن السوداني راقب الإعلام العالمي، وهو يسجل للشعب السوداني مجداً حضارياً، ولكنه بالمقابل كان في دهشة من الإعلام المصري القريب وهو لا يسجل رأياً أو يثبت خبراً، ولقد سجل الأستاذ عبدالماجد أبو حسبو: كيف لم تهز الأحداث، لأيام ثلاثة الإعلام المصري، ومصر جارة قريبة [2] وحين أتيح للإعلام المصري أن يقول معقباً، افتقد المصداقية والحقيقة فقد نشرت جريدة (الأهرام) أخباراً ، تواترت، تركز فيها ، على أن الشارع السوداني، كان يحمل صورة عبدالناصر، ويهتف باسمه - والواقع - أن ذلك كان صحيحاً، وقامت به بعض شرائح الثورة من الطلاب وبتحديد شديد، الطلاب الناصريون والقوميون العرب بجامعة القاهرة فرع الخرطوم، ولكن الذي لم يكن صحيحاً، هو أن الثورة لم تكن لتحسب لذلك التيار أو لغيره، فالثورة تعبير قومي لا يحتمل القسمة على اثنين ناهيك عن محاولة التملك غير المشروعة.

وكان طبيعياً ، أن ينظر الشارع السوداني (مشمئزاً) لما كتبه الإعلام المصري وأن يتحرك معبراً، في غضب، عن محاولة امتلاك الثورة، مضت المظاهرات الصاخبة تستنكر ما كتب، في مواجهة السفارة المصرية وبعد هتافات حادة، تجاوز الانفعال مداه، فتعرض بعض المتظاهرين للعلم المصري بالإساءة، وهو أمر يرقى في علم العلاقات الدولية (للتصعيد) وللمواجهة، ولكن (مصر الدولة) ومصر الثورة، وبعد تقييم موضوعي للأحداث، رأت أن المسألة لا تتعدى الانفعال الجماهيري المشروع، كما أن الإعلام المصري لم يضع في حساباته اعتباراً للعقلية والمزاج السودانيين، ولقد أعلن الرئيس جمال عبدالناصر- استناداً إلى ذلك التقييم أنه يعتبر وكأن الأمر لم يكن، وكانت ضربة معلم.

ويبدو مهماً هنا الإشارة إلى واقعة وقرينة.

أما الواقعة فقد ذهبنا بعض الأصدقاء (هاشم أحمد حسن - بالطيران المدني حالياً

وأنا) لنقابل (بالقراند أوتيل) اثنين من كبار صحفيي مصر، في ذلك الوقت هما أحمد حمروش - ومحمود السعدني، ونقلنا لهما أن قطاعات كبيرة من الشعب السوداني، بل أن الشعب السوداني كله يحمل التقدير والإعزاز للشعب المصري ولقائده الفذ جمال عبدالناصر، ولكن ذلك التقدير والإعزاز لم يكن سبباً من أسباب ثورة أكتوبر الشعبية. فالثورة بنت الواقع السوداني (تماماً)، وأوضحنا لهما، أن الإعلام المصري، قد سلك تجاه تلك الثورة سلوكاً خاطئاً، حين حاول ودون حق أن يصور مواجهاتها بغير صورتها الحقيقية وللحقيقة والتاريخ، فلقد تقبل الأستاذان أحمد حمروش ومحمود السعدني، الحديث بصدر رحب وأشارا إلى أنهما يعرفان دوافع ذلك ولا يقرانه كما أنه لا يعبر عن رأي الشعب المصري.

2. صراعات السلطة.. وعبدالناصر: (1965):

تصاعد الصراع بين سلطة جمال عبدالناصر والإخوان المسلمين في مصر ووصل إلى نقطة اللاعودة، وكان طبيعياً أن ينعكس ذلك الصراع على ساحة العمل السياسي في السودان فقد مضت جماعة الإخوان بالسودان تعد لحملة إعلامية مضادة للحملة الإعلامية في مصر فواصلت معارضتها للسلطة الناصرية إلى حد بلغ إيواء الطيار المصري (يحيى أحمد حسين) وكان طبيعياً أن تتهم الحكومة المصرية تنظيم جبهة الميثاق الإسلامي السوداني بأنها تمد التنظيم المصري الماثل بالسلاح والمال [3]، ولقد أدى ذلك إلى أن تسوء علاقة مصر (الدولة والثورة) بذلك التيار السياسي وأن تنفرج العلاقة بالتالي وبصورة واضحة مع (اليسار) ونرى في ذلك الانفراج بعض بدايات (التمهيد) لانقلاب مايو 1969م كما سوف نفصل فيما بعد.

3. حرب الأيام الستة ولاءات الخرطوم: 1967م:

واجه جمال عبدالناصر في عقد الستينات وبالتحديد بعد مؤتمر القمة العربي في الرباط، صراعات شرسة مع بعض القيادات العربية ولم يكن السودان يشكل وقتها (هاجساً) مصرياً فمصر مشغولة بحسابات صراعاتها الإقليمية والدولية وتأكيد مسارها الاشتراكي، أما السودان فكان يعاني من التمزق السياسي والانشقاقات الحزبية والطائفية، وفي أثناء كل ذلك تضافرت، ظروف إقليمية ودولية لتفرض اندلاع حرب 1967 والتي انتهت بالهزيمة العسكرية المعروفة وما ترتب عليها من نتائج وخيمة - قامت إسرائيل باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء وتمت لها السيطرة على قناة (السويس). ولم يقف السودان (شاجباً) أو متفرجاً فقد أعلن

محمد أحمد محجوب، ومن داخل الجمعية التأسيسية أن السودان في حرب ضد إسرائيل، وأنه يمثل عمقاً استراتيجياً لمصر، ولم يقف الأمر عند ذلك الحد إذ قاد الأزهري والمحجوب - عملاً دبلوماسياً رائداً في المنطقة حيث تبنى السودان انعقاد مؤتمر للقادة والرؤساء العرب ليناقش، ويقيم، ويواجه.

وبالفعل فقد انعقد المؤتمر بالخرطوم في أغسطس 1967، وهو ما عرف فيما بعد بمؤتمر اللاءات الثلاثة والذي تمخضت قراراته عن ترتيب البيت العربي فقد تم من ناحية رأب الصدع بين جمال عبدالناصر وفيصل بن عبدالعزيز - كما تم من ناحية أخرى إزالة آثار العدوان بالدعم الكبير الذي قدمته الدول العربية المقتدرة لدول المواجهة ولم (يهن) على السودان - وقد تأثر - من قفل قناة السويس أن ينال جزءاً من تلك التعويضات [4].

لم يكن موقف الشعب السوداني، من شعب وقيادة مصر، بأقل من موقف قيادته - بل أنه تجاوزها، كثيراً، فقد كان للترحيب الحار المهيب - بالرئيس جمال عبدالناصر، دور إيجابي في رفع معنوياته، ولقد تردد أن عبدالناصر ظل يقول: جئت للخرطوم وأنا جثة هامدة وخرجت منها قوياً مرفوع الرأس مليئاً بالأمل وقد أبرزت الصحافة العالمية أن الخرطوم استقبلت عبدالناصر المهزوم استقبال المنتصرين [5].

كان لمؤتمر الخرطوم في الواقع أثره ونفوذه على المستويين الإقليمي والدولي - وكان طبيعياً أن ينعكس ذلك الأثر والنفوذ على مسار وتطور العلاقات السودانية المصرية - خصوصاً وأن الدور الذي لعبته جماهير الخرطوم قد أعطى دفعة قوية للقيادة المهزومة عسكرياً وأضاف إلى أوراقها في عمليات التسوية التي جرت لبعض الصراعات العربية/الغربية في مؤتمر القمة آنذاك [6].

ثانياً: الفترة من 25 مايو 69 - 6 أبريل 1985م:

1. الانقلاب .. لماذا؟

ساعد النظام الديمقراطي في السودان (1964-1969)، كما ساعدت ظروف ما بعد محنة 67 على ميلاد رؤية، تتجاوز الكساح السياسي العلني ، فكان قطاع (الناصريين) من الشرائح النشطة في دائرة النشاط العلني كما كانت صيغة (الضباط الأحرار تجد لها بعض شأن داخل القوات المسلحة طيلة الفترة من 1958-1964 [7].

وتمثل هذه الصيغة، كما يطرح الفكر السياسي والعسكري أحد نموذجين لتدخل ودور المؤسسة العسكرية في أنظمة الحكم وذلك على النحو الآتي: [8]

- أما النموذج الأول فيقوم على التدخل والمشاركة، استناداً إلى استقلال المؤسسة العسكرية – واستقلال رؤاها ، والنظر لتلك الرؤى باعتبارها – تعبيراً عن المجتمع، وهو النموذج الأكثر غلبة في بلدان أمريكا اللاتينية.
- أما النموذج الثاني – فهو يبني تدخله في الحكم – على اعتبار أن المؤسسة العسكرية جزء من كيان المجتمع الكبير فينفعل ويتفاعل معه – وهو النموذج الأكثر شيوعاً في المنطقة العربية.
- عدم الاستقرار السياسي – فقد شهدت الفترة بين أكتوبر 1964 إلى مايو 1969 خمس حكومات بمتوسط حكومة جديدة كل أحد عشر شهراً، مما أدى إلى (التبرم) بالديمقراطية الليبرالية.
- أزمة اقتصادية – بلغت ذروتها في عام 69/68.
- اختلاف الأساليب والرؤى بين اليسار حول ضرورة التغيير وكيفيته وعلاقة ذلك بالتوازن داخل القوات المسلحة، وهي المعركة التي دارت بين الأستاذ أحمد سليمان المحامي على صفحات جريدة الأيام والأستاذ عبدالخالق محجوب على جريدة أخبار الأسبوع ، ولعلنا نشير أيضاً إلى أدبيات حزب البعث في هذا المجال.
- تفاقم مشكلة الجنوب – على الأخص بعد تجميد وفشل مؤتمر المائدة المستديرة.

أدت هذه الظروف (أثر ونفوذ المحنة التي خلفتها حرب 1967) بتداخلاتها المتلاحقة وإيقاعها السريع، إلى تغيير في سدة الحكم في 1969/5/25م قامت به مجموعة عسكرية هي الضباط الأحرار، ولتعلن في أول بيان لها – ما يوحي أو لعله ما يؤكد انتماؤها الفكري القومي العربي، حيث جاء في البيان الأول (التوجه نحو التقدم والاشتراكية – والتأكيد على الانتماء العربي) كما ردد بابكر عوض الله نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس الوزراء بأن حركة مايو ما هي إلا جزء من حركة الثورة العربية على امتداد الوطن العربي.. وتطلب الوحدة القومية [(10)] وأشار بعض الباحثين إلى أن محنة 1967م، كانت من أهم أسباب قيام سلطة مايو [(11)] ويرى آخرون: أن الوضع الديمقراطي في السودان بمعطياته الليبرالية – لم يجد قبولاً لدى النظام المصري، بمقولاته النظرية وممارساته العملية، وكان طبيعياً ، وحتى لا يتأثر الشعب المصري بتلك التوجهات أن يعمل (عبدالناصر) على ضربه[(12)].

وفي كل الأحوال – فإن النظام المصري – قد ارتاح تماماً للتوجه الجديد في السودان – فهو إضافة إلى رصيده في المواجهة العسكرية والسياسية . فمضى يقدم له، دون تحفظ أو تردد، كل ما يحتاجه من دعم مادي ومعنوي [(13)].

2. الانقلاب بين الدور المصري والواقع السوداني..

هل (لمصر) دور في انقلاب 25 مايو؟ السؤال خطير، وينبغي التأني في الإجابة عليه، ونورد هنا بعض الإفادات ولنسمح لنفسنا باستقراء تلك الافادات وتقييمها.

يورد بعض الباحثين أن وزير داخلية ما قبل الانقلاب (حسن عوض الله يفيد بما يلي [14] ((كان الصراع حول إجازة الدستور الإسلامي في البرلمان قد مر بالقراءتين وقبل الثالثة وكان للصحافة دورها في الإثارة والتنبؤ بانقلاب عسكري في الطريق.. كل هذا يستوجب دقة التقارير الأمنية وكان من بينها وفي وقت مبكر التقارير الخاصة بما سمي بتنظيم الضباط الأحرار، وبعد المداولة والاستطلاع الذي تستلزمه خطورة الأنباء تم رفع النبأ لرئاسة مجلس الوزراء فحدث التلكؤ المريب ومن ثم رفع الأمر إلى رئيس مجلس السيادة إسماعيل الأزهري فلم يتلكأ، واعتقد بعد أن اتضحت له معالم تدخل مراكز القوى الحاكمة في مصر في الإعداد للانقلاب، أن اتصالاً سريعاً وعاجلاً بالزعيم جمال عبدالناصر قد يكشف الخطة ويؤدي لتدخله للعدول عن المضي في التدبير بتاريخ 21 مايو 1969 أرسل الرئيس إسماعيل الأزهري الأستاذ صالح محمد إسماعيل الذي درج على إرساله لمصر في المهمات المتصلة بها، لمقابلة عبدالناصر ليتدارك الموقف بكف رجاله عن المضي في المخطط المرسوم وتكتمل شهادة حسن عوض الله بإفادة السيد/ صالح محمد إسماعيل..حيث يقرر لإسماعيل الأزهري في عام 1969 صعوبة مقابلة الرئيس جمال عبدالناصر الذي كان يجد الطريق سهلاً إليه في الماضي ولكنه وفي هذه المرة وجد الطريق مسدوداً وقد لاقى ألواناً مماطلة لم يعهدها إلى أن حل يوم 25 مايو 1969م.

هذه الشهادة خطيرة في مجال العلاقات السودانية المصرية.. وهي شهادة تستوجب التصدي لها، بحثاً وتحليلاً، بالصدق والتجرد اللازمين.

3. صراع السلطة في السودان : الرصد والتقييم

مضى الانقلاب المايوي يؤسس سلطته في إطار مظلة اليسار الكبرى والتي ضمت شرائح القوميين العرب والشيوعيين، ولم يمض وقت طويل حتى لاحت في الأفق بدايات الصراع في مجلس قيادة الثورة، في نوفمبر 1971 والذي انتهى بإنفجار الموقف بين الحزب الشيوعي والسلطة، في محاولة انقلاب يوليو 1971 وما تبعها من نتائج خطيرة وتعرض النظام المايوي كذلك للمواجهات التي قادها تحالف حزب الأمة

والحزب الوطني الاتحادي وجبهة الميثاق.. وتبدو في تلك المواجهة مؤشرات الدعم المصري حين تمت الاستعانة بسلاح الجو المصري في ضرب الجزيرة أبا في 27 مارس 1970 [15].

كانت مصر تراقب الصراع وترصد مؤشراته، وتقيم مواقفها في ضوء ذلك. ففي الحالة الأولى فإن ضرب الجزيرة أبا بالآليات والقدرات العسكرية المصرية تبرره – من وجهة النظرة المصرية، ضرورة إتاحة الاستقرار للنظام الجديد – بتوجهاته المريحة أما في الحالة الثانية فإن صراع المظلة الواحدة يتيح الفرصة لأي جهات قد لا تكون مقبولة لدى مصر (حزب الأمة – جبهة الميثاق) – وكانت مصر – وهي تتابع ذلك تسعى لتحقيق الوحدة الثلاثية بين السودان ومصر وليبيا – والتي كانت محادثاتها قد بدأت بالفعل في مرسى مطروح.

من نتائج ذلك الرصد والتقييم نشرت جريدة الأهرام، أن عبدالناصر كان قد حذر عبدالخالق محجوب عند عودة هذا الأخير من منفاه في القاهرة من تفاقم الصراع وحذره مردداً حيكون الدم ركب وعلى كل حال فإن الفترة من 25 مايو 1969م إلى 28 سبتمبر 1970م تاريخ وفاة جمال عبدالناصر، والتي بلغت عاماً واحداً وأربعة اشهر وثلاثة أيام، تميزت بالحماس للفكر العربي، في منظوره الناصري، وأن هذا التوجه قد فجر توتراً فكرياً ، بين الشيوعيين والسلطة من جانب والبعثيين والسلطة من جانب آخر .. أدى المنظور في نفس الوقت وبحساب السياسة إلى اتساع دائرة المعارضة ضد النظام.

4. ما بعد جمال عبدالناصر:

كان لموت الرئيس جمال عبدالناصر المفاجئ، رنة حزن عاشها الشعب السوداني بعمق شديد، فقد عرف أهل السودان للرجل قدره تماما، وبكوه بكل صدق وعمق، فقد كان لهم فيه صور الزاهد، المتجرد، القوي الجسور. وهي مما يعشقون وكان للرجل مثل ذلك بل وأكثر في موطنه مصر ولكن ذلك لم يدم طويلاً.. فللعواطف انفعالاتها وللسياسة حساباتها التي لا تعرف الانفعال أو العاطفة وفي إطار هذه الحسابات بدأت صراعات السلطة في مصر تتفجر في يوم 15 مايو 1971م.

أما في السودان فقد احتدم الصراع تماماً، بين شرائح دعاة القومية العربية من الناصريين والشيوعيين وهو صراع تطور فيما بعد ليكون انقلاب 19 يوليو 1971م والذي أعقبته عودة النميري في 22 من نفس الشهر، وينتهي بعدها شهر العسل المر بين شرائح السلطة . في هذا المناخ كانت خلافة السادات، وهي فترة استمرت من 30 أكتوبر 1970 إلى 6 أكتوبر 1981م.

5. السادات والنميري: علاقات الأنظمة

(لمصر) في النظام العربي دور لا ينكر.. ولكنه في نفس الوقت ليس الدور كله، فللمتغيرات الإقليمية والدولية، نفوذها في تقليص أو اتساع هذا الدور . أدت مصر وما زالت تؤدي دورها المحوري في المنطقة استناداً إلى اعتبارات كثيرة لعل من أهمها ما امتازت به من موقع، ومن ثقل سياسي، اتاحه لها تاريخها العربي الإسلامي – بالإضافة إلى ثقلها الناصري الذي تألق في ارتباط وثيق بحياة الرئيس (جمال عبدالناصر).

كان ذلك الميراث الفكري عبئاً ثقيلاً على السادات فقد كان للرجل مخططاته كما كان للرجل طموحاته، التي يريد أن يتسم بها تاريخ مصر.

ومضى السادات ، وهو رجل يجيد المناورة، يحاول احتواء المسار الناصري، وتطويقه: تبنى شعاراته والعمل في نفس الوقت وبأكثر من أسلوب على ضربها، وكانت مناداته بالشرعية الدستورية بديلاً للشرعية الثورية، هي المنفذ لذلك – فصار يضرب في خطبته على نغمة دولة الإيمان والعلم وبناء دولة المؤسسات وسيادة القانون (17) ولم يكن صدفة وهو يعمل لتحقيق أفكاره في الحكم أن يختلف مع جماعات الضغط الناصري، وأن يتطور ذلك الخلاف ليكون مواجهة وصراعاً ينتهي لصالحه في 15 مايو 1971 فيما سمي عند البعض بثورة التصحيح وسمي لدى البعض الآخر (بالردة)

أ. السادات : المتغيرات والأنظمة الدولية

لم تكن سلطة النميري في السودان بعيدة عن مسار الأحداث. فقد كانت ترقب بحذر مشوب باليقظة أبعاد الصراع ومردوداته، فقد كان عبدالناصر ما زال مسيطراً على عقل النميري ووجدانه، بل أن السادات كان في نظر النميري رجعياً ولربما ممثلاً (18) والواقع أن تطور العلاقات السودانية المصرية في خلال سلطتي النميري والسادات لا يمكن أن ينظر إليها بمعزل عن الظروف المحلية في البلدين وملابسات التغيير الإقليمي والدولي التي فرضت نفسها على الساحة في ذلك الوقت، والتي تمثلت في الظروف الاقتصادية المتردية، الصراع العربي الإسرائيلي ومتطلباته الباهظة، الاعتماد الكبير على الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى التعقيدات العربية/العربية خصوصاً، وأن بعض الدول العربية، ما زالت تنظر لمصر حتى بعد موت عبدالناصر، في خوف وهلع.

فرضت كل هذه الظروف على السادات أن يتحرك على الأقل لكسر جمود موقف ما بعد 1967 من خلال (19):

- قبول مبادرة روجرز فبراير 1971.
- طرد الخبراء السوفيت 1971.
- حرب 1973م.
- زيارة (السادات) للكيان الإسرائيلي في نوفمبر 1977م.
- اتفاقية كامت ديفيد 1977.

ب. السادات وانقلاب 19 يوليو 1971م

دون أن ندخل في متابعة تاريخية لمقدمات وتفاصيل تلك التحركات التي وجه دفتها السادات سواء بقناعات سبق إقرارها أو كانت قد أملتها الظروف والمقتضيات الدولية، وبالنظر لما كان يطرحه الواقع المحلي والإقليمي، من متغيرات فقد بنى (السادات) استراتيجية سياسته، على ضرورة أن يحمي ظهره من أي محاولة يقوم بها السوفيت ضده، من خلال جيوبهم في المنطقة (محور أديس أبابا/عدن)، وفي ضوء هذه الاستراتيجية، ركز على إنشاء محور مضاد هو السودان/ليبيا حيث كانت قد بدأت بالفعل محادثات استهدفت نوعاً من الوحدة الاستراتيجية، وكان مقر تلك المحادثات هو (مرسى مطروح)، ولعلنا نستند في ذلك الاستخلاص إلى مثالين يشكلان في واقع الأمر سيناريو لمنظر واحد، ونعني بذلك انقلاب 19 يوليو 1971م الذي قامت به الشرائح الشيوعية في القوات المسلحة وعودة النميري في 22 نفس الشهر فقد:

- شكل الانقلاب تحركاً استراتيجياً، يطوق نظام السادات ويشل من بعض فاعاليته في المنطقة، ويهدد استقراره ومن ناحية ثانية فقد:
- شكل فشل الانقلاب بالحركة المضادة له وعودة نميري، محوراً في المنطقة، تمركز خلاله العديد من الدول لتحمي نفسها من أي احتمالات اختراق أخرى، وكان في مقدمة تلك الدول مصر بل أن السادات تحرك بالفعل – ابان سلطة الأيام الثلاثة 21/19 يوليو 1971م بما يؤمن عودة نميري ولقد أكد السادات – سياسته – في حماية النظام الإقليمي حين، أورد في خطابه بمناسبة العيد الثامن عشر لثورة يوليو أنه: إذا تعرضنا لأي تدخل (يقصد دول ميثاق طرابلس) فإن أسناننا حامية وقد بانت في السودان [20] كما أعلن في وقت لاحق لذلك التاريخ أن بلاده لن تسمح لأحد بالتدخل في شئون السودان الداخلية [21].

هذا جانب عملي، يتعلق بنظرة السادات إلى موجهات الأمن الإقليمي – وضرورة حمايته سياسياً وعسكرياً.

مسألة أخرى، انتهجها السادات كان لها أثرها ونفوذها الفكري على مسار العلاقات السودانية المصرية ولقد تمثل ذلك في النهج في مناداته بقيم القرية المصرية كإطار للسلوك الاجتماعي كان في تلك المناداة ما يلغي ، بالضرورة ، أفكاراً فلسفية أخرى، كان قد طرحها الميثاق، ولم يكن غريباً أن تفجر تلك المؤشرات، صراعاً خفياً، بين المنادين بعروبة مصر، والمنادين بذاتيتها والذين يتجاوزون ذلك إلى إسلامية مصر، وقد طرحت أدبيات المرحلة مظاهر ذلك الصراع الفكري، ولعلنا نميل إلى القول بالرأي الذي يرجح انتهاج السادات المسار الذي يقلل من الاندفاع العربي – ويقوم على أن تحصر مصر نفسها، خصوصاً بعد الحرب، في حل قضاياها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. في ضوء هذا الترجيح فإننا نستطيع أن نفسر علاقة النظام الساداتي في مصر بنظام النميري بأنها علاقة تقوم على أساس الحماية المتبادلة.

تبلورت تلك الاستراتيجية لتشكل فيما بعد اتفاقية التكامل السياسي والاقتصادي في فبراير 1974 ولم تمت النظرة كما بلورتها صيغة الميثاق، من فراغ – فثمة مبررات قد فرضت ذلك.

فإقليميا نظر النظامان السوداني والمصري إلى القذافي بحماسته ووضوحه، كعنصر يمكن أن يهدد سلطتيهما [22]، كما نظر النظامان إلى أثيوبيا منقستو بذات المنظار ولم يكن الأمر بعيداً عن واقع الاستراتيجيات المطروحة في ذلك الوقت فقد ظل النظام السياسي المصري إما عرضة للتأثيرات الآتية من بيئته الخارجية سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي.. كما أدت معاداة الاتحاد السوفيتي والتي تبناها نظام السادات إلى تعرضه لضغوط خطيرة من قبل سياج حول مصر يمتد من عدن إلى أثيوبيا – وصولاً إلى أنجولا جنوباً وليبيا غرباً، وقد أدى هذا الوضع إلى شعور صانع القرار بأن ثمة تهديداً يواجهه من منابع النيل الذي يمثل شريان الحياة بالنسبة لمصر – وكذلك تهديد آخر على الحدود الغربية من جانب ليبيا) [23].

ج. النميري ومظلة الدفاع الساداتية

لأن السودان لم يكن بعيداً عن التحرك السوفيتي، (فقد سبق أن وعد الكرملين بعد أحداث 19 يوليو 1971م بالانتقام) فقد التقت مصالحه وتوافقت غايته مع نظام السادات وعليه فلم يكن غريباً كذلك أن يتدخل النظام في مصر لحماية النظام السوداني عندما قادت المعارضة، بمساعدة ليبيا تحركاً مسلحاً استهدف الاستيلاء على السلطة في الثاني من يوليو 1976م. وكان طبيعياً كذلك وقد صدق ما توقعه النظامان أن يوقعا ميثاقاً للدفاع المشترك في 15 يوليو.

أكدت الاتفاقية تماماً على أن العلاقات السودانية المصرية لم تكن في ذلك الوقت غير علاقات بين الأنظمة – بل إن الاتفاقية وهو رأي نميل للأخذ به، مثلت خط الدفاع الأول الذي أعلن نظام النميري على الاستمرار في مواجهة رفض شعبي، كما أن الاتفاقية وفيما نرى، ظلت مصدراً للحذر والشك من قبل القيادات الحزبية وكثير من شرائح الشعب السوداني [24].

وفي إطار هذا (الدفاع السياسي والعسكري) مضت سلطت النميري، وهي مكبلة بالذعر، تقتفي أثر نظام السادات فقامت على إنهاء إعارة الخبراء السوفيت في القوات المسلحة (1977)، من ناحية أخرى انضمت المملكة العربية السعودية للنظامين فيما بعد وليشكلوا جبهة تواجه النفوذ السوفيتي في المنطقة ولتمنع تحول البحر الأحمر إلى بحيرة شيوعية، ولكن ذلك لم يدم طويلاً، فقد فرضت المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، نفسها على الساحة فقد حاولت السعودية أن تسحب تعضيد (النظام السوداني). لاتفاقية (كامب ديفيد) وكانت استراتيجيتها، لذلك تتمثل في عزل السادات [25] عن طريق تقديم العون المالي والبترول للسودان ومضت ليبيا تعمل وبقدر كبير من الإيجابية، على إسقاط نظام النميري فاحتضنت المعارضة السودانية ومنحتها قاعدة في الكفرة للتدريب العسكري [26].

د. التراجع عن قبضة السادات

بدأ النميري بالفعل في الانسحاب من دائرة تعضيد نظام السادات – وهو ما بدا واضحاً – بعد حضوره مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في تونس في نوفمبر 1979م، فقد أعقب ذلك (بالتحديد بعد شهرين) أن قام السودان باستدعاء سفيره في مصر، ولكننا وبعد التقييم الموضوعي لأبعاد المسألة، نستبعد تماماً أن يكون ما قام به النميري تعبيراً عن موقف مبدئي، بقدر ما كان نوعاً من المساومة المعروفة سلفاً لدى السادات ولعلنا ندلل على ذلك – بعدم انفعاله تجاهها – كما ندلل عليها بتقديم السادات، لكل المساعدات التي مكنت نميري في مواجهة تحرشات ليبيا بالنظام بل أن الحديث قد عاد مرة أخرى لنغمة (التكامل).

5. حسني مبارك: حسابات المصلحة:

في 6 أكتوبر 81 انطلقت رصاصات غاضبة لتنهي حياة السادات وليبدأ مشوار جديد في مسار العلاقات السودانية المصرية، وهو المشوار الذي بدأه النميري بالتصويت لصالح محمد حسني مبارك في انتخابات الرئاسة : وعنت الرسالة استمرار نفس السياسة.

أ. حسابات الأمن القومي المصري

بدأ الرئيس محمد حسني مبارك في سنة حكمه الأولى، ملتزماً بقدر الإمكان بسياسة سلفه الدولية والإقليمية، ولعل من مؤشرات ذلك اعتداله وضبط نفسه تماماً، ابان الغارات الاسرائيلية على (لبنان) ومباركته لإجراءات وخطوات الحل السلمي وكان بطرس غالي وزير الدولة للخارجية يبرر مثل ذلك التوجه بالقول بأنه ضرورة حتمية تفرضها عوامل التاريخ والجغرافيا السياسية (27) والحقيقة أن الصراع العربي الاسرائيلي، وبالذات الصراع المصري الإسرائيلي، شكل محوراً جوهرياً، من محاور التقارب والتمزق بين الدول العربية (التماسك والإجماع بعد مؤتمر الخرطوم 1967، والشتات والخلاف بعد اتفاقية كامب ديفيد وفي هذا الإطار - فقد كان للصراع أثره ونفوذه على علاقة السودان بمصر - فرسمياً، وانطلاقاً من استراتيجية مصر في الحفاظ على أمنها القومي، يلزم أن تظل أفريقيا كما يظل السودان على وجه الخصوص، وكما صرح بطرس بطرس غالي هاجساً أساسياً، يلزم ضمان موالاته (29) ولقد أورد الأستاذ

GABRIEL R. WARBURG

YETAS Ghali, Rightly Observes Egypt's Commitment To African causes and Especially to the Security of the Sudan and the Nile Vallyare Likely to remain Central Issues in her Regional Policy"

لم تكن هذه الاستراتيجية، ولن تكون بعيدة، عن مركز القرار السياسي في مصر، فحسابات الدول - لا تخضع للعواطف، كما لا تخضع للأمزجة وفي هذا الإطار، وبديلاً لأي نظام غير مضمون الجانب، وقع الرئيس محمد حسني مبارك مع النميري ميثاقاً في 12 أكتوبر -82 تمت الموافقة عليه من قبل برلماني البلدين بعد أسبوعين من ذلك، وكان توقيع الميثاق - في واقع الأمر - تتويجاً لخطوات عديدة سبقته منذ عام 1974، ولعل من أهم - ما احتوى عليه الميثاق - هو النص على إنشاء مجلس أعلى، بميزانية مستقلة - وجهاز مستقل - وهو مما ساعد فعلاً ، على أن تتجاوز - العلاقة بعض اختناقاتها، ويهم أن نتعرض لمحتويات هذا الميثاق:

ب. ميثاق التكامل أكتوبر 1982: الممارسة والتقييم

وقع الرئيسان حسني مبارك والنميري، ميثاقاً في 12 أكتوبر 1982، تمت الموافقة على محتوياته ومضامينه من قبل برلماني البلدين بعد اسبوعين من ذلك. كان توقيع ذلك

الاتفاق تتويجاً لمقدمات سبقته، بدأت تتبلور بصورة أكثر عملية بعد احداث 19 يوليو 1971، ولقد تميز الميثاق بوجود كيان مستقل هو المجلس الأعلى للتكامل وبميزانية مستقلة.

دخل الميثاق التطبيق العملي في 22 فبراير 1983 – عندما أجاز في مقره بالخرطوم أول مجموعة من التشريعات التي تحكم النشاطات الزراعية والاقتصادية، وتنظيم الهجرة بين البلدين – وإذا كان الميثاق، لم يشر بصورة مباشرة لأي نوع من الوحدة السياسية، فقد بدأ على أرض الواقع خطوات عملية، أكثر من الشعارات التي ظلت تلون علاقات البلدين وفي هذا الإطار أوردت بعض الدراسات الملاحظة الآتية: [30]

– كانت القيادات السياسية السودانية والمصرية قد وصلت إلى صيغة صحيحة ومباشرة وعملية تركز على علاقات طبيعية بين شعبي وداي النيل، فتح فرص ومجالات الاستثمار والتعامل مع كافة القطاعات وإزالة كل المعوقات صغيرها وكبيرها كما أنها أزاحت حساسيات وأوهام تمثلت في هجرة المصريين للسودان.

– لاحظ آخرون مدى توطد الثقة بين القيادات السياسية والتنفيذية وتواصل واتصال العلاقات الثقافية والإعلامية بين المسئولين في البلدين [31].

هذا جانب يراه بعض الباحثين في الميثاق، وهو ليس حقاً كله فليمثل بعده السياسي وله كذلك أبعاده الفنية، وبينهما بعض تداخل.

فمن ناحية سياسية تناولت المعارضة، من قاعدتها، في ليبيا، ومن جيوبها داخل الوطن الميثاق بالنقد والهجوم، واعتبرته إحدى المظلات – التي كانت تحمي بها القاهرة سلطة النميري في الخرطوم – ولعل في ذلك الفهم – ما يفسر – قرار حكومة الانتفاضة الشعبية – برئاسة سوار الذهب عشية انتخابات أبريل 1986، بإلغاء اتفاقيات التكامل والمؤسسات التي ترتبت عليها.

ومن ناحية فنية حاصرت تجربة الميثاق – أبعاده السياسية حيث فرضت ظروف توقيع اتفاقية التكامل، على المواطنين في البلدين شيئاً من الشك في حقيقة مضمونها خصوصاً أن سلطة نميري كانت تعاني، بالفعل من عزلة جماهيرية، طوقت وجودها، كما أن مصر، على الرغم من معلوماتها الأكيدة عن عزلة النظام، تحتاط لنفسها من أي سلطة لا تضمن معقوليتها. ولقد ترتب على ذلك أن استثمر النظامان محتويات الميثاق لصالحهما: السودان للتلويح بالدعم المصري – في مواجهة أي تحركات مضادة من المعارضة في ليبيا ومصر، لكسر العزلة العربية التي واجهتها بها الأنظمة العربية – بعد اتفاقية كامب ديفيد [32]

ونرى أن التجربة، في بعدها التطبيقي التنموي - تؤكد وبإسقاط تام، للتوظيف السياسي هنا أو هناك على إمكانية اختيار الأشكال الأكثر قدرة على الاستجابة لمصالح الشعبين الاقتصادية والاجتماعية.

ج. نظام نميري في ميزان المصالح المصرية

حاصرت ظروف عديدة سلطة نميري فالعزلة تطوقه، والمعارضة تزداد منطقاً ورسوخاً، كما أن عوامل أخرى بدأت تفرض نفسها تماماً على ذلك النظام. مثل الأزمة الاقتصادية، مشكلة الجنوب، لعبة التوازنات السياسية والتي بنى عليها إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية. وفي هذا الإطار، ووفق حسابات دقيقة، قام مجلس الأمن القومي المصري - فيما نتصور بتقييم موقف مصر من النظام في السودان - ففي الساحة محلياً وإقليمياً ودولياً ما يفرض إعادة التقييم، ولم تكن المؤشرات في مصلحة السلطة في السودان، ولعل من أهم عناصر ذلك التقييم هو مفهوم الدولة - كما تدركه مصر وكما يمارسه السودان، وهو المفهوم القائم على اختلاف معايير وخصائص كل منهما حيث يتعارض مسار الدولتين وبالضرورة غاياتهما فإحداهما تقوم على درجة من التعددية والأخرى مكرسة للواحدية [33].

في هذا الإطار (أدى التحول في الموقف المصري من الصراع العربي/ الإسرائيلي إلى تبلور الانقسامات في الإجماع الوطني وانتكاسة لنموذج الدولة الواحدية التبشيرية - وضعف قدرتها على الهيمنة.. وهو ما أدى بدوره إلى بروز التعددية السياسية في الواقع الفعلي - ومحاولات تقنينها خلال صيغة منبر الاتحاد الاشتراكي. ثم إلى الاعتراف بعدد من الأحزاب.. كما أدى إلى ظهور عدد من الأحزاب التقليدية (الوفد - وجماعات الحركة الإسلامية المختلفة).

استناداً إلى هذه الحسابات مضى حسني مبارك - يرسل في جرعات رؤيته المختلفة المفهوم الدولة (في مصر):

- أعلن في برلمان وادي النيل خلال عام 1984 عن ضرورة ازدهار المصالح بين القطرين عبر إرادة الشعبين الحرة وفي إطارها الديمقراطي السليم، سواء في القاهرة أو الخرطوم.
- التأكيد المستمر على هوية مصر العربية - والتأكيد - على مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للأقطار العربية.

وكانت رسالة الرئيس المصري واضحة تماماً: ليس في الميثاق تكاة سياسية لنظام نفذت مصر ذلك التصور تماماً حين احترم حسني مبارك انتفاضة الشعب في أبريل 1985، ولم يتدخل سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة لصالح النميري. ويبدو مهماً أن نشير في هذا المقام إلى أن - مصر (الدولة) ومصر (المواطن) لم تخف تبرمها من التصرفات التي كانت تحسب ضدها، والتي كانت تقوم بها سلطة النميري. وهو ما تطرق إليه عدد من الكتاب المصريين وعلى رأسهم المحلل السياسي الأستاذ أحمد بهاء الدين، ولم يكن غريباً ، بعد هذا التقيم ، وبعد أن خطت مصر خطوات إيجابية في بلورة رؤاها السياسية أن ترصد الصحافة السودانية ذلك المسار وتسجله: [34]

((أن ثمة تطوراً جديداً قد طرأ على السياسة المصرية منذ أن تولى الرئيس حسني مبارك السلطة حيث صارت السياسة المصرية تتعامل مع السودان بمنطق العقل والواقع المبني على تحليل المصالح المشتركة التي هي الغاية الحقيقية والباقية لأي من البلدين - ولقد حققت هذه ا لسياسات نجاحات كبيرة حيث أنها خلخلت مفاهيم كانت راسخة للبعض بأن مصر كانت تحابي تلك الجهة أو تعاون الجهة الأخرى. وأصبح التعامل مع السودان تعامل الند للند لا تغول فيه على أحد من الآخر).

إن ميثاق 12 أكتوبر 1982، على ما فيه من هنات وقصور، في النظر والتطبيق، صيغة حملت في ثناياها - الكثير من الإيجاب، كما كان عليه بعض تحامل.. ومآخذ.

ثالثاً: الديمقراطية الثالثة: 6 أبريل -1985 29 يونيو 89:

1. المهدويون ومصر: بين الحذر وإذابة الجليد

طرحت ثورة الشعب السوداني ضد نظام النميري في أبريل 1985 - أكثر من سؤال وأكثر من دهشة وكان إطار السؤال - هو مدى نفوذ علاقة مصر - بدعم واستقرار نظام النميري - على تغلب الأهواء السياسية ؟ أما مثار الدهشة فهو مدى حدود العلاقات السودانية المصرية.. والحاجة إلى فهم مشترك.

وكان للأسئلة ، كما كان للدهشة العديد من المبررات والعديد من الأسباب. والعديد من المنطلقات والرؤى، وهو ما انعكس بدوره على فعاليات الساحة السياسية.

لحزب الأمة، ما يمكن أن يكون جرحاً، مؤلماً، في نظرته للعلاقة السودانية المصرية - فمصر تدعم كل ما يمكن أن يعزله عن الحكم.

وتبادل مصر نفس الشعور لحزب الأمة بل وتتجاوزه إلى العمل ويمكن النظر في ضوء ذلك إلى محاولات بعض قيادات حزب الأمة، استيعاب ذلك التوجه واستقطابه بدعوة عدد من كتاب اليسار المصري - وقيادات بعض الفعاليات السياسية.

الحزب الاتحادي الديمقراطي برؤاه غير المؤطرة فكرياً: كان يرى في مصر (تكأة لتحركاته، ومظلة - يدعي - بحكم الخلفيات دعمها - ولم تكن مصر الدولة، كما لم تكن مصر المواطن بعيدة، عن فهم التركيبة الذهنية لقادة هذا الحزب وتوجهاتهم الذاتية - وصراعاتهم الهامشية مع الكيانات الأخرى، ولم تتناقض مصر في فهمها لذلك الواقع مع نفسها ومنطق مصالحها فاحتضنت في مواجهاتها مع حزب الأمة جماعة الاتحادي الديمقراطي، وفي حلقها مرارة قديمة، بررت الحذر، كما بررت التهكم، ولربما السخرية من قيادات بلا منطق ولا استراتيجية.

أما الأحزاب الأخرى - وبالتحديد الجماعات الإسلامية، والقوى الاشتراكية كما مثلتها شرائح الشيوعيين والبعث، فلم تكن علاقتها بمصر الدولة، بقدر ما كانت بالفاعليات السياسية المصرية التي تماثلها توجهاً - وتنظيماً وغاية، ولم تكن بحال من عناصر العلاقة الثابتة.

في هذا الجو وفي ضوء متغيرات محلية واكبت انتخابات أبريل 1986، بدأ غزل سياسي بين حزب الأمة - كفعالية مؤثرة ذات استراتيجية واضحة - وبين السلطة في مصر - وبعض أدواتها من المؤسسات الحزبية والفكرية، ودون أن ندخل في تفاصيل ذلك الغزل الصريح التي لا نملكها حالياً - تبدو بعض المؤشرات الجديرة بالإثبات:

- متغير مصري استجاب لمحاولة بعض قيادات حزب الأمة في تغيير صورة العلاقة وهو متغير هيأ له بعض الكتاب كأحمد بهاء الدين في عموده بالشرق الأوسط.
- متغير سوداني شعر، بحكم الخبرة والضرورة أنه لا معنى للمعاداة التقليدية المتبادلة بين حزب الأمة والسلطة في مصر.

2. الميثاق: المواجهات والمضمون

(عول) على المتغيرين كثير من الحادبين على مصلحة الشعبين في مصر وفي السودان، ولقد كان من بين هؤلاء - وبصورة واضحة للأستاذ أحمد بهاء الدين ولكن الفشل كان حليفاً لتلك المحاولات على الرغم من حسن النوايا ويعود الفشل فيما نرى - إلى خطأ التشخيص فسبب العداء التقليدي - فيما نرى - هو بنية ذهنية صورت وبتفخيخ محسوب الثورة المهدوية بمضمون يعادي مصر وهنا كان الخلط وما زال،

بين (مصر الشعب) ومصر كسلطة تركية - يتولى أمرها الإنجليز وبقايا الشركس والانكشارية من أعداء المصريين.

في كل الأحوال مضت المحاولة، تجد لنفسها، مكاناً بين تجارب الشعبين في الصيغة الأمثل للتعامل فكان ميثاق التكامل - ويبدو أن الميثاق بصورته الجديدة قد ركز - على تجاوز كل أوجه النقد والسلبيات التي شابت التجربة السابقة ولقد أوضح الدكتور عاطف صدقي، رئيس الوزراء المصري وقتئذ عند مخاطبته للاحتفال الذي اقيم بدار حزب الأمة في 10 أبريل 1988م، أبعاد ذلك الميثاق [35]

- معالجة الميثاق لصور العلاقات على أساس الدراسات الفنية المتأنية.
- أن توظف العلاقة بما يحقق طموحات الشعبين في جدية.
- ضرورة تدفق رؤوس الأموال شمالاً وجنوباً.
- أن تنشط القاهرة وتنمي العلاقات الاقتصادية والاجتماعية - بما يمثل مردوداً إيجابياً.

من ناحية أخرى اتجه الرأي العام في السودان، وهو يبارك هذا المسار، إلى تأكيد المؤشرات الآتية:[36]

- التقدير والإعزاز للأجيال التي كافحت ومهدت لهذه الصيغة.
- مواجهة دوائر الشك والريبة في وضوح، والعمل على تطويق وحصار مضاعفات تلك الدوائر بالمزيد من الجدية.
- تحديد مفهوم واضح لمصطلح اقتصادي جاد.
- الانطلاق - من مفهوم الخصوصية - إلى حقيقة مؤداها أن الخصوصية لا تقتضي بالضرورة التماثل أو التطابق الكلي في المنطلقات أو الوجهات.

المؤشرات والمعطيات 1956-1986

يمكننا أن نلخص معطيات المرحلة من 1956-1986 في الآتي:

الاختلاف الكبير في مفهوم الدولة مما انعكس في نمط الحكم في الدولتين فمن ناحية كانت مصر طيلة الفترة من 1956 إلى 1973 تمثل نموذج دولة واحدية تراوحت بين الرسالية والسلطوية - (1954-1970 - فترة عبدالناصر ثم (1980-1981) فترة السادات، بينما مر السودان خلال هاتين المرحلتين بتجربتي ما سمي بالمشهد المزدوج

(54–58 الديمقراطية الأولى 58–64 نظام الفريق إبراهيم عبود 64–69 الديمقراطية الثانية و 69–-85 سلطة نميري ثم 85–89 فترة الديمقراطية الثالثة.

تأرجحت العلاقة خلال تلك الفترة بين الانطلاق والانفراج والتوتر والتوجس بين الضعف والقوة ويمكننا أن نشير للخصائص الآتية:

خصائص المرحلة من أول يناير-56 16 نوفمبر 58:

عبرت المرحلة عن تراكمات نفسية عنيفة لكل من الطرفين فقد ظهرت الصراعات الآتية:

- الصراع الاتحادي/ المصري وما ترتب عليه من صراع اتحادي لاتحادي في السودان.
- الصراع المصري مع حزب الأمة والذي كان من مظاهره مشكلة حلايب 1958م.

خصائص المرحلة من 17 نوفمبر 58 - 20 أكتوبر 1964

قيام سلطة إبراهيم عبود بتجاوز تعقيدات العلاقة مع مصر والتي أدت إلى مواجهة حلايب في فبراير 58 وما ترتب على ذلك التجاوز من استياء انتهى إلى اتفاقية 8 نوفمبر 1959 بكل ما ترتب عليها من تبعات ونتائج.

تعامل مصر الدولة مع السودان بعد ذلك بالتحفظ وربما بالابتعاد التام عن مساره وتطوره السياسي والذي مثل مفارقة: فمصر - كانت تقود في ذلك الوقت صراعاً مريراً ضد الاستعمار والصهيونية - وتدعم حركات التحرير في الوقت الذي كان السودان هو رجل أفريقيا المريض كما وصفه القائد الأفريقي سيكوتوري.

وكان من امارات ذلك (مقتل لوممبا 1961 وكان وقتها السؤال المطروح: هل ذبحت مصر علاقتها بالسودان على ساحة المصالح؟ (مظاهرات أبناء وادي حلفا 1961).

نلاحظ أن مصر الدولة قد اختفت من الساحة في السودان ولكننا نرجح دور مصر الثورة في إذكاء حركة المعارضة خلال فعاليات اليسار وبعض القنوات في القوات المسلحة.

خصائص المرحلة من 21 أكتوبر 64/ 24 مايو 69:

تضج هذه المرحلة بالحيوية ففيها تبدو المؤشرات والوقائع الآتية:

أنهى الشعب السوداني، في موقف ثوري فريد توحدت فيه فصائله، نظام الفريق إبراهيم عبود، وليستعيد النظام الحزبي التعددي ولقد مثل ذلك إشارة ومنعطفاً

بالنسبة للنظام الناصري في مصر والذي كان يقدم للعالم العربي والأفريقي نموذجاً للدولة الآحادية كغيره من قادة مرحلة التحرر الوطني مثل سيكتوري وموبيوكيتا ونايريري وكاوندا وكوامي نكروما وكان في مصر بعض حذر وبعض تحرك يطوق – الفكر الليبرالي وتعاليمه.

من جانب آخر، فجرت هزيمة 1967، تعقيدات إقليمية خطيرة، ولكنها في نفس الوقت أيضاً فتحت آفاقاً – لانفعال عشائري بين الدول العربية تصدى له السودان، بوعي ومسئولية فدعا لمؤتمر قمة عربي انعقد في أغسطس 1967، بالخرطوم، ولتبدأ فيه مصالحة سياسية بين فيصل/ناصر امتدت آثارها، لتغطي خسائر مصر والأردن، وقد ترتب على هذا المؤتمر الظاهرة، نتائج تمثلت فيما يلي:

- تعويض الخسائر المادية.
- مواجهة الهزيمة في الخارج بسياج معنوي، من خلال تحرك دبلوماسي واسع، جسدته لاءات الخرطوم.
- لأسباب سبق التعرض لها، أطاح انقلاب قادة الضباط الأحرار في السودان، بالتعددية السياسية في السودان، وليعلن أنه امتداد للثورة العربية – وتبدأ مرحلة جديدة من مراحل تطور العلاقات السودانية المصرية.

طرحت المرحلة، بحكم صراعاتها، الكثير من التساؤلات، حول مدى – التجانس أو التوافق – بين شرائح السلطة – ولقد انتقل الصراع – فيما بعد وكما سبق الإشارة ليشكل منعطفاً خطيراً مثلته محاولة انقلاب 19 يوليو 1971، وعودة نميري للسلطة في 22 يوليو 1971.

خصائص المرحلة من 1970/9/28 - 1981/10/6

ظهرت في هذه الفترة مصالح الأنظمة وهو وضع فرضته المتغيرات المحلية (صراعات السلطة في السودان وفي مصر) والإقليمية (محور عدن – ليبيا – أثيوبيا) ودولياً (المظلة الأمريكية) ولقد انعكست – هذه ا لخصائص تماماً، في تدخل نظام السادات حماية نظام النميري خلال محاولة انقلاب 19 يوليو – ومحاولة استعادة السلطة التي قادتها المعارضة في ليبيا في 20 يوليو 1976. كما انعكست أيضاً، على محاولة تغيير الخريطة في المنطقة بمحاولة الانقلاب نفسه.

خصائص المرحلة 6 أكتوبر 81 - 6 أبريل 1985

فجرت التناقضات ، بين السودان ومصر، كما طرحها مفهوم الدولة (المواجهة بين مشروع النظام التعددي في مصر وإعلان الشريعة الإسلامية في السودان) الصراع،

وكان من مظاهر ذلك وآياته تبرم السلطة المصرية، بتوظيف النميري لثقلها في حماية سلطته، وتصويرها - كأداة أو مظلة، بل أن كثير من المراقبين، رأوا في علاقة مصر بسلطة النميري سبباً من أسباب استمرارها، وكان لذلك التوجه حساباته التي دعمتها حسابات أخرى محلية وإقليمية ودولية، ولتقف مصر الدولة موقفاً ترفع فيه يدها عن النظام السوداني، ويسقط بالتالي ، بعدها بوقت وجيز، على النحو الذي سبق تفصيله، وكان طبيعياً، في مثل هذه الظروف، أن تتجاوز الحسابات الاستراتيجية، شحنات المشاعر والعواطف التي طالما وظفها نميري في ذكاء مفرط لتحقيق مصالح سلطته وحين احترمت مصر حسابات واقعها المحلي والإقليمي، كان النميري ونظامه، عربون تلك الحسابات.

الهوامش

(1) 1- محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، المرجع السابق، ص 182.

2- أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 279.

(2) عبدالماجد أبو حسبو ، مذكرات عبدالماجد أبو حسبو، المرجع السابق، ص 242.

(3) حسن مكي محمد أحمد، حركة الأخوان المسلمين 1969/44، المرجع السابق، ص 76.

(4) حسين محمد أحمد شريف، صور من الأداء الإداري في السودان، دار النشر جامعة الخرطوم، 1992، ص 38.

(5) عبدالماجد أبو حسبو، مذكرات عبدالماجد أبو حسبو، المرجع السابق، ص 282.

(6) مجلة المستقبل العربي، العدد 115، سبتمبر 1988، بحث د. أحمد يوسف أحمد، مستقبل الصراعات المصرية العربية، ص 80-100.

(7) محمد عمر بشير، حول العلاقات السودانية المصرية، المرجع السابق، ص20.

(8) التقرير الاستراتيجي العربي، 1986، المرجع السابق، ص 274-325.

(9) 1- د. محمد سعيد القدال، الحزب الشيوعي وانقلاب 25 مايو 1969، دار الزهراء، الخرطوم 1986 ، ص 8.

2- خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية، المرجع السابق، ص 234.

(10) أحمد سعيد محمدية، ثورة مايو، دار العودة بيروت، 1969، ص 28.

(11) Colin Legum And Johndrdale Affica Contemporary Record Annual Afrci Research Ter Ltd, Ex P.58 1970--Survey And Documents – 1969 R)).

(12) أمين التوم، ذكريات ومواقف، المرجع السابق، ص 28.

(13) د. محمد زين شداد، السودان وأزمة الحكم، دار النسق، المرجع السابق، ص 280.

(14) مصطفى محمد الحسن، رجال ومواقف في الحركة الوطنية، د.ت، د.م، ص (ق45).

(15) 1- د. محمد سعيد القدال، الحزب الشيوعي وانقلاب مايو، المرجع السابق، ص 45-46.

2- موسوعة السياسة، المرجع السابق، ص 375.

Colin Legum and John Prypale Africa Contemporary Record Op. Cit. .(P.51(B

(16) جريدة الصحافة السودانية، بتاريخ 2 أغسطس 1971 ونقلاً عن جريدة الأهرام.

(17) مجموعة من الباحثين، مصر من الثوة إلى الردة، المرجع السابق، ص 129.

(18) Gabriel R. Warburg. Egypt and the Sudan: Studies in History and .Polities, Franckcass, London, 1985/P. 172

(19) .Gabriel R. Warbur Egypt and the Sudan Op. Cit., P173 -1

2- مجلة المستقبل العربي، العدد 112، يونيو -1988 صنع القرار السياسي في الحقبة الساداتية ص 129.

(20) جريدة الأيام السودانية، بتاريخ 24 يوليو 1971.

(21) 1- جريدة الصحافة السودانية بتاريخ 4 أغسطس 1971.

2- جريدة القوات المسلحة السودانية بتاريخ 15 أغسطس 1971.

(22) .176-Gabriel R. Warburg. Egypt and the Sudan, Op. Cit. P. 175

(23) مجلة المستقبل العربي، العدد 112، المرجع السابق، ص 12.

(24) التقرير الاستراتيجي العربي، 1986، المرجع السابق، ص 237.

(25) مجلة المستقبل العربي، العدد 115، سبتمبر 1988، المرجع السابق، ص 117.

(26) .171-Gabriel R. Warburg. Egypt and the Sudan,Op., Cit.,P. 167

(27) .Gabriel R. Warburg. Egypt and the Sudan,Op., Cit., P. 184

(28) التقرير الاستراتيجي العربي، 1986، المرجع السابق، ص 255.

(29) .Gabriel R. Warburg. Egypt and the Sudan,Op., Cit., P. 185

(30) جريدة السياسة السودانية - العدد 6337 بتاريخ 1988/4/12.

(31) جريدة السياسة السودانية - العدد 585 بتاريخ 1988/2/28.

(32) التقرير الاستراتيجي العربي - 1986، المرجع السابق، ص 237.

(33) التقرير الاستراتيجي العربي - 1986، المرجع السابق، ص 256.

(34) جريدة الأيام السودانية - العدد 6273 بتاريخ 4 مارس 1988.

(35) جريدة السياسة السودانية - العدد 5627 بتاريخ 12أبريل1988.

(36) جريدة السياسة السودانية - العدد 6302 بتاريخ 11 ابريل 1988.

خاتمة

قراءة متأنية

- الوقائع والموجهات
- الوقائع
- الموجهات
- الخصائص العقلية والوجدانية
- خصائص المكان
- الإنسان: الكم والكيف
- الخبرة التاريخية
- محمد علي ومبررات التوسع جنوباً
- مردودات التوسع
- أسباب ودوافع الصراع البريطاني / المصري
- مردودات الصراع
- آفاق جديدة
- إشارات عامة

الوقائع والموجهات:

للتاريخ مساره، وللظروف نفوذها وللمكان كلمته، وللإنسان في وبين كل ذلك دوره، وهو دور يعني الإبداع - كما يعني التجربة وتزعم أن طبيعة العلاقة بين الشعبين السوداني والمصري، تقوم على جماع ذلك في إطار ثلاثية المكان والإنسان والأحداث كما أوضحها الاستظهار وبينتها المداخل وأبرزتها الاستخلاصات.

أولاً: الوقائع (1821-1986):

قسمت الدراسة إلى مقدمات وتمهيد.. ناقشت فيه وقائع ومعطيات وخصائص العلاقة - وكان المدخل - للعصر الحديث - هو العهد التركي - 1821–1881 حيث تابعت مقدماته ونتائجه ومدركاته ومخزوناته التي كان لها أثر عميق في توجيه العلاقة.

في الفصل أول استعرضت الدراسة في جزء أول وقائع العلاقة في المدى الزمني الممتد من 1881–1898م وتم خلال ذلك بحث مقومات ومضمون وأبعاد الثورة العرابية ومردوداتها المحلية والإقليمية والدولية. وكان مهماً أن نتعرض للموجهات المتبادلة بين الثورتين كما حركتهما عوامل الدين والثقافة.

في نفس الفصل تعرض الكتاب في الجزء الثاني بالتحليل للمرحلة الزمنية التي امتدت من 1899 إلى 1924م، وغطت الدراسة خلالها :- تطور الحركة السياسية في مصر من خلال أطرها الفكرية المختلفة وأبرزنا السودان كما طرحته تلك الفعاليات في رؤاها وفكرها، كما أوضحنا أسباب العداء البريطاني للوجود المصري في السودان وما ترتب على ذلك من صراعات ومناورات.

استعرضنا أيضاً تطور الحركة الوطنية في السودان بعد وفاق 1899م والذي تحول حكم البلاد بمقتضاه إلى صيغة غير معهودة في أنظمة القانون الدولي العام هي صيغة الحكم الثنائي ورصدنا خلال ذلك التطور أساليب ووسائل تفخيخ بريطانيا للعلاقات السودانية المصرية سواء من خلال تباين شروط الوظيفة العامة أو من خلال التوجهات الثقافية والتربوية وتعرضنا إلى نشأة وتأسيس منظمات وخلايا التحرك الوطني (جمعية الاتحاد السوداني - وجمعية اللواء الأبيض) وتابعنا أسباب ومرتكزات ومضمون ومؤشرات ومعطيات ثورة 1924م وبالضرورة أثر ومعالم نفوذ كل ذلك على العلاقات السودانية المصرية.

كرسنا الفصل الثاني للمرحلة التي امتدت من 1924 إلى 1936 وقمنا في قسم أول

دراسة وتحليل بعض أهم منعطفات العلاقة فيها والتي تمثلت في:

- محاولة التعرف على أبعاد وهوية ثورة 1924
- متابعة الحركة الوطنية بعد ثورة 1924.. ولماذا؟ كان التوجه شمالاً.
- بعض محاولات السلطة البريطانية - لتركيع الطليعة المثقفة واثنائهم عن الاستقطاب المصري.

أما القسم الثاني من الفصل الثاني فقد ناقشنا فيه:-

- أساليب وأشكال التفخيخ - التي مارستها السلطة البريطانية
- ملامح أو بعض أهم نماذج الازدهار الأدبي
- اتفاقية 1936 من حيث الموجهات والمضمون وردود الفعل والنتائج.

في الفصل الثالث - تطرقنا وبما يمكن أن يكون - تفصيلاً مقصوداً للعلاقات السودانية المصرية في إطارها النظري المجرد، والممارسات التطبيقية - لتلك الأطر فقمنا في جزء أول ببحث النظريات التي حاولت أن تفلسف العلاقة في مصر وفي السودان.

- نظرية السيادة العثمانية، من حيث الواقع والمغالطة.
- نظرية المجال الحيوي بمضامينها التوسعية، ونموذجها التطبيقي. كما يمثله حزب مصر الفتاة.
- العلاقة في منظور الفكر الماركسي، كما يمثله الكفاح المشترك.
- العلاقة في المنظور الدعوي للإخوان المسلمين.
- مؤتمر الخريجين في السودان نشأته ومواجهته ودوره.

في الجزء الثاني من الفصل الثالث تناولنا - مدى تأثير ونفوذ الحركة السياسية المصرية (شقيها الفكري والتطبيقي) على الفعاليات السياسية في السودان وفي هذا المقام :

تعرضنا بالدراسة إلى :

- التيارات الاتحادية بنماذجها المختلفة الأشقاء والاتحاديين.
- التيارات الاستقلالية، نموذجها حزب الأمة والجبهة الاستقلالية.
- ثم تعرضنا لنشأة وتطور التيارات العقائدية - كما تمثلها الشيوعيون والإخوان المسلمون.

ناقشنا في الفصل الرابع بجزءيه الأول والثاني الفترة 1946-1956م صراع الاستقلال والتوجهات الاتحادية والوحدوية ورصدنا مؤشرات المسألة السودانية، في مصر من خلال بروتوكول صدقي بيفين 1946 وشكوى مصر أمام الأمم المتحدة في ليك سكس 1947 وفي قصر شايو بباريس 1948.

تعرضنا بالتفصيل لقرار التحدي الذي أصدرته حكومة الوفد برئاسة مصطفى النحاس عام 1951 وتتبعنا صراعات ما قبل ثورة يوليو 1952 إلى حين انقضاض الضباط الأحرار على النظام الملكي والوصول بالمسألة السودانية إلى اتفاقية فبراير 1953م.

بالمقابل تعرضنا وفي ذات الفترة لافاق ومعالم الصراع في السودان خلال الحمعية التشريعية 1948 وخلال فكرة تقرير المصير بين الاتحاد والاستقلال وخلصنا إلى نتيجة أساسية في تطور السودان السياسي وهي أن الاستقلال كان استراتيجية في فكر شريحة الأنصار - وكيانها السياسي حزب الأمة ولم يكن كذلك بالنسبة لشريحة الاتحاديين وعلى ذلك فإن إعلان الاستقلال كان استجابة، لواقع فكري يتجانس ويتطابق مع المزاج السوداني ولذلك استطاع أن يفرض نفسه.

طرحنا في الفصل الخامس موجهات ووقائع المرحلة من 1954/1986، وأمعنا في التحليل بسبب تداخلات وتعقيدات مفهوم الدولة في البلدين وما يطرحه ذلك من متغيرات جادة في المواقف.

ناقشنا في قسم أول سنوات الترقب والمواجهة (56-64). وتعرضنا خلالها إلى :-

سنوات الشك والحذر حيث اندلعت حلايب الأولى (1958) أو كما أطلقنا عليها مسمار جحا.

نظام إبراهيم عبود، وما تمخض عنه من استرضاء انتهى باتفاقية السد العالي في عام 1959 وكان طبيعياً أن نتعرض لما سبق ذلك من تفاوض - أكثر جدية.

أما في القسم الثاني - فقد تطرقنا لدراسة مرحلة 64-69 وقمنا فيها بدراسة:

- ثورة أكتوبر الشعبية في السودان (1964).
- صراع السلطة في مصر
- حرب الأيام الستة (1967)
- انقلاب 25 مايو (1969)

وفي خلال سلطة مايو تعرضنا إلى العلاقة في مراحل مختلفة غطت:

- أيام عبدالناصر الأخيرة.
- المرحلة الساداتية.
- مرحلة حسني مبارك إلى حين توقيع ميثاق الإخاء في الديمقراطية الثالثة.

ثانياً: الموجهات:

المقصود بالموجهات هنا – هي العوامل الأكثر تأثيراً سلباً أو إيجاباً في مسار العلاقات السودانية المصرية ويهم هنا أن نؤكد على المؤشرات الآتية:

* المؤشر الأول: انفراد كل من السودان ومصر وعلى الرغم من توتر سلطوي موسمي، بخصوصية تتجاوز الملامح المشتركة العامة، وهي خصوصية تفرضها وبصورة أساسية طبيعية الموقع والإمكانات المتبادلة بالإضافة إلى بنية ذهنية وإن لم تتطابق فهي قابلة للفهم المتبادل [1].

* المؤشر الثاني: خبرة الشعبين كما تبلورها تراكمات الأحداث التاريخية تتيح وفي كل الأحوال تطويق لحظات التوتر السطوي كما أنها تتيح مقومات قرار يقوم على التعايش من خلال تحديد غايات وأهداف العلاقة وبالضرورة أولوياتها والعمل على الموازنة بين عوامل وعناصر أخرى وذلك بتقييم وتقويم للثوابت والمتغيرات [2].

* المؤشر الثالث: القرار السياسي الذي ينبثق عن خبرة الشعبين التاريخية يعبر سواء في حالات التوافق أو التعارض وبالضرورة عن أهداف أساسية أو لعلها استراتيجية تقوم على: [3]

* المحافظة على الوطن وسيادته

* حماية الأمن القومي، وما يتعلق ويتصل به من مصالح اقتصادية واجتماعية وثقافية وعسكرية ويمكننا الإشارة في هذا الإطار إلى صراعات الأمن في البحر الأحمر ، صراعات مياه النيل، اختلاف مفهوم الدولة، الموارد الاقتصادية – المدخل إلى أفريقيا (أثيوبيا/يوغندا).

في ضوء هذه المؤشرات حاولت الدراسة أن تستخلص مقومات العلاقات السودانية المصرية وأبعادها وبؤر وهوامش الصراع فيها ومردودات ذلك المباشرة وغير المباشرة والمضادة كلما اقتضته ظروف كل حدث وملابساته الفكرية والعسكرية [4].

إذا كنا نقول بإمكان ملاءمة الخبرة التاريخية في مجال تحليل العلاقات السودانية المصرية فلأنها فيما نرى ظلت، ولسوف تظل محكومة بمؤشر ثابت هو (المكان) بأبعاده المختلفة وأحداث وعوامل أخرى أكثر قابلية للتغيير (الإنسان والأحداث) ويمكننا الإشارة هنا إلى دوائر وحقب التاريخ في المنطقة [5].

1. الخصائص العقلية والوجدانية:

يقودنا التحليل بصفة عامة إلى خصائص تشترك فيها كل الدول التي تتجاوز موقعاً ولكنه وفي نفس الوقت يطرح خصائص عقلية ووجدانية تميز العلاقة عن غيرها من العلاقات، وهو البعد الذي نرى أنه لم تتح له فرصة الدراسة أو البحث من حيث مقوماته ونفوذه.. ولعلنا نستند في قولك ذلك إلى أن ظاهرة التوتر بمردوداته المباشرة غير المباشرة بين الدولتين كسلطتين وليس كشعبين لم تأخذ أبداً صورة الصراع ، بأبعاده الفكرية ومعطياته المختلفة بقدر ما أخذت صورة (الانفعال العارض) الذي يتراجع أمام خبرة الشعبين العقلية والوجدانية – فالمشاكل وإن لم تحل فقد كان يتم تطويقها وتجميد مضاعفاتها وتسكين نتائجها أو على أسوأ الفروض عدم إثارتها وهو ما يعني وبالضرورة استمرارية التوتر.

وإمكان ظهورها للسطح مرة أخرى – متى توافرت لها الظروف ونشير إلى مشكلتي حلايب واتفاقية مياه النيل كما يمكننا أن نشير إلى أمن النيل وهو صراع بدأت مقدماته [6].

2. خصائص المكان:

ظل المكان وفي كل الأوقات والعصور عنصراً من أهم عناصر التوائم الاجتماعي والاقتصادي ولكنه وفي نفس الوقت ظل الموقف الصعب في السياسة والعسكرية كما ظل الموقف الصعب بين الرؤيا الاتحادية، والخلافات حولها [7] فهو الماعون الذي تطرد فيه الأحداث وتتواصل الجماعات وتتبلور المعطيات الحضارية صراعاً وحواراً وللمكان فيما نادى البعض – عبقرية وحتماً والحوار فيه يظل مصدراً من مصادر الصراع متى تعارضت المفاهيم – وبالتالي المصالح [8] للمكان موقعاً وجواراً نفوذ بلا حدود في هندسة العلاقات السودانية المصرية وهي رؤيا لم تتح لها كغيرها أن تجد المعالجة العلمية التي توظف المكان توظيفاً استراتيجياً يتجاوز المناورات السياسية ولعلنا نشير في هذا المقام إلى مدخلي البحر الأبيض المتوسط – والبحر الأحمر – وإطلالاتهما في لحظات الانفراج دوره في الاستراتيجية – بكل محمولاتها وفي كل الأحوال يظل للمكان ودوره من التوتر.

3. الإنسان : الكم والكيف:

أما العوامل الأكثر قابلية فهي تتمثل في العنصر البشري كماً وكيفاً.

فمن حيث البنية السكانية شهدت الرقعة وعلى مدى نشأتها تواصلاً بشرياً جسدته موجات الهجرات شمالاً وجنوباً سواء بسبب موجات التصحر والجفاف أو لأسباب عسكرية أو لأسباب اقتصادية ويمكننا الإشارة هنا إلى عناصر السكان الأولى - النوباد/البجا/البلم ثم النوبة - فالهجرات العربية بصراعاتها السياسية مع السلطة غير العربية من الأيوبيين والمماليك في مصر كالكنوز وأخيراً للأسباب الثقافية والاقتصادية في عهد الفونج وبقايا الحملات العسكرية من الأرناؤوط والأتراك والأكراد ممن استوطنوا مصر.

أما من حيث البنية الذهنية فإننا نشير وباقتضاب إلى دوائر المسار الحضاري من خلال العبادات والطقوس الفرعونية ثم ميلاد حضارة مروي - بخصائصها الوطنية ثم دوائر الحضارة المسيحية وانتشارها في دول نوباديا والمقرة وعلوه وبعد ذلك الحضارة الإسلامية كما حملتها الطلائع العربية خلال هجرة ربيعه - وطلائعها التي كونت دولة الكنوز الإسلامية في أسوان ثم اتجهت جنوباً لتتولى دفة الحكم في دولة المقرة ولتبدأ التعريب والأسلمة.

هذه العناصر المادية والمعنوية التي تصوغ أو بالأحرى تشكل صيغة العلاقات السودانية المصرية لم تجد الدراسة اللازمة أو حتى تسليط الضوء على مدى نفوذها ومدى خطورتها وتستشهد في مجال الخطورة هنا بالتوظيف الذكي لتلك العوامل الحضارية حيث فخخت بريطانيا مسار العلاقات السودانية المصرية بتشويه الإطار الفكري للثورة المهدوية، وحين صورت للسودانيين وفي نفس الوقت الشعب المصري من خلال حملة الأتراك وهي صورة ما زال كثير من مثقفي السودان ومصر يقعون تحت أسرها فثمة وهم اسمه الخصومة التقليدية بين المنظور المهدوي ومصر - دولة أو شعباً.

4. الخبرة التاريخية: المعيار والدور

لمعيار الخبرة التاريخية .. ابعاده ودوره في تطويق التوتر السطوي الموسمي ولكنه دور يفتقد التوظيف المنهجي فهو محكوم في غياب المنهج بالحماس المشبوب في لحظات التوافق والانشقاق (فكرة وحدة وادي النيل - الاعتداء الثلاثي 1956 - حرب 67- موت جمال عبدالناصر ...إلخ)، كما أنه محكوم بالانفعال غير المؤسس في لحظات التوتر والتناحر حيث ينعكس بصورة غير موضوعية على مسار الحياة اليومية - لدى الشعبين.. حين تطلق بعض التصريحات العابرة ذات المردود النفسي (المحبط).

ذاكرة الشعبين وخبرتهما لا تمثلان بالضرورة ذاكرة وخبرة سلطتي البلدين فلكل مسار وتطور وقد يصح أن يتطابقا ويتكاملا كما يصخ أن يختلفا ويتناقضا، ولكن يصح أيضاً أن يكونا في موقف الموازنة أو ربما المساومة .. ونشير هنا إلى أكثر من صورة وموقف.. وهنا لابد من وقفة، ولابد من تفصيل ففي أحداث التاريخ متسع لتلك الذاكرة – ولعلنا نلمح في الأحداث فجوة تهز مشروع الخصوصية ويبدو – سيناريو تلك الخبرة فيما يلي:

أ. محمد علي ومبررات التوسع:

يمكن ودون مغالطات، رد مبررات توسع محمد علي باشا جنوباً إلى السودان إلى مكوناته الشخصية وإلى الظروف والملابسات التي حكمت عصره، حيث هيمنت القوة الاقتصادية، على القرار السياسي، وهي نتيجة منطقية – لعصر الثورة الصناعية [9] وترتبط المبررات كذلك بفكرة المجال الحيوي حيث تطمئن الدولة – للموارد الاقتصادية، ولعمق استراتيجي، (أمني) ولمساحات تستوعب كثافة سكانية محتملة أو لعلها مرجحة.. بهذا الفهم ، اتجهت القوات المصرية تحت الحكم الألباني بقيادة إسماعيل باشا ومحمد الدفتردار للسودان [10].

ب. مردودات التوسع:

لأسباب تتعلق بالبنية العقلية والوجدانية للمواطن السوداني، كان رد الفعل تجاه الحملة سريعاً ومباشراً فقد استبطن العقل الجمعي محاولات الإذلال التي مارسها إسماعيل باشا مع الملك نمر، ولم يكن ذلك العقل بعيداً عن مذبحة الدفتردار في المتمة وعلى ذلك، لم يتح لذلك الحكم، أن يستقر أبداً أو ينعم بالهدوء.

وفي هذا الإطار انتظمت البلاد حركات الثورة، التي تجاوزت الأطر العربية والعشائرية الضيقة، إلى آفاق أرحب وأسمى وهو ما جسدته الثورة المهدوية، كأول ثورة تحرير تتصدى للانعتاق الفكري، من أسر الاستلاب الأجنبي وكان للتجربة نفوذها الأطغى في تشكيل رأي عام متبادل سواء في مصر أو في السودان – ففي السودان بدأ الخلط تماماً بين الشعب المصري، وبين الألبان الذين يتولون حكمه.

أما في مصر فقد كان للسلطة السياسية، كما مثلتها أسرة محمد علي وحاشيتها رأياً في السودان، هو تبعيته للإمبراطورية، وللأسف لم يتح لقطاعات الشعب المصري، أن يتجاوز في ذلك الوقت، هذا الرأي، ولكن قطاعاً، لا يستهان به كان يخالف التوسع الاستراتيجي جنوباً.

ج. أسباب ودوافع الصراع البريطاني - المصري:

قصدت بريطانيا أن تقع مصر في قبضتها..وهو أمر فرضته مقتضيات المرحلة التاريخية، فمصالح بريطانيا الاقتصادية، تستوجب توفير الخدمات، كما أن كيانها يستند إلى سوق استهلاكي، وإلى أدوات تعبر عن حضارتها في المنطقة، فكانت سياسة اقتسام مناطق النفوذ وكان السودان بحكم موقعه وإمكاناته كعب أخيل الذي لوحت به بريطانيا في وجه السلطة التركية في مصر، أو لعله الورقة أو العليقة التي جرت وراءها السلطة التركية في مصر، على مدى الفترة التي أعقبت ضرب الثورة العرابية في عام 1882 إلى اتفاقية 1953.

شهدت المرحلة، صوراً عديدة للصراع حول السودان، فهناك الصراع السياسي، والصراع الاقتصادي، والصراع الثقافي.

تراوحت صور الصراع على السودان بين النعومة مناورة، والشراسة مواجهة، ولقد تعرضنا، وبإسهاب لتفاصيل – ذلك الصراع وطبيعته – ونفوذه، على مسار وتطور العلاقات السودانية المصرية ودون تفاصيل لا يستوجبها المقام – نشير هنا إلى تلك المردودات.

د. مردودات الصراع:

يمكننا أن نقسم تلك المردودات إلى قسمين:–

أحدهما فكري والآخر عملي يتصل الأول، بالأفكار المجردة التي أفرزتها ملابسات وظروف الصراع.

أما الثاني فيتعلق بالواقع العملي كما طرحته الأحداث على المستوى الفكري.

أولاً: في مصر:

كان لذلك التأطير الفكري أثره ونفوذه المباشر على التطور السياسي في السودان – وبصورة خاصة على توجهات العلاقات السودانية المصرية سواء في السودان أو في مصر وذلك كما يلي:

تبلورت خلال تلك المرحلة الأفكار السياسية التي حاولت أن تؤطر لفلسفة العلاقة، وعلى تفاوت ذلك التأطير في مصر يمكننا أن نلمس الأفكار الآتية:

فكرة أن السودان جزء من ا لإمبراطورية العثمانية ويمثل تلك الفكرة الحزب الوطني وشعارات مصطفى كامل، وهي تقوم على حق الفتح – وربما يقوم على فكرة أن

السودان يمثل عمقاً استراتيجياً ينبغي - وفي كل الظروف، ضمان موالاته للنظام في مصر (أفكار مصر الفتاة - محمد صبيح وأحمد حسين فعندهم كلمة مصر هي العليا).

الرؤيا العقائدية للعلاقة ، كما جسدتها أفكار الشيوعيين في صيغة الكفاح المشترك وكما جسدتها أفكار الإخوان المسلمين صيغة المنطلق الدعوي.

ثانياً: في السودان

أما في السودان فقد أطرت الثورة المهدوية العلاقة السودانية المصرية، على مرحلتين أساسيتين هما:-

مرحلة مصر كامتداد طبيعي للدولة الدينية الشمولية كما طرحتها الثورة ولقد فصلت الثورة المهدوية - في هذا المجال تماماً، بين الحكام الأجانب وبين الشعب المصري صاحب الحضارة العربية الإسلامية.

مرحلة مصر كدولة تحكمها ويتحكم الأجانب في قدراتها وهي المرحلة التي أعقبت إحتلال قوات بريطانيا والخديوي للسودان المهدوي. فقد كانت استراتيجية شريحة الأنصار هي المناداة بالسودان الحر المستقل بعيداً عن النفوذ المصري.

على المستوى العملي:

برزت في مسار العلاقات أحداث متبادلة تثير الدهشة والتساؤل، ولكنها وفي نفس الوقت لا تفتقد المنطق كما لا تفتقد الضرورة وذلك على النحو الآتي:

أولاً: في مصر:

يحتدم الصراع الوطني في مصر، فالقرار البريطاني، بأدواته وجيوبه من أبناء الألبان، وأرباب المصالح يصطدم بمصالح غالبية الشعب المصري، فتتصدى شريحة المتعلمين من المدنيين والعسكريين لقيادة الصراع، ويكون لتلك المواجهة (رموزها) كما تكون لها أطرها الفكرية وآلياتها وذلك على مراحل ثلاث هي:-

- الثورة العرابية، فمن قلب الوجع يطل الفلاح العسكري ليعبر عن رفضه للحضور الأجنبي ويطرح بديلا - للسلطة التركية المشاركة الديمقراطية وتنتهي المواجهة بمعركة التل الكبير، التي تمثل منعطفاً وطنياً، ليس بعيداً عن فكر ومشاعر وتوجهات الثورة المهدوية.
- وفي وقت لاحق تطل دائرة أخرى يقودها سعد زغلول حيث تلتهب روح مصر

لتفجر ثورة 1919م، ويطل الفلاح المصري - في صيغة المثقف، ليواجه الاحتلال البريطاني وليكون السودان عنصراً من عناصر ذلك الصراع.

في ذات الإطار تتواصل الأحداث، لتصل إلى نقطة التشبع، فيقود الضباط الأحرار من قلب الظلم مشواراً جديداً يقوم على عبقرية المكان فلا يكون السودان بعيداً عن ذلك الهاجس، وتجئ اتفاقية 1953 لتقرير المصير وبين ذلك صراع ودروس وسؤال ودهشة وحذر وواقع.

- صراع الاتحاد والاستقلال.
- دروس العقل والعاطفة.
- مراحل التكامل وحدوده.
- دهشة المتغير السياسي.
- حذر الحسابات المفاجئة.
- وواقع.. لم يزل بعيداً عن حسابات الحقيقة.

ثانياً: في السودان:

تزامن، ليس غريباً ولكنه مدهش أن يحس الفقيه محمد أحمد المهدي بإذلال الحاكم الأجنبي وبخطورة آلياته الحضارية على المنطقة فيتوهج الدور فيه، ثورة دينية عارمة تحلم بالانطلاق والتحرر والقوة ويكون لوعيها (بالثورة العرابية) مغزى التكامل الموضوعي ورمز الوحدة المعنوية المادية وباسم ذلك الوعي تخوض الثورة المهدوية معركتها.

على ذات الإيقاع وذات النفس تتحرك في عقل ووجدان الشريحة المثقفة في المجال العسكري والمدني ضرورة الحرية والمواطنة لتكون قاعدة الانطلاق رقعة وادي النيل ولتواجه بعض الطلائع العسكرية والمدنية الوجود البريطاني وهنا منعطف في ذاكرة الشعبين يمثله تيار اتحادي هيأت له منظمتا الاتحاد واللواء الأبيض.

تيار استقلالي مشبع بالذات السودانية ورافض للذوبان.

دوائر صغيرة أخرى من مظاهرها صراعات الاتحاد والاستقلال ومناوراته - مياه النيل - إلخ.

5. الجوار بين المواجهة والاستكانة:

يتواصل الفعل وتتصل الأحداث وبينها تبرز المبررات كما تطل المقومات وتظهر الرموز، والتي تتداخل بما يمنح العلاقات أبعادها الرومانسية تارة، والواقعية تارة أخرى والغموض ربما في أحيان أخرى. وبين كل ذلك، تبدو للمصالح نفوذها وللمفاهيم دورها: بمعنى آخر، يفرض الأمن القومي - حسبما تفرضه ظروف البلدين نفسه على العلاقة، فيكون التجانس والتطابق، كما يكون التنافر والتصادم، ولعلنا نذكر هنا، بما سبق أن سقناه عن تصعيد التوتر الموسمي المحسوب (حلايب مثلاً).

آفاق جديدة:

بعد كل ما طرحنا من آراء وأفكار فإننا نرى ضرورة إعادة النظر في كل ما طرحته بعض الأفكار الصفوية سواء في السودان أو في مصر، من أحكام تقوم على المعالجات العارضة أكثر من التحليل المنهجي وعلى الانفعال أكثر من العقل ولقد جاء الوقت - فيما نرى ، الذي يجعلنا ومن موقع الحرص على العلاقة أن نتصدى لمقوماتها ومداها ومدلولاتها - وحدودها من خلال حسابات الواقع، كما تطرحه الثوابت والمتغيرات وهو حساب يستند تماماً على الاعتراف المسبق بخصائص كل من البلدين الذاتية وسيادة كل منهما على إقليمه، دون نكران في نفس الوقت للمصالح المشتركة كما يؤكدها الواقع وتسندها الحجة.

نشير في هذا المقام إلى حديث أدلى به عمرو موسى وزير الخارجية المصري - عندما سئل عن تقييمه للعلاقات مع السودان ورؤيته لما يجري فيه. قال الوزير:

(العلاقات مع السودان تاريخية وهنا أمور يجب أن نتحدث فيها معاً. هناك اختلافات نرى أنه يجب أن تحل : نؤمن بأن سلامة أراضي السودان ووحدته وسيادة شعبه على كل أراضيه مسألة مبدئية لا تحتاج إلى حديث . نحن ضد انفصال الجنوب ونحن مع السودان في إنهاء الحرب في الجنوب حتى يستطيع الشعب أن يتفرغ للتنمية وإحداث الرخاء المطلوب).

إشارات هامة

يبدو مهماً أن ننهي هذه الدراسة بملاحظة واقتراح: - تقوم الملاحظة على التأكيد - على أن الصراع - وفي كل الأوقات ظاهرة طبيعية وهو يظهر في كل لحظة يحدث فيها التناقض أو التعارض في المصالح أو القيم أو حين يتوافر لدى أي من أطراف الصراع الرغبة في الاستحواذ على مصلحة والتأثير على قيمة الطرف الآخر . وينتج

عن ذلك المواجهة والصدام بدرجات وأساليب مختلفة أو العمل على إدارة هذا الصراع وتوجهه بما يخدم غايات وأهداف الأطراف المعنية وهي أهداف وغايات ليست مطلقة التكامل أو التطابق ولكنها تقوم على اختلافات موضوعية تستند إلى مقومات كل طرف وقدرته على اتخاذ القرار.

ينبع من هذه الملاحظة وفي إطار استخلاصات الدراسة ضرورة البحث في جوهر الصراع وبؤره وإشكالياته وتلمس مردوداته والعمل على تطويق وحصار وتجميد مردوداتها السلبية والاقتراب أكثر نحو الحلول - بعيداً عن الصدام أو مشروعات الصدام - وذلك من خلال حوار يستهدف صيغة توازن بين ما هو مرغوب فيه برضا الأطراف وبين ما هو ممكن. في هذا الإطار - يدعو اقتراحنا إلى حوار علمي يستند في منطلقاته إلى موجهات العلاقة المادية والمعنية ويناقش بالضرورة مواعينها ويقترح إدارتها وآلياتها وأساليبها وأهدافها ومعايير تقييمها.

الهوامش

(1) التقرير الاستراتيجي العربي، 1986، المرجع السابق، ص 248.

(2) Paul Reuter Ejjean Combacu, Institutions Et Relations Internationales, Themes, P.U.F., Paris, 1981, P.163

(3) د. حسن علي إبراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولي، المرجع السابق، ص 41-68.

(4) هاني إلياس خضر، في عملية صنع القرار السياسي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرويد للنشر، بغداد، 82، ص 9.

(5) 1- كارل دوتيش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة محمود نافع، مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة، 1982، ص 111.

2- ماكسويل تيللر وآخرين، الاستراتيجية الأمريكية العليا في الثمانينات، الأبحاث العربية بيروت، 1981، ص 8.

(6) 1- د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، ط2 مطبوعات جامعة الكويت، 1979، 127،225.

2- أمين محمود عبدالله، أصول الجغرافيا السياسية، المرجع السابق، ص 106.

3- د. محمد إبراهيم بكر، تاريخ السودان القديم، دار المعارف، القاهرة 1983.

4- د. عبدالعزيز صالح، تاريخ الشرق الأدني ، المرجع السابق.

Histoire Generale Del, afrique Ancienne, Op. Cit -5

(7) مجلة المستقبل العربي، العدد 115، سبتمبر 1988 بحث د. أحمد يوسف أحمد عن مستقبل العلاقات العربية، ص 83

(8) 1- وول ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة تحت إشراف اليونسكو جامعة الدول العربية، القاهرة، ص ص 3-4.

2- مجلة المستقبل العربي، العدد 112، سبتمبر 1988، ص 106.

(9) 1- راوى مكريدس، مناهج السياسة الخارجية، ترجمة د. حسين صعب دار الكتاب العربي.

2- كلية الدراسات الدبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، المرجع السابق، د. بركات موسى الحواتي عن نفوذ الموجهات الحضارية في تشكيل قرار السياسة الخارجية.

(10) د. محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية: أسس وتطبيقات، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987، ص48.

(11) 1- د. سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974، ص 12.

2- د. حسن أحمد إبراهيم، محمد علي في ا لسودان، دار التأليف والنشر، جامعة الخرطوم، د.ت.

(12) د. محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية، أسس وتطبيقات، المرجع السابق، ص 109.

(13) د. محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية، المرجع السابق، ص 109.

(14) مجلة المصور المصرية، العدد 3531، يونيو 1992، ص 19.

فهرست الوثائق:

- وثيقة رقم (1) الوفاق بين بريطانيا وحكومة خديوي مصر 19 يناير 1899.
- وثيقة رقم (2) اتفاقية 1936.
- وثيقة رقم (3) مشروع اتفاقية صدقي/بيفين (مايو 1946).
- وثيقة رقم (4) رفض اتفاقية صدقي/بيفين.
- وثيقة رقم (5) مذكرة النقراشي لمجلس الأمن (يوليو 1947).
- وثيقة رقم (6) إلغاء اتفاقية 19 يناير و 10 يوليو 1899 واتفاقية 1936 أكتوبر 1951).
- وثيقة رقم (7) اتفاقية الحكم الذاتي 12 فبراير 1953.
- وثيقة رقم (8) بيان الحاكم العام عن الاتفاقية 14 فبراير 1953.
- وثيقة رقم (9) انتخابات الحكم الذاتي العام 1953.

وثيقة رقم (1)

المصدر نعوم شقير، المرجع السابق، ص 188

وفاق بين حكومة جلالة ملكة الانكليز
وحكومة الجناب العالي خديوي مصر
بشأن إدارة السودان في المستقبل

حيث أن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الانجليز والجناب العالي الخديوي وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الإقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بأن تشترك في وضع النظام ا لإداري والقانوني الآنف ذكره وفي إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل. وحيث أنه ترامى من جملة وجوه أصولية إلحاق وادي حلفا وسواكن المفتتحة المجاورة لهما. فلذلك قد صار الاتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي وهو: (المادة الأولى) تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الأراضي الكائنة إلى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي:

أولاً: الأراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة 1882.

ثانياً: الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وتدفقت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد أو

ثالثاً: الأراضي التي قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً.

(المادة الثانية) يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معاً في البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصري فقط.

(المادة الثالثة): تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال يصدر برضاء الحكومة البريطانية.

(المادة الرابعة): القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت لآخر بمنشور من الحاكم العام وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع أنحاء السودان، وعلى جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمناً تحرير أو نسخ أي قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة.

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل أو قنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوي.

(المادة الخامسة): لا يسري على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر، العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً إلا ما يصدر بأجزائه منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها.

(المادة السادسة): المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول.

(المادة السابعة): لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من ا لأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير ا لأراضي المصرية إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أي ميناء آخر من موانئ البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن.

(المادة الثامنة): فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة االمحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه.

(**المادة التاسعة**): يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك إلى أن تقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام.

(**المادة العاشرة**): لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصلانات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية.

(**المادة الحادية عشرة**): ممنوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره وسيصدر منشور بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن.

(**المادة الثانية عشرة**): قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ 2 يوليه سنة 1890 فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها.

تحريراً بالقاهرة في 29 يناير سنة 1899م.

الإمضاءات: (كرومر) (بطرس غالي)

وثيقة رقم (2)

المادة الحادية عشر وملحقاتها في اتفاقية 1936

المصدر د. راشد البراوي، مجموعة الوثائق السياسية ، المرجع السابق

المادة الحادية عشرة

1. مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي 19 يناير و 1 يوليو سنة 1899 قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين.
2. والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين . وليس في نصوص هذه المادة أي مساس بمسألة السيادة على السودان.
3. وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة (التي لا يتوافر لها سودانيون أكفاء).
4. يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلاً عن الجنود السودانيين.
5. تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام.
6. لا يكون هنا تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين في شئون التجارة والمهاجرة أو في الملكية.
7. اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان.

ملحق للمادة الحادية عشرة

ما لم وإلى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتي تطبيقاً للفقرة الأولى من هذه المادة تعين أن يكون المبدأ العام الذي يراعيانه في المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية هو أنه لا تطبق على السودان إلا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر، وإن مثل هذا العمل المشترك يكون لازماً كذلك إذا أريد إنهاء اشتراك السودان في اتفاق دولي منطبق عليه.

والاتفاقات التي يراد سريانها في السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو إنسانية، ومثل هذه الاتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكماً خاصاً بالانضمام إليها فيما بعد، وفي مثل هذه الأحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق سارياً في السودان، ويجري الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصان مفوضان في ذلك تفويضاً صحيحاً. وتكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام في كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين.

وفي حالة ما أذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوي على نص خاص بالانضمام، تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين.

وإذا كان السودان بالفعل طرفاً في اتفاق وأريد إنهاء اشتراكه فيه فتشترك المملكة المتحدة ومصر في إصدار الإعلان اللازم لهذا الإنهاء.

ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان في اتفاق ما وإنهاء ذلك الاشتراك لا يكونان إلا بعمل مشترك يجري خصيصاً بالنسبة للسودان ولا يترتبان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفين في الاتفاق، ولا على نقضهما لهذا الاتفاق.

وفي المؤتمرات الدولية التي تجري فيها المفاوضات في مثل هذه الاتفاقات قد يكون المندوبان المصري والبريطاني بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأي إجراء قد يتفقان على أنه مرغوب لصالح السودان.

وثيقة رقم (3)

اتفاقية صدقي – بيفين مايو 1947

المرجع السابق ص 179

بيان الحكومة البريطانية بشأن الجلاء والمفاوضات
7 مايو 1946

((إن السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة هي توطيد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة، وعملاً بهذه السياسة بدأت المفاوضات في جو من الود وحسن النية، فعرضت الحكومة البريطانية أن تسحب جميع قواتها البحرية والجوية من الأراضي المصرية وأن تجري المفاوضات لتحديد مراحل جلائها والموعد الذي تتم التدابير التي تتخذها الحكومة المصرية لتحقيق التعاون في حالة الحرب أو خطر حرب وشيكة الوقوع طبقاً للمحالفة.

مشروع صدقي – بيفين

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند وصاحب الجلالة ملك مصر.

مدفوعين برغبتهما الخالصة في تمكين علاقات الصداقة وحسن التفاهم فيما بينهما تأسيس هذه العلاقات على أسس أدعى لتقوية هذه الصداقة.

وراغبين في عقد معاهدة مساعدة متبادلة هدفها تدعيم ما بينها من روابط المودة والعمل وساطة تبادل المعونة والمساعدة – على تقوية النصيب الذي يستطيع كل منهما الاضطلاع به في سبيل حفظ السلام وصيانة الأمن الدولي طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.

المادة الأولى

ينتهي العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها بلندن في 26 أغسطس سنة 1936 والمذكرة المقبولة الملحقة بها، وكذلك المذكرات والاتفاق المؤرخة في 26 أغسطس سنة 1936 بخصوص الإعفاءات والمزايا الملحقة أيضاً بهذه المعاهدة.

المادة الثانية

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه في حالة ما إذا أصبحت مصر محل اعتداء مسلح أو في حالة ما إذا اشتبكت المملكة المتحدة في حرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على البلاد المتاخمة لمصر، فإنهما يتخذان بالتعاون الوثيق، وبعد المشاورة أي إجراء تتبين ضرورته، ريثما يتخذ مجلس الأمن الوسائل اللازمة لإعادة السلم.

المادة الثالثة

تحقيقاً للتعاون وتبادل المساعدة بين الطرفين الساميين المتعاقدين، وتمكيناً من تنسيق التدابير التي تتخذ لدفاعهما المشترك تنسيقاً فعالاً ، قد اتفقا على تكوين لجنة دفاع مشتركة من السلطات الحربية المختصة لدى الحكومتين يعاونها من ترى الحكومتان ضمه إليها من المندوبين.

وهذه اللجنة هي أداة استشارية مهمتها أن تدرس - لكي تقدم اقتراحاتها إلى الحكومتين عما توصي به من الإجراءات في المسائل الخاصة بالدفاع المشترك عن العتاد والرجال المتعلقة بها وخصوصاً ما يتعلق من الشروط الفنية بتعاون الفريقين والتدابير التي تتمكن بها قواتهما المسلحة بصفة فعالة من مقاومة الاعتداء.

وتجتمع هذه اللجنة كلما اتضحت ضرورة ذلك لمزاولة مأموريتها . وعند الاقتضاء تدرس اللجنة أيضاً - بناء على دعوة الحكومتين وعلى أساس المعلومات المقدمة من كلتيهما العواقب العسكرية للحالة الدولية، وبخاصة أية حوادث من شأنها تهديد الأمن في الشرق الأوسط ، وتتقدم في هذا الصدد إلى الحكومتين التوصيات الملائمة ويكون على الحكومتين في حالة وقوع حوادث مهددة لأمن أي بلد من البلدان المجاورة لمصر أن تتشاورا لكي تتخذا بالاتفاق بينهما أية إجراءات قد ترى ضرورتها.

المادة الرابعة

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن لايعقدا مخالفة ما ، ولا يندمجا في حلف قائم تكون مضادة لمصالح أحدهما.

المادة الخامسة

لايجوز أن أي شرط من شروط هذه المعاهدة يحدث تأثيراً، بأية صورة كانت، في الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب، لواحد من الطرفين الساميين المتعاقدين على ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

المادة السادسة

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه - مع عدم المساس بما صار إعلانه من كليهما تطبيقاً للفقرة 2 من المادة 36 من نظام محكمة العدل الدولية - كل خلاف على تطبيق أو تفسير نصوص هذه المعاهدة يكون قد تعذر عليهما حله بمفاوضات تجري بينهما، يصنف طبقاً لنصوص هيئة الأمم المتحدة.

المادة السابعة

يجب التصديق على هذه المعاهدة (التي يعتبر نصها الإنجليزي والعربي رسميين) وتتبادل وثائق التصديق في أقرب وقت مستطاع، وتدخل المعاهدة في دور التنفيذ من تاريخ تبادل هذه الوثائق، وتبقى هذه المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشرين عاماً من تاريخ دخولها في دور التنفيذ كما أنها تستمر بعد ذلك نافذة المفعول إلى أن تنقضي مدة عام بعد أن يعلن عدم تجديدها من أحد الطرفين السامبيين المتعاقدين إلى الطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية،

وتأييداً لما تقدم..

بروتوكول خاص بالسودان

إن السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان باتباعها في السودان، في نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر، سيكون هدفها الأساسي رفاهية السودانيين وتقدم مصالحهم وتهيئتهم تهيئة مجدة للحكم القانوني ومزاولة ما يترتب عليه من حق إختيار نظام الحكم في السودان مستقبلاً.

وانتظاراً لأن يستطيع الطرفان الساميان المتعاقدان بالاتفاق بينهما وبعد إستشارة السودانيين تحقيق الهدف الأخير يحتفظ بمعاهدة سنة 1899 كما أن المادة 11 من معاهدة سنة 1936 وملحقاتها والفقرتين 14 ، 16 من المذكرة المرفقة بالمعاهدة المذكورة تبقى نافذة المفعول، دون اعتبار لحكم المادة الأولى من هذه المعاهدة.

بروتوكول خاص بالجلاء

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن الجلاء التام عن الأراضي المصرية (مصر) بواسطة القوات البريطانية يجب أن يكون قد تم في أول سبتمبر سنة 1949.

وأن مدينتي القاهرة والإسكندرية والدلتا يجب أن تكون قد أخليت قبل 31 مارس 1947، وأن يستمر في إخلاء الأراضي المصرية غير منقطعة أثناء المدة المنتهية بالتاريخ المقرر في الفقرة الأولى. وتستمر نصوص اتفاقية 26 أغسطس سنة 1936 الخاصة بالإعفاءات والمزايا نافذة، بصفة انتقالية، لصالح القوات البريطانية أثناء سحبها من مصر وكل تعديل للاتفاقية البادي ذكره تتضح ضرورته لداعي لزوم إخلاء الدلتا والمدينتين قبل 31 مارس سنة 1947 يصير تقريره باتفاق جديد يحمل المفاوضة فيه بين الحكومتين بعد ذلك التاريخ.

قد اتفق على أن المستندات المرفقة طيه لم توضع إلا على سبيل المراجعة، على أنه من المقرر أنه في حالة ما إذا لم يدخل عليها من جانب الحكومة المصرية أي تعديل بعد عرضها عليها رسمياً فإن المستر بيفين سيوصي الحكومة البريطانية بقبولها.

ملحقات

1. مشروع معاهدة إنجليزية مصرية.
2. مشروع بروتوكول خاص بالسودان.
3. مشروع بروتوكول خاص بالجلاء.

(أ.ي.) إسماعيل صدقي باشا (أ.ب.) أي المستر أرنست بيفن (س.) أي د اللورد ستانسجيت (هـ.) أي إبراهيم عبدالهادي باشا (ر.ك.) أي السير رونالد كامبل.

وثيقة رقم (4)

المصدر ، راشد البراوي

رفض مشروع صدقي/ بيفين

المرجع السابق، ص 183

بيان صادر من سبعة من أعضاء وفد المفاوضة
(25 نوفمبر سنة 1946)

كان لنا الشرف أن عهد إلينا بمقتضى المرسوم الملكي الكريم الصادر في 7 مارس 1946 أن نساهم في المفاوضات بين مصر وبريطانيا لعقد وإبرام معاهدة تحقيق مطالب البلاد.

ولقد بدأت المفاوضات فعلاً على أساس المطلبين الحيويين اللذين أجمعت عليهما الأمة وهما الجلاء ووحدة وادي النيل وارتضت هيئة المفاوضات المصرية في مقابل تحقيق هذين المطلبين كاملين أن تتفاوض في عقد معاهدة جديدة بدلاً من معاهدة سنة 1936 التي سلم الطرفان بأنها أصبحت غير صالحة للبقاء، على أن تكون المعاهدة الجديدة لتبادل المساعدة بين البلدين وبشرط أن تكون في نصوصها وروحها مطابقة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك الحق في عقد معاهدات إقليمية.

ولقد استمرت المحادثات والمفاوضات مدة طويلة وانتهى الأمر أخيراً إلى أن سافر دولة إسماعيل صدقي باشا ومعه معالي وزير الخارجية إلى لندن بوصفهما ممثلين للحكومة، ولم يلبثا طويلاً حتى رجعا باتفاق مع الوفد البريطاني بكامل هيئته وعلى رأسه جناب وزير الخارجية، ووقع الجميع على مشروع هذا الاتفاق بالحروف الأولى من أسمائهم. وقد جاء في ديباجته أنه (اتفق على أن الوثائق المرافقة قد أعدت فقط قيد النظر فيها فيما بعد، على أنه إذا قدمت رسمياً من الحكومة المصرية بدون تغيير فإن المستر بيفن سيزكيها لدى حكومة صاحبة الجلالة الإمبراطورية)).

وعلى أثر دعوة صاحب الدولة إسماعيل صدقي باشا من لندن يحمل مشروع الاتفاق حيث دعيت هيئة المفاوضات المصرية إلى اجتماع عرض عليها فيه هذا المشروع فناقشت المقترحات التي تضمنها وبحثها بحثاً مبدئياً أثيرت خلاله جملة إعتراضات

من بعض الأعضاء، وعقد اجتماع آخر استأنفت فيه الهيئة بحث المقترحات الجديدة والمذكرة التي أعدها صاحب الدولة صدقي باشا .. على الاعتراضات التي أبديت في الجلسة الأولى وجلاء ما هو غامض من نصوص المقترحات.

وقد تبين من البحث والمناقشة في هذا الاجتماع أن سبعة من أعضاء الهيئة لا يرون إقرار المقترحات على صورتها المعروضة والتي قرر دولة صدقي باشا أنها نهائية وغير قابلة للتعديل، كما تبين أن المذكرة المرفقة بها لم تقلل من أهمية الاعتراضات الموجهة إلى المقترحات إذ أن هذه المذكرة فضلاً عن تحميلها النصوص تفسيرات لا تحتملها فهي مذكرة، من جانب واحد لا تلزم الطرف الآخر سيما وأنها اقترنت بتصريحات من جانب الحكومة البريطانية البرلمان وبتصريحات من الحاكم العالم في السودان تناقض هذه التفسيرات.

وكان المفهوم أن يتخذ31 في هذا الاجتماع قرار نهائي لولا أن سعادة هيكل باشا طلب إعطاء مهلة لاتمام بحث المقترحات والمذكرة المرفقة بها وقد وافقت الهيئة التأجيل لهذا الغرض على أن تُدعى إلى الاجتماع في أجل قريب.

وانقضت فترة أطول مما ينبغي دون أن تدعى الهيئة إلى هذا الاجتماع فراينا أن نعهد إلى حسين سري باشا في الاتصال بدولة صدقي باشا في هذا الشأن، فعلم منه أنه لا ينوي دعوة الهيئة إلى الاجتماع قبل يوم الثلاثاء، اليوم لم نر بد من إصدار هذا البيان نجمل فيه الأسباب الرئيسية التي حملتنا على رفض المشروع بحالته الراهنة.

1. بتاريخ 17 سبتمبر سنة 1946 تقدم الجانب البريطاني بمشروع اتفاق نص في الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على أنه (في حالة تهديد سلامة أية دولة من الدول المجاورة لمصر اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن يتشاورا معاً لأجل القيام بالعمل الذي تتبين ضرورته وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه.

ولكن الهيئة رفضته في مذكرتها الإجمالية التي أقرتها بجلسة 23سبتمبر سنة 1946 تبين لها من أن الارتباط به قد يؤدي إلى اتخاذ مصر قاعدة لأعمال حربية وما يستتبع ذلك من احتمال عودة القوات البريطانية إلى احتلال أراضيها فضلاً عن أن عبارة (تهديد السلامة) عبارة مطاطة تحتمل تأويلات متابينة.

وبمراجعة مشروع (بيفن – صدقي) يتبين أن هذا النص وإن كان قد حذف من المادة الثانية إلا أنه أضيف بما يحقق كل معناه، ويكاد يتفق مع حرفه، إلى المادة الثالثة.

ولم يكن من المستطاع أن نقبل ما سبق أن تقرر رفضه بالإجماع، ولا أن نجيز نصاً يجر البلاد إلى الاشتراك في تدابير غير محدودة، قد يكون منها العلاقات الودية بين مصر ودولة أخرى أو تسليم مرافقنا أوبعضها إلى السلطات العسكرية البريطانية بما يؤدي إلى سبق القول - إلى اتخاذ مصر قاعدة حربية.

أما إبدال كلمة (عمل بكلمة (تدابير) فأنه لا يغير من الموقف شيئاً لأن من التدابير ما قد ينتهي إلى أعمال عدائية أو ذات نتائج خطيرة.

2. أما عن مطلبي الأمة الأساسيين: الجلاء ووحدة وادي النيل، فقد وقع إجماع الهيئة فيما يختص بالجلاء - على أن تقدير ثلاث سنوات أجلاً لإتمامه تقدير مبالغ فيه، توقف توقفاً تاماً منذ أكثر من سنة، وكان من المفروض أن تبدأ القوات البريطانية التي جلبت بسبب الحرب في الجلاء عن المدن والأراضي المصرية عقب توقف العمليات الحربية مباشرة، سيما وأن معاهدة سنة 1936 نفسها لم تجز لهم إلا البقاء في منطقة محدودة وبقوات محدودة العدد لا تزيد على عشرة آلاف جندي وأربعمائة طائرة.

3. وقد كان البروتوكول الخاص بالسودان طبقاً للنص الذي اقترحته الهيئة يتضمن تعهد الطرفين بالدخول فوراً في مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم في السودان في نطاق مصالح الأهالي السودانيين على أساس وحدة وادي النيل تحت تاج مصر.

وجاء النص في مشروع الاتفاق الأخير بأن ((السياسة التي يتعهد الطرفان باتباعها في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعداداً، فعلياً للحكم الذاتي، وتبعاً لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبلي للسودان وأنه إلى أن يتسنى للطرفين بالاتفاق بينهما تحقيق هذا الهدف بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقية سنة 1899 سارية وكذلك المادة 11 من معاهدة سنة 1936 مع ملحقاتها والفقرات من 14 إلى 16 من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذاً.

ومن المقارنة بين النصين يتبين:

أولاً: أنه بينما يشير مشروع (صدقي - بيفين) في الفقرة الأولى إلى السياسة التي يتعهد الطرفان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر، فإن الفقرات التي تلتها تجرد الوحدة من كل خصائصها.

ثانياً: يحتفظ النص المشار إليه بالحالة الراهنة في السودان، دون أن يعد بإجراء أية مفاوضات لتعديلها بما يتق مع الاعتراف بوحدة البلدين تحت تاج مصر.

ثالثاً: إن النص على تخويل السودان حق اختيار نظام المستقبل يمهد السبيل لفصل السودان عن مصر، ويلزمنا منذ الآن بقبول هذا الفصل. وفي ذلك هدم حتى للوحدة الإسمية في ذاتها. فإذا قورن ذلك بما هو جار فعلاً في السودان الآن، تبنت خطورة النتائج المترتبة على هذا النص.

ولا عبرة بما جاء في المذكرة التفسيرية التي أعدها دولة صدقي باشا من أن كل تعديل يطرأ على نظام الحكم في السودان إنما يكون في نطاق الوحدة، فإنه فضلاً عن أن عبارة النص جلية قي هذا الصدد. فإن تفسير دولة صدقي باشا تفسير من جانب واحد غير ملزم للطرف البريطاني وغني عن البيان أن حرصنا على تحقيق وحدة وادي النيل وحدة فعلية لا ينطوي على أن من نوايا التوسع أو الاستعمار، ولكنه حرص جاء محققاً لما تجلى من رغبة الشعب المصري والبريطاني تأليف وحدة تؤكدها الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية والروحية، ولا تتعارض مع رغبة المصريين والسودانيين معاً في إقرار الحكم الذاتي للسودان بل تساعد عليه.

لهذه الأسباب رفضنا المشروع في وضعه الجديد، ورأينا إصدار هذا البيان الموجز توضيحاً للموقف الذي أثرناه قياماً بواجبنا، وتأييداً للأمانة الموكولة إلينا.

إمضاءات

شريف صبري، علي ماهر، عبدالفتاح يحيى، حسين سري،

علي الشمسي، أحمد لطفي السيد، مكرم عبيد

وثيقة رقم (5)

مذكرة النقراشي لمجلس الأمن

المصدر: المرجع السابق: ص 188

مصر ترفع قضيتها إلى مجلس الأمن 1947

في 11 يوليو سنة 1947 قدم سفير مصر لدى حكومة الولايات المتحدة إلى المستر تريجفي لي الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة عريضة الدعوى المرفوعة من مصر إلى مجلس الأمن وهذا نصها:

جناب السكرتير العام

تحتل القوات البريطانية الأقاليم المصرية على الرغم من إرادة الشعب الإجماعية، وأن وجود قوات أجنبية في أراضي دولة من أعضاء هيئة الأمم المتحدة في زمن السلم بغير رضائها رضاء حر يعد امتهاناً لكرامتها، وحائلاً يحول دون تقدمها الطبيعي، كما أنه خرق للمبدأ الأساسي - مبدأ المساواة في السيادة - وهو بذلك يناقض ميثاق الأمم المتحدة في نصه وروحه وقرار الجمعية العامة الصادر بالإجماع في 14 ديسمبر 1946.

(وإن احتلال القوات البريطانية لمصر سنة 1882، واحتلالها للجزء الجنوبي من وادي النيل، في السودان، تبعاً لذلك، قد مكن حكومة المملكة المتحدة منذ سنة 1899 من أن تفرض على مصر شراكها معها في إدارة السودان، وأن تنفرد بعدئذ بالسلطان فيه، وقد استخدمت حكومة المملكة المتحدة هذا الوضع لكي تتبع سياسة ترمي إلى فصل السودان عن مصر، عاملة على تشويه سمعة مصر والمصريين وبذر بذور التفرقة بين المصريين والسودانيين، وبث الانقسام بين السودانيين أنفسهم وأثار حركات انفصالية مصطنعة والحصن عليها، وقد سعت حكومة المملكة المتحدة، وما زالت تسعى، إلى فصم وحدة وادي النيل على الرغم من أن هذه الوحدة تقتضيها مصالح سكان هذا الوادي وأمانيهم المشتركة.

(ولما كان احتلال القوات البريطانية المسلحة لوادي النيل، والمضي في هذه السياسة العدوانية كلاهما تهديد غير مشروع لحرية أمة مستقلة ووحدتها، فقد أثار نزاعاً بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة من شأن استمراره تعريض السلم

والأمـن الدولـي للخطـر.

(ووفقاً للمـادة 32 من ميثاق الأمم المتحدة وعلى الرغم من أن وجود القوات الأجنبيـة لا يتـلاءم بذاتـه مـع حريـة المفاوضـات، سـعت الحكومـة المصريـة في حسـن نيـة إلى الوصـول إلـى حـل عـادل لهـذا النـزاع عـن طريـق مفاوضـات مباشـرة مـع حكومـة المملكـة المتحـدة، وإذ أخفقـت هـذه المفاوضـات الطويلـة المضنيـة، حاولـت حكومـة المملكـة المتحـدة التمسـك بمعاهـدة سـنة 1936 التـي لا يمكـن أن تلتـزم مصـر بهـا إذ أنهـا اسـتنفدت أغراضهـا، فضـلاً عـن أنهـا تتعـارض مـع أحـكام الميثـاق.

(لذلـك ترفـع الحكومـة المصريـة النـزاع القائـم بينهـا وبـين المملكـة المتحـدة إلى مجلـس الأمـن تطبيقـاً للمادتـين 35 و 37 مـن الميثـاق طالبـة:

أ. جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاماً ناجزاً.

ب. إنهاء النظام الإداري الحالي للسودان

(والحكومـة المصريـة إذ تطلـب إليكـم إدراج هـذا النـزاع في جـدول أعمـال المجلـس تبـدي اسـتعدادها لشـرح هـذا النـزاع وتقـديم الوثائـق اللازمـة حـين يطلـب إليهـا ذلـك وفقـاً للمـادة 32.

وأنتهز هذه الفرصة للإعراب عن فائق احترامي.

القاهرة في 8 يوليو 1947

محمود فهمي النقراشي

رئيس مجلس الوزراء

ووزير خارجية المملكة المصرية

وثيقة رقم (6)

إلغاء اتفاقيات 1899 و 1936 من طرف خط

المصدر: المرجع السابق: ص 222

قانون

بإلغاء القانون رقم 80 لسنة 1936 والقانونين رقم 13 ورقم 24 لسنة 1941 وبإنهاء العمل بأحكام معاهدة 26 أغسطس سنة 1936 وملحقاتها، وأحكام الاتفاق الخاص بالإعفاء والميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة في مصر بأحكام اتفاقيتي 29 يناير و10 يوليو سنة 1899 بشأن إدارة السودان.

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه

المادة الأولى

يلغي القانون رقم 80 لسنة 1936، بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى، الموقعة بلندن في 26 أغسطس سنة 1936. وأن ينتهي العمل بأحكام تلك المعاهدة والاتفاق الموافق لها، الخاص بالإعفاءات والميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة في المملكة المصرية. وينتهي العمل كذلك بأحكام اتفاقيتي 19 يناير و10 يونيو سنة 1899، بشأن إدارة السودان.

المادة الثانية

يلغي القانون رقم 13 والقانون رقم 24 لسنة 1941 الخاصان بالإعفاءات والميزات المشار إليها في المادة السابقة.

المادة الثالثة

على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه، واتخاذ ما يلزم لذلك من التدابير ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

نأمر بأن تختم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ينفذ كقانون من قوانين الدولة.

مرسوم

بتعديل المادين 159 و 160 من الدستور، لتقرير الوضع الدستوري للسودان وتعيين ، لقب الملك نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم 42 لسنة 1923، يوضع نظام دستوري للدولة المصرية وعلى المادتين 156 و 157 من الدستور.

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء.

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى

البرلمان مدعو للنظر في تعديل المادتين 159 و160 من الدستور، لتقرير الوضع الدستوري للسودان وتعيين لقب الملك.

المادة الثانية

على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم

صدر بقصر المنتزه في 6 المحرم سنة 1371 (7 أكتوبر سنة 1951)

فاروق - بأمر حضرة صاحب الجلالة

مصطفى النحاس - رئيس مجلس الوزراء

قانون

بتعدل المادتين 159 و 160 من الدستور بتقرير الوضع الدستوري للسودان وتعيين لقب ا لملك

نحن فاروق ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه

المادة الأولى

تلغى المادة 159 من الدستور ويستعاض عنها بالنص التالي:

(تجري أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها ومع أن مصر والسودان وطن واحد، يقرر نظام الحكم في السودان بقانون خاص).

المادة الثانية

تلغى المادة 160 من الدستور، ويستعاض عنها بالنص التالي:

(الملك يلقب بملك مصر والسودان).

المادة الثالثة

على رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

نأمر بأن يختم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

قانون

بشأن نظام الحكم في السودان

نحن فاروق ملك مصر والسودان

فرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه

المادة الأولى

يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسية تمثل أهالي السودان وينفذ بعد أن يصدق عليه الملك ويصدره، وتتولى الجمعية التأسيسية كذلك إعداد قانون انتخاب يعمل به في السودان بعد التصديق عليه وإصداره.

المادة الثانية

تنظم قواعد تكوين الجمعية التأسيسية وإجرائه بمرسوم.

المادة الثالثة

يكفل الدستور المشار إليه في المادة الأولى القواعد الأساسية التالية:

أ. إقرار النظام الديمقراطي النيابي في البلاد، سواء تكونت الهيئة النيابية من مجلس

واحد، أو مجلسين على أن يكون أحد المجلسين على الأقل منتخباً حق الملك في حل الهيئة النيابية أو المجلس المنتخب وحده، إذا تقرر تكوين الهيئة النيابية من مجلسين وإجراء انتخابات عامة جديدة في مدة قصيرة تحقيقاً لاستمرار الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية.

ب. الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ج. إنشاء مجلس وزراء من أهل السودان، وتولي الملك سلطته بواسطة وزرائه وحقه تعيين وزرائه وإقالتهم تقرير مسئولية الوزراء متضامنين لدى الهيئة النيابية، أو لدى المجلس المنتخب على الأقل عن السياسة العامة للوزارة، وكل منهم عن أعمال وزرائه.

د. اشتراك الهيئة النيابية مع الملك في ممارسة السلطة التشريعية، بما في ذلك اقتراح القوانين ولا يصدر قانون إلا إذا قررته الهيئة النيابية، وصدق عليه الملك. ضرورة موافقة الهيئة النيابية مقدماً على إنشاء الضرائب وتعديلها أو إلغائها، وعقد القروض العامة، وعلى الميزانية العامة السنوية الشاملة للإيرادات والمصروفات.

ه. ضمان استقلال السلطة القضائية والقضاة على اختلاف درجاتهم.

و. كفالة حقوق الأفراد والحريات العامة، وفي مقدمتها الحرية الشخصية وحرية الاعتقاد وحرية الرأي والصحافة، وحرية الاجتماع، وتكوين الجمعيات كل ذلك في حدود القانون.

المادة الرابعة

أستثناء من أحكام المواد السابقة، يحتفظ بالشؤون الخارجية وشؤون الدفاع والجيش والنقد، فيتولاها الملك في جميع أنحاء البلاد في حدود الأمر الملكي رقم 40 لسنة 1923 بوضع نظام دستوري للدولة المصرية

المادة الخامسة

على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ هذا القانون

نأمر بأن يختم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

وثيقة رقم (7)

اتفاقية الحكم الذاتي

المصدر: الأزمة الدستورية في السودان 1943-1985، وكالة السودان البحوث ص 99

وفيما يلي نص اتفاقية الحكم الذاتي:

المادة الأولى:

رغبة في تمكين الشعب السوداني من ممارسة تقرير المصير في جو حر محايد تبدأ في اليوم المعين (المادة التاسعة) فترة انتقال يتوافر فيها للسودانين الحكم الذاتي الكامل.

المادة الثانية:

لما كانت فترةالانتقال تمهيداً لانتقال الإدارة السودانية انتقالاً فعلياً فإنها تعتبر تصفية لهذه الإدارة ويحتفظ ابان فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير.

المادة الثالثة:

يكون للحاكم العام ابان فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا داخل السودان ويمارس سلطاته وفق قانون الحكم الذاتي بمعاونة لجنة خماسية تسمى ((لجنة الحاكم العام)) ويتضمن الملحق الأول بيان تشكيل واختصاص هذه اللجنة.

المادة الرابعة:

تشكل هذه اللجنة من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتان بالاتفاق بينهما وعضو مصري وعضو بريطاني وعضو باكستاني ترشح كل منهم حكومته.

ويتم تعيين العضوين السودانيين بموافقة البرلمان السوداني عند انتخابه وفي حالة عدم موافقته فله حق تعيين مرشحين آخرين ويتم رسمياً تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية.

المادة الخامسة:

لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليماً واحداً مبدأ أساسياً للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقديتن فقد اتفقتا على ألا يمارس الحاكم العام السلطة المخولة له بمقتضى

المادة (100) من قانون الحكم الذاتي على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة.

المادة السادسة:

يظل الحاكم العام مسئولاً مباشراً أمام الحكومتين المصرية والبريطانية فيما يتعلق بما يلي:

أ/ الشئون الخارجية

ب/ أي تغيير بطلبه البرلمان بمقتضى المادة 101 فيما يتعلق بأي جزء من هذا القانون.

ج/ أي قرار تتخذه اللجنة يرى فيها الحاكم العام تعارضاً مع مسئولياته يرفع الأمر إلى الحكومتين وعلى الحكومتين أن تبلغا ردهما خلال شهر من تاريخ الاخطار يكون قرار اللجنة نافذاً إلا إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك.

المادة السابعة:

تشكل لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة أعضاء ثلاثة من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة اللجنة الخماسية وعضو مصري وبريطاني وعضو أمريكي وعضو هندي ويكون تعيينهم بموافقة حكومة كل منهم، وأن تسند رئاسة اللجنة للعضو الهندي ويعين الحاكم العام اللجنة بناء على تعليمات الحكومتين.

المادة الثامنة:

رغبة في تهيئة الجو المحايد اللازم لتقرير المصير تشكل لجنة للسودنة تتألف من عضو مصري وعضو بريطاني ترشح كل منهما حكومته ثم يعينهما الحاكم العام وثلاثة من السودانيين يختارون من قائمة تتضمن خمسة أسماء يقدمهم رئيس وزراء السودان ويكون اختيارهم وتعيينهم بموافقة الحاكم العام وعضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة للسودنة للعمل بصفة استشارية محضة دون أن يكون له حق التصويت.

المادة التاسعة:

تبدأ فترة الانتقال في اليوم المسمى المعين (المادة الثانية من قانون الحكم الذاتي) مع مراعاة اتمام السودنة على الوجه المبين بالملحق الثالث تتعهد الحكومتان بإنهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن ينبغي على أية حال أن لا تتعدى هذه الفترة ثلاث سنوات وتنتهي على الوجه التالي:

يصدر البرلمان السوداني قراراً يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير اللازمة للشروع في تقرير المصير ويعلن الحاكم العام الحكومتين بهذا القرار.

المادة العاشرة:

عند إعلان الحكومتين تضع الحكومة القائمة مشروعاً بقانون انتخاب جمعية تأسيسية يقدم للبرلمان لإقراره يوافق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع لجنته.

المادة الحادية عشرة:

تنسحب القوات العسكرية من السودان فور قرار البرلمان باتخاذ التدابير لتقرير المصير وتتعهد الحكومتان بسحب هذه القوات في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

المادة الثانية عشرة:

للجمعية التأسييسية واجبان الأول تقرير مصير السودان بوصفه وحدة لا تتجزأ والثاني أن تعد دستوراً للسودان يتلاءم مع القرار الذي سيتخذ في هذا الصدد، تضع قانون انتخاب سوداني دائم. ويتقرر مصير السودان أولاً اما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أي صورة أو أن تختار الاستقلال التام.

المادة الثالثة عشرة:

تتعهد الحكومتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان وتقوم كل منهما باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك القرار.

المادة الرابعة عشرة:

اتفقت الدولتان المتعاقدتان على تعديل قانون الحكم الذاتي وفقاً للملحق الرابع.

المادة الخامسة عشرة:

تصبح أحكام هذا الاتفاق نافذة بمجرد التوقيع وإقراراً لما تقدم وقع المفوضان عن حكومتيهما هذا الاتفاق.

محمد نجيب

لواء أركان حرب - عن مصر

رالف سكرين ستيفنسون

عن المملكة المتحدة

1953/2/12

وثيقة رقم (8)

بيان من معالي الحاكم العام عن إبرام اتفاقية بين الحكومتين البريطانية والمصرية

تم في يوم الخميس 1953/2/12 في القاهرة – كما قد تكونون قد سمعتم بذلك من قبل توقيع اتفاقية بين الحكومتين البريطانية والمصرية. وأن هذه الاتفاقية تعطي السودان دستور حكم ذاتي وتضمن للسودانيين حق تقرير المصير في ظرف ثلاث سنوات.

وكذلك تحتفظ الاتفاقية بالسيادة القانونية على السودان للشعب السوداني.

وأن من أعظم دواعي الارتياح لي ولمن عملوا معي لهذه الغاية أن تم أخيراً إبرام هذه الاتفاقية وأنها لتنبيء عن بلوغ مفاوضات اتسمت بالاناة واستغرقت أكثر من ثلاثة أشهر نهايتها القصوى. وتنبيء أيضاً عن انتهاء فترة أطول أمداً بكثير اختلفت خلالها وجهات نظر الحكومة البريطانية والحكومة المصرية بشأن السودان ومستقبلة اختلافاً جوهرياً – ففي العهود السابقة لقيام الحكم الحالي في مصر، كانت الحكومات المصرية المتعاقبة تصر على أن المفاوضات بشأن السودان لا يمكن أن تجري إلا افتراض أن مصر والسودان قطر واحد. وقد ظلت الحكومة البريطانية طوال سنوات عديدة تقاوم المطالبة المصرية بالاعتراف بوحدة وادي النيل أو قبول تاج مشترك. وقد فعلت الحكومة البريطانية ذلك – لا من عدم رغبتها في أن ترى المصريين والسودانين متحدين – بل لاقتناعها بأنه لا يمكن أن يتخذ – أو أن العدل يقضي بأن لا يتخذ – أي قرار حول الوضع المقبل للسودان ما لم يؤخذ أي السودانيين بالوسائل الدستورية الصحيحة . هكذا كان الموقف عندما انشئت الجمعية التشريعية في سنة 1948 وهكذا كان الموقف عندما ناقشت الجمعية نفسها وأقرت في الربيع الماضي مسودة دستور الحكم الذاتي. ولقد أوتي اللواء نجيب من حصافة الرأي واللباقة السياسية ما جعله ينقض سياسة الحكومات المصرية السابقة ويعترف بحق السودانيين وحدهم دون سواهم في تقرير مصيرهم.

وهناك ناحية أخرى من نواحي هذه الاتفاقية لابد وأن تكون مبعث أعظم ارتياح لجميع من يهتمون في قرارة أنفسهم بغير هذه البلاد ومستقبلها. وأني أشير إلى وحدة الراي التي تجلت في الشهور الأخيرة بين الأحزاب السياسية الشمالية وأرجو أن تستمر طويلاً وأن الأمر فيما يختص بالسودانيين – وذلك بقدر ما يختص بأناس

كثيرين غيرهم وبأكثر من ذلك على المحتمل هو أن أمن بلادهم ورفاهيتها في المستقبل سيكونان معقودين بوحدة الغرض ووحدة العمل.

المصدر: الأزمة الدستورية في السودان: 1942–1985 – وكالة السودان للأنباء – قسم البحوث – ص 97 وما بعدها.

وأريد الآن أن أقول كلمة لجنوب السودان – أن ممثلي المديريات الجنوبية قد اشتركوا في مناقشة دستور الحكم الذاتي وأقروا مسودته على الصيغة التي وضعت بها وأن الاتفاقية التي وقعت أمس في القاهرة تنطوي على بعض تعديلات لذلك الدستور – وهي تعديلات لم يؤخذ رأي السودانيين الجنوبيين عنها بصفة رسمية. على أن التمثيل الممنوح للمديريات الجنوبية في الدستور باق على حاله لم يمس. وأنه لتمثيل عادل – اثنان وعشرون مقعداً في مجلس النواب وعضوان في الوزارة وتمثيل نسبي في مجلس الشيوخ وأن المسئوليات الخاصة الممنوحة لي في مسودة الدستور الأصلية لحماية مصالح الجنوب قد توسع الآن لتمنحني سلطات مماثلة في كافة أنحاء البلاد ومع أن سلطتي ستمارس الآن بالتشاور مع لجنتي، فإنها لا تزال ضماناً حقيقياً وعليه فإني أود أن أقول للجنوبيين – أنكم قد لا توافقون تمام الموافقة على جميع التعديلات التي أجريت للدستور كنتيجة للاتفاقات التي عقدتها الأحزاب الشمالية في القاهرة وللاتفاقية التي أبرمت فيما بعد في الخرطوم في اليوم العاشر من شهر يناير ولكن تمثيلكم في البرلمان لم يمس. وأني أطلب منكم أن تشتركوا في الانتخابات وأن تبعثوا بممثليكم إلى مجلس البرلمان وإذا كان من رأيكم أن هناك حاجة إلى إدخال تعديلات على الدستور فاعملوا بالوسائل الديمقراطية والدستورية وسيعطى كل اعتبار للآراء التي يعرب عنها البرلمان السوداني حول المواد الرئيسية من مواد هذه الاتفاقية وأن مثل هذه الآراء يمكن بل يجب أن يعرب عنها في البرلمان.

إن هذا هو يوم عظيم ومشهود في تاريخ السودان وقد ظل رجال هذه الحكومة يعملون طوال أكثر من خمسين سنة لتحقيق هذه الغاية . وأن السودانيين يقفون الآن على عتبة الحكم الذاتي وأنهم على مرأى من هدفهم النهائي ألا وهو تقرير المصير. فبالشجاعة وبوحدة الغرض وسعة الصدر يمكنهم أن يحققوا ذلك في سلم فيما بينهم وفي صداقة مع جيرانهم.

توقيع

سير روبرت هاو

حاكم عام السودان السبت 1953/2/14

ملحق رقم 9

تحليل انتخابات 1953

التوجه الاتحادي

(دون المعينين في مجلس الشيوخ)

المديرية	الوطني الاتحادي		الأمة		الجمهوري الاشتراكي		المستقلين		الجنوبيين		الجبهة المعادية للاستعمار
	مجلس النواب	مجلس الشيوخ	مجلس النواب	مجلس الشيوخ	مجلس النواب	مجلس الشيوخ	مجلس النواب	مجلس الشيوخ	مجلس النواب	مجلس الشيوخ	مجلس النواب
النيل الأزرق	6	4	10	1	2	-	-	-	-	-	-
دارفور	2	2	6	1	1	-	2	1	-	-	-
الشمالية	7	3	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بحر الغزال	2	1	-	-	-	-	4	1	1	1	-
الاستوائية	1	-	-	-	-	-	3	-	4	1	-
أعالي النيل	4	2	-	-	-	-	2	-	2	1	-
كسلا	7	3	1	-	-	-	-	-	-	-	-
الخرطوم	9	2	-	-	-	-	-	-	-	-	-
كردفان	11	4	6	1	-	-	-	-	-	-	-
الخريجين	3	-	-	-	-	-	1	-	-	-	1
الجملة	52	21	23	3	3	-	12	2	7	3	1

المصدر: Peter Woodward op. cit., p/137

ثبت المراجع

أولاً: الكتب العربية

1. د. إبراهيم أحمد شلبي، تطور النظم السياسية والدستورية في مصر، دار الفكر العربي القاهرة 2 د.ت
2. د. إبراهيم محمد العناني، التنظيم الدولي، ط1، دار الفكر العربي القاهرة 72-1974.
3. د. إبراهيم علي الجعلي، الجيل الرائد، ط1، شركة أبوظبي للتوزيع، 1986.
4. د. أحمد عبدالقادر، مقدمة في أصول النظم السياسية والاجتماعيةن ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1965.
5. أسعد حليم، قضية السودان، طبعة القاهرة، 1945.
6. د. أحمد عبدالرحيم مصطفى، تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ، 1968.
7. أحمد سعيد محمدية، ثورة مايو، دار العودة،بيروت 1969.
8. أحمد سليمان، مشيناها خطى، دار الفكر للطباعة والنشر الخرطوم، 1983.
9. د. القطب محمد القطب طبلية، الحكومة المحلية في السودان، الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية، جامعة القاهرة 1970.
10. أمين التوم، الحركة الوطنية السودانية، ذكريات ومواقف 1914/1969، دار النشر جامعة الخرطوم - الخرطوم ، 1986.
11. د. أمين محمود عبدالله، في أصول الجغرافيا السياسية - مكبة النهضة المصرية، القاهرة 1976.
12. د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، ط2، مطبوعات جامعة الكويت، 979.
13. د. السيد عليوة، استراتيجية الإعلام العربي، الهيئة العربية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.

14. بشير محمد سعيد، سيرجون بل يروي ذكرياته، مطبعة جامة الخرطوم للنشر.
15. د. بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الافريقية، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة د. ت
16. د. بطرس بطرس غالي، دراسات في الدبلوماسية العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، 1973.
17. د. جمال الدين الشيال، رفاعة رافع الطهطاوي: 1801–1873، دار المعارف مصر، 1958.
18. د. جمال زكريا قاسم، الأصول التاريخية للعلاقات المصرية الأفريقية، معهدالبحوث المصرية، القاهرة، 1975.
19. د. حاجة كاشف بدري، الحركة النسائية في السودان، ط1، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1984.
20. د. حامد ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية، ط1، دار الجليل ، دمشق1981.
21. حسب الله محمد أحمد، قصة الحضارة في السودان، د.م، د.ن، 1966.
22. حسن نجيله، ملامح من المجتمع السوداني، جـ2، وزارة الثقافة والإرشاد الخرطوم د.ت.
23. حسن مكي محمد أحمد، الحركة الطلابية السودانية بين الأمس واليوم، دار الفكر العربي، الخرطوم، 1978.
24. د. حسن أحمد إبراهيم، محمد علي في السودان، دار التأليف والنشر جامعة الخرطوم د.ت.
25. حسن علي إبراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولي، ط1، الأبحاث العربية بيروت، 1981.
26. حسين ذو الفقار صبري، ثورة يوليو واتفاقية السودان، مؤسسة سجل العرب، القاهرة 1982.
27. حسين محمد أحمد حمودة، وأسرار حركة – الضباط الأحرار والإخوان المسلمين.
28. حسين محمد أحمد شريف، صور من الأداء الإداري في السودان، دار النشر جامعة الخرطوم، 1992.

29. د. راشد البراوي، مجموعة الوثائق السياسية: المركز الدولي لمصر والسودان والسويس، ج1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1952.

30. د. رؤوف عباس حامد، النظام الاجتماعي في مصر 1914/1837، ط1، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، 1973.

31. د. رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، جـ، المؤسسة الجامعية للنشر والدراسات والتوزيع ، بيروت ، وت.

32. د. سليمان الغنام، قراءة جديدة لسياسة محمد علي التوسعية: (1814/1840، ط1، دار الكتاب العربي السعودي جدة – 1400هـ(1979–1980).

33. د. سعيد إسماعيل علي، المجتمع المصري في عهد الاحتلال البريطاني: (1882–1923)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1972.

34. د. سعيد إسماعيل علي، دور الأزهر في السياسة المصرية، كتاب الهلال العدد 431، القاهرة، 1986.

35. د. سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974.

36. سلاطين باشا رودلف، السيف والنار في السودان، ط3، عالم الكتب، أم درمان.

37. د. شوقي الجمل، تاريخ سودان وادي النيل، جـ1، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة 1969.

38. ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، د.ن، د.م، د.ت.

39. د. عاطف أحمد فؤاد، الزعامة السياسية في مصر، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1980.

40. عامر العقاد، معارك العقاد السياسية، دار الجيل، بيروت 1973.

41. عادل حموده، نهاية ثورة 23 يوليو، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1983.

42. د. علي السيد الحبيبي، الحكم المحلي في السودان ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية القاهرة 1970.

43. عبدالرحمن الرافعي، مصر والسودانفي أوائل عهد الاحتلال البريطاني، ط3، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966.

44. د. عبدالعزيز نوار، تاريخ العرب المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت 1973.
45. د. عبدالعزيز صالح، تاريخ الشرق الأدنى القديم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1979.
46. عبدالماجد أبو حسبو، مذكرات عبدالماجد أبو حسبو: جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان، الجزء الأول، ط1، دار حسبو للنشر والتوزيع، الخرطوم بحري، فبراير 1987.
47. د. عبدالمجيد عابدين، تاريخ الثقافة العربية في السودان، ط2، دار الثقافة للطباعة والنشربيروت، 1967.
48. عثمان سيد أحمد، الختمية والأنصار ، الشركة السودانية للتوزيع المحدودة، الخرطوم.
49. د. عطية القوصي، تاريخ دولة الكنوز الإسلامية، دار المعارف، القاهرة 1976.
50. علي مبارك، الخطط التوفيقية، جـ1، مطبعة دار الكتب، القاهرة 1969.
51. د. فيليب رفلة وأحمد سامي مصطفى، جغرافية الوطن العربي، ط2، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1965.
52. د. قسطنطين زريق، في معركة الحضارة، ط3، دار العلم للملايين، بيروت 1977.
53. محسن محمد، التاريخ السري لمصر، الكتاب المصري الحديث اسكندرية د.ت.
54. محمد أحمد محجوب وعبدالحليم محمد، موت دنيا، طبعة القاهرة 1946.
55. محجوب عمر باشري، رواد الفكر السوداني، ط1، دار الفكر العربي الخرطوم، 1 و 197.
56. محمد أحمد كرار، الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الخرطوم، 1985.
57. د. محمد سعيد القدال، الحزب الشيوعي وانقلاب مايو، دار الزهراء، د.م، 1986.
58. د. محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، ط3، دار المعارف بمصر القاهرة، 1963.
59. د. محمد محمود السروجي، الجيش المصري في القرن التاسع عشر، دار المعارف بمصر القاهرة، 1978.

60. د. محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية: أسس وتطبيقات 4 مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، 1978.

61. محمد إبراهيم بكر، تاريخ السودان القديم، دار المعارف، القاهرة 1983.

62. محمد علي بركات، السياسة البريطانيةواسترداد السودان، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، 1977.

63. محمد صبيح ، أيام وأيام: 1882/1956، مطبعة العالم العربي، القاهرة 1966.

64. محمد صبيح، وإذا عدتم عدنا، مطبعة دار العالم العربي، القاهرة، د.ت

65. د.مصطفى محمد مسعد، الإسلام والنوبة في العصور الوسطى، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، 1960.

66. د. مصطفى محمد مسعد، البجة والعرب في العصور ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1960.

67. أ. ح محمد نجيب، رسالة إلى السودان، نسخةمصورة، القاهرة، 1943.

68. محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، دار الكتاب النموذجي، القاهرة، 1975.

69. د. محمد زين شداد، السودان وأزمة الحكم، دار النسق، الخرطوم، د.ت.

70. مصطفى محمد الحسن، رجال ومواقف، د.ن، د.ت.

71. محمد حمدي المنياوي، نهر النيل في المكتبة العربية، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966.

72. محمد كمال عبدالمجيد (الأميرالاي أ ح)، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، مكتة الأنجلو المصرية، القاهرة ، د.ت.

73. د. محمد طلعت الغنيمي، نظرات في العلاقات الدولية العربية، منشأة المعارف اسكندرية، د.ت.

74. محمد صالح ضرار، تاريخ سواكن والبحر الأحمر، ط1، الدار السودانية للكتب الخرطوم، 1981.

75. د. محمود إسماعيل ، مقالات في الفكر والتاريخ، دار الإرشاد الحديثة، 1966-1970.

76. د. مكي شبيكة، مملكة الفونج الإسلامية، معهد الدراسات العربية العالمية، جامعة

الدول العربية، القاهرة، 63-1964.

77. د. مكي شبيكة ، تاريخ شعوب وادي النيل، دار الثقافة، بيروت، 1967.

78. د. مكي شبيكة، السودان عبر القرون، ط2، دار الثقافة، بيروت، 1965.

79. د. مكي شبيكة، مختصر تاريخ السودان الحديث، معهد الدراسات العربية العالمية ، جامعة الدول العربية، القاهرة 1963.

80. هاني إلياس خضر، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، منشورات وزراء الثقافة، دار الرشيد للنشر، بغداد 1982.

81. نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، دار الثقافة ، بيروت 1967.

82. د. يواقيم رزق مرقص، تطور نظام الإدارة في السودان في عهد الحكم الثنائي الأول: 1899/1924، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984.

83. يوسف الحوراني، الإنسان والحضارة، منشورات دار الجيل، بيروت، د.ت.

84. د. يونان رزق، قضية وحدة وادي النيل، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة القاهرة، 1975.

ثانياً: الكتب باللغات الأجنبية

1. Afaf Abd El Magid Abu Hassabo Factional Conflict in The Sudanese, Nationalist Movement 19181944-, Gradute College Publication, University of Khartoum.
2. B.M. Hodder and D.R. Harris, Africa In Transition. Methuen & Co., LTD, London, 1967.
3. Bakhit G.M., British Administration and The Sudanes Nationalsim, PHD Thesis, Cambridge University, 1966.
4. Colin Legum and John Drydale, Africa Contemporary Record; 1969-1970, Africa Reserch Limitied, Exter.
5. Edward Attiya, An ArabTells History, John Murray Albe Marix Street, London, second Edition, 1946.

6. Harry Hopkins, Egypt The Erucible, Seckek and War Bukge, London 1969.
7. John Marlowe, Cromer in Egypt, PRAEGFR PUBLISHER, London, 1970.
8. K.D.D. Henderson Sudan Republic, RUEST BENN Limited, London, 1965.
9. Mjandour Elmahdi, A Short History of The Sudan, Oxford University Press, 1965.
10. Oliver Albino, The Sudan: A Southern View Point, Oxford University Press 1970.
11. P.J. Vatikigtis, The Modern History Of Egypt, (Wiedenfeld And Nicol Son, London, 1969.
12. P.M. Holt, Political and Social Change in Modern Egypt, Oxford University Press, 1968.
13. P.M. Holt, The Mahdist State in The Sudan; 18811899- Second Edition, Clarendon, Press, Oxford, 1970.
14. Peter Woodward Condominium and Sudanese Nationalism 'Rexcollings, London 1979.
15. Paul Reuter, ET Jean Combacu, Institions ET relationsgn Ternationales, THFME P.U.F, Paris, 1981.
16. Roger Gerad, Schewartz Berger, Sociologie Politique, ED, Montchrestien Precis Domat, Paris 1981.
17. Richard P. Mitchell, The Society of Muslim Brothers, OXFORD Universtiy Press, London, 1969.
18. R. Harair Dicmetain, Egypt under Nasir, state University of New York press, Albany, 1971.
19. Richard Hill, On The Frontiers of Islam, Clarendon Press, Oxford, 1970.

20. C- Rove Haines, European Intergration, The John Hopkin Press, Baltimore, 1975.

21. Historie General L., AFRIQUE Ancienne, Unesco, Paris 1980.

ثالثاً : الكتب المترجمة

1. أنتوني أيدن، مذكرات أيدن، ترجمة خيري حمادي، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر بيروت، د.ت.

2. ب.م. هولت، دولة المهدية في السودان، ط1، ترجمة هنري رياض، دار الثقافة بيروت، 1973.

3. بيير روثوثان، تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة د. جلال يحيى ، دار المعارف مصر، 1980.

4. جون لويس بوكهارت، رحلات بوركهارت في بلاد النوبة، ترجمة فؤاد اندراوس، مطبعة دار المعرفة، القاهرة، د.ت.

5. جيمس أقري حويس، قصة التعاون الدولي، ترجمة عبدالحميد عبدالغني، دار النهضة العربية، القاهرة، يونيو 1967.

6. روي مكريدس – مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة د. حسن صعب، دار الكتاب العربي، بيروت، 1961.

7. ز. أ. ليثين، الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث، رذ، دار ابن خلدون بيروت 1978.

8. د. غوستون بوتول، سرسيولجيا السياسة، ترجمة نصيم نصر، منشورات عويدات بيروت، 1980.

9. محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، ط2، دار النشر، جامعة الخرطوم، 1986.

10. د. محمد عمر بشير مشكلة جنوب السودان، ترجمة أسعد حليم، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1971.

11. د. هنري كيسنجر، مفهوم السياسة الخارجية، إعداد د. حسين شريف، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973.

12. د. هنري كيسنجر، درب السلام الصعب، ترجمة علي مقلد، ط1، الدار العالمية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.

13. وول ديورنت، قصة الحضارة، ج2 و2 ، ترجمة تحت إشراف اليونسكو ، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1965.

14. أنيس ل. كلود النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة د. عبدالله العريان دار النهضة العربية، القاهرة، 1964.

15. كارل دوتيش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة محمود نافع، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، 1982.

16. ماكسويل تيلور وآخرين، الاستراتيجة الأمريكية العليا في الثمانينات، ط.

رابعاً : الكتب المحققة

1. مخطوطة كاتب الشونة، لأحمد بن الحاج أبوعلي، تحقيق الشاطر بصيل عبدالجليل سلسلة تراثنا، وزارة الإرشاد، القاهرة، 1960.
2. ديوان خليل فرح، تحقيق علي الملك، دار النشر جامعة الخرطوم، 1977.

خامساً: مطبوعات أخرى:

أ- الدرسات

1. المشكلة الدستورية في السودان 1942–1985 ، وكالة السودان للأنباء الخرطوم، فبراير 1986.
2. الفكر العربي في مائة عام، منشورات العيد المئوي للجامعة الأمريكية، بيروت، د.ت.
3. نوابغ العرب، دار العودة – بيروت، 1975.
4. المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية بغداد، 1972.
5. العلاقات العربية الأفريقية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات، د.ت.

ب- المجلات

1. مجلة السياسة الدولية، دار الأهرام، القاهرة العدد رقم 53.
2. مجلة السياسة الدولية، دار الأهرام، القاهرة العدد رقم 79 يناير 1985.
3. مجلة الدراسات الدبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، 1406هـ.
4. مجلة أم درمان والنادي السوداني الاجتماعي، دبي ، الأعداد 9 و 10 و 11.
5. مجلة الموقف العربي، العدد 63 يوليو ص 8.
6. مجلة الهلال، يوليو 85.

جـ- الموسوعات والقواميس

1. القاموس السياسي لأحمد عطية الله، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
2. موسوعة السياسة، ط1، جـ1 وم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1968.
3. العالم في حقائق وأرقام، أحمد محمد السعيدان، ط و1 ، مطبعة حكومة الكويت.

د- التقارير والندوات

1. تقرير لجنة تنظيم الخدمة المدنية، الخرطوم، مايو 1967.
2. التقرير الاستراتيجي العربي، 1986، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام القاهرة، 1987.
3. التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، جامعة الكويت 29 أبريل – 2 مايو 1978، منشورات جامعة الكويت.
4. التقرير الخاص بحوادث الجنوب (1955).
5. مضابط مجلس النواب المصري – 17 مايو 1924.

هـ - الجرائد والصحف السيارة

1- جريدة السياسة السودانية ، الأعداد:
- 1987/12/16 الأربعاء
- 1987/2/28 السبت

- العدد 568 بتاريخ 1988/2/11
- العدد 581 بتاريخ 1988/2/24
- العدد 587 بتاريخ 1988/3/1
- العدد 570 بتاريخ 1988/2/13
- العدد 590 بتاريخ 1988/3/4
- العدد 627 بتاريخ 1988/4/12
- العدد 585 بتاريخ 1988/2/28
- العدد 528 بتاريخ 1988/1/2

2- جريدة الأيام السودانية، الأعداد:

- العدد 6218 بتاريخ 1987/12/31
- بتاريخ 1954/11/16
- بتاريخ 1955/4/1
- العدد 6273 بتاريخ 1988/3/4
- العدد 6202 بتاريخ 1988/4/11

3. جريدة الأضواء السودانية - العدد 225 بتاريخ 1988/3/5
4. جريدة الأسبوع السودانية - العدد 469 بتاريخ 1988/2/11
5. جريدة عكاظ السعودية - العدد 7901 بتاريخ 1408/7/3هـ 1988/2/20)
6. جريدة الشرق الأوسط - العدد 3239 بتاريخ 1987/12/4
7. جريدة الأهرام المصرية بتاريخ 1958/2/19-1962/12/29
8. جريدة الصحافة السودانية - عدد 1974/4/20
9. جريدة الميدان:

- العدد 180 بتاريخ 1956/9/30.
- بتاريخ 19/ يناير 54.

- بتاريخ 3 سبتمبر 56.
10. جريدة الإخوان المسلمين
- العدد 16 بتاريخ 1957/5/13
11. جريدة المصري
- العدد بتاريخ 15 يناير 1947
- العدد بتاريخ 19 يناير 47
- العدد بتاريخ 22 يناير 1947

سادساً: مقابلات شخصية

1. الأستاذ التيجاني الطيب بابكر - أم درمان / أكتوبر 1988
2. الأستاذ صادق عبدالله عبدالماجد - أم درمان 20 فبراير 1991.
3. المهندس عبدالله أحمد عمر - مدير المساحة.

دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribuation

أ.د. بركات موسى الحواتي

ولد في مدينة أم درمان عام 1943م
تخرج في كلية الحقوق – جامعة القاهرة فرع الخرطوم – 1969.
عمل بالمؤسسة العامة للقطن بالخرطوم 1970.
ابتعث لفرنسا عام 73 حيث نال فيها درجتي الماجستير والدكتوراة في القانون العام (الإداري).
عاد للوطن في 1979 حيث واصل العمل بنفس المؤسسة.
أختير ضمن آخرين للعمل في معهد الدراسات الدبلوماسية بالمملكة العربية السعودية ومواصلة تأسيسه وقد قضى فيه الفترة من 81 إلى 86 في وظيفة أستاذ مساعد للقانون الإداري الدولي.
انتقل بعدها للتدريس بمعهد الإدارة العامة بالرياض 85-88
عمل أستاذاً زائراً بالمدرسة الوطنية للإدارة العمومية بالمغرب . (الرباط)
يعمل حالياً مديراً للإدارة العامة للتشريعات بالجهاز المركزي للإصلاح الإداري.
له كتب عديدة قيد النشر
رأس واشترك في عدد من لجان الإصلاح الإداري
أستاذ غير متفرغ بأكاديمية السودان للعلوم الإدارية والأكاديمية العسكرية العليا.
عضو المجلس الأعلى للإصلاح الإداري
عضو مجلس إدارة مركز الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية
نشرت له بعض الصحف السودانية والمصرية بعض الدراسات والأشعار والقصص القصيرة.
متزوج منذ عام 1967 له ثلاث بنات وولد
رئيس جهاز الرقابة العامة والتقويم الإداري سابقاً.

دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribuation